

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الثاني :

أن يكون اللفظ كثيرا والمعنى واحدا فيسمى مترادفا ؛ لأن كل لفظ مرادف في المعنى للفظ الآخر مأخوذ من الرديف وهو ركوب اثنين دابة واحدة^(١) ك(الانسان) و(البشر) و(البر) و(الحنطة) و(جلس) و(قعد) و(دخلت النار في هرة) و(لهرة)^(٢) والله أعلم .

[وقوع المترادف]

ذا واقع كمثل اجلس واقعد واغن^(٣) بكل غير ذى تعبد

الشرح :

اشتمل هذا البيت أيضا على مسألتين متعلقتين بالمترادف : احدهما^(٤) : أنه واقع في كلام العرب في الأسماء والأفعال والحروف ففي الأسماء جلوس وعود وفي الأفعال جلس وقعد وهو مامثلت به في النظم بقولي (اجلس واقعد) وفي الحروف (إلى) و(حتى) لانتهاى الغاية . هذا أصح المذاهب في المسألة وقول الجمهور^(٥) وفي سنن أبى داود

(١) انظر : لسان العرب (ردف) (١١٥/٩) ، نهاية السؤل (٢١٥،١٩٠/١) ، البحر المحيط (٦١/٢) .

(٢) أقول رواية (في هرة) ثابتة في الصحيحين وغيرهما ، قال ابن حجر أى بسبب هرة أما لفظ (لهرة) فقد ورد في جميع النسخ ولم أجده بعد التتبع ، ولم يذكر في المعجم المفهرس فلعله سبق قلم أو تصحيف إذ في مسند أحمد (بهرة) بالباء وهى هنا للسببية فيكون هذا المثال لترادف الحروف ، وقد ذكر الاسنوى مثلا لترادف (الباء) و(فى) . والله أعلم .

انظر : صحيح البخارى (بدء الخلق) (١٠٠/٤) ، صحيح مسلم (الكسوف) (٦٢٢/٢) سنن النسائى (الكسوف) (١٣٩/٣) ، سنن الدارمى (الرقائق) (٢٢٧/٢) ، مسند أحمد (١٥٩،٢٨٦/٢) ، فتح البارى (٣٥٧/٦) ، نهاية السؤل (٢١٥/١) .

(٣) فى أ ، د : وأغن بالعين المهملة .

(٤) فى ج ، د : أحدهما .

(٥) انظر : الأحكام للآمدى (٤٦/١) ، المحصول (٣٤٩/١/١) ، البحر المحيط (١٠٥/٢) تشنيف المسامع (٤٧٠/٢) ، تنقيح الفصول (٣١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٧٥/١) ، شرح الكوكب (١٤١/١) ، المزهر (٤٠٢/١) .

والترمذى وابن ماجه من حديث العباس رضى الله عنه (كنا جلوسا عند
النبي صلى الله عليه وسلم بالبطحاء فمرت سحابة فقال صلى الله عليه وسلم :
أتدرون ما هذا؟ فقلنا : السحاب قال والمزن قلنا : والمزن قال : والعنان
الحديث^(١) .

والثانى : أن المترادف^(٢) لم يقع مطلقا لأن وضع اللفظين لمعنى واحد
غش^(٣) يجعل الواضع عنه ولأنه لافائدة فيه^(٤) .
ورد : بأن الأكثر فى سبب المترادف أن يقع من واضعين . قال الإمام
الرازى ويلتبان واعترض بأنه لامعنى للالتباس^(٥) .

(١) انظر : سنن أبى داود (السنة) (٦٤٤/٢) ، سنن الترمذى (تفسير القرآن) (٣٩٥/٥)
سنن ابن ماجه (المقدمة) (٦٩/١) .

(٢) فى د : الترادف .

(٣) فى د : عسر .

(٤) سيذكر المؤلف بعد قليل أصحاب هذا الرأى .

(٥) أقول ماعزاه المؤلف إلى الرازى لم أجده فى المحصول ولا المعالم وليس فى التحصيل
وإنما ذكره البيضاوى فى منهاجه .

نعم عبارة الاسنوى وابن السبكى فى النقل عن الإمام توهم بأنه له حيث نقلا عن
المحصول بأن سبب الترادف هو اصطلاح احدى القبيلتين على اسم لشيء غير
الذى اصطلحت عليه الأخرى ثم اشتهر الوضعين ويحقى الواضعان أو التباس وضع
احدهما بالأخرى . فعبارة : ويحقى الواضعان... الخ ليست فى المحصول ، ثم
اعترضا بأن ذلك إنما يتأتى على كون اللغات اصطلاحية .

نعم صرح الرازى بخفاء الواضع لكن فى المشترك لافى المترادف فلعلهم قاسوه عليه
وسبب اشتراط التباس الواضعين - كما قال الجزرى - لأنه لو عرف واضع كل
لفظ لخطوب به ولقيل لغة فلان كذا ولغة فلان كذا لكن قال الاسنوى فيه نظر .
والله أعلم .

انظر : المحصول (٣٦٥،٣٥١/١/١) ، التحصيل (٢١٠/١) ، منهاج الوصول (٢١٦/١)
الابهاج (٢٤١/١) ، المعراج (١٩٦/١) ، نهاية السؤل (٢٠٣/١) ، الأصفهانى على
المناهج (٢٠٣/١) .

وقد يكون من واضع واحد لفائدة التوسعة في التعبير عن المعاني المطلوبة حتى نقل عن واصل بن عطاء المعتزلى^(١) وكان أُلثغ في الرأء أنه كان يجتنبها بالإتيان بالمرادف الذى لاراء فيه^(٢)(٣)، ومن فوائده أيضا تيسير^(*) النظم للروى والنثر للوزن والجناس والمطابقة^(٤).

(١) واصل بن عطاء أبو حذيفة الغزال ، رأس الاعتزال ، ولد بالمدينة عام (٨٠هـ) ، كان أحد الأئمة البلغاء فى علوم الكلام وغيره دائم الصمت طويل الرقبة ، طرده الحسن بسبب قوله : الفاسق بين المتزلتين ، فاعتزل حلقة الحسن فسمى أتباعه بالمعتزلة ، من مؤلفاته :

"المتزلة بين المتزلتين" ، "أصناف المرجئة" ، "التوبة" ، مات عام (١٣١هـ) .

انظر : سير النبلاء (٤٦٤/٥) ، معجم الأدباء (٢٤٣/١٩) ، ميزان الاعتدال (٣/٦) النجوم الزاهرة (٣١٣/١) ، الشذرات (١٨٢/١) .

(٢) حتى كأن الرأء عنده ليست من حروف المعجم .

انظر : البحر المحيط (١٠٨/٢) ، الابهاج (٢٤١/١) ، المزهر (٤٠٦/١) .

وراجع مصادر الترجمة .

(٣) فى ا ، ب ، د : توجد هنا عبارة :

والثالث : ونقل عن شذوذ امتناع وقوع المترادف فى اللغة لما سبق فى المذهب الذى قبله وسبق رده . ا هـ

وهى لاتوجد فى نسخة ج وليس لها محل من وجوه :

الأول : المؤلف هنا ينقل عن شيخه والكلام مترابط وليس فيه هذه العبارة وهى تخل به .

الثانى : قوله بعد قليل ، واختار هذا القول ... الخ وهو يعود على القول الثانى كما هو منقول عن أصحاب هذا القول .

وأخيرا نقل الزركشى عن قوم امتناعه فى القرآن والأسماء الشرعية دون اللغة . وبالجملة فهذا الموضوع فيه اضطرابات أولها ماعزى إلى الرازى وهذا ثانيها وثالثها يأتى بعد قليل . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (١٠٨/٢) .

(*) د/١١٧

(٤) أقول تبع المؤلف شيخه فى هذه العبارة وهى محل نظر وصوابها كما فى الأحكام

والمنتهى : تيسير النظم والنثر لموافقة أحد المترادفين الروى أو الزنة أو تيسير

الجناس والمطابقة وهو لف ونشر مرتب فتيسير النظم بموافقة الروى والوزن، وتيسير

النثر بالجناس والمطابقة . قال الاسنوى : كقولك ما أبعد مافات وما أقرب ما هو آت

وقولك اشتريت البر وأنفقته فى البر . =

واختار هذا القول ابن فارس في "فقه العربية"^(١) وحكاه عن شيخه ثعلب^(٢) وكذا حكاه عنه ابن السراج^(٤)^(٥).

= والروى : هو حرف القافية ، ويقال هو الحرف الذى تبنى عليه لاقصيدة ويلزم فى كل بيت منها فى موضع واحد .

والجناس التام : هو اتفاق اللفظين المتجانسين فى الحرف والعدد والهيئة والترتيب مع اختلاف المعنى مثل الجار ولو جار . أرضهم مادمت فى أرضهم . فإذا اختلف أحد هذه الأربعة سمي ناقصا .

والمطابقة : هى الجمع بين الشئ وضده فى الرسالة أو الخطبة أو البيت كالليل والنهار . قال تعالى : {يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل} الحج (٦١) . انظر : البحر المحيط (١٠٨/٢) ، الأحكام للآمدى (٤٧/١) ، منتهى السؤل (١٩) ، مختصر ابن الحاجب (١٣٤/١) ، نهاية السؤل (٢١٩/١) ، لسان العرب (روى) (٣٤٨/١٤) ، الصناعتين (٣٣٩،٣٥٣) ، معجم البلاغة (٣٦٨،١٣٦) ، المزهر (٤٠٦/١) ، الإبهاج (٢٤١/١) .

(١) انظر : الصاحبى (١١٥) ، البحر المحيط (١٠٥/٢) ، تشيف المسامع (٤٧٠/٢) .

(٢) قال ابن السبكى : وتصريحنا بثعلب وابن فارس لغرابة ذلك فليس فى الكتب المتداولة اليوم ذكر من منع وقوع المترادف .

انظر : جمع الجوامع (٢٩٠/١) ، منع الموانع (٤٠١) .

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيبانى مولاهم المعروف بثعلب ، قال النووى وهو لقب له العلامة ، المحدث ، امام النحو ، ولد عام (٢٠٠هـ) سمع ابن سلام الجمحى وابن الأعرابى وعنه أخذ نبطويه والأخفش الصغير ، كان ثقة ، حجة ، دين صالح ، اشتهر بالحفظ ومعرفة الغريب وعرف بالبخل ، من مؤلفاته : "اختلاف النحويين" ، "القراءات" ، "معانى القرآن" .

عمر وأصم . صدمته دابة فوق فى حفرة فمات بعدها عام (٢٩١هـ) .

انظر : سير النبلاء (٥/١٤) ، تاريخ بغداد (٢٠٤/٥) ، معجم الأدباء (١٠٢/٥) ، نزهة الألباء (١٧٣) ، انباه الرواه (١٣٨/١) ، تهذيب الأسماء (٢٧٥/٢) ، وفيات الأعيان (١٠٢/١) ، طبقات الحفاظ (٢٩٠) ، بغية الوعاة (٣٩٦/١) ، صفات الحنابلة (٨٣/١) ، العبر (٨٨/٢) ، النجوم الزاهرة (١٣٣/٣) ، الشذرات (٢٠٧/٢) .

(٤) قال ابن سيده :

وكان ابن السراج يحكى عن ثعلب منعه .

انظر : المخصص (ج/٤ ص/٢٥٩) ، البحر المحيط (١٠٥/٢) .

(٥) أبو بكر محمد بن السرى البغدادى ، صايح الميرد وتلميذه ، امام النحو ، إليه انتهى علم اللسان أخذ عنه الزجاجى والسيرافى والرمانى ، وثقه الخطيب ، كان أدبيا ، شاعرا ، عالما وكان يلثغ فى الرأء ، من مؤلفاته : =

ورد عليه بأن اللغة طافحة به كمضى وذهب ونحو ذلك^(١)، وممن منع ذلك أيضا الزجاج^(٢) وصنف في رده كتابا سماه "الفروق"^(٣) كجلوس وقعود ، فالقعود ماكان عن قيام والجلوس ماكان عن نوم ونحوه لدلالة المادة على معنى الإرتفاع^(٤).

= "أصول النحو" ، "أصول العربية" ، "الجملة" ، "شرح سيبويه" .
قال الذهبي : كان مكبا على الغناء واللذة وله أخبار ساحه الله مات في الكهولة عام (٣١٦هـ) .

والسراج : نسبة إلى عمل السروج .
انظر : سير النبلاء (٤٨٣/١٤) ، بغية الوعاة (١٠٩/١) ، نزهة الألباء (١٨٦) ، معجم الأدباء (١٩٧/١٨) ، أنباه الرواه (١٤٥/٣) ، وفيات الأعيان (٣٣٩/٤) ، العبر (١٦٥/٢) ، تاريخ بغداد (٣١٩/٥) ، الشذرات (٢٧٣/٢) .
(١) انظر البحر المحيط (١٠٥/٢) .

(٢) ابراهيم بن محمد السرى أبو اسحاق البغدادي نحوى زمانه ، لازم المبرد فنصحته وعلمه وأخذ عن ثعلب وعنه أخذ أبو على الفارسى والزجاجى كان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد ، جميل المذهب ، أدب القاسم الوزير وكان نديم المعتصم ، من مؤلفاته :
"معانى القرآن" ، "الاشتقاق" ، "النوادر" .

مات ببغداد عام (٣١٦هـ) وقيل غير ذلك وقد جاوز السبعين ، ونسب إلى الزجاج لأنه كان يعمل في خرطه .

انظر : سير النبلاء (٣٦٠/١٤) ، معجم الأدباء (١٣٠/١) ، أنباه الرواه (١٩٤/١) ، تهذيب الأسماء (١٧٠/٢) ، وفيات الأعيان (٤٩/١) ، العبر (١٤٨/٢) ، بغية الوعاة (٤١١/١) ، النجوم الزاهرة (٢٠٨/٣) ، الشذرات (٢٥٩/٢) .
(٣) هذا سهو من المؤلف أو سقط في النقل والصواب كما في البحر المحيط (١٠٦/٢) ، وصنف الزجاج كتابا منع فيه الترادف ، وصنف العسكرى مصنفا آخر منع فيه الترادف وسماه الفروق .

قلت : وقد طبع باسم "الفروق اللغوية" .

(٤) سياق المؤلف يوحي بأن هذا الفرق ذكر في الفروق ولم أجده بعد التتبع . وقد ذكره ابن فارس قال : وعلى هذا يجرى الباب كله .
انظر : الصاحي (١١٦) ، الدرر اللوامع (٥٢٣/٢/١) .

قال^(١) وإليه ذهب المحققون من العلماء وأشار إليه المبرد^(٢)^(٣) وغيره حتى أن بعض أهل العربية فرق بين صيغ المبالغة مثلا فجعل فعولا ك(صبور) على معنى القوة في الفعل ، وفعالا لما تكرر منه ك(علام) ، ومفعالا لما كان عادة^(*) له ك(مغوار) وأشباه ذلك .

ولهذا قال أيضا المحققون إن حروف الجر لا تتعاقب وقال سيويه^(٤) في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكم فيها^(٥).

(١) المراد هنا العسكري وليس الزجاج كما سبق التصويب . والله أعلم .
(٢) كذا ذكر العسكري وتبعه الزركشى وهو محل نظر فالمراد صرح في مصنفه ما اتفق لفظه واختلف معناه ونقله عنه السيوطى بأن من كلام العرب اختلاف اللفظين والمعنى واحد كقعدت وجلست وذراع وساعد ونحو ذلك ، وهذا صريح في اثبات المترادف والله أعلم .

انظر : الفروق (١١) ، البحر المحيط (١٠٦/٢) ، المزهرة (٣٨٨/١) .
(٣) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي ، النحوى الأخبارى ، ولد بالبصرة عام (٢١٠هـ) أخذ عن المازنى والسجستانى وعنه أخذ نبطويه والصفار والزجاج ، كان اماما علامة ، فصيحاً ، مفوهاً ، جميلاً ، وسيماً ، صاحب نوادر وطرف عرف بالبخل ، من مؤلفاته :

"الكامل" ، "معانى القرآن" ، "المقتضب" ، "الاشتقاق" .
توفى عام (٢٨٦هـ) قيل وتسميته أن المازنى قال له : أنت المبرد اى المثبت للحق ثم غلب عليه بفتح الراء وقيل غير ذلك .

انظر : سير النبلاء (٥٧٦/١٣) ، أنباه الرواه (٢٤١/٣) ، معجم الأدباء (١١١/١٩) ، نزهة الألباء (١٦٤) ، بغية الوعاة (٢٦٩/١) ، طبقات الداودى (٢٦٧/٢) ، النجوم الزاهرة (٨١٧/٣) ، تاريخ بغداد (٣٨٠/٣) ، الشذرات (١٩٠/٢) ، وفيات الأعيان (٣١٣/٤) ، العبر (٧٤/٢) .

(*) ١٦٧ ج

(٤) كذا فى جميع النسخ والصواب درستويه كما فى الفروق والبحر وسبق ترجمته

(٥) انتهى مقاله العسكري فى الفروق (١١-١٣) ، ونقله الزركشى فى البحر (١٠٦/٢) ، وانظر الدرر اللوامع (٥٢٣/٢/١) ، ولم أجد هذه العبارة فى كتاب الكتاب لدرستويه . والله أعلم .

وممن اختار ذلك من المتأخرين الخويي^(١) في "الينابيع"^(٢) وقال أكثر ما يظن أنه مترادف مختلف لكن وجه الاختلاف خفي^(٣).
وبالجمله فلا يخفى بعد ما ذكره ، وصحة القول بوقوع الترادف^(٤) ، نعم هو على خلاف الأصل حتى إذا دار اللفظ بين أن يجعل مترادفاً أو متبايناً يرجح التباين لأنه الأصل^(٥).

تنبيهات :

الأول : [فى محل الخلاف]

محل الخلاف فى وقوعه من لغة واحدة أما من لغتين فلا ينكره أحد ،

(١) فى أ : الجوينى والصواب المثلث وهو :

شمس الدين أحمد بن الخليل الخويى - بضم الخاء - نسبة إلى خوى من إقليم أذربيجان ، ولد فيها عام (٥٨٣هـ) دخل خراسان وقرأ الأصول والكلام على الرازى وقيل على تلميذه القطب وقرأ الفقه على الرافعى ، قال الذهبى : كان من أذكى المتكلمين وأعيان الحكماء والأطباء ، ذا دين وتعبد ، من مؤلفاته : "ينابيع العلوم" ، "شرح الإرشاد" فى الخلاف والجدل ، وله كتاب فى النحو والعروض ، مات بدمشق عام (٦٣٧هـ) .

انظر : سير النبلاء (٦٤/٢٣) ، طبقات ابن السبكى (١٦/٨) ، طبقات الإسنوى (٥٠٠/١) ، العبر (١٥٢/٥) ، النجوم الزاهرة (٣١٦/٦) ، الشذرات (١٨٣/٥) ، معجم المؤلفين (٢١٦/١) .

(٢) وهو ينابيع العلوم أوله الحمد لله خالق الأشياء ، ورازق الأحياء واضع الأرض ورافع السماء... الخ ذكر فيه انه جمع كتاباً فى سبعة فنون هى التفسير والحديث والفقه والأدب والطب والهندسة والحساب... الخ مقال .
انظر كشف الظنون (٢٠٥١/٢) .

(٣) نقله عن الينابيع الزركشى فى البحر (١٠٧/٢) .

(٤) قلت : ما أجمل قول الرازى :

والتعسفات التى يذكرها الاشتقاقيون فى دفع ذلك مما لا يشهد بصحتها عقل ولا نقل فوجب تركها عليهم . ا.هـ من المحصول (٣٥٠/١/١) .

(٥) انظر : نهاية السؤل (٢١٩/١) ، الابهاج (٢٤١/١) ، البحر المحيط (١٠٨/٢) .

قاله الأصفهاني^(١) وكذا العسكري مع أنه ممن ينكر المترادف^(٢).

[التببيه] الثاني [فى وقوعه فى الأسماء الشرعية]

يقع الترادف^(٣) أيضا فى الأسماء الشرعية كما فى اللغة . (*)

وقيل : لا واختاره فى "المحصول"^(٤) ولكنه مخالف لقوله إن الفرض والواجب مترادفان خلافا لأبي حنيفة^(٥).

[التببيه] الثالث : [فى وقوعه فى القرآن]

إذا قلنا بوقوعه فى اللغة فهل وقع فى القرآن ، نقل أبو اسحق الشهير

(١) كذا عزا إليه الزركشى وفيه توسع فعبارته :

فإن أنكر وقوعه فى لغتين فهو محجوج بضرورة العقل ، فإن كل أحد يعلم أنه لا بد فى كل لغة من لفظة دالة على ما يدل عليه الماء... الخ .

ولعل الأولى ذكر قول الرازى وهو فى لغتين معلوم بالضرورة . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٠٧/٢) ، تشنيف المسامع (٤٧٢/٢) ، الكاشف (رقم ١)

(٢/٣٤٣) ، الحصول (٣٠٤٩/١/١) . (٣٤٩/٣)

(٢) انظر : الفروق للعسكري (١٣) ، البحر المحيط (١٠٧/٢) .

(٣) فى ب : المترادف .

(*) ١٣٠/أ

(٤) كذا أشار الزركشى ونقل عن الحصول قوله : اما المترادف فالأظهر أنه لم يوجد

وقد صرح بذل الرازى بعد ان ذكر أن وقوع المتواطىء فى الأسماء الشرعية

بالاتفاق والمشارك على الأصح .

انظر : البحر المحيط (١٠٧/٢) ، الحصول (٤٣٨-٤٣٩/١/١) .

(٥) وكذلك قوله بترادف السنة والتطوع .

كذا اعترض الزركشى فى البحر والتشنيف وأجاب المحلى بأنها أسماء اصطلاحية

لاشرعية لأن الشرعية واضعها الشارع . والله أعلم .

انظر : الحصول (١٢٩،١١٩/١/١) ، البحر المحيط (١٠٧/٢) ، تشنيف المسامع

(٤٧٢/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٩٠/١) .

بابن المرأة^(١) في أول كتاب "الإرشاد"^(٢) عن أبي اسحق الاسفراييني منعه وهو
 ظاهر كلام المبرد^(٣) وغيره ممن يبدى لكل لفظ معنى مغايراً^(٤)، لكن الصحيح
 الوقوع لقوله تعالى {ولقد بعثنا في كل أمة^(٥) وفي الآية الأخرى {أرسلنا^(٦)
 وهو كثير .

المسألة الثانية : [قيام أحد المترادفين مقام الآخر]

مما ذكر في النظم أن أحد المترادفين هل يقوم مقام الآخر فأما من
 حيث هو^(٧) فبلاخلاف كما قاله ابن الحاجب في "المنتهى"^(٨) وغيره .

(١) ابراهيم بن يوسف بن محمد بن دهان المالكي ، سكن مالقه ثم مرسية حدث عن ابن
 حيش وابن حرزهم الموطأ وغيره وعنه روى ابن برطله ، كان حافظاً ، ذاكراً
 للحديث والتفسير والفقه والتاريخ متقدماً في علم الكلام وغلب عليه ، فصيح
 للسان والقلم ، من مؤلفاته :

"نكت الارشاد" ، "شرح الأسماء الحسنی" ، "شرح محاسن المجالس" ، مات عام
 (٦١١هـ) ولم أطلع على سبب شهرته بابن المرأة . والله أعلم .

انظر : الديباج (٧٣/١) ، شجرة النور الزكية (١٧٣) ، معجم المؤلفين (١٣٠/١) ،
 ايضاح المكنون (٦٧٦/٤) .

(٢) قلت : الصواب أنه شرح الإرشاد ، كذا قال الزركشى بعد أن أورد هذا النقل ،
 واسم هذا الشرح "نكت الإرشاد في الاعتقاد" .

انظر : البحر المحيط (١٠٧/٢) ، ايضاح المكنون (٦٧٦/٤) .

(٣) سبق أن هذا محل نظر ، راجع ص (١٤٦٨) .

(٤) في ب : مغاير .

(٥) النحل (٣٦) ، وفي جميع النسخ في كل قرية وهو خطأ .

(٦) الأنعام (٤٢) ، الصافات (٧٢) .

(٧) أى في حال كونه مفرداً .

(٨) قال الزركشى :

وأوضح بعض المتأخرين المسألة فقال : أحد المترادفين اما أن يستعمل مفرداً أو
 مركباً ففي حالة الإفراد نصوا على أنه لاخلاف في قيام أحد المترادفين مقام الآخر ،
 قلت : منهم ابن الحاجب في المنتهى . اهـ كلام الزركشى .

كذا عزا إلى المنتهى وعزاه المؤلف أيضاً إلى غيره ولم أجد في المنتهى ولا غيره
 التصريح بعدم الخلاف . نعم في (باب الاخبار) نقل ابن الحاجب جواز نقل =

وأما إذا فرض أحدهما في تركيب فهل يلزم صحة وقوع الآخر في محله في ذلك التركيب ، فيه مذاهب :

أحدها : نعم وربما يعبر عن ذلك باللزوم كما قال في المحصول واتباعه^(١) والمراد يلزم أن يصح وقوع كل من الرديفين مكان الآخر لأن كل واحد معناه معنى الآخر وكل^(٢) ما في أحد المثليين من حيث هما مثلان يجب أن يكون في الآخر ضرورة وصححه ابن الحاجب^(٣).

والثاني : المنع واختاره في "الحاصل" و"التحصيل" تبعاً للمحصل في موضع وإن صرح في موضع آخر بخلافه^(٤).

والثالث : يصح إذا كان^(٥) من لغة واحدة لامن لغتين واختاره

= الحديث بالمعنى للعارف عن الأكثر واستدل بنقل الصحابة الحديث بألفاظ مختلفة ولم ينكر أحد فكان اجماعاً ، فلعل هذا مرادهم أو نص في غير هذا الموضوع .

هذا وقد صرح ابن السبكي والزركشى بعدم الخلاف في المسألة والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (١٠٩، ١١١/٢) ، منتهى السؤل (٨٤، ١٩) ، مختصر ابن الحاجب (١٣٧/١) ، (٧٠/٢) ، الابهاج (٢٤٣/١) .

(١) العزو إلى أتباع المحصول فيه نظر سيأتي بعد قليل .

(٢) في جميع النسخ رسمت كذا (كلما) .

(٣) انظر : منتهى السؤل (١٩) ، مختصر ابن الحاجب (١٣٧/١) .

(٤) عزاه الاسنوى والزركشى إلى التحصيل والحاصل .

قال صاحب التحصيل :

النظر إلى اتحاد معنى المترادفين يوهم صحة إقامة كل واحد منهما مقام الآخر وليس كذلك . اهـ .

ومنه يعلم أن عزو القول الأول إلى اتباع المحصول فيه نظر ، ولا يقاس على الخلاف المنقول عن المحصول فالرازي قال في أول المسألة : هل يلزم صحة إقامة كل من المترادفين مقام الآخر الأظهر وفي أول النظر ذلك .

ثم قال : والحق أن ذلك غير لازم . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل (٢٢٠/١) ، التمهيد للاسنوى (١٦٢) ، البحر المحيط (١١٠/٢) ، التحصيل (٢١٠/١) ، المحصول (٣٥٢/١/١) .

(٥) في د : كانت .

البيضاوى والهندي^(١).

والرابع : الجواز ما لم يكن تعبد بلفظه^(٢).

ويتفرع على هذه القاعدة مسائل :

منها : عقود البياعات^(٣) ونحوها^(٤) مما لم يتعبد بلفظه يجوز فيها استعمال

أحد الرديفين مكان الآخر .

أما ماتعبد بلفظه فالمنع منه لأمر خارجي لأن جوهر لفظه مقصود فلو تغير لاختل المراد وهو منشأ الخلاف في انعقاد النكاح بالعجمية والصحيح الجواز . ثالثها لمن لم^(٥) يحسن العربية بناء على أن ذلك اللفظ متعبد به "أو لا"^(٦).

ومنعوا لذلك قراءة القرآن بالعجمية لتعين لفظه خلافا لمن أجازوه ونحوه

التكبير والتشهد^(٧)(*).

(١) اختاره بعد أن نقله عن قوم وأشار إلى أن هذا القول وإن لم يكن صريحا في كلامهم إلا أنه يتضمنه .

انظر : منهاج الوصول (٢١٧/١) ، النهاية (قسم ١٦٩/١) ، الابهاج (٢٤٢/١) ، البحر المحيط (١١٠/٢) ، تشنيف المسامع (٤٧٦/٢) .

(٢) في د : بلفظ .

وهذا اختيار ابن السبكي في جمع الجوامع وله توجيه آخر في الابهاج وارتضاه الزركشى والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٤٧٧، ٤٧٦/٢) ، الابهاج (٢٤٣/١) .

(٣) وهى الأشياء التى يتبايع بها فى التجارة .

لسان العرب (بيع) (٢٥/٨) .

(٤) ونحوها من المعاملات ، وكذلك الخلع والطلاق واللعان .

انظر التمهيد للأسنوى (١٦٣) .

(٥) لم ساقطة من د ، ويرى ناسخ ب أنها لمن لا يحسن .

والمعنى جواز عقد النكاح بالعجمية إذا لم يحسن العربية .

انظر هذه الأقوال فى روضة الطالبين (٣٦/٧) .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) القول بجواز القراءة بالعجمية كان لأبى حنيفة لكن صح رجوعه عنه .

وانظر هذه الفروع فى : التمهيد للأسنوى (١٦٣) ، المنشور للزركشى

(٢٨٤-٢٨١/١) ، البحر المحيط (١١٢-١١٣) ، الابهاج (٢٤٣/١) ، تشنيف

المسامع (٤٧٧/٢) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٥٣١/٢/١) .

(*) ١٤٦/ب

[تنبیه] :

مما يشبه المترادف وليس منه الحد والمحدود كالإنسان حيوان ناطق ولاخلاف في وقوعه وإنما لم يجعل مترادفاً لأن المترادف من عوارض المفردات لأنها الموضوعية كما سبق ، والحد مركب ولو سلم فالمترادف^(١) ما اتحد فيه المعنى والاتحاد لأن المحدود دل من حيث الجملة والوحدة المجتمعة والحد دل من حيث التفصيل بذكر المادة والصورة من غير وحدة .

ومن ذلك أيضاً التوابع نحو حسن بسن وشيطان ليطان وخاز باز ونحو ذلك من زعم بعضهم^(٢) أنه من المترادف . ورد بأن التابع وحده غير مفيد^(٣) وإنما يتبع للتقوية . وصنف فيه ابن خالويه كتاباً سماه (الاتباع والالباع)^(٤) وكذلك عبد الواحد اللغوي^(٥) وابن فارس^(٦) .

وهو في ثلاثة ألفاظ كثير كحسن بسن فسن^(٧) ولم يسمع في أكثر من خمسة نحو كثير بثير برير وجير بذير وقيل بجير^(٨) .

(١) في د : المترادف .

(٢) لم أر من صرح بأسمائهم ، والله أعلم .

انظر : المحصول (٣٤٨/١/١) ، البحر المحيط (١١٤/٢) ، الابهاج (٢٣٨/١) ، مختصر ابن الحاجب (١٣٧/١) ، شرح الكوكب (١٤٤/١) ، المزهر (٤١٤/١) ، الاتباع للسيوطي (٨٨) .

(٣) انظر نفس المصادر .

(٤) كذا ذكر الزركشى في البحر (١١٤/٢) ، والتشنيف (٤٧٤/٢) .

(٥) عبد الواحد بن علي أبو الطيب الحلبي اللغوي ، الامام الأوحى ، أحد العلماء البارزين المتفنيين في اللغة والعربية ، أخذ عن الصولى والزاهد وكان بينه وبين خالويه منافسة له تصانيف جلييلة منها :

"مراتب النحويين" ، "لطيف الاتباع" ، "الابدال" وغيرها .

قتل في حلب عند دخول الدمستق عام (٣٥١هـ) .

انظر : بغية الوعاة (١٢٠/٢) ، هدية العارفين (٦٣٣/٥) ، الأعلام (١٧٦/٤) ، كشف الظنون (١٦٥٠/٢) .

(٦) كتاب عبد الواحد طبعه مجمع اللغة بدمشق باسم الاتباع والتوكيد ، وكتاب ابن فارس اسمه الاتباع والمزاوجة وهو مطبوع ومعه الاتباع للسيوطي .

انظر : فهارس شرح الكوكب (٥٨٤/١) ، الأعلام للزركلى (١٧٦/٤) .

(٧) في الاتباع والمزاوجة (٦٧) قسن بالقاف .

(٨) في البحر (١١٥/٢) (عمير برير بدير وقيل مجير) وانظر الاتباع والمزاوجة (٤٦،٤٤) .

ومن ذلك التأكيد نحو قام القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون^(١)
ابتعون فليس أيضامن المترادف^(٢) لعدم استقلاله كما سبق في الذى قبله .
والله أعلم .

[المشترك]

أما الذى المعنى فقط تعددا
فإن يكن بالوضع قد تفردا
فذلك المشترك المشهور
وقوعه^(٣) فيما تلى^(٤) مسطور

الشرح :

هذا هو القسم الرابع وهو المتحد لفظه المتعدد معناه وله أنواع :
الأول : أن يوضع لكل واحد من ذلك المعنى المتعدد فيسمى المشترك
وأصله أن يقال المشترك فيه فحذف لفظه فيه توسعا لكثرة دوره فى الكلام
أو لكونه صار لقبا كما قاله ابن الحاجب فى "شرح المفصل"^(٥) نحو القرء
للظهر والحيض والعين للباصرة وعين الذهب وعين الشمس وعين الميزان
وغير ذلك كما هو مشهور ، نعم قال الإمام فخر الدين فى تفسيره إنه حقيقة
فى الباصرة مجاز فى غيرها^(٦).

(١) فى أ : أبصعون .

(٢) انظر ماسبق فى هذا التنبيه فى :

البحر المحيط (١١٣/٢-١١٦) ، شرح الكوكب (١٤٣/١-١٤٥) ، تشنيف المسامع
(٤٧٢-٤٧٥) ، نهاية السؤل (٢١٦/١، ٢٢٠) ، الابهاج (٢٣٨/١) ، المزهر
(٤١٤/١) .

(٣) فى د : من وقوعه .

(٤) فى أ ، د : يلى .

(٥) نقله عنه الزركشى فى البحر المحيط (١٢٢/٢) .

(٦) لم أجد هذا النقل فى تفسير الرازى بعد التتبع فى كثير من الآيات التى ورد فيها
لفظ عين ، نعم نقل فى المحصول هذا القول عن بعض نفاة وقوع المشترك قال :
وعندنا ممكن والأغلب وقوع المشترك .

ونقل الزركشى عن الخوى تلميذ الرازى أن العين أصل فى العضو فرع فى غيرها
بدليل أنه اشتق منه فعل فيقال عانه أى أصابه بعين وسمى الذهب به لعزته كالعين
... الخ .

انظر : المحصول (٣٦٦/١/١) ، البحر المحيط (١٢٣/٢) .

وإلى هذا النوع أشرت بقولي (بالوضع قد تفردا) أى كل فرد من المعنى المتعدد هو^(١) موضوع له للمجموعها نحو العشرة فإنها لمجموع ذلك العدد لالكل واحد منه واحتزرت بالوضع عما لو وضع لواحد فقط ثم نقل إلى غيره فإنه لا يكون مشتركا^(٢) وسيأتى بيانه^(٣).

[وقوع المشترك]

وقولي (وقوعه فيما تلى^(٤) مسطور) متضمن لمسألتين في المشترك :
إحداهما : أنه واقع في اللغة ويلزم من ذلك انه جائز الوقوع لأن من لازم الوقوع الجواز بالضرورة .
والمسألة الثانية : أنه مع وقوعه في اللغة وقع في القرآن وهو معنى قولي (فيما تلى)^(٥) لأن المتلو هو القرآن ، فاكتفيت بأخص المسألتين عن أعمهما فتصير المسائل ثلاثا :

هل هو جائز الوقوع في اللغة أم لا ؟
وإذا جاز فهل وقع فيها أم لا ؟
وإذا وقع فيها فهل وقع في القرآن أم لا ؟ وماقلته هو الأصح في الثلاث ولا بأس ببسطها قليلا .
الأولى : المخالف فيها ثعلب وأبو زيد البلخي^(٦) والأبهرى على ما حكاه

(١) في د : التعدد وهو .

(٢) انظر : المحصول (٣٥٩/١/١) ، تنقيح الفصول (٢٩) ، شرح الكوكب (١٣٧/١) .

(٣) انظر ص (١٥١٢) .

(٤) في ب ، د : يلي .

(٥) في د : يلي .

(٦) أحمد بن سهل أبو زيد البلخي المعتزلي وكان على مذهب الإمامية مدة ، نسب إلى بلخ حيث ولد فيها عام (٢٣٥هـ) ، كان أحد الأفاضل الكبار من علماء الاسلام ، فاضلا ، قيما بجميع العلوم ، سلك في مصنفاته طريقة الفلاسفة إلا أنه بأهل الأدب أشبه ، له مصنفات كثيرة منها :

"أسماء الله تعالى" ، "أقسام العلوم" ، "النحو والتصريف" ، وغيرها مات عام (٣٢٢هـ) . =

كثير عنهم^(١).

وفصل الإمام الرازي فمنعه في^(٢) النقيضين^(٣) فقط قال : خلوه عن
الفائدة لأن سماعه لا يفيد غير التردد بين الأمرين وهو حاصل بالعقل
فالوضع له عبث^(٤).

لكن هذا إنما يكون عند اتحاد الواضع^(٥)، أما إذا تعدد وهو السبب
الأكثرى^(٦) فلا وذلك كالسدفة - بضم السين "المهملة"^(٧) وسكون الدال
"المهملة"^(٨) وبعدها فاء - ففي "الصحاح" إنها في لغة نجد الظلمة وفي لغة
غيرهم الضوء^(٩) وعلى تقدير أن يكون الواضع واحدا فلانسلم إنتفاء الفائدة
بل له فوائد هي لأصل وضع المشترك .

منها : غرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سببا لمفسدة .

-
- = انظر : لسان الميزان (١٨٣/١) ، الفهرست (١٩٨) ، معجم الأدباء (٦٤/٣) ،
الأعلام (١٣٤/١) .
- (١) حكاه عنهم ابن العارض في كتابه النكت وصاحب الكيريت الأحمر ، كذا ذكر
الزركشى في البحر (١٢٢/٢) ، وانظر الابهاج (٢٥٠/١) .
- (٢) في د : من .
- (٣) ونقل عن جماعة منعه في الضدين .
انظر نهاية السؤل (٢٣٠/١) .
- (٤) انظر : المحصول (٣٦٨/١/١) ، نهاية السؤل (٢٣٠/١) ، البحر المحيط (١٢٢/٢) ،
تشنيف المسامع (٤٨٠/٢) .
- (٥) كذا أجاب صاحب التحصيل ، قال الزركشى : والظاهر أنه مراد الإمام .
انظر : التحصيل (٢١٣/١) ، نهاية السؤل (٢٣٠/١) ، البحر المحيط (١٢٢/٢) .
- (٦) كذا صرح الرازي بأن السبب الأكثرى للاشتراك هو وضع القبيلتين اللفظة لمسميين
مختلفين ثم يشتهر الوضعان .
انظر المحصول (٣٦٨/١/١) .
- (٧) ساقطة من ب .
- (٨) ساقطة من أ ، ج ، د .
- (٩) انظر : الصحاح (سدف) (١٣٧٢/٤) ، الجمهرة (سدف) (٢٦٣/٢) .

ومنها : استعداد المكلف للبيان كما قاله الإمام الرازي وغيره^(١) نعم منع المبرد وغيره من أئمة اللغة وقوعه من واضح واحد وحكاه الصفار^(٢) في "شرح سيبويه"^(٣)(٤).

[المسألة الثانية :

أنه واقع في اللغة كثيرا في الأسماء كما سبق وفي الأفعال كـ(عسس) لأقبل وأدبر^(٥) و(عسى) للترجي والإشفاق^(٦) و(المضارع)^(٧) للحال

(١) قلت : ذكر الرازي الفائدة الأولى في موضع المسألة وذكر الثانية في مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وذكرهما الاسنوى وابن السبكي في موضع المسألة . انظر : المحصول (٣٦٤/١/١) ، (٣٢٣/٣/١) ، نهاية السؤل (٢٢٦/١) ، الابهاج (٢٥٢/١) ، البحر المحيط (١٢٤/٢) .

(٢) قاسم بن علي البطليوسي أبو الفضل الصفار ، عالم بالنحو ، صحب ابن عصفور والشلوبين وله شرح على كتاب سيبويه ، مات بعد (٥٦٣٠هـ) . انظر : بغية الوعاه (٢٥٦/٢) ، كشف الظنون (١٤٢٨/٢) ، معجم المؤلفين (١٠٧/٨) ، الأعلام (١٧٨/٥) .

(٣) يقال : انه من أحسن شروح الكتاب ، رد فيه على الشلوبين ، وقد لخصه أبو حيان وسماه الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار وجرده أحكامه في كتاب وسماه التجريد .

وقد أشار الزركلي أنه يوجد منه جزء مخطوط في الرباط واستنبول . والله أعلم . انظر : كشف الظنون (١٤٢٨/٢) ، الأعلام (١٧٨/٥) .

(٤) وقاله أيضا الخوي في الينايع كذا نقله عنهما الزركشى في البحر (١٢٣/٢) .

(٥) في أ ، ب ، د : لأدبر .

وانظر لسان العرب (عسس) (٣٩/٦) .

(٦) وقد اجتمعت في قوله تعالى {وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم} البقرة (٢١٦) .

فالأولى للترجي والثانية للإشفاق . انظر الصبان على الأشموني (٢٥٨/١) ، وسيشير المؤلف إلى الآية ص (٦٦٤) .

(٧) في ب : وللمضارع .

والاستقبال^(١) على أرجح المذاهب الخمسة فيه^(٢)، وكذا وقوع الفعل الماضى خبرا ودعاء نحو غفر الله لنا ولك^(٣) وإنشاء نحو (بعت) وفي الحروف على طريقة الأكثر^(٤) كما سنذكره في فصل الأدوات كـ(الباء) للتبعيض وبيان^(*) الجنس والاستعانة والسببية وغيرها^(٥).

وذهب قوم إلى المنع وحكى عن ثعلب والأبهري والبلخى أنهم لا يحيلون وقوعه كما سبق نقله عنهم بل يمنعون وقوعه^(٦) ويردون ما نقل من ذلك إلى المتباين لكن بتكلف في الفرق وتعسف .

ثم القائلون بالوقوع اختلفوا فقليل واجب الوقوع لأن الألفاظ قليلة والمعاني كثيرة فإذا وزعت حصل الاشتراك وهو ظاهر الفساد لاحاجة إلى الإطالة فيه^(٧).

ومنهم من رد القول بوجود الوقوع والقول بالإحالة إلى أنه هل وقع أو لا؟ فإن الواقع يجب أن يكون موجودا ومالم يقع يمتنع أن يكون موجودا ولذلك لم يحك ابن الحاجب إلا قول الوقوع وعدمه^(٨).

(١) في أ ، ب ، د : وللاستقبال .

وانظر : المزهري (٣٧٠/١) ، تشنيف المسامع (٤٨١/٢) .

(٢) سيذكرها المؤلف ص (١٧٤٧) .

(٣) انظر البحر المحيط (١٢٣/٢) .

(٤) انظر المزهري (٣٧٠/١) .

(*) ج ١٦٨

(٥) انظر ص (١٢٩٦) .

(٦) قال المحلى وهو اقرب مما في شرحي المختصر والمنهاج أنهم أحالوه .

انظر : المحلى على جمع الجوامع (٢٩٣/١) ، تشنيف المسامع (٤٧٩، ٤٧٨/٢) .

(٧) انظر حجة هؤلاء والجواب عنها في المحصول (٣٦٠/١/١) ، نهاية السؤل (٢٢٤/١)

الابهاج (٢٤٨/١) .

(٨) نقل الزركشى ذلك عن الأصفهاني ومراده شارح مختصر ابن الحاجب أما شارح

المحصول فقد حكى القول بالوجوب وأنه بمعنى يجب بحكم المصلحة والحاجة العامة

ثم سرد حججهم والرد عليها . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤٨٠/٢) ، البحر المحيط (١٢٣/٢) ، مختصر ابن الحاجب

(١٢٨/١) ، بيان المختصر (١٦٣/١) ، الكاشف (رقم ٢) (٣٦٦/٢) .

ورد : بأن سبب الوجوب أمر زايد على ذلك وكذا سند المنع كما بيناه
فالتغاير ظاهر^(١).

[المسألة] الثالثة :

حكى عن ابن داود الظاهري أنه لم يقع في القرآن^(٢)(*).
ورد : بنحو القرء والصريم^(٣) وعسوس وغيره مما سبق من اشتراك
الفعل الماضي في الخبر والدعاء نحو {والخامسة أن غضب الله عليها}^(٤) - على
قراءة تخفيف النون وكسر الضاد من غضب^(٥) - ومن اشتراك الحروف^(٦).
ونقل عن قوم منعه في الحديث ولعلمهم هم المانعون في القرآن لأن
الشبهة في ذلك واحدة كما قاله صاحب "التحصيل"^(٧)، وهي أنه لو وقع

(١) انظر جواب الزركشى في البحر (١٢٣/٢) ، والتشنيف (٤٨٠/٢) .
(٢) عزاه إليه الزركشى في التشنيف وعزاه في البحر لأبيه ، ولم أقف على هذا النقل في
الأحكام لابن حزم ، وقد ذكر الرازي وغيره هذا المذهب دون عزو .
انظر : تشنيف المسامع (٤٧٩/٢) ، البحر المحيط (١٢٢/٢) ، المحصول (٣٩٢/١/١)
الابهاج (٢٥٢/١) .

(*) د/١١٨

(٣) الصريم : الليل ومنه قوله تعالى [فأصبحت كالصريم] القلم (٢٠) .
أى احترقت فصارت سوداء مثل الليل .
والصريم : النهار .

انظر لسان العرب (صرم) (٣٣٦/١٢) .

(٤) النور (٥٢) .

(٥) وهي قراءة نافع .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات (١٣٤/٢) ، تحاف فضلاء البشر (٢٩٢/٢) .

(٦) سبق قبل قليل ص () .

(٧) كذا قال الزركشى وليس في التحصيل ما ذكر وإنما قرن في التحصيل - تبعاً
للمحصول - جواز وقوع المشترك في القرآن والسنة وذكر أدلة المانعين وجوابها
ولم يشر إلى القائلين بعدم الوقوع في القرآن فقط .

والذى صرح بأن الشبهة واحدة هو صاحب الابهاج قال : لأنه لا قائل بالفصل كما
صرح به الهندي وغيره .

انظر : تشنيف المسامع (٤٨٠/٢) ، التحصيل (٢١٩/١) ، الابهاج (٢٥٢/١) ، النهاية
(قسم ١/١٨٨) .

فإما أن يقع مبينا فيطول الكلام بغير فائدة او غير مبين فهو غير مفيد^(١).
وأجيب بأن فائدته إجمالية كما في فائدة أسماء الأجناس وأيضا فمن
فائدته في الأحكام الاستعداد للامثال إذا بين المراد^(٢).

تنبيه :

[المشترك خلاف الأصل] :

المشترك ولو ثبت وقوعه فإنه على خلاف الأصل أى الغالب خلافه
حتى إذا جهل كونه مشتركا أو متفردا رد إلى الغالب^(٣).

[وقوع المشترك فى الأسماء الشرعية]

واختلف فى وقوعه فى الأسماء الشرعية فقال الإمام الرازى الحق
الوقوع لأن لفظ الصلاة مستعمل فى معان شرعية مختلفة بالحقيقة ليس فيها
قدر مشترك بين الجميع^(٤) والله أعلم .

[حمل المشترك على جميع معانيه] :

كل معانيه لمن أرادا
فاحمل على الكل مع التباين
يعطى الذى يمكن أن يبيننا

كالقراء "ذا"^(٥) يصح أن يرادا
ثم إذا خلا عن القرائن
لأن تنافيا كأعط عيننا

-
- (١) انظر : المحصول (٣٩٣/١/١) - (٣٩٤) ، (٣٢٣/٣/١) ، نهاية السؤل (٢٢٦/١) ،
الابهاج (٢٥٢/١) ، النهاية (قسم ١٨٩/١) .
(٢) انظر نفس المصادر .
(٣) انظر : المحصول (٣٨١/١/١) ، الابهاج (٢٥٣/١) ، نهاية السؤل (٢٢٨/١) ، البحر
المحيط (١٢٥/٢) ، النهاية (قسم ١٩٠/١) .
(٤) انظر : المحصول (٤٣٨/١/١) ، التحصيل (٢٣٠/١) ، البحر المحيط (١٢٣/٢) .
(٥) ساقطة من أ .

الشرح :

قولى كـ (القرء) مثال لما سبق من وقوع المشترك فى القرآن وقد سبق بيانه .

وقولى (ذا يصح أن يرادا) إلى آخر الآيات الثلاثة فيه مسألتان متعلقتان بالمشارك :

الأولى : [أن يراد بالمشارك جميع معانيه معا]

يصح أن يريد المتكلم بالمشارك جميع معانيه إذا أمكن^(١)، فلو كان ذا (*) معنيين فكذلك فليس قولى (معانيه) قيذا فاستعمال المشارك فى أحد معنييه أو معانيه جائز قطعاً وهو حقيقة^(٢) لأنه فيما وضع له .

وأما إطلاقه على الكل معا فى حالة واحدة ففيه مذاهب :

أحدها : وهو الصحيح يصح ونسب للشافعى^(٣) وقطع به من أصحاب ابن أبى هريرة فى "تعليقه" ومثله بقوله تعالى : [إن الله وملائكته يصلون على النبى] {٤} فإن الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة [إستغفار ومن المؤمنين] {٥} دعاء^(٦) وإن كان فى الاستدلال بذلك مبـاحـث

(١) لكن لاعلى سبيل الجمع كما سيأتى فى كلام المؤلف .

(*) ١٤٧

(٢) أى حقيقة فى كل معانيه .

(٣) قال امام الحرمين : وهو ظاهر مذهب الشافعى لكن قيده بعدم المانع من الحمل وقال الرازى فى تفسيره ونسب إلى الشافعى وهو غير بعيد .

انظر : البرهان (٣٤٣/١) ، البحر المحيط (١٢٨/٢) ، نهاية السؤل (٢٣٤/١) ،

الابهاج (٢٥٥/١) ، المحصول (٣٨٠، ٣٧١/١/١) ، تفسير الرازى (٢١٦/٢٥) .

(٤) الأحزاب (٥٦) .

(٥) اثباتها موافق نقل الزركشى عن التعليقة وماورد فى كتب التفسير .

(٦) فى ج : الدعاء .

وقد نقله عن التعليقة الزركشى فى البحر (١٢٨/٢) ، وانظر : تفسير الرازى

(٢١٦/٢٥) ، روح المعانى (٧٦/٢٢) ، شرح الكوكب (١٩٠/٣) .

هذا وقد أطال القرافى فى الاعتراض على هذا التفسير لما لاطائل تحته والله أعلم .

انظر النفائس (٧٥١/٢) .

مشهورة^(١) وكذلك لفظ شهد في {شهد الله أنه لا إله إلا هو}^(٢) إذ شهادته تعالى علمه وغيره اقرار بذلك^(٣) وقوله تعالى {ولاتنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء}^(٤) النكاح العقد والوطء مرادان^(٥) منه إذا قلنا مشترك^(٦).
وقطع بذلك أيضا القاضى أبو بكر^(٧) ونقله إمام الحرمين فى "التلخيص"^(٨) عن مذهب المحققين وجماهير الفقهاء ، ونقل ابن القشيري عن القاضى انه قال إنه المختار عندنا إذا دلت عليه قرينة^(٩) وإن نازع ابن تيمية فى صحة ذلك عن القاضى^(١٠)، وحكى هذا أيضا عن أكثر المعتزلة^(١١) وأكثر

-
- (١) منها وجوب الصلاة عليه فى التشهد الأخير .
انظر الجامع للقرطبي (٢٣٢/١٤-٢٣٧) .
(٢) آل عمران (١٨) .
(٣) اختلف فى شهد فقيل من الله حكم وقضى وقيل : بين وأعلم وهى من الملائكة والمؤمنين إقرار .
انظر : مجموع الفتاوى (١٦٨/١٤) ، الجامع للقرطبي (٤٢/٤) .
(٤) النساء (٢٢) .
(٥) فى أ : واد أبى .
(٦) انظر التقريب والإرشاد (٤٢٣/١-٤٢٤) .
(٧) انظر : المصدر نفسه ، البحر المحيط (١٢٨/٢) ، شرح الكوكب (١٩٠/٣) .
(٨) انظر : التلخيص (٢٣٣/١) ، البحر المحيط (١٢٩/٢) ، شرح الكوكب (١٩٠/٣) .
(٩) قال ذلك ابن القشيري فى أصوله ونقله الزركشى فى البحر (١٢٩/٢) .
(١٠) كذا نقله عنه الزركشى وذكر وجه اعتراضه وهو أن القاضى توقف فى صيغ العموم وأنها لا تحمل على الاستغراق إلا بدليل فكيف يجزم باستغراق المشترك بغير دليل .
قلت : ومقاله ابن تيمية يقبل لو لم يصرح القاضى بخلافه حيث قال :
ولاخلاف بين الأمة وأهل اللغة فى صحة قصد المتكلم بهذا - يعنى المشترك - ونحوه فى الوقت الواحد إلى المعنيين أو المعانى المختلفة . اهـ بالنص من التقريب (٤٢٤/١) .
وانظر : البحر المحيط (١٣٥/٢) ، المسودة (٦٦) ، شرح الكوكب (١٩٩/٣) .
(١١) لم أقف على من حكاه عن أكثر المعتزلة ، وإنما عزى إلى القاضى عبد الجبار وأبى على الجبائى . والله أعلم .
انظر : المعتمد (٣٠١/١) ، البحر المحيط (١٣٠/٢) ، التقريب (٤٢٥/١) .

أصحاب أبي حنيفة^(١)، وحكاه أبو سفيان^(٢) في "العيون" عن أبي يوسف ومحمد، وحملوا من حلف لا يشرب من النهر على الكرع^(٣) والشرب من الإناء وإن كان أبو حنيفة يحمل على الكرع وحده^(٤) ونسبه القاضي عبد الوهاب لمذهبهم. قال وهو قول جمهور أهل العلم. وقد قال سيبويه يجوز أن يراد باللفظ الواحد الدعاء على الغير والخبر عن حاله في نحو الويل له^(٥).

ثم اختلف المجوزون فقليل أن ذلك بطريق الحقيقة، قال الأصفهاني وهو اللائق بمذهب الشافعي لأنه يوجب حمله على الجميع^(٦) كما سنذكره

(١) كذا نقل الزركشى عن حكاية صاحب الكبريت الأحمر وفيه نظر فهو مخالف لما في كتبهم. قال البخارى: يجوز أن يراد بالمشترك كل واحد من معنيه أو معانيه عند الشافعي والباقلاني وجماعة من المعتزلة، وعند أصحابنا والمحققين من أصحاب الشافعي وجميع أهل اللغة وأبو هاشم والبصرى لا يصح ذلك حقيقة ولا مجازا. انظر: البحر المحيط (١٢٩/٢٠)، كشف الأسرار للبخارى (٤٠/١)، أصول السرخسى (١٢٦/١)، تيسير التحرير (٢٣٥/١).

(٢) سبق أنى لم أعثر له على ترجمة وقد ذكره ابن تيمية في المسودة في عدة مواضع. ونقل عنه الزركشى والله أعلم.

(٣) الكرع: تناول الماء بفيه من موضعه من غير إناء.

انظر لسان العرب (كرع) (٣٠٨/٨).

(٤) مقاله أبو سفيان نقله الزركشى في البحر المحيط (١٢٩/٢)، وبين السرخسى أن الحنث عندهما باعتبار عموم المجاز فالمقصود هو الشرب وهو حاصل بالإناء كالكرع واعتبر أبو حنيفة الحقيقة وهي قاصرة على الكرع.

قلت: ومن هنا يظهر أن التمثيل بهذا في غير محل الدعوى وهي حمل المشترك على جميع معانيه حقيقة وهذا يؤكد عدم صحة مانسب إلى الحنفية، والله أعلم. انظر: أصول السرخسى (١٧٤، ١٧٦)، أصول الجصاص (٧٩، ٧٨/١).

(٥) انتهى مقاله القاضي عبد الوهاب، وقد نقله الزركشى في البحر (١٢٩/٢) لكن رده ابن التلمساني بأن سيبويه وإن قال في (ويل) أنها خير ودعاء لكنه لم يقل أنه يعم فيهما وهو محل النزاع وكذا قال القرافى والله أعلم.

انظر: الأحكام للآمدى (٢٦٢/٢)، منتهى السؤل (١١٠)، الكتاب لسيبويه (٣٣٠-٣٣٣)، شرح المعالم (٨٤/١)، النفائس (٧٥٤/٢).

(٦) انظر: الكاشف (رقم ٢) (٤٠٤/٢)، البحر المحيط (١٢٩/٢).

ونقله أيضا عن الشافعي والقاضي^(١).
 ونقل "صاحب التلخيص"^(٢) عن الشافعي أنه بطريق المجاز^(٣) وإليه مال
 إمام الحرمين^(٤) واختاره ابن الحاجب وتبعه في جمع الجوامع^(٥).
 المذهب الثاني : المنع ونصره ابن الصباغ في "العدة" وبه قال أبو هاشم
 والكرخي وأبو عبد الله البصرى والإمام الرازى وغيرهم^(٦) وحكاها الكرخى
 عن أبي حنيفة^(٧) ونقل عن جمع من أصحابه^(٨)، ووقع في الرافعى في (باب

-
- (١) ونقله عنهما أيضا الآمدى .
 انظر : الكاشف (رقم ٢) (٤٠٣/٢) ، الأحكام للآمدى (٢٦١/٢) ، البحر المحيط
 (١٢٩/٢) ، تشنيف المسامع (٤٨٤/٢) .
- (٢) كذا ذكر الزركشى ، وصرح الكمال بأنه النقشوانى وهو كما قال وهو :
 الفاضل نجم الدين أحمد بن أبى بكر بن محمد النخجوانى نسبة إلى بلدة بأقصى
 أذربيجان ويقال لها نقجوان ، أصولى ، متكلم ، فيلسوف ، عالم بالطب ، من
 مؤلفاته :
- "تلخيص المحصول" ، "حل شكول القانون" ، "شرح منطق الاشارات" .
 استوطن حلب حتى مات فى حدود (٦٥١هـ) وقد طعن فى عقيدته . والله أعلم .
 انظر : مقدمة تلخيص المحصول (٢٥-٣٧) ، ولم أقف له على ترجمة فيما لدى من
 مصادر والله أعلم .
- (٣) انظر : تلخيص المحصول (٢٣٠) ، البحر المحيط (١٢٩/٢٠) ، الدرر اللوامع
 (٥٣٨/٢/١) ، شرح الكوكب (١٩٠/١) .
- (٤) كذا قال الزركشى فى التشنيف بعد ان نقل كلام إمام الحرمين ، لكن نقله ابن
 السبكى فى الابهاج وقال سياقه إلى اختيار الغزالي وأبى الحسين أقرب .
 قلت : وسياق قولهما بالمنع . والله أعلم .
 انظر : تشنيف المسامع (٤٨٤/٢) ، البحر المحيط (١٢٩/٢) ، الابهاج (٢٥٦/١) ،
 البرهان (٣٤٥،٣٤٤/١) ، الدرر اللوامع (٥٣٩/٢/١) .
- (٥) انظر : مختصر ابن الحاجب (١١١/٢) ، منتهى السؤل (١٠٩) ، جمع الجوامع مع
 التشنيف (٤٨٤،٤٨١/٢) ، الدرر اللوامع (٥٣٩/٢/١) ، شرح الكوكب (١٩٠/٣) .
- (٦) انظر : البحر المحيط (١٣٠/٢) ، تشنيف المسامع (٤٨١/٢) ، المعتمد (٣٠١/١) ،
 أصول الجصاص (٧٧،٤٦/١) ، المحصول (٣٧١/١/١) .
- (٧) كذا قال الأستاذ ، نقل ذلك الزركشى فى البحر (١٣٠/٢) .
- (٨) انظر أصول الجصاص (٧٨/١) .

التدبير) أن الأشبه أن اللفظ المشترك لا يراد به جميع معانيه ولا يحمل عند الإطلاق على جميعها^(١)، وقال في (باب الوصية) في مسألة الوصية يعود في حمل المشترك على الجميع نظر للأصوليين^(٢) ولم يرجح شيئاً ، فلا ينبغي أن يعول على ذلك لما سبق من النقل عن الشافعي والأصحاب من مخالف^(٣) ذلك.

واختلف المانعون في سبب المنع .

ف قيل : لأنه لا يصح أن يقصد من حيث اللغة لكونه لم يوضع إلا لواحد قاله الغزالي وأبو الحسين البصري^(٤).

وضعف : بأنه لم يخرج بذلك عن استعمال اللفظ فيما وضع له^(٥).
وقيل : السبب أنه استعمال في غير ما وضع له وهو على البدل فيكون مجازاً^(٦)، وهو في الحقيقة راجع لما قبله ، وفيه تسليم الجواز ولكن مجازاً كما سبق أنه أحد القولين تفرعاً على الجواز .

المذهب الثالث : أنه يجوز استعماله في معنييه إن كان معه قرينة متصلة^(٧) وهو ظاهر كلام الإمام في "البرهان"^(٨) وسبق نقل ابن القشيري له عن القاضي^(٩).

(١) باب التدبير من فتح العزيز لا يزال مخطوطاً . وقد نقل عنه الزركشي في البحر

(٢) (١٣٣/٢) ، وابن السبكي في الإبهاج (٢٦٥/١) .

(٣) نقل ذلك ابن السبكي في الإبهاج (٢٦٥/١) .

(٤) في د : مخالفه .

(٥) انظر : المستصفي (٧١/١) ، المعتمد (٣٠١/١) .

(٦) انظر : تشنيف المسامع (٤٨٢/٢) ، البحر المحيط (١٣١/٢) .

(٧) انظر نفس المصدرين .

(٨) في د : مفصله .

(٩) وقال ابن تيمية هو الصحيح .

(١٠) انظر : البرهان (٣٤٥،٣٤٤/١) ، المسودة (١٦٧،١٦٦) ، البحر المحيط (١٣١/٢) .

(١١) راجع ص (١٨٣) .

الرابع : يجوز في النفي دون الإثبات لأن النكرة في النفي تعم .
 ورد بأن النفي لا يرفع إلا ما يقتضيه الإثبات وقد حكى هذا القول ابن
 الحاجب وإنما هو احتمال لصاحب "المعتمد" تبعه عليه الإمام الرازي (١).
 نعم الماوردي حكاه وجهاً لأصحابنا في (كتاب الأشربة) وهو ظاهر كلام
 الحنفية (٢) فحكى ثلاثة أوجه ثالثها الفرق بين الجمع والسلب (٣).
 الخامس : يجوز إن كان المشترك جمعا كاعتدى بالإقراء أو مثني كقرءين
 لأن كان مفردا لأن الجمع في حكم تعدد الألفاظ وهو وجه لأصحابنا فيما
 حكاه الماوردي كما سبق وهو مفرع على جواز تثنية المشترك وجمعه باعتبار
 معنييه أو معانيه (٤) وقد منعه أكثر النحاة كما حكاه ابن الحاجب في "شرح
 المفصل" واختاره (٥) ورجح ابن مالك الجواز مطلقا (٦) كما في حديث

-
- (١) انظر : البحر المحيط (١٣١/٢) ، منتهى السؤل (١٠٩) ، المعتمد (٣٠٥،٣٠٤/١) ،
 المحصول (٣٧٨/١/١) ، الأحكام للآمدى (٢٦٢/٢) .
 (٢) لأنهم قالوا إذا حلف لا يكلم موالى فلان فإنه يتناول الأعلى والأسفل كذا قال
 الزركشى في البحر (١٣١/٢) ، وانظر : كشف الأسرار للبخارى (٤١/١) ، تيسير
 التحرير (٢٣٥/١) ، التقرير والتحبير (٢١٣/١) .
 (٣) كذا نقله ابن السبكي عن أوائل الأشربة من الحاوى والذى وقفت عليه قوله :
 اختلف أصحابنا في الاسم المشترك :
 فذهب أكثرهم إلى جواز حمله على عموم الأعيان المشتركة كما يجوز حمله على
 عموم الأجناس المتماثلة .
 وقال بعضهم : يحمل على عموم الأجناس دون الأعيان لتغايرها وتماثل الأجناس .
 وقال آخرون منهم : يجوز حمله على عموم الأعيان والأجناس إذا دخلهما الألف
 واللام ولا يحمل مع حذف الألف واللام . ا.هـ باختصار . والله أعلم .
 انظر : الابهاج (٢٦٥/١) ، البحر المحيط (١٣١/٢) ، الحاوى (٤٠١/١٣) .
 (٤) كذا قال الزركشى ، انظر : البحر المحيط (١٣٢/٢) ، سلاسل الذهب (١٧٦) .
 (٥) انظر : منتهى السؤل (١٠٩) ، البحر المحيط (١٣٢/٢) ، تشنيف المسامع (٤٨٦/٢) .
 (٦) انظر : شرح الكافية (١٧٩٢/٤) ، شرح التسهيل لابن مالك (٦٠/١) ، المساعد
 (٣٩/١) ، البحر المحيط (١٣٢/٢) .

(الأيدى ثلاث)^(١)، وحديث (مالنا إلا الأسودان)^(٢) واستعمل الحريري^(٣) ذلك في "المقامات" في قوله :

... .. فائثنى بلاعينين^(٤)

(١) ونص الحديث :

الأيدى ثلاثة : فيد الله هي العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى فاعط الفضل ولا تعجز عن نفسك .

مسند أحمد (٤٧٣/٣) ، المستدرک (٤٠٨/١) ، سنن أبي داود (الزكاة) (٥١٨/١) .
(٢) لم أر هذا الحديث في استدلال ابن مالك في الكافية ولا في نقل الزركشى عنه في السلاسل (١٧٧) ، والتشنيف (٤٨٩/٢) ، والله أعلم .

والحديث في مسند أحمد (٧١/٦) ، (٤٠٥/٢٠) عن عروة عن عائشة (كان يمر بنا هلال وهلال مايو قد في بيت من بيوت رسول الله صلى الله عليه وسلم نار قال قلت ياخاله فعلى أى شىء كنتم تعيشون قالت على الأسودين التمر والماء) .
والحديث مروى أيضا عن أبي هريرة ، فصلوات ربي على نبي الرحمة وعلى آله وأصحابه اللهم احشرنا في زمرةهم واجعلنا معهم فإن سيدنا محمدا قال : المرء مع من أحب يوم القيامة . مسند أحمد (٤٠٥/٢٠) (٧١/٦)

(٣) القاسم بن على أبو محمد الحريري ، ذو البلاغتين ، العلامة البارع ، ولد في قرية المشان بالقرب من البصرة عام (٤٤٦هـ) ، سمع أبو تمام والقصباتي ، وتفقه على ابن الصباغ والشيرازي وعنه روى ابنه وغيره ، قال الذهبي أملى بالبصرة مجالس ، وخضع لنثره ونظمه البلغاء ، كان عفا ، زرى اللباس ، من مؤلفاته :

"مقامات أبي زيد السروجي" واشتهرت بمقامات الحريري ، اشتملت على كثير من لغات العرب وأمثالها ورموز أسرار كلامها ومن عرفها استدلى على فضله ، "درة الغواص" ، "ملحة الإعراب" ، "ديوان شعر" . مات بالبصرة عام (٥١٦هـ) .

انظر : سير النبلاء (٤٦٠/١٩) ، معجم الأديباء (٢٦١/١٦) ، أنباه الرواه (٢٣/٣) ، نزهة الألباء (٢٧٨) ، خزانة الأدب (٤٦٢/٦) ، بغية الوعاة (٢٥٧/٢) ، وفيات الأعيان (٦٣/٤) ، العبر (٣٨/٤) ، طبقات ابن السبكي (٢٦٦/٧) ، طبقات الاسنوي (٤٢٩/١) ، الشذرات (٥٠/٤) .

(٤) وأول البيت :

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فائثنى بلاعينين

وقد نقل الزركشى في التشنيف أن ابن مالك صحح قوله هذا ونقل في السلاسل عن الأكثرين أنهم لحنوه ، وماعزاه لابن مالك لم أقف عليه في كتبه التسهيل وشرحه وشرح الكافية . والله أعلم .

انظر : مقامات الحريري (٧٥) ، تشنيف المسامع (٤٨٩/٢) ، سلاسل الذهب (١٧٦) .

يريد الباصرة والذهب .

وفصل ابن عصفور^(١) بين أن يتفقا في معنى التسمية نحو الأحمران الذهب والزعفران فيجوز أولا فلا كالعين الباصرة والذهب^(٢)، ولا يجنقى^(*) مافيه من نظر لأن الإطلاق إن كان باعتبار ذلك الوصف فليس ذلك من المشترك اللفظي ، بل من المعنوي الذي هو المتواطىء وإن كان لباعتباره فلما وقع لهذا التفصيل ، ووجه تفريع هذا المذهب على هذا الخلاف واضح . ومنهم من يعكس البناء فيجعل تثنية المشترك وجمعه مبنيا على استعماله في كل معانيه أو لا؟ قال ابن الحاجب : والأكثر أن جمعه باعتبار معنييه مبنى عليه^(٣) أى على الخلاف في المفرد إن جاز ساغ وإلا فلا ووجه البناء أن التثنية والجمع تابعان لما يسوغ استعمال المفرد فيه وقال بعضهم يجوز ، وإن لم يجز في المفرد لأنه كما سبق في حكم ألفاظ متعددة^(٤) .

السادس : التفصيل بين أن يتعلق أحد المعنيين بالآخر فيجوز نحو {أو لامستم النساء}^(٥) فإن كلا من اللمس باليد والوطء لازم للآخر ، والنكاح

(١) على بن مؤمن أبو الحسن بن عصفور الحضرمي الاشبيلي حامل لواء العربية في الأندلس ، ولد باشبيلية عام (٥٩٧هـ) أخذ عن الدباج ولازم الشلوبين وعليه تتلمذ أبو حيان ، جال بالأندلس وأقبل عليه الطلبة ، وتصدر للاشتغال ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، قيل : ولم يكن عنده ورع ولا ما يؤخذ عنه سوى النحو . من مؤلفاته :

"الممتع في التصريف" ، "المقرب" ، "شرح جمل الزجاجي" .

مات بتونس عام (٦٦٩هـ) ، وقيل غير ذلك .

انظر : مقدمة المقرب (٧) ، بغية الوعاة (٢/٢١٠) ، فوات الوفيات (٢/١٨٤) ، العبر (٥/٢٩٢) ، الشذرات (٥/٣٣٠) ، هدية العارفين (٥/٧١٢) ، معجم المؤلفين (٧/٢٥١) ، الأعلام (٥/٢٧) .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/١٣٦) ، تشنيف المسامع (٢/٤٨٩) .

(*) ١٦٩ ج

(٣) مختصر ابن الحاجب (٢/١١١) ، منتهى السؤل (١٠٩) ، والعبارة فيهما بالنص .

(٤) انظر : البحر المحيط (٢/١٣٢) ، جمع الجوامع مع التشنيف (٢/٤٨٨، ٤٨٧) ،

المحلى على جمع الجوامع (١/٢٩٧) ، شرح العضد (٢/١١٢) ، بيان المختصر

(٢/١٦٣، ١٦٤) ، الأحكام للآمدى (٢/٢٦١) .

(٥) المائة (٦) .

للوطء والعقد كذلك . وإن لا فلا حكاه بعض "شرح اللمع" ولا يخفى مع غرابته ضعفه^(١).

السابع : الوقف واختاره الآمدى^(٢).

تنبيه :

محل هذا الخلاف استعمال المشترك في كل من معنييه أو معانيه في حالة واحدة^(٣) لافي الكل المجموعى كـ(الخمسة) لأن كل واحد حينئذ جزء من المدلول بخلاف استعماله في الجميع لأن كل واحد تمام المدلول . نعم ادعى الأصفهاني في "شرح المحصول" أنه رأى في مصنف آخر "لصاحب التحصيل" ان الخلاف في الكل المجموعى قال لان : أكثرهم صرحوا بأن المشترك عند الشافعى كالعام^(٤).

(١) كذا نقله الزركشى عن بعض شراح اللمع ولعله اليماني .
انظر البحر المحيط (١٣٢/٢) .

(٢) تبع المؤلف في هذا العزو شيخه الزركشى الذى تبع شيخه الاسنوى حيث قال في شرح المنهاج وتوقف الآمدى فلم يخر شيئاً ولعلمهم استوحوا ذلك من اهمال الآمدى في الإحكام ترجيح أحد المذاهب بعد عرضها وبيان حججها والرد عليها ، لكن الآمدى صرح في منتهى السؤل بأن المختار جواز ذلك إرادة ووقوعه لغة ، وصرح ابن السبكى بأن الآمدى تبع الشافعى والقاضى . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (١٣٢/٢) ، نهاية السؤل (٢٣٤/١) ، الأحكام والمنتهى للآمدى (٢٦١/٢) ، (٣٠/٢) ، الابهاج (٢٦٤/١) .

(٣) وهى في الكلى العددى أى في كل فرد فرد وذلك بأن تجعله يدل على كل منهما على حدته بالمطابقة في الحالة التى تدل على المعنى الآخر بها .

كذا نقل ابن السبكى وغيره عن صاحب التحصيل .
انظر : الابهاج (٢٥٨/١) ، نهاية السؤل (٢٣٥/١) ، البحر المحيط (١٣٦/٢) ، التحصيل (٢١٦،٢١٤/١) .

(٤) أقول : كذا نقل الاسنوى وابن السبكى والزركشى وفيه نظر من وجهين يأتي بعد نقل كلام الأصفهاني حيث قال :

الذى وجدناه مصرحاً به وهو في كلام صاحب التحصيل فإنه قال : في مختصره لكتاب المحصول الخلاف في الكلى العددى دون المجموعى ، وكلام الشافعى يحتمل كل منهما .
=

قلت هذا عليه لا له ، فإن دلالة العام من دلالة الكلى على جزئياته لا الكلى على أجزائه وإلا لتعذر الإستدلال بالعام على بعض أفراده (١).
وأما إذا لم يستعمل في وقت واحد بل في وقتين مثلا فإن ذلك جائز قطعاً .

ومما اختلف فيه القائلون بالجواز أن ذلك هل هو بإرادة واحدة لكل المعاني أو لكل معنى إرادة وهو من الخلاف الذى لا طائل تحته (٢).

= قال الأصفهاني : والأول هو الأظهر من كلام الأئمة فإنهم صرحوا بأن اللفظ المشترك عند الشافعي كالعام . اهـ .
فالوجه الأول : أن الأصفهاني نقل الخلاف في الكل العددي دون المجموعى ورجحه على عكس ما زعموا ومن هنا لا يرد عليه اعتراض المؤلف الآتى .
الوجه الثانى : ليس فى عبارة الأصفهاني ذكر مصنف آخر لصاحب التحصيل .
ولأدرى كيف فهم التغير فالتحصيل هو مختصر المحصول ، نعم صنيع الأصفهاني يوحى بذلك ويؤيده عدم وجود هذا النص فى التحصيل المطبوع لكن الجزم بالفرق لا يزال محل نظر الجدير بالذكر أن محقق التحصيل وجد أسئلة لصاحب التحصيل باسم (مقاصد العقول من معاهد المحصول) تنتهى إلى باب الأوامر .
قال : ولو تم الكتاب على هذا النحو كان أضخم من التحصيل وأستطيع أن أسميه شرحاً للمحصول ، ثم استغرب ممن ترجم للأرموى عدم نسبة هذا الكتاب إليه مما دفعه للبحث للتأكد من صحة هذه النسبة ثم وجد ضالته المنشودة عندما قرأ هذا النقل فى نهاية السؤل وظهر له به صحة عزو هذه الأسئلة إلى الأرموى .
ولا يخفى ما فى هذا من نظر بعد نقل كلام الأصفهاني ولو أنه أكد وجود هذا النقل فى هذه الأسئلة لجزمنا بذلك ولا يزال الموضوع يحتاج إلى نظر . والله أعلم .
انظر : نهاية السؤل (٢٣٥/١) ، الابهاج (٢٥٨/١) ، البحر المحيط (١٣٦/٢) ، الكاشف (رقم ٢) (٤٠٩/٢) ، مقدمة التحصيل (٦٤-٦٦) .

(١) أقول رحم الله المؤلف فقد كان يلهم الصواب ، وماقاله سديد لكنه جرى على ما نقل عن الأصفهاني وقد انعكس - كما سبق - على ناقله ، فما استدركه المؤلف جيد وهو ما ادعاه الأصفهاني كما سبق ، واضاف : وهم يتكلمون فى هذه المسألة فى كتاب العموم فالأشبه هو الأول أى أن الخلاف فى الكل العددي دون المجموعى .
وأنا أعجب كيف لم يتنبه الاسنوى وابن السبكي والزركشى إلى هذا التخالف بين الدعوى ودليلها ، وهذا من المواضع التى يظهر فيها دقة البرماوى ، ويرحم الله الجميع .

راجع الهامش الماضى .

(٢) انظر هذا الخلاف فى : البحر المحيط (١٢٩/٢) ، التقريب للباقلاني (٤٢٧/١) .

المسألة الثانية : [وجوب حمل المشترك على معانيه]

هل يجب على سامع المشترك المكلف بمعناه عملاً أو اعتقاداً أن يحمله على معنييه أو معانيه وهي ما أشرت إليه في النظم بقولي (ثم إذا خلا عن القرائن) إلى آخره وتحتته صور :

أن لا يكون هناك قرينة لبايعمال ولا بإلغاء (*).

أو قرينة بإعمال في متعدد .

أو بإلغاء بعض وغيره متعدد لاقريئة في بعضه .

وعلم من ذلك انه إذا دلت على إرادة واحد معين قرينة وجب الحمل

عليه .

أو إلغاء البعض وبقي^(١) واحد معين فكذلك .

[موضع المسألة] :

أما لو دلت قرينة على "أن"^(٢) المراد واحد لا الكل ولا معين ولكن (**)

مبهم فهو مجمل قطعاً لعدم إمكان حمله على معين بلا دليل وعلى الكل^(٣) (***) .

وحاصل ما في مسألتنا المقيدة بما سبق مذاهب :

أصحها : وجوب الحمل على الكل ثقله الرافعي^(٤) في "المناقب" عن

(*) ١٣٢ أ

(١) في أ : نفى .

(٢) ساقطة من د .

(**) ١٤٨ ب

(٣) أي ولعدم إمكان حمله على الكل لوجود القرينة الدالة على أن المراد واحد .

(***) ١١٨ د

(٤) هذا سهو والصواب أنه الرازي كما ذكر ابن السبكي والزرکشي ، وقد أشار إلى

ذلك ناسخ (ب) ، كما أن النقل موجود في كتاب الرازي . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٢٦٤/١) ، البحر المحيط (١٣٢/٢) ، مناقب الشافعي للرازي

(١٧٩) ، المعتمد (٣٠١/١) .

القاضي عبد الجبار ونقله البيضاوي عن الجبائي^(١)، قال ابن القشيري وعليه يدل كلام الشافعي فإنه حمل {أو لامستم النساء}^(٢) على الجس باليد الذي هو فيه حقيقة وعلى الوقاع الذي هو فيه مجاز^(٣). قال وإذا قال ذلك في الحقيقة والمجاز ففي الحقيقتين أولى^(٤) وقال الأستاذ أبو منصور إنه قول أكثر أصحابنا قال ولهذا حملنا اللبس على الجماع والجس باليد^(٥).

ونقله غيرهما أيضا عن الشافعي والقاضي صريحا لكن قال القرطبي الحق أن في النقل عنهما في هذا خلافا^(٦).

وقال أبو العباس بن تيمية ليس للشافعي فيه نص صريح بل مستنبط من قوله فيما لو أوصى لمواليه وله موال من أعلى وموال من أسفل أو وقف والأمر كذلك أنه يصرف للجميع ، ولكن يجوز أن يكون ذلك لكون المولى عنده لفظا متواطئا لما بينهما من القدر المشترك وهو الموالاة والمناصرة^(٧) ونقله ابن الرفعة في "الكفاية" عن شيخه الشريف عماد الدين^(٨)^(٩).

-
- (١) نقله عنه في الكلام على الجمع المنكر كذا صرح الزركشي .
انظر : الابهاج (٢٦٤/١) ، البحر المحيط (١٣٢/٢) ، المنهاج مع الابهاج (١١٥/٢) تنقيح الفصول (١٩١) .
- (٢) المائة (٦) .
- (٣) أنكر ابن لاقم نسبة هذا القول للشافعي وسيأتي ذكره في موضعه .
انظر ص (١٥٠هـ) (١) .
- (٤) انظر قول ابن القشيري في البحر المحيط (١٣٢/٢) .
- (٥) انظر المصدر نفسه .
- (٦) كذا نقله عنه الزركشي في البحر وأفاض في التشنيف في تحرير قول القاضي .
انظر : البحر المحيط (١٣٢/٢) ، تشنيف المسامع (٤٩١/٢) .
- (٧) نقل اعتراض ابن تيمية الزركشي في البحر (١٣٤/٢) ، ولم أجده بعد التتبع في كثير من المظان من المسودة بل نقل قول الشافعي دون تعقيب ولم أجده في الفتاوى بالرغم أنه توسع في المسألة .
- (٨) وإنما ذكر هذا الاعتراض تلميذه ابن القيم في جلاء الأفهام (٧٧) . والله أعلم .
- (٩) كان إماما عالما بالفروع ودرس بالناصرية مدة طويلة حتى عرفت بالشريفة أخذ عنه ابن الرفعة وانتفع به ونقل عنه في "شرح الوسيط" وفي آخر الرهن من "الكفاية" .
انظر : طبقات الاسنوي (٢٢٥/٢) ، طبقات ابن شهبة (٢٠٧/٢) .
- (٩) كذا ذكر الزركشي في البحر (١٣٤/٢) .

وقيل يحتمل أن ذلك لكون المضاف يعم^(١) ولا يخفى ما فيه فإن العموم تابع للمدلول المراد .

قال^(٢) : والنقل عن القاضى أيضا غير سديد لأن من أصله الوقف فى صيغ العموم وأنه لا يحملها على الاستغراق فكيف يجزم فى المشترك بالحمل على معانيه ، قال : والذى فى كتبه إن المشترك لاحقيقة له وإنما هو متواطىء باعتبار معنى مشترك بين^(٣) الأفراد انتهى^(٤) .

نعم : أجاب الأبيارى والقرافى عن القاضى بأنه إنما ينكر وضعها للاستعمال والكلام فيه والحمل فرع عنه^(٥) .

لكن بعض المحققين^(٦) قال : إن الذى فى كلام القاضى فى "التقريب" ونقله عنه الإمام فى "التلخيص" أنه إنما يحمل على الكل بقريئة وإلا فيتوقف فلم يخرج عن قاعدته فى الصيغ^(٧) .

وأما إنكار ما عزى للشافعى فرده بعض شيوخنا^(٨) بنصومه إذ قال فى

(١) قال ذلك الزركشى فى البحر (١٣٥/٢) .

(٢) المراد ابن تيمية .

(٣) فى د : من .

٤٨٣

(٤) سبق أن أشار المؤلف إلى منازعة ابن تيمية فى صحة مانسب للقاضى راجع ص ()

(٥) أقول وهم المؤلف فى العزو فهذا الجواب للزركشى حيث قال :

قلت : وممن استشكل ذلك الأبيارى وتبعه القرافى ، لكن القاضى إنما ينكر وضعها للعموم ولا ينكر استعمالها وكلامنا فى الاستعمال .

وإلى ذلك أشار ابن السبكى ، أما استشكل الأبيارى والقرافى فهو : قول القاضى بحمل المشترك على جمع معانيه مع توقفه فى صيغ العموم ، قال الاسنوى فإنكاره هنا أولى .

انظر : التحقيق والبيان (٤٤٠/٢) ، النفائس (٧٦٤/٢) ، البحر المحيط (١٣٥/٢) ، الابهاج (٢٦٥/١) ، نهاية السؤل (٢٣٦/١) .

(٦) مراده شيخه الزركشى .

(٧) أى قاعدته فى صيغ العموم وهى التوقف .

قال الزركشى : فظهر أن الصواب فى النقل عن القاضى المذهب الثالث وهو التوقف .

انظر : التقريب والإرشاد (٤٢٧/١) ، تلخيص التقريب (٢٣٥/١) ، البحر المحيط (١٣٦/٢) .

(٨) مراده الزركشى .

"الأم" في (الكتابة) في قوله تعالى {إن علمتم فيهم خيرا} (١) إن المراد بالخير الأمانة والقوة إذ قال مانصه وظهر معاني الخير قوة العبد بدلالة الكتاب الإكتساب مع الأمانة فأحب أن لا يمتنع من مكاتبته إذا كان هكذا (٢) انتهى . وفي "الأم" أيضا في حديث حكيم بن حزام (٣) (لا تبع ماليس عندك) (٤) ، قال الشافعي :

وكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ماليس عنده يحتمل أن يبيع بحضرته فيراه المشتري كما يراه البائع عند تباعيهما - أى فيكون المعتر في سلامته من النهى (٥) أن يكون كذلك .

قال : ويحتمل أن يبيع ماليس عنده ماليس يملك لغيبته (٦) فلا يكون موضوعا مضمونا على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه لأنه كغيبته (٧) انتهى ، وعنى هذين المعنيين ، وكذا في {أو لامستم النساء} (٨) كما

(١) النور (٣٣) .

(٢) انظر : الأم (٣٦٢/٧) ، البحر المحيط (١٣٥/٢) .

(٣) حكيم بن حزام بن خويلد القرشي ، أبو خالد عمته أم المؤمنين خديجة ، ولد في الكعبة قبل الفيل بـ (١٣) عاما ، نجا يوم بدر ، وأسلم يوم الفتح وهو ابن ثلاث وسبعين وكان من المؤلفة ثم حسن اسلامه ، كان من أشرف قريش وعقلائها تاجرا كثير الصدقة والاعتاق ، مات بالمدينة عام (٥٥٤هـ) وقيل غير ذلك وعاش ١٢٠ سنة .

انظر : سير النبلاء (٤٤/٣) ، أسد الغابة (٤٥/٢) ، الإصابة (٢٧٨/٢) ، الاستيعاب (٥٣/٣) ، من عاش ١٢٠ من الصحابة (٢١) ، تهذيب الأسماء (١٦٦/١) ، تهذيب التهذيب (٤٤٧/٢) ، العقد الثمين (٢٢١/٤) ، الشذرات (٦٠/١) ، الجرح والتعديل (٢٠٢/٣) .

(٤) سبق تخريجه ص (٥٩١) .

(٥) في أ : والنهى .

(٦) في نص الرسالة ونقل الزركشى (بعينه) .

(٧) في نص الرسالة ونقل الزركشى (بعينه) .

(٨) المائدة (٦) .

وانظر كلام الشافعي في الرسالة (٣٣٩) ، وإليه أشار في الأم (٨٣/٣) ، وانظر البحر المحيط (١٣٥/٢) .

سبق وغير ذلك^(١).

قلت : ولكن هذه المواضع كلها قد ترجع^(٢) إلى المتواطىء ألا ترى إلى قوله إن الخير للقوة ثم جعل القوة أمرين الاكتساب والأمانة وكذا الباقي لمن تأمله .

الثاني : ونقله الهندي عن الأكثرين أنه لا يحمل أصلا^(٣) وقد سبق ما في (باب التدبير) من الرافعي ، وأنه معترض بأن ذلك إنما هو قول الحنفية^(٤) كما قاله أبو زيد الدبوسى فى "تقويم الأدلة" ، قال ولهذا قال علماءنا من أوصى لمواليه وله موال من أعلى وأسفل إن الوصية باطلة . وإذا قال لامرأة^(٥) إن نكحتك فأنت طالق لم ينصرف للعقد والوطء جميعا لأنهما مختلفان انتهى^(٦) . وبه قال الإمام أيضا تفريعا على جواز الاستعمال^(٧) .

الثالث : الوقف إذ ليس بعضها^(٨) بأولى من بعض فيجب التوقف حتى يدل دليل على الكل أو البعض^(٩) .

(١) انتهى رد الزركشى على انكار ابن تيمية ماعزى إلى الشافعى .
انظر البحر المحيط (١٣٥/٢) .

(٢) فى ب ، د : يرجع .

(٣) كذا نقل الزركشى والنقل عن الأكثرين لم أقف عليه . والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع (٤٨٤/٢) ، النهاية (قسم ٢١٦/١) .

(٤) وهو يخالف قول الشافعى والأصحاب .
راجع ص (١٤٨٥) .

(٥) فى أ : لامرأته والصواب المثبت .

(٦) نقل الزركشى قول الدبوسى فى البحر المحيط (١٣٣/٢) ، وانظر : أصول السرخسى (١٢٦/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٤٣/٣) .

(٧) المراد : أن الرازى قال : لا يجب الحمل ويكون جملا وفرع ذلك على القول بجواز استعمال المشترك فى معانيه . والله أعلم .
انظر : الابهاج (٢٦٤/١) ، البحر المحيط (١٣٣/٢) ، تشنيف المسامع (٤٨٤/٢) ، المحصول (٣٨٠/١/١) .

(٨) فى ب : إذ بعضها ليس .

(٩) رجح الزركشى أنه قول القاضى بتوقفه فى صيغ العموم وسبق قبل قليل .
انظر : البحر المحيط (١٣٣/٢) ، تشنيف المسامع (٤٨٦/٢) .

الرابع : إن كان بلفظ المفرد فمجمّل أو بلفظ الجمع فيجب الحمل وبه قال القاضى من الحنابلة^(١).

فإن قيل : إذا كان المرجح في مذهب الشافعى الحمل على الكل فلم لاحمل ما لو قال أنت طالق في كل قرء طلقة على أنها تطلق في الطهر^(٢) طلقة وفي الحيض طلقة .

قلت : إما حملا للقرء على انه حقيقة في الطهر فقط فلا يدخل الحيض^(٣).

وإما لكون قرينة كونه في الحيض بدعيا عينت إرادة الطهر ولو قلنا مشترك .

تنبيهان^(٤):

الأول : القائلون بوجوب الحمل على الجميع اختلفوا في سبب ذلك هل هو لكونه من باب العموم أو أن ذلك احتياط . فبالأول قال إمام^(*) الحرمين وابن القشيري والغزالي^(٥) والآمدى وجرى عليه ابن الحاجب حتى أنه ذكر المسألة في باب العموم^(٦) وقال الأستاذ أبو منصور أنه قول الواقفية في

(١) قاله في الكفاية ونقله عنه ابن تيمية في المسودة (١٧١) ، والزركشى في البحر (١٣٣/٢) .

(٢) في د : القرء .

(٣) انظر السؤال وجوابه في الابهاج (٢٦٧/١-٢٦٨) .

(٤) في ب : تنبيهات .

(*) ١٧٠ ج

(٥) كذا نبه الزركشى ، ولم أجد في عبارة إمام الحرمين والغزالي التصريح بذلك لكن الزركشى قال في آخر التنبيه ، ولا ينبغي أن يفهم من طريقتهم انه كالعام حقيقة كيف وافراده محصوره ؟ ... الخ .

انظر : البحر المحيط (١٣٧/٢، ١٣٩) ، البرهان (٣٤٣/١) ، المستصفى (٧١/١) .

(٦) ذكرها تبعا للآمدى .

انظر : الأحكام للآمدى (٢٦١/٢) ، منتهى السؤال (١٠٩) ، البحر المحيط (١٣٩/٢) .

صيغ العموم^(١).

وتوجيه ذلك^(٢) أن نسبة المشترك إلى معانيه كنسبة العام إلى أفرادهِ وعند التجرد^(٣) يعم الأفراد فكذا المشترك^(٤)، والجامع صدق اللفظ بالوضع على كل فرد كما يصدق العام على كل فرد من أفرادهِ وإن افترقا من حيث أن العام صدقه بواسطة أمر اشتركت فيه والمشارك صدقه بواسطة الاشتراك في أن اللفظ وضع لكل واحد .

فعلم من هذا التقرير الرد على من ضعف ذلك بأن العام إنما دل بالقدر المشترك والمشارك ليس مثله حتى قال النقشوانى لايبعد أن الأئمة لم يريدوا العموم حقيقة وإنما هذه الزيادة من جهة النقلة عنهم لما رأوا أنهم يقولون باطلاق المشترك على معنييه ظنوا أنهم ألحقوه بالعام في معنى استغراقه لدلولاته ووجوب الحمل على جميع معانيه^(٥).

وبالثانى وهو كونه احتياطا . قال الإمام الرازى^(٦) وينقل ذلك عن

(١) أقول هذا سهو من المؤلف فالواقفية في صيغ العموم لايقولون بوجوب الحمل على الجميع لامن باب العموم ولااحتياطا ، ولاأدرى كيف أقحم المؤلف قول الأستاذ هنا بينما ذكره الزركشى في البحر والتشنيف عند القول بالوقف ، فالواقفية يتوقفون أيضا في حمل المشترك على الجميع فلايستقيم ماعزاه المؤلف إليهم . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٣٣/٢) ، تشنيف المسامع (٤٨٦/٢) .

(٢) أى كون الحمل على الجميع من باب العموم .

(٣) أى تجرد العام عن القرائن .

(٤) انظر البحر المحيط (١٣٧/٢) .

(٥) وقد نازعه الأصفهاني وقال انه ضعيف جدا لأن هذا القدر منقول في كتب الأئمة ولم

ينقلوه دون تحرير . (١٤٦/٢)

انظر : تلخيص المحصول (٢٣١) ، الكاشف (رقم) (٤٤٦/٢/١) ، البحر المحيط

(١٣٧/٢) .

(٦) قلت : هذا يشكل بما سبق أن الرازى يمنع حمل المشترك على جميع معانيه فكيف

يقول بوجوب الحمل احتياطا!؟

وقد نص في المحصول أنه لايجب حمل المشترك على جميع معانيه حتى ولو جوزنا

الحمل ومن هنا عزي إليه الزركشى القول بالحمل - أى على فرض تجويزه - =

القاضي أيضا لكن سبقت المنازعة في ثبوت قوله بالحمل^(١).

[التنبيه] الثاني :

محل الحمل على الكل عند القائل به حيث لا يكون بين المعنيين أو المعاني تناف كاستعمال لفظ أفعل في الأمر والتهديد ، وهذا قيد في الاستعمال أيضا . وإلى ذلك أشرت بقولي^(٢) (لاإن تنافيا) أى فإنه لا يستعمل ولا يحمل فهو راجع للمسألتين ، وهذا التقييد ذكره ابن الحاجب بقوله إن صح الجمع^(٣) والبيضاوى بقوله : في جميع مفهوماته الغير المتضادة^(٤) وإن لم يذكره إمامه^(٥)، لكن في عبارته مع ضعفها - بإدخال (أل) على غير^(٦) - خلل فإن التضاد لا يلزم منه التنافي بدليل أنه لو قال اعتدى بقرء وأراد الحيض والطهر معا صح ، أو قال الجون ملبوس زيد وأراد الأبيض والأسود فكذلك إلا أن يريد بتضادهما في العمل بهما أى بالنسبة إلى الجمع^(٧) فيعود إلى معنى

= احتياطا ولم يعز إليه القول بالوجوب كالمؤلف الذى صدر التنبيه بقوله : القائلين بوجوب الحمل اختلفوا هل هو من باب العموم أو الاحتياط؟ فالصواب : حذف (وجوب) حتى يستقيم النقل . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٣٨/٢) ، المحصول (٣٨٠/١/١) .

(١) راجع ص (٤٩٤) .

(٢) فى د : بقول .

(٣) منتهى السؤال (١٠٩) ، مختصر ابن الحاجب (١١٠/٢) .

(٤) قلت : كذا العبارة فى المنهاج المطبوع مع شروحه إلا شرح الأصفهاني فعبارته : غير المتضادة بحذف (أل) من غير . والله أعلم .

انظر : منهاج الوصول المطبوع مع نهاية السؤل (٢٣١/١) ، ومع منهاج العقول

(٢٣١/١) ، ومع الابهاج (٢٥٥/١) ، ومع المعراج (٢٠٨/١) ، ومع شرح

الأصفهاني (٢١٤/١) .

(٥) راجع المحصول (٣٧١/١/١) .

(٦) قال ابن السبكي وادخاله أل على غير ليس بشائع .

قلت : أشار ابن مالك إلى ان الابهام لازم لـ(غير) فهى غير قابلة للتعريف ولا تكتسبه حتى لو أضيفت يحكم بتكثيرها .

ومن هنا قيل أن (أل) التعريف لا تدخل عليها فهى موهلة فى الابهام . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٢٥٥/١) ، شرح التسهيل (٢٢٦/٣) .

(٧) فى ب : الجميع .

التنافي . ولهذا مثل الإمام وغيره محل النزاع بلفظ القرء^(١) مع وجود^(*) التضاد من حيث هو .

ويؤخذ من قيد عدم التنافي أن بعض المعاني إذا تعذر أن يراد مع الآخر كان خارجا من المسألة قطعا كما لو قال لو كي له أعطه عينا فإنما يحمل على ما يمكن أن يبين من محله ويعطى كعين الذهب وعين الميزان والعين الجارية على معنى تملكها له أو نحو ذلك لآعين الشمس ولا العين الباصرة ولا عين الركبة ونحوها فإنه لا يكون مرادا^(٢) وهو معنى قولى (يعطى الذى يمكن أن يبيننا)^(**).

إذا علمت ذلك فمن ما يتخرج على القاعدة فى جانب الممكن :
إذا قال أنت على كظهر أمى خمسة أشهر مثلا وقلنا بصحة الظهر المؤقت وهو الصحيح^(٣) فإنه يكون مع ذلك موليا لامتناعه من الوطاء مدة تزيد على أربعة أشهر مقيدا بوقوع محذور فكان موليا على الصحيح^(٤).
وقيل : لابل يحمل على الظهر خاصة لمدرک آخر خارج عن الجمع فى^(٥) المشترك بين معنييه وهو عدم الحلف صريحا^(٦). ولكن الصحيح أنه لا يتقيد .

(١) انظر المحصول (٣٧٦/١/١) .

(*) ١٤٩

(٢) انظر البحر المحيط (١٢٦/٢) .

(٣) انظر : نهاية المحتاج (٨٨/٧) ، تكملة المجموع (٣٥٢،٣٥١/١٧) ، روضة الطالبين (٢٧٣/٨) .

(**) ١٣٣ أ

(٤) انظر : روضة الطالبين (٢٧٤/٨) ، نهاية المحتاج (٨٩/٧٠) ، معنى المحتاج (٣٥٨/٣) .

(٥) فى أ ، د : من .

(٦) انظر التمهيد للأسنوى (٧٧) .

وعليه لا يلزمه إلا كفارة الظهر ولا تجب عليه كفارة اليمين . راجع : نهاية المحتاج (٨٩/٧) ، معنى المحتاج (٣٥٨/٣) .

وفي جانب المتنافي^(١): إذا أسلم على أكثر من أربع نسوة وخيرناه فقال لوأحدة منهن فارقتك ، فقال القاضي أبو الطيب يكون ذلك اختيارا للزوجية ثم تطلق^(٢) لأنه صريح في الطلاق والطلاق يستلزم الزوجية فأشبهه مالو قال طلقتك .

والأصح كما قاله الرافعي أنه فسخ للنكاح كقوله اخترت قطع نكاحك وليس بطلاق .

قال ابن الصباغ فيكون حقيقة فيهما ، ولكن تخصص^(٣) بالموضع الذى يقع فيه .

قيل^(٤): والأمر على ما قاله ابن الصباغ من كونه على هذا التقدير مشتركا ولكن بين معنيين متضادين فإن أحدهما يقتضى اختيارها للنكاح والآخر يقتضى خلافه فلا يصح الأعمال فيهما ولا الحمل عليهما لأنهما متنافيان فينبغى أن لا يحمل على أحدهما إلا بالنية .

نعم دعوى ابن الصباغ أنه يخص^(٥) بالموضع ضعيف ، لأن الموضع هنا صالح لهما فالحمل على الفسخ ترجيح بلا مرجح هذا مقتضى القواعد فينبغى حمل كلام الرافعي عليه وهو أن محله إذا نوى بالفراق فرقة الفسخ .

لكن يشكل من وجه آخر وهو أن لفظ الفراق حقيقة في بابه وهو الطلاق ووجد نفاذا في موضوعه فلا يصرف إلى غيره بالنية^(٦)(*) .

ونحو ذلك لفظ شرى يكون بمعنى اشترى وبمعنى باع لقوله تعالى

(١) نقل المؤلف هذا الفرع بحروفه إلا يسيرا في آخره من التمهيد للأسنوى .

(٢) انظر روضة الطالبين (١٦٦/٧) .

(٣) في التمهيد : يخص بالياء التحتية ، وهي توافق ماسيأتى بعد قليل .

(٤) قائله الاسنوى والكلام لا يزال من التمهيد .

(٥) في ج ، أ : تخصص ، والمثبت يوافق التمهيد .

(٦) انتهى مانقله المؤلف من التمهيد للأسنوى (١٧٤-١٧٥) .

(*) ١٢٠

إوشروه بثمن بخس دراهم معدودة^(١) ويتصور التردد فيه بان يكون وكيلان كل منهما في بيع وشراء فيقول أحدهما للآخر شريت منك كذا ونحو ذلك^(٢) والله أعلم .

[الجمع بين معانى الحقيقة والمجاز]

والجمع فى المجاز والحقيقة أو فى مجازين كذى الطريقة

الشرح :

لما ذكرت مسألتي استعمال المشترك فى معانيه والحمل من السامع استطردت منه إلى ذكر المسألتين فى أمرين آخرين وهما الحقيقة والمجاز^(٣) والمجازان . فيقال فى اللفظ الذى له حقيقة ومجاز هل يصح إطلاقه عليهما؟ وهل يجب على السامع الحمل عليهما؟ وفيما إذا تعذر حمل اللفظ على معناه الحقيقى أو قام^(٤) دليل على أنه غير مراد وعدل إلى المعنى المجازى اطلاقاً أو حملاً وكان المجاز متعدداً فهل يجوز إرادة الكل؟ وهل يجوز للسامع الحمل على الكل؟

(١) يوسف (٢٠) .

فيحتمل أن يكون المراد باعوه أى السيارة ، ويحتمل أن يكون المراد الشراء حقيقة والبائع هم اخوة يوسف . لكن سياق الآية ولحاقها يؤكد المعنى الأول . والله أعلم . انظر تفسير الرازى (١٠٩/١٨-١١٠) .

(٢) وصورة الاسنوى برجل وكل وكيلين يبيع سلعة فخاطب أحدهما صاحبه بهذا اللفظ فيحتمل أن يكون لقصد الشراء منه أو لقصد البيع فيتميز بالنية ولا يخفى مافيه من غموض ولعل لذلك عدل عنه المؤلف . والله أعلم . انظر التمهيد للأسنوى (١٧٥) .

(٣) فى ب ، د : المجاز والحقيقة .

(٤) فى ب : قيام .

فهى فى الحقيقة أربع مسائل فذكرت أن حكمها على الأصح كما مضى فى المشترك إطلاقا وحملًا^(١) وهذا معنى قولى (كذى الطريقة) أى كما فى الطريقة المذكورة فى المشترك .

نعم محل ذلك فى الحقيقة والمجاز ما إذا رجح المجاز بمرجح من الخارج حتى ساوى الحقيقة وفى المجازين إذا لم يرجح أحدهما ، وإلا فالحقيقة مقدمة قطعاً . والراجح^(٢) من المجازين مقدم قطعاً . وإنما أهملت التقييد بذلك فى النظم لظهوره من التشبيه بالمشارك إذ هو بالنسبة إلى معانيه سواء لعدم القرينة كما سبق فلو لم يكن فى الحقيقة والمجاز أو فى المجازين تساوى لم يكن شبيهاً بالمشارك ولا يخفى أيضاً أن محل الجواز فىهما حيث لاتنافية كما هو فى المشترك ولا بأس ببسط المسائل قليلاً :

أما مسألة استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه كإطلاق النكاح للعقد والوطاء معاً إذا قلنا حقيقة فى أحدهما مجاز ، فى الآخر ففيها مذاهب : أحدها : وهو مذهب الشافعى وجمهور أصحابنا كما قاله النووى فى (كتاب الأيمان) من "الروضة"^(٣) أنه يجوز وإن كان الرافعى قد خالف ذلك كما سبق أنه قال إن استعمال اللفظ فى الحقيقة والمجاز مستبعد عند أهل الأصول^(٤) وهو قول القاضى صرح به فى كتاب "التقريب"^(٥) ، ونقل بعضهم

(١) ولذا جعلها الآمدى مسألة واحدة وأورد الأقوال فىهما معاً وتبعه ابن الحاجب وكذا عزاه الاسنوى اليهما . وأشار المؤلف إلى ذلك أثناء المسألة .
انظر : الأحكام للآمدى (٢/٢٦١) ، منتهى السؤل (١٠٩) ، التمهيد للأسنوى (١٨١) ، وانظر ص (١٥٠٥) .

(٢) فى ب ، د : والمرجح .

(٣) انظر : روضة الطالبين (١١/٤٨) ، البحر المحيط (٢/١٣٩) .

(٤) نقله عنه النووى فى الروضة وحسنه ، بينما استغربه الزركشى وقال : كأن الرافعى لم يقف على النقل عندنا فى ذلك .

انظر نفس المصدرين .

(٥) انظر : التقريب والإرشاد (١/٤٢٣، ٤٢٤) ، التلخيص (١/٢٣٢) ، البحر المحيط (٢/١٤٠) .

أن الرافعى^(١) قال بالمنع وهو غلط عليه إنما قال ذلك فى مسألة الحمل الآتية وحيث قلنا بالاطلاق هنا على الكل فهو مجاز قطعاً لأن بعض المعانى مجاز قطعاً قيل^(٢): ولا يعرف أحد يقول حقيقة^(٣)، والمراد حقيقة فى كل منهما أما كونه فى الحقيقة حقيقة، وفى المجاز مجازاً فهو ظاهر لا شك فيه بل هو التحقيق^(*) فى المسألة خلافاً لاطلاق ابن الحاجب وغيره أن ذلك مجاز^(٤).

الثانى : المنع وهو قول الحنفية^(٥) واختاره من أصحابنا ابن الصباغ^(٦) وابن برهان^(٧) ونقله صاحب "المعتمد" عن أبى عبد الله البصرى وأبى هاشم والكرخى^(٨) ويجرى بقية المذاهب السابقة فى المشترك هنا أيضاً ويقال كل من جوز هناك جوز هنا ومن منع ومن فصل يأتى تفصيله ولهذا قرن

(١) كذا فى جميع النسخ وهو سهو أو سبق قلم من المؤلف يرفضه السياق ولا يستقيم مع ما نقله عن الرافعى قبل قليل حيث عزى إليه المنع والاستبعاد فكيف يقول وهو غلط عليه .

بل المراد هو القاضى الباقلانى حيث نقل عنه المنع وهو غلط عليه ، كما أشار الزركشى وسيذكر المؤلف هذا بعد قليل . والله أعلم .
انظر البحر المحيط (١٤٠/٢) .

(٢) لم أعثر على القائل بعد التتبع والله أعلم .

(٣) أى لم يقل أحد بأن إرادة جميع المعانى من قبيل الحقيقة .

(*) ١٧١ ج

(٤) أى أن استعمال اللفظ فى كلا الحقيقة والمجاز يكون مجازاً .

قال الزركشى : وزعم ابن الحاجب أن اللفظ حينئذ مجاز قطعاً لأنه استعمل فى غير ما وضع له .

وعبارة ابن الحاجب : إطلاقه على معنيه مجاز لاحقيقة .

انظر : البحر المحيط (١٤٣/٢) ، منتهى السؤل (١٠٩) ، الابهاج (٢٥٦/١) .

(٥) انظر : أصول السرخسى (١٧٣/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٤٥/٢) .

(٦) اختاره فى العدة كذا نقل عنه الزركشى فى البحر (١٤٠/٢) .

(٧) انظر : الوصول لابن برهان (١١٩/١) ، المصدر نفسه .

(٨) انظر : المعتمد (٣٠٠/١) ، البحر المحيط (١٤٠/٢) ، ونقله أيضاً عن الكرخى تلميذه

الجصاص فى أصوله (٤٦/١) .

ابن الحاجب بينهما في الخلاف والحجاج^(١).

[تحرير قول القاضى] :

نعم خالف القاضى فى ذلك وقال إن استعماله فىهما هنا محال لأن الحقيقة استعمال اللفظ فىما وضع له والمجاز فىما لم يوضع له وهما متناقضان فلا يصح أن يراد بالكلمة الواحدة معيان متناقضان^(٢) لكن قد سبق أن محل الخلاف عند تساوى المجاز والحقيقة وحينئذ فلا تناقض فى المرادين وموضع البيان ليس محل النزاع ومنهم من قال إن القاضى إنما يخالف فى الحمل ومنهم من نقل أنه لا يمنع إلا عند تعذر الجمع وهو وفاق ومنهم من نقل عنه غير ذلك ، فالنقل عنه مضطرب^(٣).

وأما مسألة حمل اللفظ على حقيقته ومجازه عند المساواة كما سبق فالمنقول عن الشافعى وجوب الحمل طردا لأصله فى مسألة الإطلاق فى الحقيقة والمجاز وطردا لأصله فى الإطلاق والحمل فى المشترك . قال ابن الرفعة فى (باب الوصية) من "المطلب" : أنه نص على ذلك فىما إذا عقد لرجلين على امرأة ولم يعلم السابق منهما^(٤)، وقال إمام الحرمين

(١) تبعاً للآمدى وقد سبقهما الباقلانى وإمام الحرمين .
انظر : منتهى السؤل (١٠٩) ، الأحكام للآمدى (٢٦١/٢) ، التقريب (٤٢٣/١) ،
التلخيص (٢٣٢/١) .

(٢) فى أ ، د : معنيين متناقضين .

(٣) قلت : وهو كذلك لكن الزركشى أطال فى تحرير مذهب القاضى فى المسألتين .
قال : وقد غلط جماعة فى النقل عنه واختلط عليهم مسألة الحمل بمسألة الاستعمال
وذكر تحرير النقل عنه فى المسألتين .

حيث سوى بين الحقيقتين وبين الحقيقة والمجاز فى صحة الاستعمال بالنسبة إلى
المتكلم ، وفرق بينهما فى الحمل بالنسبة إلى السامع فقال فى الحقيقتين لا يحمل على
أحدهما إلا بدليل ، وأحال الحمل فى الحقيقة والمجاز لثلا يجمع بين النقيضين .
والله أعلم .

انظر تشنيف المسامع (٤٩١/٢) ، وانظر البحر المحيط (١٤٠/٢-١٤٢) .

(٤) مقاله ابن الرفعة نقله ابن السبكى فى الابهاج (٢٥٧/١) ، والزركشى فى البحر
(١٤٠/٢) ، وانظر كلام الشافعى فى هذه المسألة فى الأم (١٤/٥) .

وابن القشيري أنه اختيار الشافعي فإنه قال في آية اللمس هي محمولة (*) على الجس باليد حقيقة وعلى الوقاع مجازاً^(١) وقد سبق أن منه استنبط قوله في حمل المشترك^(٢).

ومن نصوصه أيضاً في ذلك مقاله في قوله تعالى {لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى}^(٣) حيث احتج به على جواز العبور في المسجد لقوله تعالى {إلا عابري سبيل}^(٤).

وقال : أراد الصلاة لقوله تعالى {حتى تعلموا ما تقولون}^(٥) ومواضع الصلاة لقوله تعالى {إلا عابري سبيل}^(٦).

نعم نص^(٧) في البويطي على أنه لو أوصى لمواليه وله عتقاء ومعتقون^(٨)

(*) ١٥٠ ب

(١) انظر : البرهان (٣٤٣/١) ، البحر المحيط (١٤٠/٢) ، الدرر اللوامع مع شرح المحلى (٥٥٠/٢/١) .

هذا وقد أنكر ابن القيم نسبة هذا القول إلى الشافعي قال : ولا يصح عنه ولا هو من جنس المؤلف من كلامه . انظر جلاء الأفهام (٧٧) .

قلت : ولعله بناه على القول بأن التقسيم إلى حقيقة ومجاز لم يكن معروفاً في القرون الثلاثة الأولى . والله أعلم .

(٢) على جميع معانيه ، راجع ص (١٤٩٢) .

(٣)،(٤)،(٥) النساء (٤٣)

(٦) فحمل اللفظ على حقيقته ومجازه وهو الصلاة ومواضعها كذا استشهد الزركشي وتبعه المؤلف والكمال . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٤٠/٢) ، الدرر اللوامع (٥٥٠/٢/١) ، وانظر : أحكام القرآن للشافعي (١٠٠/١) ، الأم (٤٦/١) .

(٧) أي الشافعي .

(٨) أقول : نقل الاسنوي نص البويطي وكذلك الزركشي وفي نقل المؤلف عنه خلل فالعبارة كما في البحر : (لو أوصى لمواليه وله عتقاء ولهم عتقاء) .

والصورة التي ذكرها المؤلف هو أن يكون له موال من أعلى ومن أسفل وهذا من قبيل استعمال المشترك في جميع معانيه وليس مراداً هنا وله حكم آخر .

وما نقله الاسنوي والزركشي هو أن يكون له موال أعتقهم وهؤلاء لهم موال عتقاء فيطلق عليهم موال للأول مجازاً .

انظر : التمهيد للاسنوي (١٨١) ، البحر المحيط (١٤٠/٢) .

أنها تختص بالأولين لأن الآخرين مجاز بالسببية ، وكذلك لو وقف على أولاده لم يدخل ولد ولده على الأصح (١).

وجوابه أن المجاز إذا لم يرجح حتى ساوى الحقيقة فالحقيقة مقدمة لرجحانها وهنا كذلك لأن معتقيه ليس إرثهم له بخلاف العكس (٢). وأما ولد الولد فلا قرينة فيه مرجحة (٣).

وفي المسألة مذهب ثالث : قاله القاضى عبد الوهاب (٤) وجوب الحمل على الحقيقة دون المجاز .

ورابع حكاه القاضى أيضا الوقف حتى يتبين المراد (٥).

وأما مسألة استعمال اللفظ فى جميع مجازاته عند انتفاء الحقيقة ومسألة الحمل ففيهما ماسبق فى الحقيقة والمجاز مثاله حلف لا يشتري دار زيد وقامت قرينة على أن المراد أنه لا يعقد بنفسه وتردد الحال بين السوم وشراء الوكيل هل يحمل عليهما أو لا . فمن جوز الحمل فيقول يحث بكل منهما (٦).

(١) انظر : البحر المحيط (١٤٠/١) ، روضة الطالبين (٣٣٥/٥) .

(٢) وهو أن إرثه لمعتقيه .

قلت : وفى جواب المؤلف خلل مبنى على الخلل السابق فى النقل فالأصح عند الشافعية فى المسألة التى ذكرها المؤلف وهى فيما لو أوصى لمواليه وله عتقاء ومعتقين أن المال يقسم بينهم وقيل : تختص بالأعلى وقيل : بالأسفل وقيل : بالبطان .

أما المسألة التى نص عليها الشافعى فى البويطى فإن الوصية تختص بالأسفل لأن ولاء مواليتهم لهم دونه وهى قرينة ترجح الحقيقة على المجاز . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٤٠/٢) ، التمهيد للسنوى (١٨٠) ، روضة الطالبين (١٨٠/٦) ، (٣٣٨/٥) .

(٣) وهناك وجه بأنه يدخل فى الوقف .

انظر روضة الطالبين (٣٣٥/٥) .

(٤) قاله فى الملخص ونقله عنه الزركشى فى البحر (١٤٢/٢) .

(٥) انظر المصدر نفسه .

(٦) انظر : الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٢٦/٢) ، البحر المحيط (١٤٦/٢) ، شرح

الكوكب (١٩٧/٣) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٠٠/١) .

وقل من تعرض لمسألتي المجازين^(١) وقد ذكر ذلك إمام الحرمين وابن السمعاني والأصفهاني في "شرح المحصول"^(٢) وكذا الآمدي وابن الحاجب في باب المجمال لكن اختارا فيهما الإجمال عكس اختيارهما في الحقيقتين والحقيقة والمجاز^(٣) نعم اختار الإمام الرازي الإجمال في الموضوعين^(٤).

تنبيهات :

الأول : احتج ابن دقيق العيد في "شرح الإمام" على جواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معا بقوله صلى الله عليه وسلم (صبوا عليه ذنوبا من ماء)^(٥) من حيث أن صيغة الأمر توجهت إلى صب الذنوب والواجب من ذلك القدر الذي يغمر النجاسة ويزيلها والزائد مستحب فقد استعمل^(*)

- (١) كذا صرح الزركشى قال وهى مسألة غريبة .
ومراده مسألة الاستعمال والحمل بين المجازين عند تعذر الحقيقة.
انظر تشنيف المسامع (٤٩٤/٢) .
- (٢) انظر : البرهان (٣٤٤/١) ، القواطع (٥٠٥/٢) ، الكاشف (رقم ٢) (٤٠٦/٢) ،
(١٠١٩/٣) ، البحر المحيط (١٤٦/٢) ، تشنيف المسامع (٤٩٤/٢) .
- (٣) كذا قال الزركشى وليس المراد - كما يتبادر - أنهما خالفا اختيارهما بل المسائل
ثلاث إرادة المعنيين في الحقيقتين وفي الحقيقة والمجاز وفي المجازين .
فاختارا في الأولى والثانية الجواز وفي الثالثة رجحا الإجمال وذلك عند ذكر أسباب
الإجمال حيث قال الآمدي : وقد يكون بسبب تردد اللفظ بين مجازاته المتعددة عند
تعذر حمله على الحقيقة .
ورحم الله الزركشى فقد أوتى علما كثيرا مع سعة الإطلاع .
انظر : تشنيف المسامع (٤٩٤/٢) ، البحر المحيط (١٤٦/٢) ، الإحكام للآمدي
(٢٦١/٢) ، (١٤/٣) ، منتهى السؤل (١٣٧، ١٠٩) ، وراجع ص () .
- (٤) انظر : المحصول (٢٣٦/٣/١) ، تشنيف المسامع (٤٩٤/٢) ، البحر المحيط
(١٤٦/٢) .
- (٥) رواه أبو داود بلفظ : (صبوا عليه سجلا من ماء أو قال ذنوبا من ماء) .
ولفظ البخارى (اهريقوا على بوله ...) .
سنن أبي داود (الطهارة) (١٥٧/١) ، صحيح البخارى (الوضوء) (٦١/١) .
- (*) ١٣٤

صيغة الأمر في الحقيقة والمجاز^(١).

[التبنيه] الثاني :

إذا قلنا يجوز الحمل على الكل في الحقيقة والمجاز فقوله تعالى {وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون}^(٢) شامل للواجب والمندوب خلافا لمن خصه بالواجب بناء على منع الاستعمال في الكل وبعضهم قال للقدر المشترك وهو مطلق الطلب فرارا من الإشتراك والمجاز^(٣).

ونحو ذلك قوله تعالى {وأتموا الحج والعمرة لله}^(٤) عند من يرى بأن العمرة غير واجبة فحمل الأمر بالإتمام على الوجوب في الحج والسنة في العمرة^(٥).

-
- (١) كذا نقل ابن السبكي والزرکشی عن شرح الإمام .
انظر : الابهاج (٢٦٦/١) ، البحر المحيط (١٤٤/٢) .
- (٢) الحج (٧٧) .
- (٣) جمع الجوامع مع المحلى (٢٩٩/١) ، تشنيف المسامع (٤٩٣/٢) ، شرح الكوكب (١٩٥/٣) .
- (٤) البقرة (١٩٦) .
- (٥) أقول عبارة المؤلف موهمة لأن الإتمام بعد الشروع واجب سواء أكان الحج والعمرة فرضا أم نفلا وهذا ليس محل خلاف .
وإنما الخلاف في أن الأمر هل هو للإتيان بهما تامتين .
أو أن الأمر بإتمامهما بعد الشروع .
بالأول قال الشافعية وعليه بنوا وجوب العمرة .
وبالثاني قال الحنفية وعليه نفوا وجوب العمرة فإن وجوب اتمام الشيء لا يدل على وجوب الشروع فيه وخالف في ذلك الشافعية .
وقد تعرض الرازي لحجج الفريقين بأسهاب .
فالمراد : أن القائلين بسنية العمرة جعلوا الأمر بالحج تاما على سبيل الوجوب والأمر بالعمرة تامة على سبيل الندب ، فاستعمل اللفظ في حقيقته وهو الوجوب ومجازه وهو الندب .
وللمؤلف كلام جيد عن الآية والاستدلال بها ص () .
انظر : تفسير الرازي (١٥٠/٥) ، تحفة الفقهاء (٣٩١/١) ، الجامع للقرطبي (٣٦٨/٢) البحر المحيط (٤١٣/٢) ، فتح الباري (٥٩٧/٣) .

ومن يرى وجوب العمرة يجعله إما من حمل المشترك على حقيقته أو
للقدر المشترك بينهما^(١).

[التنبيه الثالث :

قد علم مما سبق أن محل الحمل على الكل في الحقيقة والمجاز عند
التساوى فلذلك قال أصحابنا فيما لو قال وقفت على أولادى لا يدخل أولاد
الأولاد . وسبق نقله عن النص^(٢)، ولو أوصى لإخوة زيد لا يدخل^(٣) أخواته
كما قال^(٤) إمام الحرمين في "النهاية" أنه مذهب الشافعى وأبى حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد للجميع^(٥).

الرابع : نقض ابن السمعانى على الحنفية أصلهم^(٦) فى منع حمل اللفظ
على حقيقته ومجازه بقولهم .

لو حلف لا يضع قدمه فى الدار فدخل راكبا أو ماشيا حنث فعمومه فى
الحقيقة والمجاز .

وكذا لو قال اليوم الذى يدخل فيه فلان الدار عبدى فيه حر^(٧) إنه إن
دخل ليلا أو نهارا حنث .

(١) وهو مطلق الطلب وقد عزى الزركشى هذه الفائدة إلى الإيبارى ولم أجد لها فى

مطائنها من شرح البرهان . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (١٤٥/٢) .

(٢) أى نص الشافعى . راجع ص (١٥٠٦) .

(٣) فى ب : لا تدخل .

(٤) فى ب : قاله .

(٥) نقل الزركشى والكمال ما ذكره الإمام فى النهاية ، وما عراه لأبى يوسف فيه نظر فقد

صرح الكاسانى بأن أبا يوسف مع أبى حنيفة فى اختصاص الوصية بالذكور . والله

أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٤٤/٢) ، الدرر اللوامع (٥٤٩/٢/١) ، بدائع الصنائع

(٣٤٥/٧) .

(٦) قلت : كان حنفيا فهو على علم بما أخذ مذهبهم . والله أعلم .

(٧) فى أ ، ج ، د : حر فيه .

وقالوا إن^(١) في "السير الكبير"^(٢) إنه لو أخذ الكافر الأمان لبنيه دخل بنو بنيه^(٣). انتهى .

أما مذهبنا في الأولى فالظاهر^(٤) عدم الحث تقديماً للحقيقة لرجحانها وليس في المجاز قرينة إلحاق بالحقيقة^(٥).

وأما الثانية : فالظاهر موافقتهم لأن الرافعى نقل عن "التتمة" أنه لو قال أنت طالق اليوم طلقت في الحال وإن كان بالليل^(٦) ويلغوا اليوم لأنه لم يعلق وإن سمي الوقت لغير اسمه^(٧).

قلت : من إطلاقات اليوم في اللغة مطلق الزمان كما صرح به أهل^(*) اللغة كما صرح به أهل اللغة^(٨) وهو شائع في الاستعمال كما يقول الفقهاء قيمة يوم التلف ومهر المثل يوم الوطاء ويوم الولادة ويوم الترافع للقاضي وغير ذلك ولا يراد بذلك النهار فقط بل مطلق الزمان^(٩).

(١) هكذا في جميع النسخ وهي زائدة ليست في كلام ابن السمعاني ولا في نقل البحر . والله أعلم .

(٢) انظر السير الكبير (٣٣٣/١) .

(٣) انظر : القواطع (٥١١/٢) ، البحر المحيط (١٤٠/٢) ، الدرر اللوامع (٥٤٨/٢/١) . وقد أجاب الحنفية على هذه الفروع .

انظر : أصول السرخسى (١٧٤/١-١٧٥) ، أصول الشاشى (٤٦) ، كشف الأسرار للبخارى (٥٠/٢) ، تيسير التحرير (٣٩/٢) ، التوضيح مع التلويح (٨٨/١) . (٤) في د : والظاهر .

(٥) انظر البحر المحيط (١٤١/٢) .

(٦) ما نقله الرافعى عن التتمة ذكره النووى في روضة الطالبين (١١٩/٨) ، والزركشى في البحر (١٤١/٢) .

(٧) ذكر هذا الجواب وتعليقه الزركشى في البحر (١٤١/٢) .

(*) ١٢١

(٨) قال ابن منظور وقد يراد باليوم الوقت مطلقاً ومنه الحديث تلك أيام الهرج أى وقته ولا يختص بالنهار دون الليل .

لسان العرب (يوم) (٦٤٩/١٢) .

(٩) هذا تعقيب من المؤلف على ما ذكره الزركشى بأنه سمي الوقت بغير اسمه ، فرده بأن اليوم يراد به أيضاً مطلق الزمان . وهو وجيه والله أعلم .

وأما المسألة الثالثة : فمقتضى قولهم في الوقف على الأولاد أنه لا يدخل أولاد الأولاد جريان مثله في الأمان^(١)، إلا أن يقال دخولهم في الأمان أولى لقوة الاستتباع في الأمان ، ولذلك لو قال أمنتك تعدى الأمان إلى مامعه من أهل ومال على وجه^(٢) مع أن اللفظ لا يصدق عليهما لا بالحقيقة ولا بالمجاز قال الرافعى وفي "البحر"^(٣) تفصيل حسن وذكره^(٤) فليراجع منه فإن ذاك^(٥) محله . والله أعلم .

[الحقيقة والمجاز]

ومالبعض وضعه في الابتدا
في لغة أو شرع أو في عرف
مستعملا حقيقة في المبتدا
لدى^(٦) عموم أو خصوص تلفى^(٧)

الشرح :

هذا قسم قولى فيما سبق (فإن يكن بالوضع قد تفردا) وهو أن يكون اللفظ واحدا والمعنى كثيرا وليس متفردا^(٨) بالوضع لكل واحد بل وضع لبعض المعانى وضعا أولا ثم استعمل بعد ذلك في غير ماوضع له فيسمى بالنسبة إلى ماوضع له أولا حقيقة وأما في غيره فسيأتى تفصيله لكن إنما^(*) يكون حقيقة في الأول إذا استعمل فيه وهو معنى قولى (مستعملا) وهو حال من الضمير في^(٩) الجار والمجرور الأول أو الثانى من السابقين عليه حيث

(١) انظر البحر المحيط (١٤١/٢) .

(٢) انظر روضة الطالبين (٢٨٩،٢٩٥/١٠) .

(٣) المراد بحر المذهب للرويانى .

(٤) نقل النووى هذا التفصيل في روضة الطالبين (٢٩٥/١٠) تبعا للرافعى .

(٥) فى ب ، د : ذلك .

(٦) فى أ : لذى بالذال المعجمة .

(٧) فى أ : يلقى .

(٨) فى أ ، د : منفردا ، وغير منقوطة فى ب ، والمثبت يوافق النظم .

(*) ١٧٢ ج

(٩) العبارة بين القوسين ساقطة من ج وكتبت فى الهامش لكن لم تظهر بعض الكلمات .

خير^(١) المبتدأ الذى هو وضعه أو من الضمير فى وضعه لأن المضاف عامل^(٢) فى المضاف إليه فى وضعه" أى وضع اللفظ فى الابتداء لمعنى حال كونه مستعملا فيه .

[تعريف الحقيقة]

فتعريف الحقيقة : قول مستعمل فيما وضع له ابتداء .
فخرج المجاز من قيد كونه فى الابتداء فإنه بوضع ثان بناء على أنه موضوع أما من يقول بأنه غير موضوع فيخرج بقيد الوضع ولا حاجة حينئذ إلى التقييد بكونه أولا^(٣) وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه^(٤).
وخرج بقيد الاستعمال ما لم يستعمل فإنه لاحقيقة ولا مجاز إذ المجاز يعتبر فيه أيضا الاستعمال كما سيأتى^(٥).
فإن قيل : يرد على التعريف العلم فإنه يصدق عليه هذا التعريف وليس حقيقة^(٦).

قيل : الذى فى العلم تعليق اسم يخص ذلك المسمى به لامن حيث وضع الواضع فى اللغة بل كل أحد له جعل علم على ما يريده والذى ذكر من الوضع إنما هو من جهة من يعتبر وضعه للغات^(٧).
ولكن فيه نظر فإن الأعلام قد تكون بوضع اللغة .

(١) ظهر فى هامش ج : حيث جعل .

(٢) فى أ : تقابل .

(٣) انظر : تشنيف المسامع (٤٩٧/٢) ، النهاية قسم (٢٢٢/١) .

(٤) انظر ص (١٥٧٠) . (١٥٧١) .

(٥) انظر ص (١٥٣٨) . (١٥٣٩) .

وانظر تعريف الحقيقة ومحترزاته فى النهاية (قسم ٢٢١/١) ، البحر المحيط (١٥٢/٢)

تشنيف المسامع (٤٩٥/٢) ، الابهاج (٢٧١/١) ، تنقيح الفصول (٤٢) ، المحصول

. (٣٩٧/١/١)

(٦) ولا مجاز .

كذا أورد الاعتراض الاسنوى فى نهاية السؤل (٢٤٦/١) ، وابن السبكي فى الابهاج

. (٢٧٢/١)

(٧) لم أقف على هذا الجواب ، والله أعلم .

[أقسام الحقيقة] :

قولي (في لغة) إلى آخره تقسيم للحقيقة إلى ثلاثة أقسام : لغوية وشرعية وعرفية ، وذلك باعتبار الوضع الأول . فإن كان من حيث اللغة فهي الحقيقة اللغوية أو الشرع فالشرعية أو العرف فالعرفية وهذا بناء على أن الوضع أعم من جعل اسم لمعنى أو ما كالجعل وهو الاشتهار في شرع أو عرف كما سبق تقريره^(١).

نعم اطلاق الوضع بحسب الاشتهار مجاز ، فيكون استعمال الوضع في جميع ذلك استعمالا للفظ^(٢) في حقيقته ومجازه معا وهو جائز كما سبق ما لم يجعل لقدر مشترك بين الجعل وما كالجعل وهو مطلق تخصيص اللفظ بمعنى^(*) يدل عليه حيث أطلق^(٣).

(١) مراده قوله قبل قليل فإن كان من حيث اللغة... الخ ، وإلا لم يسبق تعرض لهذه الحقائق قبل ذلك .

ثم أقول : الوضع هو الجعل .

فالحقيقة : إما من وضع اللغة فتسمى لغوية أو من وضع الشارع فتسمى شرعية أو من وضع العرف فتسمى عرفية .

ثم المراد بالوضع في اللغوية : غير الوضع في الشرعية والعرفية .

فهو في اللغوية : جعل اسم بإزاء معنى .

وفي الشرعية والعرفية : كالجعل وهو الاشتهار ويعبر أيضا بغلبة الاستعمال فغلب استعمال الشارع لهذه الألفاظ بإزاء تلك المعاني ولم ينقل أنه وضع هذه الألفاظ بإزاء معانيها الشرعية .

وكذلك أهل العرف لم يضعوا تلك الألفاظ على جهة الاصطلاح .

وإنما صارت هذه الألفاظ شرعية وعرفية لكثرة الاستعمال ولم يسبقه اتفاق على الوضع . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٥٤/٢) ، تشنيف المسامع (٤٩٨/٢) .

(٢) في أ : استعمال اللفظ .

(*) ١٥١ ب

(٣) مما سبق بيانه في الهامش السابق يعلم ان اطلاق الوضع يكون على سبيل الحقيقة في

اللغوية ومجاز في الشرعية والعرفية ، فاستعمل الوضع في حقيقته ومجازه . وهو

جائز أو يقال المراد بالوضع القدر المشترك بين الجعل وكالجعل .

وجعله الاسنوى من قبيل استعمال المشترك في معنييه . والله أعلم .

انظر نهاية السؤل (٢٤٦/١) .

تنبيه :

إطلاق لفظ الحقيقة على المعنى المذكور حقيقة عرفية لأنه من الاصطلاحى لامن وضع اللغة ، نعم هى منقولة منها واختلف فى كيفية النقل ، فقال البيضاوى تبعاً لإمامه مامعناه أن الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الثابت أو المثبت نقل إلى العقد المطابق ثم إلى القول المطابق ثم^(١) إلى المعنى الاصطلاحى^(٢).

يريد بذلك أن فعيلاً منه إن كان بمعنى فاعل فمعناه : الثابت من حق الشئ يحق - بالكسر والضم - بمعنى ثبت - والتاء حينئذ على بابها فى إفادة التأنيث - أو بمعنى مفعول : من حققت الشئ أثبته^(٣)، فهذا وإن كان يستوى فيه المذكر والمؤنث كجريح لكن التاء فيه لنقل اللفظ فيه من الوصفية إلى الاسمية بأن يستعمل بدون موصوفه كقوله تعالى {والنطيحة} ^(٤) أى والبهيمة النطيحة ولولا إخراجها للإسمية لقل البهيمة النطيح بلاتاء ثم نقل هذا اللفظ وهو الحقيقة سواء بمعنى الثابت أو المثبت إلى العقيدة الحق ثم نقل منها إلى النسبة الصادقة ثم إلى الكلمة الباقية على مدلولها الأول وهذا أحسن ما يقرر به كلامه وإلا فالعقد والقول المطابق واللفظ الموضوع أولاً لاتأنيث فى شئ منها فكيف أتى بالتاء ولاتأنيث أصلاً^(٥).

نعم تعقب^(٦) على القول بذلك بأنه لم احتج فى النقل إلى هذه الوسائط ولم لا يقال أنه نقل إلى الاصطلاحى من الأول؟ إذ لا ضرورة إلى وساطة بل

(١) العبارة إلى هنا منقولة بالنص .

(٢) المعنى الاصطلاحى الذى ذكره البيضاوى هو : اللفظ المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب .

منهاج الوصول (٢٤٣/١) ، وانظر المحصول (٤٠٦/١/١) .

(٣) انظر لسان العرق (حقق) (٥٢،٤٩) .

(٤) المائة (٣) .

(٥) انظر : شرح البدخشى (٢٤٤/١) ، نهاية السؤل (٢٤٦/١) ، الابهاج (٢٧٢/٢) ،

الأصفهاني على منهاج (٢٢٦/١) ، المعراج (٢١٨/١) ، تنقيح الفصول (٤٢) ، بيان

المختصر (١٨٣/١) ، الكليات للكفوى (٣٦٢) .

(٦) مراده الزركشى .

مقتضى كلام ابن سيدة أن لا تنقل أصلاً ، فإنه قال في "المحكم" الحقيقة في اللغة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه والمجاز بخلافه^(١) وحكاه في "المحصول" عن ابن جنى^(٢) واعترضه^(٣) بأنه غير جامع لخروج الشرعية والعرفية .

ورد : بأن المراد أنه في اللغة ما بقى على وضع أول بأى وضع كان لا بوضع اللغة فقط^(٤) والله أعلم .

[وقوع الحقائق الثلاثة] :

وذى الثلاث واقعات^(٥) كالأسد وكالصلاة وكالدابة ورد

الشرح :

أى إذا ثبت انقسام الحقيقة إلى هذه الثلاث فاعلم أنها واقعة : أما اللغوية : فقطعاً^(٦) كالأسد للحيوان المفترس .

وأما الشرعية : فكإطلاق الصلاة على ذات الركوع والسجود وهذه على الأرجح كما سيأتى^(٧) ، وإنما أصلها الدعاء .
وأما العرفية :

فالعام منها : كالدابة على ذوات الأربع وإنما أصلها لغة لما يدب^(٨) على الأرض^(٩) ، وهو معنى قولى (وكدابة) ولكنى قصرته وتركت^(١٠) مده وتشديده للضرورة فزالت منه احدى الباءين .

(١) المحكم (٣٣٣/٢) .

(٢) الخصائص (٤٤٢/٢) .

(٣) أى الرازى فى المحصول (٤٠٤/١/١) .

(٤) راجع هذا التعقيب فى البحر المحيط (١٥٣/٢) .

(٥) فى أ ، د : واقعان .

(٦) فى د : فقط .

(٧) انظر ص (١٩٥١) .

(٨) فى ب : بدت .

(٩) انظر لسان العرب (دب) (٣٦٩/١) .

(١٠) فى أ ، د : نزلت .

والخاص منها : كالتنقض كما ذكرته في أول البيت الذي بعد هذا وهو ما يذكره الأصوليون وأهل الجدل كما سيأتي في باب القياس ومثله الكسر (*) والجمع والفرق^(١) وكالمبتدأ والخبر والحال والتمييز في اصطلاح النحاه وكاصطلاح علماء الجبر على المال^(٢) والعدد والجذر وما أشبه ذلك في سائر العلوم وكذا أرباب الصنائع في تسمية آلاتها وغيرها وهذا القسم لاختلاف فيه .

قيل : ولا الذي قبله وهو العامة^(٣).

ورد : بحكاية الآمدى^(٤) الخلف فيه تبعا "للمحصول" لكن استغربه

(*) ١٣٥

(١) باب القياس ضمن المجلد الثاني .

والتنقض : هو وجود العلة مع فقد حكمها .

انظر : الكافية في الجدل (٦٩) ، نهاية السؤل (٧٨/٣) ، البحر المحيط (٢٦١/٥) .
والكسر : هو تبيين المعترض عدم تأثير أحد جزئى العلة ثم ينقض الآخر .
وهذا في العلة المركبة .

انظر : نهاية السؤل (٩١/٣) ، البحر المحيط (٢٧٨/٥) .

والجمع : هو الجمع بين الفرع والأصل في حكم بعلة مشتركة .
مناهج العقول (٢٤٨/١) .

والفرق : هو المعارضة المتضمنة لمخالفة الفرع الأصل في علة الحكم .
الكافية في الجدل (٦٩) .

وقيل : قطع الجمع بين الأصل والفرع .

البحر المحيط (٣٠٢/٥) .

قال الزركشى : وعليه جل مناظرات السلف حتى قال بعضهم الفقه فرق وجمع .
المنثور في القواعد (٦٩/١) .

(٢) كذا في جميع النسخ ولم يظهر لى المراد بعد البحث . والله أعلم .

(٣) صرح الزركشى بنفى الخلف في وقوع العرفية ولم يفرق بين العامة أو الخاصة ،
وتبعه المحلى فجزم بوقوع العرفية بقسميها .

انظر : تشنيف المسامع (٥٠٠/٢) ، حاشية البناني مع شرح المحلى (٣٠١/١) .

(٤) قلت : الصواب انه الهندي كما ذكر الزركشى وهو في النهاية وإلا فالآمدى لم
يتبع المحصول إذ المعروف أنه - كالرازي - اختصر في الأحكام الكتب الأربعة
(البرهان ، المستصفى ، العمد ، المعتمد) كما أنى لم أجد في الأحكام ذكر لهذا
الخلف . والله أعلم . =

شارحه الأصفهاني عليه^(١). ولاغرابة فقد حكى الخلاف فيه "صاحب المعتمد"^(٢) وإن كان الأكثر على الوقوع^(٣) ثم قال في "المعتمد"^(٤) أن من أجاز ذلك شرط أن لا يتعلق بالاسم اللغوى حكم شرعى فإن تعلق لم يجز نقله للعرف قطعا قال لأنه يرجع حينئذ إلى التكليف^(٥) انتهى . فيخرج فيه ثلاثة مذاهب .

قيل^(٦): يخرج من كلام القاضى وأتباعه والإمام الرازى مذهب رابع وهو جوازه إن خصص العرف عموم المعنى اللغوى كالدابة خصصت بذى الحافر ، أو كان له باللغوى مناسبة ما ولو هجرت الحقيقة كلفظ الغائط بخلاف غيرها^(٧).

-
- = انظر : البحر المحيط (١٥٧/٢) ، النهاية (قسم ٢٢٥/١) ، المحصول (٤١٠/١/١) ، الأحكام للآمدى (٥٢/١) ، أصول الفقه للبرديسى (١٣) .
- (١) أى على الرازى ، كذا ذكر الزركشى وعبارة الأصفهاني : قوله : (وإنما النزاع فى وقوعه) تصريح بوقوع النزاع فى العرفية ، والخلاف فى الشرعية مشهور أما العرفية فغير مشهور .
- انظر : البحر المحيط (١٥٧/٢) ، الكاشف (رقم ٢) (٥٣٠/٢) .
- (٢) كذا قال الزركشى ولم أجده بعد التتبع فى المعتمد ولا فى زياداته فالأظهر أنه ذكر ذلك فى غير موضع المسألة أو فى كتاب غير المعتمد ، أو يكون المراد بصاحب المعتمد غير البصرى . والله أعلم .
- انظر المصدر نفسه .
- (٣) كذا حكى الهندى وغيره .
- انظر : النهاية (قسم ٢٢٥/١) ، الابهاج (٢٧٤/١) ، البحر المحيط (١٥٧/٢) .
- (٤) لم يصرح الزركشى بذلك بل قال "صاحب المعتمد" ولم أجد هذا النص بعد التتبع فى المعتمد ويرد عليه الاحتمالات السابقة قبل قليل . والله أعلم .
- راجع الهامش ما قبل الأخير .
- (٥) فى ب : للتكليف .
- (٦) القائل هو الزركشى ، وفى أ ، ج ، د : (بل) بدل قيل .
- (٧) انظر البحر المحيط (١٥٧/٢) .

ورد : ذلك بأنهم قد نقلوا فيما ليس من الأمرين كـ(عسى) فإنه وضع
أولا للفعل الماضى ولم يستعمل فيه قط بل استعمل^(١) فى الإنشاء بوضع
العرف^(٢).

[المراد بالحقيقة الشرعية]

أما الخلاف فى الشرعية : وهى المستفاد وضعها لذلك المعنى من الشرع
كما فسرها به فى "المحصول" تبعا "للمعتمد"^(٣)، والمراد بالوضع اشتها ذلك
فى ألفاظ الشرع كما سبق فى تفسير أصل الوضع أول الفصل وأنه ليس
المعنى إعلام الشارع بأنه وضعه له^(٤).

وقال ابن برهان : الشرعى أن يستفاد اللفظ من اللغة والمعنى من
الشرع ، أو المعنى من اللغة واللفظ من الشرع^(٥).
لكن القول الأول أعم لشموله أربعة أقسام :

مأ إذا كان اللفظ والمعنى معلومين من اللغة لكن لم يضعوا ذلك اللفظ
لذلك المعنى كلفظ الرحمن اسما لله عز وجل . ولهذا قالوا وما الرحمن؟
لانعلم إلا رحمان اليمامة^(٦).

وما إذا لم يعلم من اللغة لا اللفظ ولا المعنى كأوائل السور .
وما إذا علم اللفظ ولم يعلم المعنى كالصوم والصلاة والحج وغالب الأمور
الشرعية.

وما إذا علم المعنى ولم يعلم اللفظ . كالأب بالتشديد وهو المرعى ولهذا

(١) فى ب ، د : الإستعمال .

(٢) هذا الرد غالبا من المؤلف . والله أعلم .

(٣) انظر : المحصول (٤١٤/١/١) ، المعتمد (١٨/١) ، البحر المحيط (١٥٨/٢) .

(٤) راجع ص (١٥١٤) .

(٥) نقل الزركشى كلام ابن برهان فى البحر (١٥٨/٢) ولم أجده فى الوصول . والله
أعلم .

(٦) مرادهم مسيلمة الكذاب .

انظر تفسير الرازى (١٠٥/٢٤) عند قوله تعالى {قالوا وما الرحمن} الفرقان (٦٠) .

قال عمر رضى الله عنه ما الأب؟^(١) وكذا قرر الهندي الأقسام الأربعة^(*) ومثلها بذلك^(٢).

نعم حكى الماوردي في (كتاب الصلاة) خلافا لأصحابنا في أن الشارع أحدث وجود اللفظ كما أحدث المعنى أو لا؟^(٣)

وقد علم مما قررناه أنه ليس من الألفاظ التي الكلام فيها وفيها الخلاف في الشرعية ما اصطاح عليه علماء الشرع من الفقهاء والأصوليين من الفرض والواجب والمندوب ونحوها وكذا السبب والشرط والمانع وما أشبه ذلك بل هي عرفية محضة من عرف علمائه كما تقدم في النقض ونحوه^(٤)، كذا قرره القاضى عضد الدين^(٥) وهو واضح ولذلك تراهم في الاستدلال إنما^(**) يقولون الشارع وضعها وهي بوضع الشارع ونحو ذلك .

نعم قد يقع من ألفاظ الشارع صلى الله عليه وسلم أو الراوى عنه لفظ ويتكرر في المعنى الذى اصطاح أهل الشرع على وضعه له فيكون عرفا للشارع وعرفا لأهل الشرع كما في قوله صلى الله عليه وسلم (خشيت أن

(١) أى الوارد في قوله تعالى {وفاكهة وأبا} عبس (٣١) ، وانظر قول عمر رضى الله عنه في الجامع للقرطبي (٢٢٣/١٩) .

(*) ١٧٣ ج

(٢) لكن قال الزركشى : والتحقيق أن هذا التفسير للشرعى وشموله لهذه الأقسام إنما يصح على مذهب المعتزلة . وقال في البحر : ذكره الإمام في المحصول فتابعوه وإنما ذكره صاحب المعتمد على أصل المعتزلة ولا يستقيم على أصلنا . والله أعلم .
انظر : النهاية (قسم ٢٢٦/١) ، تشنيف المسامع (٥٠٨/٢) ، البحر المحيط (١٥٩/٢) الابهاج (٢٧٥/١) ، المحصول (٤١٤/١/١) ، نهاية السؤل (٢٥١/١) ، المعتمد (١٨/١) .

(٣) انظر الحاوى (٩/٢) ، وقد نقل الزركشى عبارته في البحر (١٦٩/٢) .

(٤) راجع ص (١٥١٧) .

(٥) قال الزركشى ولم أر من نبه على الفصل بين المقامين غير القاضى عضد الدين ، لكن الزركشى ذكره بعد صفحتين كأنه من عنده . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (١٦٩، ١٦٦/٢) ، شرح العضد (١٦٣/١) .

(**) ١٢٢ د

تفرض^(١) (عليكم)^(٢) وقول الصحابة فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا^(٣) فلانفاة فاعلمه .

إذا علمت ذلك فالقول الأول من الخلاف في الأسماء الشرعية انها لم^(*) تقع قال المازرى في "شرح البرهان" وهو رأى المحققين من أئمتنا الفقهاء والأصوليين وبه قال القاضى أبو بكر وابن القشيري ونقله عن أصحابنا وأنهم قالوا لم ينقل الشارع شيئاً من الأسماء اللغوية إنما خاطبنا صلى الله عليه وسلم بلسان العرب^(٤).

ونقله الأستاذ أبو منصور عن القاضى أبى حامد المروروذى وعن الأشعري كما سيأتى^(٥) فالصلاة الدعاء والزكاة النمو والصوم الإمساك والحج القصد لكن "كل"^(٦) على وجه مخصوص ولهذا يعرفونها بمثل ذلك .

نعم اختلف هل زيد في معناها في الشرع على المعنى اللغوى ماهو داخل في المدلول الشرعى أو لا والأول هو المختار عند ابن فورك ونقله عن الأشعري^(٧) وبه قال طائفة من الفقهاء كما نقله إمام الحرمين وابن السمعاني^(٨) إلا أنه يؤول إلى القول بالنقل لأن تلك الزيادات تصير داخله في المدلول الشرعى مع خلو المدلول اللغوى عنها . وهذا حقيقة النقل .

(١) فى أ ، د : يفرض ، وفى ج : كتبت بالوجهين ، والمثبت يوافق الصحيح .

(٢) صحيح البخارى (التهجد) (٤٤/٢).

(٣) منه قول ابن عمر رضى الله عنه (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر ...) الحديث .

صحيح البخارى (الزكاة) (١٣٨/٢) .

(*) ١٥٢

(٤) انتهى كلام المازرى وقد نقله الزركشى فى البحر المحيط (١٦٠/٢) ، وانظر قول الباقلانى فى التقريب والإرشاد (٣٨٧/١) ، التلخيص (٢١٢/١) ، البرهان (١٧٥/١).

(٥) سيأتى بعد قليل ، ومقاله الأستاذ نقله الزركشى فى البحر (١٦٠/٢) .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) كذا قال الزركشى ثم نقل نص ابن فورك ، ولم أجد ماعزاه للأشعري فى مظاهره من كتبه . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (١٦٠/٢) .

(٨) انظر : البرهان (١٧٤/١) ، القواطع (٤٩٤/٢) ، البحر المحيط (١٦٠/٢) .

ونقلا^(١) الثاني عن القاضي وهو أنها لم تنقل ولم يرد في معناها^(٢) أى وإن زيد في المعتبر فيها شرطا وحكما ونحوهما من الأمور الخارجية . والقول الثاني من الأصل^(٣): أن الشرعية واقعة وهو قول الجمهور من الفقهاء والمعتزلة وحكاه ابن برهان وابن السمعاني عن أكثر المتكلمين والفقهاء وصحاحه^(٤).

قال الاستاذ أبو منصور : أجمع أصحاب الشافعي على أنه قد نقل في الشرع أسماء كثيرة عن معانيها في اللغة إلى معان سواها إلا أبا حامد المروروذى كالأشعري .

قال^(٥): كالإيمان في اللغة فإنه بمعنى التصديق - وقد صار عند أصحاب الشافعي اسما لجميع الطاعات وعند الأشعري أنه الآن أيضا بمعنى التصديق وذلك نحو الصلاة والحج والعمرة^(٦) انتهى . ونقل نحوه أيضا عن الأشعري ابن فورك في جزء جمعه في الإسلام والإيمان^(٧).

نعم هذا يشعر بدخول الإيمان في الخلاف ، وذلك هو اثبات الألفاظ الدينية على أحد تفسيراتها الآتين كالشرعية وهو ما نقل عن المعتزلة أنهم أثبتوها معا^(٨) لكن على معنى أن الشارع اخترع أسماء خارجة من^(٩) اللغة

-
- (١) أى إمام الحرمين وابن السمعاني .
(٢) انظر : نفس المصادر ، التقريب والإرشاد (٢٨٧/١) ، التلخيص (٢٠٩/١) .
(٣) أى أصل الخلاف في الأسماء الشرعية .
(٤) في البحر وصححه أى ابن السمعاني وهو كذلك في القواطع ، أما إعادة الضمير إلى ابن برهان ففيها نظر إذ لم يصرح بذلك في الوصول . والله أعلم .
انظر : المعتمد (١٨/١) ، الوصول لابن برهان (١٠٢/١) ، القواطع (٤٩٥/٢) ، البحر المحيط (١٦٢/٢) ، الدرر اللوامع (٥٥٥/٢/١) .
(٥) أى الأستاذ أبو منصور .
(٦) انظر كلام الأستاذ بتمامه في البحر المحيط (١٦٠/٢) .
(٧) كذا قال الزركشى ولم أجد في مصادر ترجمة ابن فورك من أشار إلى مؤلفاته . والله أعلم .
انظر المصدر نفسه .
(٨) انظر : البحر المحيط (١٦٤/٢) ، نهاية السؤل (٢٥٢/١) .
(٩) فى أ ، ج : عن .

لمعان أثبتتها شرعا كما سيأتي^(١)، فمخالفتهم في اثبات الشرع الأمرين على الوجه المذكور وان أوهمت عبارة ابن الحاجب بعض شراحه أنهم لا يخالفون في الدينية بل يخالفون في الشرعية .

لكن الصواب أن خلافهم في الدينية أيضا ، وإنما لم يصرح ابن الحاجب في نصب الأدلة بذلك لأنه محل وفاق^(٢).

نعم اختلف النقل عنهم في تفسير الدينية ففي "التقريب"^(٣) للقاضي و"تلخيص" الإمام و"برهانه"^(٤) أنه ماتعلق بأصول الدين كالإيمان والكفر والفسق بخلاف نحو الصلاة والحج والزكاة والصيام وكذا نقل عنهم القشيري والغزالي وغيرهم^(٥) وهو الصواب^(٦).

(١) انظر ص (١٥٢٥) .

(٢) لم يظهر لي مراد المؤلف بعد طول تأمل ، واليك نص ابن الحاجب :

مسألة : الشرعية واقعة خلافا للقاضي وأثبت المعتزلة الدينية أيضا .
فظاهر عبارته يفيد أنهم لا يخالفون في الشرعية ولا الدينية .

قال ابن السبكي : والجمهور على الوقوع - أي وقوع الشرعية - ومنهم الفقهاء والمعتزلة .

قال : وقوله (وأثبتت المعتزلة الدينية أيضا) .

اعلم أن المثبتين للشرعية إما مطلقا سواء تعلقت بالأصول أو الفروع أو وقعت في الفروع ذهب المعتزلة إلى الأول ثم سرد تفصيلهم الآتي ذكره . وعزى إليهم العضد اثبات الدينية والشرعية ، وهو ماعزاه إليهم المؤلف أيضا كما سيأتي . ولعل مراد المؤلف ان اثبات المعتزلة للحقيقة الدينية والشرعية إنما هو على وجه يخالف أهل السنة . والله أعلم .

مختصر ابن الحاجب (١٦٢/١) ، وانظر منتهى السؤل (٢١) ، رفع الحاجب (ج١/٣١) ، شرح العضد (١٦٣/١) ، النهاية (قسم ٢٣١/١) .

(٣) انظر التقريب والإرشاد (٣٩٠، ٣٨٨/١) .

(٤) انظر : التلخيص (٢١٠/١) ، البرهان (١٧٤/١) .

(٥) انظر : المستصفي (٣٢٧/١) ، المنحول (٧٣) ، نهاية السؤل (٢٦٣/١) .

(٦) كذا قال الزركشي بعد أن ذكر النقول السابقة ونقلها أيضا ابن السبكي . قال : وهذا هو التحقيق في نقل مذهب القوم .

انظر : البحر المحيط (١٦٦/٢) ، الابهاج (٢٨٨/١) ، رفع الحاجب (ج١/٣١) .

ونقل الإمام الرازي وجمع^(١) عنهم أن الديني أسماء الفاعلين كالمؤمن والفاسق والمصلى والصائم بخلاف الإيمان والفسق والصلاة والصيام فإن ذلك شرعى لاديني .

ورد : بأنه يلزم تسمية اللفظ باسم لايجرى في المشتق منه^(٢).
والمختار وفاقا للشيخ أبي إسحق الشيرازي وابن الصباغ وأكثر أصحابنا أن النقل إنما وقع في الشرعية لافي الدينية^(٣) واختاره ابن الحاجب وغيره^(٤) ومنهم من يجعل الخلاف في الإيمان فقط لافي كل ديني ، وقد نقل محمد بن نصر المروزي عن ابي عبيد أنه استدل على أن الشارع نقل الإيمان بأنه قد نقل الصلاة والحج ونحوهما إلى معان أخر . قال فما بال الإيمان فهذا يدل على تخصيص الخلاف بالإيمان^(٥) إلا أن يراد ونحوهما من الألفاظ المتعلقة به وهو الأمور الدينية وعلى كل حال ففيه إشارة إلى أن من أثبت الدينية كالإيمان دون غيرها خارق للإجماع .

فالحاصل^(٦) من الخلاف :

- إما نفى النقل مطلقا كما هو قول القاضى ومن سبق .
- وإما إثباته مطلقا كالمعتزلة ومن وافقهم كما سبق .

(١) انظر : المحصول (٤١٤/١/١) ، منهاج الوصول (٢٦٠/١) ، بيان المختصر (٢١٧/١)

الأصفهاني على المنهاج (٢٣٩/١) ، رفع الحاجب (ج١/٣١ق) .

(٢) انظر البحر المحيط (١٦٦/٢) ، وقد بين ابن السبكي ما يترتب على التفسير الثاني في رفع الحاجب (ج١/٣١ق، ٣٢) .

(٣) انظر : شرح اللمع (١٣٧/١) ، البحر المحيط (١٦٤/٢) ، سلاسل الذهب (١٨٦) .

(٤) كابن السبكي وعزاه إلى إمام الحرمين والرازي ، لكن قال الزركشى فيه نظر ثم بينه .

انظر : مختصر ابن الحاجب (١٦٢/١) ، جمع الجوامع مع التشنيف (٥٠٣/٢) .

(٥) كذا قال ابن السبكي بعد نقل كلام ابن نصر وكذا نقله الزركشى .

انظر : الابهاج (٢٧٨/١) ، البحر المحيط (١٦٧/٢) ، تشنيف المسامع (٥٠٣/٢) .

(٦) في ج : والحاصل .

وإما التفرقة بينه وبين الدينية بوقوع الشرعية دون الدينية وهو المختار ولم يقل أحد بعكسه^(١).

وإنما لم أتعرض في النظم لنفى وقوع الدينية لأن المثبت لها هم المعتزلة وأما غيرهم فلا يثبت أن الشارع له في ذلك عرف مغاير للغة حتى يحتاج^(*) إلى إجراء الخلاف فيها .

ثم اختلف المثبتون للشرعية في أن الشارع اخترع لهذه المعاني ألفاظا فصادت ألفاظا من اللغة ، أو أنه نقلها عن معناها اللغوى .

والثانى : هو اختيار الإمام في المحصول^(٢) فلم يخرج عن كلام العرب وإن لم تعرف العرب ذلك المعنى الذى آلت إليه دلالة اللفظ وأن المجاز منسوب للغة العرب باعتبار العلاقة فيعد من أوضاعهم بهذا الاعتبار ، وحينئذ فيقال أنه بوضع الشرع باعتبار ما آل إليه قال الماوردى في كتاب الصلاة من "الحاوى" أن الذى عليه جمهور أهل العلم أن الشرع لاحظ في الألفاظ الشرعية المعنى اللغوى^(٣) انتهى . وقال الشيخ شمس الدين ابن اللبان^(٤) فى "ترتيب الأم" للشافعى رضى الله عنه أن نصوصه صريحة فى أنها

(١) انظر هذا التقسيم فى البحر المحيط (١٦٤/٢) .

(*) ١٣٦

(٢) أما الأول فهو اختيار المعتزلة كما سياتى بعد قليل .

انظر : المحصول (٤١٥/١/١) ، البحر المحيط (١٦٢/٢) ، الدرر اللوامع (٥٥٦/٢/١)

(٣) كذا نقل الزركشى فى البحر (١٦٣/٢-١٦٤) ، ومعنى العبارة فى الحاوى (١٠/٢) .

(٤) محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان ولد بدمشق عام (٦٨٥هـ) أو نحوها ، سمع ابن غدِير والدمياطى وتفقه على ابن الرفعة ، كان عارفاً بالفقه والأصليين والعربية أدبياً ، شاعراً ، خطيباً فصيحاً ، لكن صدر منه ما يوهم فساد عقيدته قال ابن السبكي : لانشك فى براءته منه فحصلت له شدة ثم نجاه الله ، من مؤلفاته : "مختصر روضة الطالبين" لم يشتهر لغلاقة لفظه ، بوب الأم ورتبها على أبواب الروضة ، وله "متشابه القرآن والسنة" ، "شرح ألفية ابن مالك" ، وكتاب "على لسان الصوفية" . مات بالطاعون عام (٧٤٩هـ) .

انظر : طبقات السبكي (٩٤/٩) ، طبقات الاسنوى (٣٧٠/٢) ، طبقات الداودى

(٧٦/٢) ، الدرر الكامنة (٤٢٠/٣) ، حسن المحاضرة (٤٢٨/١) ، الشذرات

(١٦٣/٦) ، معجم الأدباء (٢٨٦/٨) .

مجازات لغوية^(١).

وبالأول : قالت المعتزلة ، قالوا : وتارة يصادف الوضع الشرعى علاقة بينه وبين اللغوى لاقصدا بل اتفاقا ، وتارة لا يصادف فليست حقيقة لغوية ولا مجازا لغويا^(٢) ووافقهم من أصحابنا كثير كابن السمعاني^(٣) إلا أنه قال فى ذيل المسألة ويجوز أن يقال هذه الأسماء حقائق شرعية فيها معنى اللغة لأن الصلاة لا تخلو عن الدعاء فى غالب الأحوال والأخرس^(٤) نادر فقد تخلو (*) فى بعض المواضع عن معظم الأفعال^(٥) انتهى . وهو ظاهر فى عوده إلى القول الآخر .

وتظهر ثمرة هذين القولين فى أن المعنى الشرعى هل يحتاج لعلاقة أو لا فعلى القول الأول لا يحتاج وعلى الثانى يحتاج^(٦).

تنبيهات :

الأول قد علم أن الخلاف السابق إنما هو فى وقوع الشرعية أما الجواز فزعم الإمام الرازى والآمدى والهندى أنه لا خلاف فيه^(٧) حتى عبر

(١) نقله عن ابن اللبان الزركشى فى البحر (١٦٤/٢) ، وكذا الكمال فى الدرر اللوامع

(٢) (٥٥٧/٢/١) ، لكن صدر عبارته بقوله (وادعى ابن اللبان ...) والله أعلم .

(٣) كذا عزاه إليهم جمع ، فانظر : البحر المحيط (١٦٢/٢) ، نهاية السؤل (٢٥٢/١) ،

الإبهاج (٢٧٦-٢٧٧) ، الدرر اللوامع (٥٥٥/٢/١) ، المعتمد (١٩/١) .

(٤) انظر القواطع (٤٩٧/٢) حيث قال والأصح أن هذه الأسماء حقائق شرعية . وانظر

البحر المحيط (١٦٢/٢) .

(٥) فى أ : والآخر منتفى نادر ، وفى د : والآخر منتف نادر ، والمثبت يوافق النص .

(*) ١٧٤ ج

(٥) قال وهذا اللفظ لا بأس به .

انظر : القواطع (٥٠٠/٢) ، البحر المحيط (١٦٢/٢) .

(٦) كذا قال الزركشى فى البحر (١٦٣/٢) .

(٧) قال الهنذى : لانزاع لأحد فيه .

النهاية قسم (٢٣١/١) ، وانظر : المحصول (٤١٤/١/١) ، الإحكام للآمدى (٦١/١)

البحر المحيط (١٥٩/٢) ، تشنيف المسامع (٥٠٠/٢) .

ابن الحاجب في "المنتهى" بأن الجواز ضرورة وأسقط المسألة في الصغير^(١) لاعتقاده الاتفاق أو أن الخلاف شاذ لكن أبو الحسين في "المعتمد" حكى عن بعضهم أنه منع من إمكانها^(٢) وكذا نقله ابن برهان في "الوجيز"^(٣) عن طائفة يسيرة قال وبناء المسألة على حرف واحد وهو أن نقلها من اللغة إلى الشرع لا يؤدي إلى قلب الحقائق وعندهم يؤدي . ثم حكى ابن برهان خلافاً آخر تفريعا على الجواز هل يصير حسنا كالفسخ أو قبيحا لما يلزم عليه من إسقاط الأحكام الشرعية^(٤).

[التنبيه] الثاني :

لا يختص الخلاف في الوقوع بالحقيقة الشرعية بل يجري في المجاز أيضا^(*) وإنما لم أذكره في النظم لأن الحقيقة إذا ثبتت لزم ثبوت مجازها لأن كل مجاز ناشئ عن حقيقته كما سيأتي^(٥).

نعم لا يختص ذلك بالأسماء ولا بنوع منها بل يكون في الألفاظ المتباينة كالصلاة والزكاة والمشاركة فالأصح وقوعها في الشرعية كالقرء إن قلنا حقيقة في الحيض والطهر وكالصلاة على الكاملة وعلى ناقصة ركن أو شرط كصلاة المصلوب ونحوه ومصلى الفرض قاعدا للعجز عن القيام^(٦) ومثله

(١) أي لم يتعرض للإمكان وإنما بدأ بذكر الخلاف في الوقوع .

انظر : منتهى السؤل (٢١) ، مختصر ابن الحاجب (١٦٢/١) .

(٢) كذا قال الزركشى في البحر ، وعقب في التشنيف بأن عبارته تفيد بأنهم لم يصرحوا بذلك وإنما يفهم من عللهم . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٥٩/٢) ، تشنيف المسامع (٥٠٠/٢) ، الإبهاج (٢٧٦/١) ، المعتمد (١٨/١) .

(٣) الصواب أنه الأوسط كما ذكر الزركشى ولم أجد في الوصول لابن برهان هذا النقل . والله أعلم .

(٤) نقل الزركشى قول ابن برهان في البحر (١٥٩/٢-١٦٠) .

(*) ١٥٣ ب

(٥) انظر ص (١٥٤) .

(٦) كذا مثل الرازي وغيره .

انظر : المحصول (٤٣٨/١/١) ، التحصيل (٢٣٠/١) ، الأصفهاني على المنهاج

(٢٣٩/١) ، المعراج (٢٣٠/١) ، البحر المحيط (١٧٤/٢) .

الهندي بالطهور للماء والتراب^(١) وفيه نظر فإن بينهما قدرا مشتركا وهو التطهر بالماء والتيمم بالتراب^(٢) خلافا لمن زعم أن هذا من المشترك^(٣)، وكالصلاة للفرض والنفل وفيه النظر السابق بل وفيما مثل^(٤) به قبله^(٥) أيضا^(٦).

وأما المترادفة ففي "المحصول" الأظهر أنها لم توجد^(٧). ورد : بأن الفرض والواجب مترادفان شرعا^(٨) لكن سبق^(٩) أن عرف أهل الشرع غير عرف الشرع الذي الكلام فيه وقد يجتمعان ولكن يمنع بأنهما في ذلك اجتمعا^(١٠).

(١) عبارة الهندي :

(اطلاق الطهور على الماء والتراب وعلى ما يدعى به) . ا. هـ.
النهاية (قسم ٢٦٢/١) . وكذا نقل ابن السبكي في الإبهاج (٢٨٧/١) ، والزرکشي في البحر (١٧٥/٢) ، ومثله بذلك أيضا الاسنوي في نهاية السؤل (٢٦٢/١) .
(٢) مقاله المؤلف مبني على سهوه في النقل عن الهندي فلامحل له .
نعم اعترض ابن السبكي بنحوه فقال :
ولقائل أن يقول لم لم تكلف باشتراك الماء والتراب وآلة الدباغ في إزالة المانع قدرا مشتركا؟

الإبهاج (٢٨٧/١) ، وانظر البحر المحيط (١٧٥/٢) .

(٣) وهو قول الهندي والاسنوي ، بل نفي وجود القدر المشترك .

انظر : النهاية (قسم ٢٦٢/١) ، نهاية السؤل (٢٦٢/١) .

(٤) في ب : قيل .

(٥) في أ ، ب ، د : من قبله .

(٦) مراده الأمثلة التي ذكرها الرازي قبل قليل .

انظر : الإبهاج (٢٨٦/١) ، البحر المحيط (١٧٤/٢) .

(٧) لأنه على خلاف الأصل فيقدر بقدر الحاجة .

انظر المحصول (٤٣٩/١/١) .

(٨) انظر : الإبهاج (٢٨٦/١) ، نهاية السؤل (٢٦٢/١) ، البحر المحيط (١٧٥/٢) .

(٩) راجع ص (١٥٥٠) .

(١٠) أقول ماتداوله علماء الشرع يكون حقيقة عرفية خاصة كالكسر والقلب وغوه

الفرض والواجب ، ومانقله الشارع هو المراد بالحقيقة الشرعية كاطلاق الصلاة على

الأفعال المخصوصة وكذا الحج والزكاة ونحوهما ، وقد يجتمع الإطلاقان لكن يمنع

اجتماعهما في الفرض والواجب . =

قلت : ويمكن تمثيله بالزكاة مع الصدقة ، فإن الصدقة كثيرا ماتطلق (١)
 شرعا على الزكاة نحو {خذ من أموالهم صدقة} (٢) ، {إنما الصدقات} (٣) الآية . (*)
 وفي الحديث (ليس على المسلم في عبده ولافرسه صدقة إلا زكاة الفطر في
 الرقيق) (٤) ، فاستثنى بلفظ الزكاة مما هو بلفظ الصدقة ونحو ذلك ومن ذلك
 أيضا لفظ التزويج والإنكاح (٥) وما أشبهه (٦) .
 وأما الأفعال فلم توجد إلا تبعا لمصادرها كصلى من الصلاة وزكى من
 الزكاة ونحو ذلك (٧) .

وأما الحروف فليس في الشرع استعمال حرف بغير معناه اللغوى يكون
 منقولا منه إلا باعتبار متعلقه فيكون نقله شرعا نقلا للحرف بالتبع (٨) .

= كذا استدرك المؤلف على القائلين بترادف الفرض والواجب شرعا ، وهو وجيه ثم
 عقبه بمثال صحيح لترادف الحقيقة الشرعية . والله أعلم .

(١) في أ : يطلق .

(٢) التوبة (٦٠) .

(٣) التوبة (١٠٤) .

(*) ١٢٣

(٤) لم أجد هذا الحديث بتمامه بهذا للفظ وقد روى أبو داود والترمذى والنسائى وابن
 ماجه شطره الأول دون المستثنى .

لكن الحديث بمعناه رواه ابن حبان والشافعى فى مسنده ولفظه (لاصدقة على الرجل
 فى فرسه ولاعبده إلا زكاة الفطر) . والله أعلم .

سنن أبى داود (الزكاة) (٥٠٢/١) ، سنن الترمذى (الزكاة) (٢٤/٣) ، سنن النسائى
 (الزكاة) (٣٦/٥) ، سنن ابن ماجه (الزكاة) (٥٧٩/١) ، مسند الشافعى (الزكاة)

(١٢٧/٢) ، صحيح ابن حبان (الزكاة) (١١٦/٥) .

(٥) فهى مترادفة عند الشافعى كما نقل ابن السبكى .

قلت : وقد ورد فى القرآن استعمال اللفظين وذلك فى قوله تعالى {فلما قضى زيد
 منها وطرا زوجناكها} الأحزاب (٣٧) ، وفى قوله تعالى {إن أراد النبى أن
 يستنكحها} الأحزاب (٥٠) . والله أعلم .

انظر : الإبهاج (٢٨٦/١) ، البحر المحيط (١٧٥/٢) .

(٦) انظر : نهاية السؤل (٢٦٣/١) ، نفس المصدرين .

(٧) انظر : المحصول (٤٣٩/١/١) ، نهاية السؤل (٢٦٣/١) ، الإبهاج (٢٨٨/١) ،

المعراج (٢٣٠/١) ، البحر المحيط (١٧٥/٢) .

(٨) انظر نفس المصادر .

[التنبيه الثالث :

سبق أن الشرعى المراد به هنا ما لم يستفد معناه إلا من الشرع . وربما يطلق الشرعى على بعض أحكام الشرع قال إمام الحرمين فى "الأساليب" : الذى^(١) يعنيه الفقيه بالشرعى هو الواجب والمندوب^(٢) ويشهد له قول الأصحاب أن الجماعة فى النفل المطلق لا تشرع أى لا تندب وإن كانت مباحة^(٣) وفى زيادات الروضة فى (باب صلاة الجماعة) معنى قولهم لا تشرع لا تستحب^(٤) وقد يطلق المشروع^(٥) على المباح كما تقول بيع المجهول غير مشروع وشرع السلم للحاجة^(٦) ونحو ذلك .

[التنبيه الرابع :

قيل^(٧) : الخلاف فى هذه المسألة يضمحل عند التحقيق فإن الزيادة على المعنى اللغوى لم تستفد إلا من الشرع والمعنى اللغوى موجود فى الشرعى^(٨) . وهذا مردود بما سبق من تقسيم الشرعية أول المسألة^(٩) .

-
- (١) فى ا ، ج : ان الذى ، واسقاط ان يوافق نقل الزركشى والكمال .
 - (٢) نقله عن الأساليب الزركشى فى التشنيف (٥٠٩/٢) ، والكمال فى الدرر (٥٦٠/٢/١) .
 - (٣) انظر : روضة الطالبين (٣٤٠/١) ، تشنيف المسامع (٥٠٩/٢) .
 - (٤) انظر : نفس المصدرين ، المحلى على جمع الجوامع (٣٠٤/١) .
 - (٥) فى ب ، د : الشرع .
 - (٦) كذا مثله الكمال ومثله المحلى بقول القاضى حسين : لو صلى التراويح أربعاً بتسليمة لم تصح لأنه خلاف المشروع أى المباح . انظر : المحلى مع الدرر اللوامع (٥٦٠/٢/١) ، وانظر قول القاضى فى المجموع (٣٢/٤) .
 - (٧) قائله الزركشى .
 - (٨) انظر البحر المحيط (١٦٥/٢) .
 - (٩) راجع ص (١٥١٩) .

[فوائد الخلاف فى المسألة] :

وأىضا فمن فائدة الخلاف أن الفسق عند المعتزلة منزلة بين الإيمان والكفر بناء على أن الإيمان نقل إلى جميع الطاعات والفسق محل ببعضها فليس مؤمنا ولا هو كافر لتصديقه^(١)، قيل : وللإجماع على أنه ليس بكافر^(٢). وفيه نظر فإن الخوارج تكفروه بالكبيرة .

وعلى كل حال فحمل المعتزلة على ذلك الأحاديث الواردة فى نفي الإيمان عنه مثل (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن)^(٣) ونحو ذلك . وغير المعتزلة رأى^(٤) أن الإيمان بإزاء المعنى اللغوى وإن زيد فى مدلوله فلم يخرج الفاسق بذلك عن الإيمان^(٥).

وأولوا الوارد إما على نفي الكمال أو على المستحل وأنه ليس متلبسا بفعل من الإيمان بل بخارج عن الإيمان وإن كان فى ذاته مؤمنا إلى غير ذلك^(٦) وكذا القول فى الأسماء الفرعية كمن صلى بغير قراءة هل يقال لم يصل لأن الصلاة نقلت شرعا للهيئة المجموعة ، أو أنه يسمى^(٧) بذلك لوجود المعنى اللغوى وهو الدعاء بالفعل أو بالقوة^(٨).

ومن ثم استشكل الإمام فى "المعالم" على الشافعى أن الماهية المركبة تنتفى بانتفاء جزئها^(٩) وإذا كان الإيمان مركبا من قول وعمل واعتقاد فينبغى

-
- (١) انظر : البحر المحيط (١٦٧/٢) ، الإبهاج (٢٧٨/١) شرح اللمع (١٣٦، ١٢٠/١) .
 (٢) قاله الزركشى فى البحر (١٦٧/٢-١٦٨) .
 (٣) صحيح البخارى (الحدود) (١٣/٨) ، صحيح مسلم (الإيمان) (٧٦/١) .
 (٤) فى أ : بما راو .
 (٥) انظر سلاسل الذهب (١٨٧) .
 (٦) أفاض ابن حجر فى بيان هذه التأويلات فشفى .
 انظر : فتح البارى (٦٠/١٢) ، شرح النووى على مسلم (٤١/٢) .
 (٧) فى ج : أو سمى .
 (٨) انظر البحر المحيط (١٦٨/٢) .
 (٩) فى ب ، د : جزئها .
 والمراد : تنتفى بانتفاء جزء من أجزائها .
 انظر البحر المحيط (١٦٨/٢) .

إذا انتفى العمل أن ينتفى الإيمان وزعم أنه سؤال صعب^(١).
 لكن قد ذكر هذا السؤال محمد بن نصر المروزي وأجاب عنه بأن
 الإيمان له أصل متى نقص ذرة زال اسم الإيمان عنه ومابعده إن فعله فقد زاد
 إيمانا على إيمانه وإن لم يفعل الزيادة لم ينقص الأصل الذي هو التصديق قال
 كشجرة تطلق^(٢) على مجموعها وإذا أزيل منها غصن لا يزول اسم الشجرة عنها
 بل تبقى شجرة ناقصة^(٣).

ومن ثمرة الخلاف أيضا أن الاسم الشرعى إذا ورد في كلام الشارع
 مجردا عن القرينة محتملا للغوى والشرعى ، فمن يقول بنقل الشارع يحمله
 على الشرعى^(٤) ومن ينفى كالقاضى فقياسه أن يحمل على اللغوى ، لكن
 المنقول عن القاضى أنه مجمل^(٥) وعبارته في "التقريب" : (يجب التوقف لجواز
 أن يراد اللغة أو الشرع أو هما)^(٦) وهو مشكل على أصله^(٧) إن لم يكن له
 قول آخر بإثبات الشرعية^{(٨)(٩)}.

(١) كذا أشار الزركشى في البحر (١٦٨/٢) ، وانظر المعالم في أصول الدين (١٢٨) .

(٢) في أ ، ب ، د : يطلق .

(٣) ذكر المروزي ذلك في كتاب تعظيم قدر الصلاة ، ونقله الزركشى في البحر
 (١٦٨/٢) .

(٤) انظر سلاسل الذهب (١٨٧) .

(٥) كذا نقل الغزالي في المستصفي (٣٥٧/١) ، والآمدى في الإحكام (٢٦/٣) .

(٦) الواقع أن هذا مختصر عبارة القاضى ، فانظر التقريب والإرشاد (٣٧١/١) وقد نقله
 الزركشى في البحر (١٦٩/٢) .

(٧) كذا قال الزركشى في البحر (١٦٩/٢) .

(٨) قال الأبيارى ان القاضى ناقض مذهبه في جحد الأسماء الشرعية إلا أن يكون له
 قول آخر في اثباتها ، أو أنه فرعه على قول من يثبتها وهذا ضعيف .
 ورجح الزركشى الاحتمال الثانى .

قلت : وهو الظاهر حيث صدر القاضى عبارته بقوله : فإن قيل فما تقولون لو
 ثبتت أسماء شرعية ... الخ .

انظر : البحر المحيط (١٦٩/٢) ، التحقيق والبيان (٢٠٣/١) ، التقريب والارشاد
 (٣٧١/١) .

(٩) في أ ، ب ، د : الحقيقة الشرعية ، واسقاط (الحقيقة) أولى لأن القاضى عبر
 بالأسماء الشرعية ، وكذا في نقل الأبيارى عنه . =

نعم قال السهروردي^(١): إن تردد القاضى^(٢) بين الكمال والصحة في نحو (إنما الأعمال بالنية) ، (لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب)^(٣) ليس لاعترافه باللغات الشرعية^(٤) بل لأنه يرى الإضمار ولا تعيين لأحد الإضمارين^(٥). والله أعلم .

[التنبيه] الخامس :

من المنقولات الشرعية صيغ العقود^(٦) كبعت واشترت والحلول كفسخت

= وقد ذكر الزركشى بأن البعض ترجم المسألة بالحقيقة الشرعية والبعض بالأسماء الشرعية وصوب الثانى ليشمل الحقائق والمجازات أيضا فإن البحث جار فيهما وفاقا وخلافا . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٦٧/٢) ، وانظر المصدرين الأخيرين .

(١) يحيى بن حبش أبو الفتوح السهروردي ، قرأ الحكمة والأصول إلى أن برع فيهما على الجليلي شيخ الرازي ، كان جامعا للفنون الفلسفية ، شاعرا ، مفرط الذكاء ، فصيح العبارة ، شافعي المذهب . من مؤلفاته : "التنقيحات" ، وقيل "التلقيحات" في أصول الفقه ، "التلويحات" في الحكمة ، "الهايكل" ، "حكمة الاشراف" .

قيل : كان قبيح المنظر زرى الثياب ، اتهم باغتيال العقيدة والتعطيل فحبس ثم قتل عام (٥٥٨٧هـ) وعمره (٣٨) سنة ، وسهرورد بضم السين بليدة عند زنجان من عراق العجم .

انظر : سير النبلاء (٢٠٧/٢١) ، وفيات الأعيان (٢٦٨/٦) ، (٢٠٥/٣) ، طبقات الاسنوى (٤٤٢/٢) ، العبر (٢٦٣/٤) ، معجم الأدباء (٣١٤/١٩) ، النجوم الزاهرة (١١٤/٦) ، الشذرات (٢٩٠/٤) ، كشف الظنون (٤٨٢/١) .

(٢) وذلك في التقريب (٣٧٩/١-٣٨٠) ، وانظر التلخيص (٢٠٩/١) .

(٣) سبق تخريج الحديثين ص (٤٣٤) .

(٤) كذا في نقل الزركشى والمراد الأسماء الشرعية ، والله أعلم .

(٥) نقل الزركشى كلام السهروردي في البحر (١٦٩/٢) .

(٦) لعل هنا سقط فالمراد أنها إنشاءات بدليل قوله وإنما أصلها الخبر ، هذا قول الأكثرين ... الخ ، فالشارع نقلها من الإخبار إلى الإنشاءات المخصوصة . والله أعلم . انظر : الإنشاءات في المنثور للزركشى (٢٠٥/١) ، الأشباه والنظائر لابن الوكيل (١٩٦/١) .

وطلقت وأعتقت وإنما أصلها الخبر هذا قول الأكثرين منهم الإمام الرازي وأتباعه^(١).

ونقل عن الحنفية أنها إخبارات على حالها يقدر^(٢) وقوع معانيها قبل (*) اللفظ بها ليطابق خبرها مخبرها^(٣)، لكن أنكر القاضي شمس الدين السروجي من الحنفية في كتاب "الغاية" ذلك، وقال المعروف عند أصحابنا انها إنشاءات^(٤) وقال صاحب "البديع" منهم انه الحق^(٥).

(١) انظر : المحصول (٤٠٤/١/١) ، التحصيل (٢٣١/١) ، منهاج الوصول (٢٦٠/١) ، التمهيد للاسنوي (٢٠٤) ، النهاية (قسم ٢٦٤/١) .

(٢) في أ ، د : بقدر .

(*) ١٣٧

(٣) والمراد وقوع معانيها في النفس قبل التلفظ ثم يخبر عنها . وكذا نقل ابن السبكي عن الحنفية قال : وهذا تحرير مذهبهم فافهمه ، وعزاه الاسنوي أيضا إليهم . والله أعلم .

انظر : تيسير التحرير (٢٦/٣) ، فواتح الرحموت (١٠٣/٢) ، الإبهاج (٢٨٩/١) ، نهاية السؤل (٢٦٤/١) ، التمهيد للاسنوي (٢٠٤) .

(٤) نقله عن السروجي الزركشى في البحر ، وقال في التشنيف : كان من أئمة الحنفية العارفين بمذهبه فقال في كتاب النكاح من الغاية : وقد حكى عن القرافي أنه نسب ذلك للحنفية وهذا لأعرفه لأصحابنا بل المعروف عندهم انها انشاءات .

وعبارة القرافي : الخلاف مع الحنفية مع أن بعضهم يقول المنقول عندنا أنها انشاءات . اهـ .

هذا وقد اعترض الزركشى على نسبة ابن السبكي هذا القول لأبي حنيفة قال : وفيه نظر لأنه لايعرف لأبي حنيفة فيه نص وغاية ماوقع في كلام المتأخرين نسبته للحنفية .

انظر : البحر المحيط (١٧٦/٢) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١٢٩٩-١٣٠٠/٤) ، النفائس (٨٤٤/٢) ، الفروق للقرافي (٢٨/١) ، الدرر اللوامع (٨٤٠/٣/٢) ، شرح الكوكب (٣٠١/٢) .

(٥) كذا نقل عنه الزركشى في البحر والتشنيف وعبارته في البديع مقيدة حيث قال : والحق أن مثل بعت واشترت وطلقت التي يقصد بها الوقوع انشاء . اهـ . بديع النظام (٣٠٦/١) ، وانظر : البحر المحيط (١٧٦/٢) ، تشنيف المسامع (١٣٠٠/٤) .

وسيتعرض المؤلف لأدلة الفريقين ص (١٦٦٩) .

وإنما اختلفوا بعد اجماعهم على ثبوت أحكامها عند التلفظ بها هل (*)
يثبت^(١) مع آخر حرف من حروفها أو عقبه^(٢).
نعم قال الأصفهاني في "شرح المحصول" ان الأول اختيار أئمة النظر من
الخلافيين^(٣). والله أعلم .

[تعريف المجاز لغة واصطلاحاً]

والنقض والمجاز ما يستعمل في ثان وضع حسبما يفصل
علاقة له ووضعه انقسم كفى حقيقة ثلاثاً فليضم

الشرح :

قولى (والنقض) بالجر عطف على الأمثلة السابقة وسبق بيانه .
وقولى (والمجاز) مبتدأ خبره مابعد وهو إشارة إلى تعريف المجاز فى
الاصطلاح .

[المجاز فى اللغة]

أما لفظ المجاز فى الأصل ف(مفعول) من الجواز وهو العبور والانتقال
فأصله (مجوز) استثقلت حركة (الواو) لأنها حرف علة فنقلت إلى الساكن

(*) ١٧٥ ج

(١) فى ج : تثبت ، والمثبت يوافق البحر .

(٢) كذا قال الزركشى بعد أن نفى الخلاف بين الفريقين .

انظر البحر المحيط (١٧٦/٢) .

(٣) أقول عبارة المؤلف موهمه وفيها خلل فعبارة الزركشى :

ونسب الأصفهاني فى شرح المحصول القول بأنها اخبارات لاختيار أئمة النظر من
الخلافيين .

قلت : وهو كما قال . والله أعلم .

البحر المحيط (١٧٦/٢) ، وانظر : تشنيف المسامع (ق/١٩٣) ، الكاشف (رقم ٢)

(٢) / (٦٠٧) .

قبلها فانقلبت (الواو) ألفا لسكونها بعد فتحة وال(مفعل) يكون مصدرا ومكانا وزمانا^(١).

فالمجاز بالمعنى الاصطلاحي إما مأخوذ من الأول أو من الثاني لامن الثالث لعدم العلاقة فيه^(٢) بخلافهما فإنه إن كان من المصدر فهو متجاوز به إلى الفاعل للملاسة ك(عدل) بمعنى عادل أو من المكان له فهو من اطلاق المحل على الحال ، ومع ذلك ففيه تجوز آخر لأن الجواز حقيقة للجسم لاللفظ لأنه عرض لا يقبل الانتقال فهو مجاز باعتبارين^(٣) لأنه مجاز منقول من مجاز آخر^(*) فيكون بمرتبتين كما زعم الإمام وأتباعه كالبيضاوى^(٤).
فالمجاز^(٥) هو اللفظ الجائز من شيء إلى آخر تشبيها بالجسم المنتقل من موضع إلى آخر فحقق ذلك^(٦).

(١) أفاد المؤلف هذا المعنى اللغوى من الإبهاج وقد أشار إليه القرافى وغيره ولم أقف عليه صريحا فيما اطلعت عليه من قواميس اللغة وإنما أشار إليه الجرجانى فى التعريفات والكفوى فى الكليات . والله أعلم .
انظر : الإبهاج (٢٧٣/١) ، تنقيح الفصول (٤٢) ، شرح الكوكب (١٥٣/١) ، التعريفات (٢٠٢) ، الكليات (٨٠٤) .

(٢) وهو اسم الزمان ، وقد أهمل ذكره البيضاوى قال الاسنوى وهذا من محاسن كلامه فافهمه لأن المجاز المستعمل فى الزمان ليس بينه وبين الجائز علاقة معتبرة فلا يصح أن يكون مأخوذا منه وإلى هذا أشار ابن السبكى أيضا .
انظر : نهاية السؤل (٢٤٧/١) ، الإبهاج (٢٧٣/١) .

(٣) أى باعتبار اطلاق المحل على الحال وباعتبار اطلاقه على اللفظ .

(*) ١٥٤ب

(٤) انظر : المحصول (٤٠٦/١/١) ، منهاج الوصول (٢٤٥/١) ، التحصيل (٢٢٣/١) .

(٥) فى ب : فاللفظ .

(٦) نقل ابن النجار هذا التحقيق فى شرح الكوكب (١٥٣/١) ، ويلاحظ أن المحقق أثبت فى النص (لأنه مجاز منقول ...) وهى تغير العبارة والصواب (لأنه) كما فى نسخة ش من شرح الكوكب . والله أعلم .

وانظر ما قيل فى المجاز أيضا فى البحر المحيط (١٧٨/٢، ١٩٦) ، حاشية البنانى (٣٠٤/١) ، الكليات للكفوى (٣٦١، ٨٠٤) ، الحدود للباجى (٥٢) ، التوقيف للمناوى (٦٣٧) .

[المجاز فى الاصطلاح]

والتعبير فى هذا المعنى الاصطلاحى أن يقال^(١): المجاز : قول مستعمل بوضع ثان لعلاقة^(٢).

فقول : جنس فعبر عنه فى النظم بـ(ما) لأن الكلام فى تقسيم القول المفرد فىعلم أنه المراد ولايقال (لفظ) لأنه جنس بعيد^(٣).
والعلاقة : هى العلقه الحاصله بين المعنى الأول والمعنى الثانى بحيث ينتقل الذهن بواسطتها على ماسنفضله بعد ذلك^(٤)، وكان القياس فتح عينها^(٥)لأن الفتح فى المعانى كما تقول علقت زوجتى علاقة أى أحببتها حبا شديدا والكسر فى الأجسام ومنه علاقة السوط^(٦)، وحينئذ فإما أن يقرأ بالفتح على الأصل أو بالكسر على التشبيه بالجسم .

(١) فى د : يقول .

(٢) انظر ماسبق من مصادر تعريف المجاز فى اللغة .

(٣) أقول : الجنس اما قريب أى ليس تحته أجناس ، أو بعيد أى ليس فوقه أجناس ، أو متوسط وهو مافوقه وتحته أجناس مثل حيوان ، جوهر ، جسم .
وفى التعريف بالحد التام لايد من الاتيان بالجنس القريب ،ومن هنا عبر المؤلف بـ(القول) دون (اللفظ) ، لأن القول خاص بالمستعمل واللفظ يشمل كل مالفظ سواء أكان مستعملا أو مهمل .

وقد أشار إلى ذلك ابن هشام فى تعريف الكلمة فقال :

فان قلت: فلم عدلت عن (اللفظ) إلى القول .

قلت : لأن اللفظ جنس بعيد لاطلاقه على المهمل والمستعمل ، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل ، واستعمال الأجناس البعيدة فى الحدود معيب عند أهل النظر.

قلت : وممن جرى على التعبير بـ(اللفظ) فى تعريف المجاز البيضاوى والزرکشى .
والله أعلم .

انظر : علم المنطق (١٦) ، قطر الندى (١١) ، منهاج الوصول مع الإيهاج (٢٧٣/١) البحر المحيط (١٧٨/٢) .

(٤) سيذكر المؤلف أنواع العلاقات ص(١٥٦٩) .

(٥) أى كلمة (علاقة) الواردة فى النظم .

(٦) انظر : شرح الكوكب (١٥٥/١) ، لسان العرب (علق) (٢٦١/١٠-٢٦٢) ، الصحاح (علق) (١٥٢٩/٤) .

وخرج بقيد الاستعمال في وضع ثان الحقيقة فإنها المستعمل بوضع أول كما سبق^(١) ومن لم ير المجاز موضوعا يقول في غير ماوضع له^(٢) لكن المرجح كما سيأتي أنه موضوع على الوجه الآتي بيانه^(٣).

[المجاز هل يستلزم الحقيقة؟]

وعلم أنه لا يشترط في المجاز إلا سبق وضع فقط سواء سبق استعماله أو لا وهي مسألة أن المجاز هل يستلزم الحقيقة أو لا؟^(٤)
والثاني : هو مارجحه الآمدى ونقله صاحب "البديع" عن المحققين واختاره في "المحصول" في موضع^(٥).
وبالأول قال أبو الحسين وابن السمعياني^(٦) والإمام الرازي في موضع آخر^(٧) واحتجوا على ذلك بأنه لو لم يستلزم

(١) راجع ص (١٥١٣) .

(٢) كذا عرفه الزركشى قال : وإن قلنا المجاز موضوع فلنقل بوضع ثان .

انظر : البحر المحيط (١٧٨/٢) ، الإحكام للآمدى (٥٣/١-٥٤) ، منتهى السؤل (٢٠) ، تشنيف المسامع (٥١٠/٢) .

(٣) انظر ص (١٥٧٠) ، (١٥٧١) .

(٤) بمعنى : هل يشترط في استعمال اللفظ في غير موضعه أن تكون الحقيقة قد وجدت واستعملت في ذلك المعنى أو لا؟ قاله الزركشى في البحر المحيط (٢٢٣/٢) وسيعرض المؤلف للمسألة أيضا في التنبيه الأول ص (١٥٤١) .

(٥) كذا نقل الزركشى ، ونقله أيضا عن ابن الحاجب والبيضاوى في المرصاد .

انظر : الإحكام للآمدى (٦٠/١) ، بديع النظام (٣٧/١) ، المحصول (٤٧٩/١/١) ، منتهى السؤل (٢١) ، نهاية السؤل (٢٤٧/١) ، البحر المحيط (٢٢٣/٢) ، تشنيف المسامع (٥١١/٢) .

(٦) انظر : المعتمد (٢٨/١) ، القواطع (٤٩١/٢) ، البحر المحيط (٢٢٣/٢) ، تشنيف المسامع (٥١١/٢) ، شرح الكوكب (١٨٩/١) .

(٧) عبارة المؤلف توهم بأنه موضع آخر من المحصول والظاهر خلافه فقد قال الزركشى واختلف كلام الرازي في منتخبه ثم ذكر تأويل ابن التلمساني له ولم أقف على هذا التأويل في شرح المعالم على أنه سبق ترجيح أن المنتخب ليس للرازي ولعله بذلك يزول الاشكال . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٢٢٤/٢) ، راجع ص (٤٧٦) .

لعرى^(١)الوضع عن الفائدة .

ورد : بأن الفائدة لاتنحصر في استعماله فيما وضع له أولا فقد تتجاوز فتحصل الفائدة بالمجاز^(٢).

وخرج بقيد العلاقة العلم المنقول^(٣)ولو لحطت العلاقة في أول نقله إلا أن استمرار دلالتة إنما هو لمجرد الوضع مع عدم الالتفات إلى غيره^(٤).
وحيثذ فالقول^(٥): إما حقيقة .

أو مجاز .

أو لاحقيقة ولا مجاز وهو ماوضع لشيء لم^(٦)يستعمل فيه ولانقل عنه ،
ومنه الإعلام على ماقرناه .

وقد يكون حقيقة ومجازا باعتبارين :

أما بحسب وضعين لغوى وعرفى أو لغوى وشرعى أو نحو ذلك^(٧).
أو بمعنيين مختلفين كألفاظ العام المخصوص على قول من يقول إنه حقيقة باعتبار دلالتة على مابقى ، مجاز باعتبار سلب دلالتة على ماأخرج^(٨)،

(١) قال البناني بكسر الراء أى خلا ، ومضارعه يعرى بفتحها ، وأما عرا كغزا فمعناه المخالطة ومنه : انى لتعرونى لذكراك هزة .

انظر : حاشية البناني (٣٠٦/١) ، حاشية العطار (٤٠٠/١) .

(٢) انظر : تشنيف المسامع (٥١٢/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٠٦/١) .

(٣) وكذلك المرتجل وأهمله المؤلف لوضوحه ، وسبق الحديث عن المنقول والمرتل ص (١٤٥١)

(٤) انظر شرح الكوكب (١٥٤/١) .

هذا ويرى الغزالي أن المجاز يدخل الأعلام الموضوعة للصفة كالأسود والحارث وحسنه الزركشى وسيأتى ذلك ضمن مسألة دخول المجاز في اسم العلم ص (٦١٧) .

(٥) التقسيم الآتى ذكره الزركشى مع الأمثلة لكنه عبر بـ(لفظ) تبعا لابن السبكي ، وسبق مافيه من نظر عند تعريف المجاز . والله أعلم .

(٦) فى أ ، ب ، د : ولم . ٧٧٠ راجع ص (١٥١٣)

(٧) سيأتى بيانه بعد قليل عند أقسام المجاز .

(٨) وهذا قول إمام الحرمين قيل وهو معنى كلام القاضى . والله أعلم .

انظر : البرهان (٤١٢/١) ، البحر المحيط (٢٦٠/٣) .

أما بحسب وضع واحد فمحال لامتناع اجتماع النفي والاثبات من جهة واحدة^(١).

واعلم أن ماسبق في تعريف المجاز قد يورد عليه مجاز التركيب^(٢) فإن المركب غير موضوع فيكون غير جامع لأنواع المجاز إلا أن يقال الكلام^(*) إنما هو في المجاز اللغوي وأما المجاز العقلي الواقع في الإسناد^(٣) فمع كونه^(٤) في ثبوته خلاف - كما سيأتي بيانه^(٥) - ليس مقصودا .

[أقسام المجاز]

وقولى ووضع انقسم إلى آخره إشارة إلى أن المجاز ينقسم بحسب جهة وضعه إلى ثلاثة أقسام :

لغوى وشرعى وعرفى كما انقسمت الحقيقة إلى ذلك .

فاللغوى : كالأسد للشجاع لعلاقة الوصف الذى هو الجرأة ، فكأن أهل

اللغة باعتبارهم النقل لهذه المناسبة وضعوا الاسم ثانيا للمجاز .

والشرعى : كالصلاة لمطلق الدعاء انتقالا من ذات الأركان للمعنى

المضمن لهامن الخضوع والسؤال بالفعل أو القوة وكأن^(٦)الشارع بهذا

الاعتبار وضع الاسم ثانيا لما كان بينه وبين اللغوى هذه المناسبة .

(١) انظر جمع الجوامع مع التشنيف (٥٤٦/٢) .

وقد أطال الكمال في شرح استحالة اجتماع النفي والاثبات . انظر : الدرر اللوامع

(١/٢/٦١٧) ، المحلى على جمع الجوامع (١/٣٢٩) .

(٢) أورده الأسنوى في نهاية السؤل (١/٢٤٧) .

(*) ١٢٤

(٣) أى فى التركيب ، وبكونه عقليا كذا صرح الرازى فى المحصول (١/١/٤٥٨-٤٥٩)

وانظر : نهاية السؤل (١/٢٦٦) ، الإبهاج (١/٢٩٤) ، المحلى على جمع الجوامع

(١/٣٢٢) .

(٤) فى أ ، د : كذبه .

(٥) انظر ص (١٦٠٧) .

(٦) فى أ ، ب ، د : فكأن .

والعرفى الخاص والعام : كذلك^(١) فكل معنى حقيقى فى وضع هو مجاز بالنسبة إلى وضع آخر^(٢) ولهذا مثلنا به فيما سبق لما يكون حقيقة ومجازا باعتبارين وعلى هذا فيرد كل مجاز إلى حقيقته كما قررناه وهو معنى قولى (فليضم) .

تنبيهات :

أحدها : قد سبق الخلاف فى استلزام المجاز للحقيقة^(٣) ووقع فى "جمع الجوامع" تفريعا على أنه لا يشترط سبق الاستعمال أنه قيل بذلك مطلقا ، والأصح لما عدا المصدر^(٤)، وتوقف كثير من العصريين فى مراد المصنف بذلك حتى أن شيخنا بدر الدين الزركشى رحمه الله تعالى لم يتعرض لشرح ذلك بل بيض له^(٥).

وقد الهمنى الله سبحانه وتعالى مقصوده بذلك من كلامه فى "شرح المختصر" فإنه لما تكلم على استدلال ابن الحاجب على عدم الاستلزام بأنه لو استلزم لكان للفظ الرحمن حقيقة^(٦) أى وليس كذلك لأن رحمان فعلان للمبالغة فى الكثرة وصفات الله تعالى لا تقبل ذلك^(٧).

-
- (١) كذا نقل ابن النجار هذه الأقسام ثم مثل للمجاز العرفى العام باطلاق لفظ الدابة لما دب فهو مجاز فى العرف حقيقته تطلق على ذات الحافر فإطلاقها على كل مادب مجاز ومثل للخاص باطلاق لفظ جوهر فى العرف على كل نفيس ثم بين وجه العلاقة . انظر : شرح الكوكب (١٧٩/١-١٨٠) ، تنقيح الفصول (٤٤) .
 - (٢) انظر : تشنيف المسامع (٥١٠/٢) ، نفس المصدرين .
 - (٣) راجع ص (٨٥٣٨) .
 - (٤) انظر جمع الجوامع مع المحلى (٣٠٦/١) .
 - (٥) مراده فى تشنيف المسامع حيث لم يتعرض لشرح هذه العبارة . والله أعلم . انظر التشنيف (٥١١/٢-٥١٢) .
 - (٦) انظر : مختصر ابن الحاجب (١٥٣/١) ، منتهى السؤل (٢١) .
 - (٧) هذا من كلام ابن السبكي وسياق المؤلف يوهم أنه له . والله أعلم .

قال : وأيضا فهو من معنى الرقة وميل القلب وهو مستحيل على الله تعالى ولم يستعمل إلا في الله تعالى^(١)، وهذا بناء على أن أسماءه تعالى صفات لأعلام أما إذا قلنا أعلام فالعلم ليس حقيقة ولا مجازا^(٢)، وما يقال قد قال بنو حنيفة رحمان اليمامة ولازلت رحمانا^(٣) في مسيلمة^(٤) فقد أجاب

(١) مرادهم أن اطلاق لفظ الرحمن على الله جل وعلا مجاز ولم يسبق له استعمال في الحقيقة .

قلت : يرحمهم الله فقد اقتحموا صعبا بهذه الأقيسة وكان تركها أولى ، ورحم الله ابن تيمية حيث قال :

فلو قدرنا أنها في حق المخلوقين مستلزمة لذلك لم يجب أن تكون في حق الله تعالى مستلزمة لذلك ، فالوجود يستلزم إحتياجا إلى خالق والله منزه في وجوده عن ذلك .

وكذا الرحمة وغيرها إذا قدر أنها في حقنا ملازمة للضعف والحاجة لم يجب أن تكون في حق الله ملازمة لذلك .

وذكر في رسالته الحقيقة والمجاز في الصفات (ضمن الفتاوى) : أن مذهب السلف من القرون الثلاثة وخلفهم أن هذه الأحاديث تمر كما جاءت يؤمن بها وتصدق وتصان عن تأويل يفضى إلى تعطيل وتكييف يفضى إلى تمثيل وإجماع السلف على أنها تجرى على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات يحتذى حذوه فإذا كان اثبات الذات اثبات وجود لاثبات كيفية فكذلك اثبات الصفات اثبات وجود لاثبات كيفية . والله أعلم .

انظر الفتاوى (٣٥٥، ١١٧/٦) ، (٥٨/٥-٦٤) .

(٢) سبق ذلك ص (١٥١٣) . (١٥٣٩) .

(٣) وذلك في قول شاعرهم :

سموت بالمجد يابن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لازلت رحمانا

انظر : شرح شواهد الكشاف (٥٤٥/٥) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٠٧/١) .

(٤) عدو الله مسيلمة بن حبيب أبو ثامة الكذاب من بني حنيفة ، تنبأ في حياة الرسول

صلى الله عليه وسلم ، قيل : بعد حجة الوداع ، وأرسل إليه خطابا بأنه قد أشرك

في الأمر ، ورد عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته جهز مسيلمة جيشا

من سفهاء العرب وغوغائهم لقتال الصحابة فأرسل إليه أبو بكر الصديق رضى الله

عنه خالد بن الوليد فظهروا على مسيلمة وقتلوه كافرا ، قتله وحشى وقيل غيره .

عام (١١١هـ) .

انظر : تهذيب الأسماء (٩٥/٢) ، سيرة ابن هشام (٦٠٠/٤) ، تاريخ الطبرى

(٢٧٥، ٢٠٣/٢) .

الزخشرى بأن ذلك من تعنتهم في كفرهم^(١).
وهو غير مفيد لأن التعنت سبب في الإطلاق ومتى ثبت الإطلاق قام^(*)
الدليل وإنما الجواب السيد أنهم لم يستعملوا الرحمن بالألف واللام
والكلام فيه .

ثم قال : وعند هذا أقول :

مذهبي أن المجاز يستلزم استعمال اللفظ المشتق منه بطريق الحقيقة سواء
استعمل مع ذلك بالحقيقة فيما استعمل بالمجاز أم لا ، فأقول مثلا إنما
استعمل رحمن إذا استعملت العرب الرحمة ثم إذا استعملت الرحمة كان
لنا أن نتصرف فيما يشتق منها من فعلان وفاعل ومفعول وغير ذلك وإن لم
ينطق^(٢) به العرب البتة ولاأشترط^(٣) أن يكون العرب استعملت رحمن الذى
هو فعلان بالحقيقة .

ثم قال : إن بهذا يخلص^(٤) ابن الحاجب من الاعتراض عليه فى استدلاله
بأن هذا مشترك الإلزام فى الوضع بعين^(٥) ما ذكره لاخلص له غيره^(٦) انتهى
ملخصا .

قلت : وفيما قاله نظر من وجوه :

(١) وقال الجرجاني : بالغوا فيه حتى خرجوا عن طريق اللغة .
انظر : حاشية الجرجاني مع الكشاف (٤٢/١) ، حاشية البناني (٣٠٧/١) ، حاشية
العطار (٤٠٢/١) .

(*) ١٧٦ ج

(٢) فى ب ، ج : تنطق ، والمثبت يوافق النص .

(٣) فى النص : ولاشترط .

(٤) فى أ : تخلص .

(٥) فى أ : بعير .

(٦) عبارة رفع الحاجب (ولاخلص له إنما اخترناه مذهبا) ولعلها (إلا بما اخترناه) كما
فى نقل الشريبي . والله أعلم .

انظر : رفع الحاجب (ج/١ ق/٢٩ ، ٣٠) ، تقريرات الشريبي (٣٠٦/١) .

الأول : ان قوله إن صفات الله تعالى لاتقبل القلة والكثرة إنما ذاك في صفات الذات لأنها قديمة ، أما صفات الأفعال على القول الراجح وهو قول الأشاعرة بحدوثها فتقبل^(١) باعتبار متعلقها^(٢).

ثانيها : أن هذه المسألة عين مسألة الإمام أن المجاز لايدخل في المشتقات بالذات بل بطريق التبع للمصدر^(٣) ثم هذا إنما هو إذا قلنا المجاز في رحمان

(١) في أ : فيقبل .

(٢) أقول نقل الرازى عن أصحابه أن صفات الله تعالى على أقسام منها ذاتية وفعلية : أما الذاتية : فالمراد منها الألقاب الدالة على الذات كالموجود والشيء والقديم . أما الفعلية : فالمراد بها الألفاظ الدالة على صدور أثر من الآثار عن قدرة الله تعالى قال : وهى ليست عبارة عن حالة ثابتة لذات الله تعالى ولا معنى قائم بذاته بل هى عبارة عن مجرد صدور الآثار عنه ، ولا معنى للخالق إلا أنه وجد المخلوق منه بقدرته .

والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل :

ان صفات الذات لايجوز سلبها عن ذاته بخلاف صفات الفعل فإنه يجوز سلبها . فالعلم : لايجوز سلبه عن ذاته فلايقال يعلم كذا ولايعلم كذا لاستلزام سلبه نقيصه بذاته .

أما الخلق : فيجوز سلبه عنه فيقال خلق لزيد ولد ولم يخلق لعمرى ، لأنه لايستلزم سلبه نقيصه . نقلنا من هامش نسخة ج .

وترجيح المؤلف القول بحدوث صفات الأفعال بناء على معتقده الأشعرى وهو مخالف لعامة أهل السنة من الحنابلة والمالكية والحنفية والشافعية والخلاف فيه مع المعتزلة والأشعرية كما ذكر ابن تيمية .

قال ابن حجر : اختلفوا هل صفة الفعل قديمة أو حادثة؟

فقال جمع من السلف منهم أبو حنيفة هى قديمة .

وقال آخرون منهم الأشعرى هى حادثة .

وبعد أن سرد الأدلة ومناقشتها قال :

وتصرف البخارى في هذا الموضوع يقتضى موافقة القول الأول والصائر إليه يسلم من الوقوع في مسألة حوادث لأول لها . وبالله التوفيق . ا.هـ

الأسماء الحسنى للرازى (٤٣-٤٤) ، هامش نسخة ج ق (١٩٦ب) ، مجموع الفتاوى

(٢٦٨/٦) ، فتح البارى (٤٣٩/١٣-٤٤٠) ، شرح الكوكب (٢١٤/١) .

وسيدكر المؤلف أيضا المسألة ص (١٧١٩) .

(٣) انظر : المحصول (٤٥٦/١/١) ، المنهاج مع نهاية السؤل (٢٧٤/١-٢٧٥) ، الإبهاج

(٣١٣/١) .

باعتبار المبالغة في فعلان^(١). أما إذا قلنا بأن المجاز في المادة فلا^(*).
 ثالثها : أن قوله إن الأصح لما عدا المصدر^(٢) يقتضى أنه خلاف منقول
 وهو في شرح المختصر إنما جعله مذهبا لنفسه^(٣).
 رابعها : أن قوله (لما عدا المصدر) يقتضى اشتراط الاستعمال في المصدر
 على الإطلاق سواء تجوز بالمصدر لغير معناه أو بالنسبة لما اشتق منه إذا^(**)
 تجوز به عن معنى ذلك المشتق حقيقة أم إليهما معا^(٤) لكن كلامه في الشرح
 يقتضى أن ذلك إنما هو بالنسبة للمشتقات فقط .
 خامسها : أن قوله إن جواب الزخشرى عن رحمان اليمامة لايفيد
 ممنوع وذلك لأن تعنتهم في كفرهم أداهم إلى أن يأخذوا ماجاء به النبي
 صلى الله عليه وسلم من الألفاظ التي لايعرفونها ويستعملونه فيما شاءوا
 ولايلزم من ذلك استعمالهم لها قبل أن يأتى بها الشارع^(٥).
 نعم إن ثبت استعمالهم لها قبل ذلك اتضح ماقاله من الرد .
 سادسها : أن ماأجاب به من أنهم لم يستعملوه بالألف واللام عجيب
 فإن المجاز والحقيقة للمفرد ولامدخل للمركب في ذلك ولاشك أن (أل)

(١) قال الزجاج : ان بناء فعلان إنما هو لمبالغة الوصف .

تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٢٩) .

(*) ١٣٨ أ

(٢) أى قوله في جمع الجوامع فانظره مع شرح المحلى (٣٠٦/١) .

(٣) سبق نصه قبل قليل .

قلت : وقد اعتمد المحلى ماقاله شيخه (المؤلف) فأشار إلى ذلك عند شرحه لهذه

العبارة من جمع الجوامع . والله أعلم .

انظر : المحلى على جمع الجوامع (٣٠٩/١) ، حاشية العطار (٤٠٠/١) .

(**) ١٥٥ ب

(٤) أى إلى المشتق منه والمشتق كذا في هامش ج .

وراجع شرح هذه العبارة في المحلى وحواشيه نفس المصادر .

(٥) انظر : حاشية العطار (٤٠٢/١) ، الدرر اللوامع (٥٦٤/٢/١) .

كلمة أخرى^(١) زائدة على المفرد الذى الكلام فيه .

[التنبيه] الثانى :

ما أطلقت من وقوع المجاز وهو الأصح خلافا للأستاذ أبى اسحق الأسفراينى كما نقل عنه^(٢) لكن استبعده الإمام والغزالي^(٣) باعتبار جلالته فلا يقع ذلك منه .

قال الإمام : فإن أراد الأستاذ أن أهل اللغة لم يسموه مجازا بل حقيقة عند القرينة فممنوع فإن كتبهم مشحونة بتلقيبه مجازا ولو سلم ذلك لم يقدر نفى تسميتهم الاسم فى أن^(٤) الشئ يكون مجازا^(٥).

(١) ذكر ابن مالك فى الكافية أنها حرف تعريف وذكر فى الشرح أن المعرف هو اللام عند سيبويه والهمزة زائدة ، وعند الخليل الهمزة للقطع وهى احدى جزئى الأداة المعرفة ورجح الثانى .

انظر : الكافية مع شرحها (٣١٩/١) ، قطر الندى (١١٢) .

(٢) قال الزركشى : وهذا النقل مشهور .

قلت : وقد نقل الآمدى وابن الحاجب وابن السبكى وغيرهم والمنقول نفى وقوعه فى اللغة .

انظر : تشنيف المسامع (٥١٢/٢) ، الإحكام للآمدى (٧٢/١) ، منتهى السؤل (٢٣) الإبهاج (٢٩٦/١) ، الوصول لابن برهان (٩٧/١) .

(٣) سيأتى بعد قليل تحقيق كلامهما ، والمراد بالإمام إمام الحرمين .

(٤) فى ب ، د : فى كون ، وفى أ غير واضحة .

(٥) أقول اختلط النقل على المؤلف فهذا كلام الزركشى للإمام وسببه أن الزركشى

نقل عن الإمام قوله فى التلخيص : والظن بالأستاذ أنه لا يصح عنه ، ثم اتبعه بقوله

وإن أراد أن أهل اللغة... الخ فظن المؤلف أنه من كلام الإمام وليس كذلك ،

وقد اقتصر الزركشى فى التشنيف على نقل العبارة الأولى فقط وكذا ابن السبكى

وهى فى التلخيص .

ومن هنا يعلم أن اعتراضه الآتى على الكيا فى غير محله . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٨٠/٢) ، تشنيف المسامع (٥١٢/٢) ، الإبهاج (٢٩٦/١) ،

التلخيص (١٩٣/١) .

فيتعجب من الكيا كيف أجاب عنه بهذا الجواب وإمامه قد ضعفه (١)، وقال الغزالي في "المنخول" أن مراده ليس ثابتا ثبوت الحقيقة (٢) ونقل عنه في موضع آخر أن النص عنده هو الحقيقة وأن الظاهر هو المجاز ، وقد قال جمع بأن المجاز من النص (٣).

نعم الفارسي منعه مطلقا كما نقله عنه ابن الصلاح في "فوائد الرحلة" (٤) لكن تلميذه ابن جنى وهو أخير بمذهبه نقل عنه في "الخصائص" أن المجاز غالب على اللغات كما هو اختيار ابن جنى أنه غالب على لغة العرب (٥) وغيرها كذا نقل عنه في "المحصول" وأنه ادعى أن نحو قام زيد يقتضى نسبة جميع افراد القيام إليه لأن القيام جنس (٦).

قال (٧) وهو ركيك لأن المصدر إنما دل على ما يصدق عليه من القدر المشترك لاعلى جميع أفراده .

نعم ابن جنى قال ان نحو ضربت زيدا لم يضرب إلا بعضه (٨).

(١) هذا الاعتراض ليس في محله كما ذكر في الهامش السابق .

أما جواب الكيا فهو :

والخلاف لفظي إذ هو لا ينكر استعمال الأسد للشجاع وأمثاله بل يشترط في ذلك قرينة ويسميها حينئذ حقيقة ولكن ينكر تسميته مجازا .

وقد نقل الزركشى قول الكيا بعد رده لكلام الأستاذ ، انظر البحر المحيط (١٨٠/٢)

(٢) انظر المنخول (٧٥) .

(٣) قال الغزالي ورب مجاز هو نص . اهـ المنخول (١٦٧) .

(٤) كذا قال الزركشى في التشنيف (٥١٢/٢) ، وذكر في البحر (١٨٠/٢) أنه رأى بخط

ابن الصلاح في فوائد رحلته أن ابن كج حكاه عن الفارسي وكذا قال ابن السبكي في الابهاج (٢٩٦/١) .

(٥) انظر : الخصائص (٤٤٩، ٤٤٧/٢) ، البحر المحيط (١٨٠/٢) ، تشنيف المسامع (٥١٣/٢) .

(٦) انظر الخصائص (٤٤٧/٢) .

(٧) أي الرازي .

(٨) كذا العبارة في جميع النسخ وفيها اختصار شديد . وفي الخصائص (٤٥٠/٢) ان نحو

ضربت زيدا مجاز لأنه وقع على بعضه لا الكل . والله أعلم .

واعترضه تلميذه ابن متويه المتكلم^(١) بأن التألم وقع لكله .
وماقاله ضعيف لأن الكلام في نسبة الضرب لا التألم . ولا شك أن
الضرب الذى هو الامساس إنما وقع في بعضه والتألم أثره وإن كان في
الكل^(٢)، ونقل ابن السمعاني عن أبي زيد الدبوسى أن المجاز غالب على
اللغات^(٣) كما نقل عن ابن جنى .
قيل^(٤): وغرض ابن جنى بذلك نفى خلق الله عز وجل لأفعال العباد
لقوله تعالى {خلق السموات والأرض}^(٥) قال ولو لم يكن ذلك لكان خالقا
لأفعالنا فيكون خالقا للكفر والعصيان ونحوهما تعالى^(٦) الله عن ذلك ، وقد

(١) ذكر الزركشى في البحر والتشنيف أنه عبد الله بن متويه ، وقال الرازى أبو محمد
ابن متويه ولم أقف عليه في كتب التراجم وقد ذكر الذهبي ابن متويه المحدث وأباه
وهما قبل ابن جنى .

وهناك أبو محمد الحسن بن أحمد متويه جامع كتاب المحيط بالتكليف للقاضى عبد
الجار وأحد تلاميذه وهو من الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة ، له "الكفاية"
"التذكرة" ، "المحيط فى أصول الدين" .

انظر : مقدمة المحيط بالتكليف (٤٣٣،٧) ، تاريخ التراث (ج ١/٤/٨٧) .

ولعله المراد فقد عاش فى زمن ابن جنى ويوافق فى المعتقد . والله أعلم .

(٢) انتهى كلام الرازى وان كان سياق المؤلف يوهم غير ذلك . والله أعلم .

انظر : المحصول (٤٦٨/١/١-٤٧٠) ، تشنيف المسامع (٥١٥/٢) ، الدرر اللوامع
(٥٧٠/٢/١) ، حاشية البناني (٣١١/١) .

(٣) انظر : القواطع (٥٣٠/٢) ، البحر المحيط (١٨١/٢) .

(٤) قائله الزركشى .

(٥) السجدة (٤) .

(٦) فى أ ، ج ، د : وتعالى .

قلت : فى نقل المؤلف عن شيخه غموض واخلال بالعبارة فكلام الزركشى :
وغرض ابن جنى من هذا أن الله غير خالق لأفعال العباد كما صرح به بعد حيث
قال : وكذلك أفعال القديم نحو {خلق السموات والأرض} ونحوه قال : لأنه تعالى
لم يكن لذلك خالقا لأفعالنا ولو كان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعصيان
تعالى عن ذلك .

انظر : البحر المحيط (١٨١/٢) ، الخصائص (٤٤٩/٢) .

استدرج إلى أمور صعبة منها نفى علمه تعالى وغيره^(١) وخطأ ابن جني في ذلك كله ظاهر^(٢).

[وقوع المجاز في القرآن والسنة]

ومنع قوم وقوع المجاز في القرآن ، ونسبه الغزالي في المنحول "للحشوية"^(٣) وحكى عن الأستاذ^(٤) وابن خويزمنداد^(٥) وبه قال أيضا ابن القاص من أصحابنا كما حكاه عنه العبادي في "الطبقات"^(٦) وحكوه عن داود وابنه وعن جماعة آخرين^(٧).

وقيل : إنما أنكرت الظاهرية مجاز الاستعارة^(٨) لأنها عند الضيق وأنه

-
- (١) انظر نفس المصدرين .
(٢) قلت : وهو مبنى على رأى المعتزلة أما أهل السنة والجماعة فيقولون ان الله خالق أفعال العباد . وقد روى البخارى بسنده عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ان الله يصنع كل صانع وصنعتة) قال وتلا بعضهم عند ذلك {والله خلقكم وماتعملون} الصافات (٩٦) . انظر خلق أفعال العباد للبخارى (٢٥) .
(٣) انظر : المنحول (٧٦) ، البحر المحيط (١٨٢/٢) ، وسبق أن عرف المؤلف بهذه الفرقة ص (٧٤٨) .
(٤) حكاه عنه ابن القشيري وابن برهان وقال : إنكاره الوقوع في القرآن أولى من اللغة .
انظر البحر المحيط (١٨٢/٢) .
(٥) حكاه عنه الباجي وغيره .
انظر : أحكام الفصول (٦٩) ، البحر المحيط (١٨٢/٢) .
(٦) كذا نقل الزركشى في البحر (١٨٢/٢) .
(٧) حكاه ابن برهان عن الروافض والظاهرية .
انظر : الوصول لابن برهان (١٠٠/١) ، المحصول (٤٦٢/١/١) ، أحكام الفصول (٦٩) ، البحر المحيط (١٨٢/٢) ، تشنيف المسامع (٥١٣/٢) .
(٨) كذا نقل الزركشى ثم قال : ونقله صاحب الكبريت الأحمر عن أبي الفتح المراغى .
البحر المحيط (١٨٣/٢) .

منزه عن ذلك^(١).

ورد : بأنه يلزم أن لا يكون في القرآن تأكيد ولا نحوه من تثنية القصص وأيضا فالمجاز يكون أبلغ من الحقيقة وإمتحان السامعين به وغير ذلك من المقاصد^(٢).

ومنع ابن داود وقوعه في السنة أيضا كما حكاه في "المحصول"^(٣)، لكن استنكره الأصفهاني في شرحه وقال انه تفرد بنقله^(٤).

لكن هذا مردود بقول ابن حزم في الأحكام أن قوما منعه فيهما^(٥)، وفي "شرح المفصل" لابن الحاجب في (باب الإضافة) ذهب القاضي إلى أنه لا مجاز في القرآن وأن مثل {وأسأل القرية}^(٦) محمول على أن القرية تطلق^(٧) على الأهل والجدران معا على وجه الاشتراك^(٨).

ورد : بتبادر الجدران وتوقف الأهل على القرينة^(٩).

(١) قال الزركشى وشبهتهم : أن المتكلم لا يعدل إلى المجاز إلا إذا ضاقت الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله تعالى . قال : وهذا باطل . انظر المصدر نفسه .

(٢) كذا رد الزركشى . انظر المصدر نفسه .

(٣) انظر المحصول (٤٦٢/١/١) .

(٤) وعبارته :

أما الخلاف في دخول المجاز في كلام النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمشهور والأشبه أنه مما انفرد بنقله المصنف ونقله من اختصر المحصول .

انظر : الكاشف (رقم ٢) (٧٠٤/٢) ، البحر المحيط (١٨٤/٢) ، تشنيف المسامع (٥١٣/٢) .

(٥) انظر : الإحكام لابن حزم (٤١٣/١) ، تشنيف المسامع (٥١٣/٢) .

(٦) يوسف (٨٢) .

(٧) في أ ، د : يطلق .

(٨) نقله الزركشى عن شرح المفصل في تشنيف المسامع (٥١٣/٢) ، وانظر ص (١٥٨١) .

(٩) هذا الرد لابن الحاجب وقد أورده المؤلف مختصرا .

انظر نفس المصدرين .

وقيل : إن تعلق به حكم شرعى لا يجوز وإلا جاز^(١).
وقد أُلجأت هذه المذاهب الفاسدة سلطان العلماء ابن عبد السلام إلى أن
يصنف كتابه الحافل في مجاز القرآن الذى أطال فيه وأجاد وعم نفعه أقطار
البلاد^(٢).

[التنبيه] الثالث :

المجاز خلاف الأصل^(٣) لأن الأصل بقاء اللفظ على دلالة على معناه
الأول . وكذا يقال فى المنقول شرعا أو عرفا الأصل عدم النقل وعدم^(*)
الاشتهار الذى يصير به حقيقة فيهما وحينئذ فالعدول إلى المجاز مع إمكان
الحمل على الحقيقة غير جائز^(٤).

[تعارض ما يخل بالفهم]

نعم هو والنقل أولى من الاشتراك لاحتياج المشترك إلى قرينة فإن لم
تكن^(٥) قرينة فهو محل بالفهم بخلاف الحقيقة والمجاز فإن اللفظ يحمل على

(١) عزاه الزركشى لابن حزم وعبارته فى الأحكام :

فإن كان تعالى تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة وغير ذلك فليس شىء من هذا مجاز
بل اسم حقيقى .

ومأثله تعالى عن موضوعه فى اللغة إلى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن يسميه
بذلك الاسم فهو المجاز كقوله تعالى {واخفض لهما جناح الذل} الاسراء (٢٤) فإنما
تعبدنا بأن نذل للأبوين ونرحمهما ولا يديننا بأن للذل جناحاً وهذا لا خلاف فيه .
انظر : البحر المحيط (١٨٨، ١٨٥/٢) ، الأحكام (٤١٣/١) .

(٢) إسمه الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز وقد طبعته دار الحديث بالقاهرة .

(٣) المراد بالأصل هنا الراجح وسبق فى معانى الأصل فى الاصطلاح .

انظر : البحر المحيط (١٩١/٢) ، وراجع ص (٦٨) .

(*) ١٢٥

(٤) انظر : المحصول (٤٧١/١-٤٧٥) ، منهاج الوصول (٢٧٦/١) ، الإبهاج (٣١٤/١)

تشنيف المسامع (٥١٧/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣١٢/١) .

(٥) فى أ ، د : يكن .

الحقيقة مالم تكن^(١) قرينة للمجاز فيحمل عليه بها وقيل الاشتراك أولى لتوقف المجاز على وضعين وعلاقة بخلاف المشترك من واضع واحد ولتوقفه على (*) نسخ الحقيقة اللغوية^(٢).

قلت لكن من يحمل المشترك على معنييه لا يرجح المجاز والنقل عليه مطلقا بل من حيث يتعذر الحمل فتأمله .

[أسباب العدول عن الحقيقة]

نعم إنما يعدل عن الحقيقة إلى المجاز مع الإمكان :
لثقل لفظ الحقيقة على اللسان كالحنفيق اسم للداهية^(٣) فيعدل إلى لفظ النائبة أو الحادثة أو نحو ذلك .

أو بشاعتها كالعدول في اسم الخارج البشع إلى الغائط .

أو جهل الحقيقة من المتكلم أو المخاطب .

أو يعدل إلى المجاز لبلاغته في سجع أو تجنيس^(٤) أو غير ذلك من أنواع البلاغة .

أو لكونه أشهر من الحقيقة .

أو حيث لا يكون للمعنى الذى عبر عنه بالمجاز لفظ حقيقى ويقصد المتخاطبان اخفائه أو نحو ذلك^(٥).

أما إذا تعذرت الحقيقة للإستحالة وأمكن المجاز فيعدل إليه قطعاً .

(١) في ب ، د : يكن .

(*) ١٧٧ ج

(٢) انظر تشنيف المسامع (٥١٩/٢) ، وانظر الخلاف في تقديم المجاز والنقل على الاشتراك في : المحصول (٤٨٩/١-٤٩٦) ، نهاية السؤل (٢٩١/١) ، الابهاج (٣٢٤/١) ، البحر المحيط (٢٤٣/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣١٢/١) .

(٣) انظر لسان العرب (خنفق) (٩٣/١٠) .

(٤) أى جناس وسبق بيانه ص (١٤٦) .

(٥) انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٥١٤/٢) ، البحر المحيط (١٨٩/٢) ، المحصول (٤٦٤/١) ، الابهاج (٣١٧/١) ، نهاية السؤل المحلى على جمع الجوامع (٣٠٩/١) شرح الكوكب (١٥٥/١) .

[التنبيه] الرابع : [تعين المجاز]

إذا استحالت الحقيقة لا يتعين كون المجاز معتمدا بمجرد ذلك بل لابد من دليل للحمل على أن المتكلم أراداه وخالف أبو حنيفة وقال يتعين حمل اللفظ على المجاز بمجرد تعذر الحقيقة تصحيحا للكلام حيث ما أمكن^(١).

وانبنى على هذا الخلاف ما لو قال لغلامه الذى هو أسن منه هذا ابني ، فعنده يتعين حمله على المجاز أى مثل ابني في الحرية فيعتق^(٢).

وعندنا يلغى لفظه لتعذره ولا يعتق فقد يقصد المتكلم مجازا آخر أى (*) مثل ابني في الخنوأ أو نحو ذلك^(٣).

ولو قال أوصيت له بنصيب ابني فوجهان :

أصحهما عند العراقيين والبلغوى^(٤) بطلان الوصية لورودها على حق الغير^(٥) وعزاه الرافعى لأبي حنيفة^(٦) وهو مشكل على أصله^(٧).

(١) قال السرخسى في أصوله (١٨٥/١) :

وهذا الحكم في كل لفظ محتمل للحقيقة والمجاز أنه إذا تعذر حمله على الحقيقة يحمل على المجاز لتصحيح الكلام .

وانظر : كشف الأسرار للبخارى (٧٧/٢) ، تيسير التحرير (٤٦/٢) ، البحر المحيط (٢٢٦/٢) ، تشنيف المسامع (٥١٦/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣١٢/١) .

(٢) وعند الصحابان لا يعتق .

انظر : نفس المصادر ، القواطع (٥٣٣/٢) .

(*) ١٥٦ ب

(٣) هذا المختار عند الشافعية . وفي قول يعتق .

انظر : التمهيد للاسنوى (٢٠٧) ، تخریج الفروع (٣٨٨) ، نهاية السؤل (٢٩٣/١) الابهاج (٣٣١/١) ، تشنيف المسامع (٥١٦/٢) .

(٤) كذا نقل النووى في الروضة (٢٠٨/٦) ، والزركشى في التشنيف (٥١٧/٢) .

(٥) كذا علل الزركشى في التشنيف (٥١٧/٢) .

(٦) كذا قال الزركشى في التشنيف (٥١٧/٢) ، وعزى إلى أبي حنيفة أيضا في تكملة شرح المهذب (٤٨٠/١٥) ، ولم يشر النووى في الروضة إلى هذا النقل . قلت : وهو قول الحنفية . انظر الاختيار (٧٤/٥) . والله أعلم .

(٧) كذا قال الزركشى ومراده أنه كان ينبغي أن يقول بالصحة بناء على أصله وهو حمل اللفظ على المجاز عند تعذر الحقيقة تصحيحا للكلام ما أمكن . والله أعلم . انظر المصدر نفسه .

والثانى : وبه قال مالك يصح^(١) وكأنه قال مثل نصيب ابني لكثرة استعمال^(٢) مثل ذلك وصححه الإمام والرويانى وغيرهما^(٣).

ويجريان فيما لو قال بعت عبدى بما باع به فلان فرسه وهما يعلمان قدره ولم يكن ذلك بعينه انتقل إلى ملك المشتري ونحو ذلك^(٤).

واعلم أن الفرق بين هذه المسألة وبين ماسبق من أن الحقيقة إذا تعذرت يعدل للمجاز أن ذلك فى الاستعمال وهذا فى الحمل .

قلت : ومن هنا نشأ كلام العلماء فى الآيات والأحاديث الواردة فى الصفات المشككة فإن الحقيقة فيها متعذرة بالأدلة القطعية عقلا ونقلًا على طريق أهل السنة ، فهل يقال حينئذ يجب الحمل على المجاز بمجرد التعذر؟ أو لا لاحتمال إرادة مايليق مما لانعرفه^(٥) معينا؟ طريقتان : (*).

طريقة السلف الثانية مع اعتقاد التنزيه خلافا لما ينسبه^(٦) المبتدعة لهم من الاجراء على الظاهر^(٧).

وطريقة من بعدهم هى الأولى الآن محافظة على التنزيه ونفى التوهم فالفريقان متفقان على التنزيه .

(١) قال ابن عبد البر : ولا فرق عند مالك أن يوصى بنصيب ابنه أو مثله .
انظر : الكافي (١٠٣٩/٢) ، تشنيف المسامع (٥١٧/٢) ، تكملة شرح المهذب (٤٨٠/١٥) .

(٢) فى ب ، د : استعماله .

(٣) كذا نقل النووى فى الروضة (٢٠٨/٦) ، والزرکشى فى التشنيف (٥١٧/٢) .
وإذا أطلق الإمام فى الفقه فالمراد إمام الحرمين . والله أعلم .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٣٦٢/٣) ، نفس المصدرين .

(٥) فى أ : يعرفه .

(*) ١٣٩أ

(٦) فى أ ، ب ، د : تنسبه .

(٧) أقول الاجراء على الظاهر مذهب أهل الحديث من السلف من القرون الثلاثة المفضلة ومن بعدهم وهو الأسم وليس مبتدعا من نسب هذا إلى السلف كما زعم والذى دفعه إلى هذا القول تعصبه لعقيدة الأشاعرة التى ينتحلها وليس ذلك من الإنصاف . وسيأتى بيان المسألة بالتفصيل ص (١٦٢٥) .

بل أقول الواجب في هذا الزمان العمل بطريق التأويل^(١) لما سلكه
المتدعة من الحلول والاتحاد ومن الجهة والتجسيم وتسمية من لم يعتقد ذلك
معطلا والدعاء لهذه البدعة العوام لضعف عقولهم عن إدراك حقائق
التوحيد ودقائق الشرع وقد بينت في مقدمة كتابي المسمى "بتحقيق القول
بالصمات عن مشكلات الصفات" وجوها من الترجيح :

منها : ماقلناه عن أبي حنيفة من وجوب الحمل على المجاز بمجرد تعذر
الحقيقة وقوة ما تمسك به^(٢) لأن خطاب الله ورسوله إنما هو باللسان العربى
ووجدنا العرب تستعمل مثل ذلك في هذه المعانى التى يؤول^(٣) بها المشكل
مجازا فيكاد^(٤) أن يقطع بأن ذلك هو المراد .

ومنها : أن سلوك التأويل يدفع توهم ما هو محال والضرر العظيم
الحاصل من عوامهم لعوام آخرين وعدم تعرض الأولين لذلك إنما كان لخلو
زمانهم عن مثل هذا الفساد وربما نهوا عن الاشتغال بعلم الكلام . كما يروى
ذلك عن الإمام الشافعى وغيره رضى الله عنهم^(٥) خشية من تخيل ضعفاء
العقول ما يجب من التزيه "عنه"^(٦) أما من كمل رأيه وأداته^(٧) فواجب عليه
ذلك لرد المبطلين وإقامة الحجج عليهم وقد تكلم في ذلك نفس الأئمة الناهين

(١) وهى الطريقة الأولى ، وما يراه المؤلف واجبا لا يوافق عليه بل الأسلم اتباع طريقة
السلف وسيأتى بيانها إن شاء الله ص (١٦٤٥) .

(٢) راجع ص (١٥٥٣) .

(٣) فى ج ، د : يزول .

(٤) فى ب ، د : فكاد .

(٥) نقله الغزالى عن الشافعى ومالك وأحمد وجميع أهل الحديث من السلف وأورد
كثيرا من أقوالهم فى الاحياء (٩٥/١) ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية (٢٢٣) .

(٦) ساقطة من ج ، د .

وهى ضرورية والمعنى : حتى لا يتخيل ضعفاء العقول ما يجب تزيه الله عنه . والله
أعلم .

(٧) فى ج : أدواته .

عن ذلك بما يشفى الصدور رضى الله عنهم أجمعين^(١).
وقد أوسع العلماء في كل فن من الفقه وغيره في بيان أحكام عسى أن
تقع أو تجرى في الخيال فادعاء أن الصحابة ماكانوا يتكلمون في العقائد
يوهم أن ذلك لما قرره من اعتقاد ظواهر المحالات وليس كذلك إنما هو
خشية الوقوع فيما لايجوز كما وقع في هذا الزمان^(٢) وكل هذا ظاهر لاخفاء
به . والله أعلم .

[حمل اللفظ على عرف المخاطب]

واللفظ دائما على عرف الذى
خاطب محمول فغيره انبذ
ففى خطاب الشرع شرعى قوى
وبعده العرفى ثم اللغوى

الشرح :

لما بينت ان الحقيقة إما لغوية او شرعية أو عرفية وأن المجاز كذلك
ذكرت هنا أن اللفظ إذا سمع من كل من الجهات الثلاثة فإنما يجب حمله
على ماهو المتعارف فى تلك الجهة فإذا سمع من الشارع وجب حمله على

(١) أشار الغزالي إلى أن إطلاق القول بالحمد او الذم على كل حال خطأ ، والمختار
التفصيل فعلم الكلام فيه منفعة ومضرة فباعترار وقت الانتفاع حلال او مندوب أو
واجب حسب الحال وباعتبار الاستضرار حرام .
والعلماء يتعبدون بحفظ العقيدة من تلبيس المبتدعة كما تعبد السلاطين بحفظ
الأموال أما العوام المشتغلين بالحرف والصناعات فيجب أن يتركوا على سلامة
عقائدهم .
انظر الاحياء (٩٧/١) .

(٢) قال الغزالي : فإن قلت : الحاجة إليه فى دفع المبتدعة والآن ثارت البدع وعمت
البلوى فلا بد أن يصير القيام بهذا العلم من فروض الكفايات وإذا لم يشتغل العلماء
بتدريسه اندرس فينبغى أن يكون تدريسه من فروض الكفايات بخلاف زمن الصحابة
رضى الله عنهم فإن الحاجة ماكانت ماسة إليه .
فاعلم أنه لا بد فى كل بلد من قائم بهذا العلم لدفع شبه المبتدعين لكن ليس من
الصواب تدريسه على العموم كالفقه والتفسير فإنه مثل الدواء والفقه مثل الغذاء
والغذاء لايجذر وضرر الدواء محذور .
انظر الاحياء (٩٨-٩٩/١) .

ما بينه الشرع من مدلول اللفظ . وإذا سمع من أهل اللغة حمل على ما يعرف في اللغة . وإذا سمع في عرف عام أو خاص حمل على ذلك العرف فإذا تعذر الحمل عليه وجب الحمل على ما يدل عليه الدليل من المجاز في عرف من يخاطب به أى بحسب العلاقة المعروفة فيه وعلى ذلك يجرى كثير من مسائل الفقه^(١).

والأهم من هذا ما أشرت إليه بقولى ففى خطاب الشرع إلى آخره معطوفاً على ما سبق بـ(الفاء) المشعرة بتسببه عنه وهو أن خطاب الشرع بلفظ يجب حمله على عرف الشرع لأنه صلى الله عليه وسلم مبعوث لبيان الشرعيات ولأنه كالناسخ المتأخر فيجب حمله عليه^(٢).

ولهذا ضعفوا حمل حديث (من أكل لحم الجوزور فليتوضأ)^(٣) على التنظيف بغسل اليد^(٤)، ورجح النووي التوضؤ منه لضعف الجواب عن الحديث الصحيح بذلك^(٥).

(١) انظر : تخریج الفروع (١٢٣) ، شرح الكوكب (٢٩٩/١) ، أحكام الفصول (١٩٩).

(٢) قال الزركشى : لأن الشرع طارئ على اللغة وناسخ لها فيحمل على الناسخ المتأخر أولى .

انظر : تشنيف المسامع (٥٤٩/٢) ، البحر المحيط (٤٧٤/٣) .

(٣) الحديث بهذا اللفظ لم أجده في الكتب الستة ولا غيرها والمروى في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل أنتوضأ من لحوم الإبل فقال نعم .

انظر : صحيح مسلم (الحيض) (٢٧٥/٢) ، سنن أبي داود (الطهارة) (٩٦/١) ، سنن الترمذى (الطهارة) (١٢٢/١) ، سنن ابن ماجه (الطهارة) (١٦٦/١) ، الفتح الربانى (٩٣/٢) .

(٤) انظر : البحر المحيط (٤٧٤/٣) ، تشنيف المسامع (٥٤٩/٢) .

(٥) الواقع ان هذا أحد الجوابين ، والأول : أنه منسوخ بحديث (ترك الوضوء مما مست النار) .

وقد ضعف النووي الجوابين قال :

أما الأول : فلأن حديث (ترك الوضوء مما مست النار) عام وحديث الوضوء من لحم الإبل خاص والخاص يقدم على العام سواء وقع قبله أو بعده .

وأما الثانى : فلأن الحمل على الوضوء الشرعى مقدم على اللغوى كما هو معروف فى كتب الأصول .

انظر : المجموع (٥٩/١) ، شرح النووي على مسلم (٤٩/٤) .

هذا هو أرجح المذاهب في المسألة^(١).

فإن تعذر الحمل على الشرعى حمل على العرفى لأنه المتبادر إلى الفهم ولهذا اعتبر الشرع العادات في مواضع كثيرة كما سيأتى ذلك في قواعد الفقه التى ذكرها القاضى الحسين فى الكلام على قاعدة تحكيم العادة ودليلها من السنة^(٢).

فإذا تعذر العرفى أيضا حمل على اللغوى كقوله عليه الصلاة والسلام (من دعى إلى وليمة فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل)^(٣) حمله ابن حبان فى صحيحه على معنى فليدع^(٤) فإن تعذر حمله على الحقائق الثلاث حمل على المجاز كما سبق بيانه آنفا^(٥).

-
- (١) وهو ان خطاب الشارع يحمل على عرف الشرع .
انظر : تشنيف المسامع (٥٤٩/٢) ، البحر المحيط (٤٧٤/٣) ، الابهاج (٣٦٥/١) ،
المحصول (٥٧٦/١/١) ، تنقيح الفصول (١١٤،١١٢) ، المحلى على جمع الجوامع
(٣٢٨/١) ، شرح الكوكب (٢٩٩/١) .
- (٢) سيأتى فى المجلد الثانى إن شاء الله حيث يذكر المؤلف قواعد فقهية منها العادة محكمة .
- (٣) كذا أورد الزركشى الحديث وفيه تقديم وتأخير .
انظر : تشنيف المسامع (٥٥٠/٢) ، صحيح مسلم (النكاح) (١٠٥٤/٢) .
- (٤) انظر صحيح ابن حبان (٣٥٣/٧) .
- وقد نقله النووى عن الجمهور وقيل : المراد الصلاة الشرعية فيشتغل بها ليحصل له فضلها ولتبرك الحاضرين وأهل المكان .
- قلت : وهو غريب لكن قد يشهد له الحديث فى صحيح البخارى ، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل على أم سليم فأتته بتمر وسمن ، فقال : (اعيدوا سمنكم فى سقائه وتمركم فى وعائه فإنى صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة فدعا لأم سليم وأهل بيتها) .
- ولا يمتنع إرادة المعنى الشرعى واللغوى كما هو ظاهر الحديث وهو يتفرع على حمل المشترك على معنيه . والله أعلم .
- صحيح البخارى (الصوم) (٢٤٧/٢) ، وانظر : تشنيف المسامع (٥٥٠/٢) ، شرح النووى على مسلم (٢٣٦/٩) ، فتح البارى (٣٢٨/٤) .
- (٥) انظر المحصول (٥٧٧/١/١) .

فإن قيل^(١): هذا يخالف قول الفقهاء ما ليس له ضابط في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف فإن فيه تأخير العرف عن اللغة^(٢).
فالجواب من وجوه :

أحدها : حمل مقاله الأصوليون على لفظ الشارع ومقاله الفقهاء على لفظ غيره .

وضعف : بأن^(٣) الفقهاء قد استعملوا ذلك في القبض والإحياء والحرز ونحوها^(٤) من ألفاظ الشرع^(٥) (*).

وثانيها : وبه أجاب الباجي^(٦) أن كلام الأصوليين في العرف الكائن في

(١) قائله الاسنوى ونقله الزركشى والكمال دون عزو .

انظر : نهاية السؤل (٣١٢/١) ، تشنيف المسامع (٥٥١/٢) ، البحر المحيط (٤٧٤/٣) ، الدرر اللوامع (٦١٨/٢/١) .

(٢) قال : فهل هو مخالف لكلام الأصوليين أو ليسا متواردين على محل واحد فيه نظر يحتاج إلى تأمل .

نهاية السؤل (٣١٢/١) .

(٣) في أ ، ج ، د : فإن .

(٤) في د : ونحوه .

(٥) كذا ضعف الزركشى هذا الجواب ولم يذكر قائله .

انظر : تشنيف المسامع (٥٥٠/٢) ، البحر المحيط (٤٧٤/٣) .

(*) ١٧٨ ج

(٦) كنت أظن أنه أبو الوليد ، وقد أحال محقق التشنيف إلى أحكام الفصول وهو وهم إذ لم أجد فيه هذا النقل بعد البحث الطويل ، ثم وجدت الزركشى أورد هذا النقل في مباحث المجمل وصرح بأنه علاء الدين الباجي وهو :

على بن محمد الباجي ، ولد عام (٦٣١هـ) ، دخل الشام وسمع التلمساني وتفقه على العز بن عبد السلام وكان بينه وبين النووى صداقة ، أخذ عنه تقي الدين السبكي وأبو حيان ، ولى قضاء الكرك واستوطن القاهرة ، كان إمام الأصوليين في زمانه ، إماما في الكلام والمنطق من أنظر أهل زمانه ، وأذكارهم قريحة ، فصيح العبارة ، وكان ابن تيمية وابن دقيق العيد يعظمانه له مختصرات منها :

"التحرير" مختصر المحرر في الفقه ، "مختصر المحصول" صغير وكبير ، "مختصر في المنطق" قال الاسنوى اشتهرت في حياته وحفظت ثم انطقت كان لم تكن ، مات بالقاهرة عام (٧١٤هـ) . =

زمنه صلى الله عليه وسلم وكلام الفقهاء في عرف غيره^(١).
وضعف أيضا بأنه لا يظهر بينهما فرق في المخاطبات حيث يتبادر الذهن
إليه^(٢).

وثالثها : وهو الأجود أن مراد الأصوليين مدلول اللفظ ومراد الفقهاء
ضبط المعنى المقصود وتحديدده ولهذا يقولون ما ليس له حد في اللغة ولم
يقولوا ما ليس له معنى في اللغة^(٣).

أما بقية المذاهب في الوارد من لفظ الشارع : فقال أبو حنيفة : يحمل
على اللغوى إلا أن يدل دليل على إرادة الشرعى قال لأن الشرعى مجاز
والكلام بحقيقته حتى يدل دليل على المجاز^(٤).

= انظر : طبقات ابن السبكي (٣٣٩/١٠) ، طبقات الاسنوى (٢٨٦/١) ، طبقات ابن
شبهة (٢٢٣/٢) ، فوات الوفيات (١٥٠/٢) ، الدرر الكامنة (١٧٦/٣) ، الشذرات
(٣٤/٦) ، حسن المحاضرة (٥٤٤/١) ، كشف الظنون (١١٩٢/٢) .

(١) نقله الزركشى عن الباجى فى البحر (٤٧٦/٣) ، والتشنيف (٥٥١/٢) .
(٢) لم أعثر على مضعف هذا الجواب ويحتمل أنه المؤلف . والله أعلم .
(٣) هذا الجواب نقله ابن السبكي عن شرح المهذب لوالده ولم أعثر عليه فيه وقد
اختصره المؤلف وتبعه الكمال ، وعبارة السبكي :

ان مراد الأصوليين إذا تعارض معناه فى العرف ومعناه فى اللغة قدمنا العرف ومراد
الفقهاء إذا لم يعرف حده فى اللغة يرجع فيه إلى العرف .
انظر : الابهاج (٢٦٦/١) ، تشنيف المسامع (٥٥١/٢) ، البحر المحيط (٤٧٦/٣) ،
المنثور للزركشى (٣٩١/٢) ، الدرر اللوامع (٦١٨/٢/١) .

(٤) الظاهر أن هذا النقل ومابعده من فروع أخذه المؤلف من تخريج الفروع للزنجاني .
إلا أن الزنجاني عزاه لأصحاب الإمام لا للإمام ، ثم ذكر هذا الاستدلال ، ولم أجد
فى كتب الحنفية التصريح بتقديم اللغوى على الشرعى لكن يفهم ذلك من نصهم
على أن اللفظ يحمل على الحقيقة إلى أن يدل دليل على كونه مجاز كقوله رأيت
حمارا واستقبلنى أسد فلا يحمل على البليد والشجاع إلا بقريئة زائدة فإن لم يظهر
ماللفظ للبهيمة والسبع .

ثم ذكروا أمثلة منها ما ذكر هنا من إطلاق النكاح على الوطاء . والله أعلم .
انظر : تخريج الفروع (٢٧٢) ، كشف الأسرار للبخارى (٨٣/٢) ، أصول
السرخسى (١٩٦/١) .

وأجيب : بأنه بالنسبة إلى الشرع حقيقة وإلى اللغة مجاز^(١) فذلك دليل (*) عليه لاله .

وثمره الخلاف في مسائل منها :

أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة عندنا ويوجب عنده لقوله تعالى {ولاتنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء}^(٢) وهو لغة الوطاء فغيره مجاز^(٣).

فيقال له : هو في العقد حقيقة شرعية وفي الوطاء مجاز فيحمل على الحقيقة والحاق الشبهة به^(٤) للمعنى الذي ليس مثله في الزنا^(٥).

ومنها : في قوله عليه الصلاة والسلام (لا ينكح المحرم ولا ينكح)^(٦) جوز الحنفية عقد النكاح للمحرم حملا للحديث على أن النكاح بمعنى الوطاء^(٧).
ومنها : قوله تعالى {فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات}^(٨)

(١) انظر تخریج الفروع (١٢٣) .

(*) ١٥٧

(٢) النساء (٢٢) .

(٣) قال الموصلي :

فيصير معنى الآية - والله أعلم - ولا تظنوا ما وطىء آباؤكم مطلقا فيدخل النكاح والسفاح .

الاختيار (٨٨/٣) ، وسيأتي كلام السرخسي في الموضوع ص (١٦٩) (جـ) (٣)

(٤) أى وطاء الشبهة يلحق بالعقد في تحريم المصاهرة للمعنى ... الخ .

وقد ذكر الشيرازي سبب الإلحاق . والله أعلم .

انظر : المهذب (٤٣/٢) ، أثر الاختلاف (٨٠) .

(٥) انظر : المهذب للشيرازي (٤٤/٢) ، تخریج الفروع (٢٧٣) ، الهداية للمرغيناني

(١٩٣/١) ، كشف الأسرار للبخاري (٨٥/٢) ، أصول السرخسي (١٩٩/١) .

(٦) صحيح مسلم (النكاح) (١٠٣٠/٢) .

(٧) ومنعه الشافعية حملا للنكاح على العقد .

انظر : الاختيار (٨٩/٢) ، الهداية للمرغيناني (١٩٣/١) ، تخریج الفروع (٢٧٤) .

(٨) النساء (٢٥) .

الآية . جوزوا للحر نكاح الأمة بدون خوف العنت لذلك (١) (*).
ومنها : حديث (لاصلاة إلا بطهور) (٢) وحديث (لاصلاة إلا بفاتحة
الكتاب) (٣) وحديث (لانكاح إلا بولي) (٤) كلها تحمل (٥) عندنا على الشرعي (٦).
نعم إذا دل دليل على إرادة غيره حمل عليه كما في حديث (لاصلاة
خلف الصف) (٧) (٨) كما بين ذلك في الفقه (٩).

(١) قلت : عزاه الزنجاني لأبي حنيفة ، ولا يفهم أنهم استدلوا بالآية على الجواز وإنما
أولوا هذه الآية بما يتفق مع مذهبهم . قال الكاساني :
يحتمل أن يراد بالطول القدرة على المهر ويحتمل القدرة على الوطاء لأن النكاح
حقيقة فيه فكان معناه فمن لم يقدر منكم على وطاء الحرائر ، والقدرة على وطاء
الحررة إنما يكون في النكاح ونحن نقول به إن من لم يقدر على وطاء الحررة بأن لم
يكن في نكاح حررة يجوز له نكاح الأمة ومن قدر على ذلك بأن كان في نكاحه حررة
لا يجوز له نكاح الأمة ونقل هذا التأويل عن علي رضي الله عنه .
قلت : والأقرب ادراج هذا الفرع تحت الخلاف في حجية مفهوم الشرط وإلى ذلك
أشار صاحب مجمع الأنهر . والله أعلم .
انظر : تخريج الفروع (٢٧٤) ، بدائع الصنائع (٢٦٨/٢) ، مجمع الأنهر (٣٢٨/١)
أثر الاختلاف (١٨٤) .

(*) ١٢٦ د

(٢) رواه البيهقي بلفظ (لاصلاة بغير طهور) ، ولفظ مسلم (لاتقبل صلاة بغير طهور) .
السنن الكبرى (٤٢/١) ، صحيح مسلم (الطهارة) (٢٠٤/١) ، مجمع الزوائد
(٢٢٨/١) .

(٣) سبق تخرجه ص (٤٣٠) .

(٤) سبق تخرجه ص (١٣٧٥) .

(٥) في ب : يحمل .

(٦) انظر : الأحكام للآمدى (١٩/٣) ، تخريج الفروع (١١٩-١٢٣) .

(٧) في د : الصبي .

(٨) رواه البيهقي بلفظ (لاصلاة لفرد خلف الصف) ولا بن ماجه (لذي خلف الصف) .
السنن الكبرى (١٠٥/٣) ، سنن ابن ماجه (إقامة الصلاة) (٣٢٠/١) .

(٩) قال النووي : أي لاصلاة كاملة كقوله صلى الله عليه وسلم (لاصلاة بحضرة
الطعام) ، ويدل على صحة التأويل أنه صلى الله عليه وسلم انتظره حتى فرغ ولو
كانت باطلة لما أقره على الاستمرار فيها وهذا واضح .
المجموع (٢٩٨/٤) .

[القول الثالث فى المسألة]

وقال الغزالي والآمدى يحمل اللفظ فى الإثبات وما فى معناه كالأمر على الشرعى لما سبق^(١)، قوله عليه الصلاة والسلام (إنى إذن أصوم)^(٢) أى الصيام الشرعى حتى يستدل به على جواز النية فى النفل بالنهار .

وأما فى النفى وما فى معناه وهو النهى فاختلفا فيه :

فقال الغزالي : مجمل كالنهى عن صيام يوم النحر^(٣) إذ لو حمل على الشرعى للزم صحة الصوم فيه لأنه لاينهى إلا عما يمكن^(٤) ولو حمل على اللغوى لكان حملا لكلام المتكلم على غير عرفة .

وقال الآمدى يحمل على اللغوى للاستحالة المتقدمة والأصل اللغة^(٥).

ويضعف مذهبهما الاتفاق على حمل نحو قوله صلى الله عليه وسلم (دعى الصلاة أيام اقراءك)^(٦) على المعنى الشرعى باتفاق مع أنه فى معنى النهى^(٧).

(١) وهو أنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات .

(٢) انظر صحيح مسلم (الصيام) (٨٠٩/٢) .

(٣) انظر الحديث فى صحيح البخارى (الصوم) (٢٤٩/٢) .

(٤) قال الاسنوى : وماذكراه من أن النهى يستلزم الصحة قد أنكره بعد ذلك وضعفا قائله .

التمهيد (٢٢٩) .

(٥) انظر : المستصفى (٣٥٩/١) ، الأحكام للآمدى (٢٦-٢٧/٣) ، تشنيف المسامع

(٥٥٢/٢) ، البحر المحيط (٤٧٤/٤) ، الابهاج (٣٦٥/١) ، نهاية السؤل (٣١٢/١) .

(٦) روى الترمذى وأبو داود والدارقطنى الحديث بلفظ (تدع الصلاة أيام أقراءها) وهو فى الصحيحين بلفظ (فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة) ولفظ البخارى (فاتركى) . والله أعلم .

سنن أبى داود (الطهارة) (١٢٣/١) ، سنن الترمذى (الطهارة) (٢٢٠/١) ، سنن

الدارقطنى (الحيض) (٢٠٨/١) ، صحيح مسلم (الحيض) (٢٦٢/١) ، صحيح البخارى

(الحيض) (٧٩/١) .

(٧) انظر : تشنيف المسامع (٥٥٢/٢) ، البحر المحيط (٤٧٤/٣) ، التحقيق والبيان

(٢٠٤/١) .

[مساوات المجاز للحقيقة]

تنبيه :

قد يرجح المجاز حتى يصير معادلا للحقيقة لاشتهاره فيصير حقيقة شرعية أو عرفية أو تدل قرائن على ضعف الحقيقة اللغوية بحيث لا تمت أصلا وإنما تتساوى مع المجاز وفي ذلك حينئذ مذاهب :

أحدها : تقدم الحقيقة اللغوية لأنها الأصل وهو قول أبي حنيفة^(١) وسبق ذلك في معارضتها الشرعية والعرفية^(٢) والغرض هنا مسألة ضعفها بالقرائن^(٣) وذلك كما لو حلف ليشربن من هذا النهر فإن حقيقته أن يكرع منه^(٤) ومجازه الراجع المعادل للحقيقة أن يغترف بإناء منه ويشرب فالحقيقة ليست مماتة أصلا لأن كثيرا من الرعاة وغيرهم يكرع بفيه^(٥) (*).

وثانيها : يقدم المجاز لغلبته وهو قول أبي يوسف^(٦) واختاره القرافي^(٧) لأنه هو الظاهر والتكليف إنما هو بالظهور^(٨).

وثالثها : وهو المختار عند البيضاوي وجمع وعزى للشافعي رحمه الله

(١) انظر : كشف الأسرار للبخارى (٩٣/٢) ، فواتح الرحموت (٢٢٠/١) ، تشنيف المسامع (٥٥٣/٢) .

(٢) راجع ص (١٥٥٦) .

(٣) في د : والغرض هنا تمثيله بالقرائن .

(٤) أى يشرب منه بفيه . وسبق بيانه ص ~~(١٥٥٦)~~ .

(٥) انظر : تنقيح الفصول (١٢٠) ، التمهيد للاسنوى (٢٠٢) ، تشنيف المسامع (٥٥٣/٢) ، شرح الكوكب (١٩٦/١) .

(*) ١٤٠

(٦) وهو قول محمد بن الحسن أيضا .

انظر : كشف الأسرار للبخارى (٩٣/٢) ، فواتح الرحموت (٢٢٠/١) .

(٧) انظر : النفائس (٩٣٦/٢) ، تنقيح الفصول (١٢١) .

(٨) انظر : نهاية السؤل (٢٧٨/١) ، التمهيد للاسنوى (٢٠١) ، تشنيف المسامع (٥٥٣/٢) ، البحر المحيط (٢٢٨/٢) .

محمل^(١) للتعارض لأن كلا منهما راجح من وجه .
ويجوز أن يقال : إنما يحكم بأنه محمل إذا لم يحمل اللفظ على حقيقته
ومجازه عند عدم القرينة أما إذا قلنا بذلك فيحمل عليهما معا^(٢).
وفي (كتاب الأيمان) من الرافعي لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة
حمل على الأكل من ثمرها دون الورق والغصون بخلاف مالو حلف لا يأكل
من هذه الشاه فإن اليمين^(٣) تحمل "على"^(٤) لحمها دون لبنها^(٥) ولدها لأن
الحقيقة فيه متعارفة^(٦)، نعم في "المطلب" لابن الرفعة في (باب الإيلاء)^(٧) أن
حل الخلاف الإثبات ، أما في النفي فيعمل بالمجاز الراجح جزماً فلهذا كان

(١) أقول عبر البيضاوى بالتساوى ، والذي عزي للشافعي ونقله الهندي هو التوقف
ولعلها متقاربة . والله أعلم .

انظر : منهاج الوصول (٢٧٧/١) ، النهاية (قسم ٣٢٣/١) ، التمهيد للاسنوى
(٢٠٠) ، الابهاج (٣١٥/١) ، البحر المحيط (٢٢٨/٢) ، تشيف المسامع (٥٥٣/٢) .

(٢) راجع مسألة حمل اللفظ على حقيقته ومجازه معا ص (١٥٠٠) .

(٣) في ب : النهي .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) في التمهيد للاسنوى (٢٠٣) : لبثها بالتاء ، وهي موضع المنحر . انظر المصباح
المنير (ب) (٥٤٧) .

(٦) (كتاب الإيمان) من فتح العزيز لا يزال مخطوطا وفي النقل عنه اضطراب وكذا في
نقل المؤلف .

فقوله بخلاف مالو حلف ... الخ صريح في مخالفة المثال الثاني للأول في الحكم لكنه
عاد فقال دون لبنها ولحم ولدها ... الخ وهذا يعني مطابقة المثالين في الحكم .
ونقل الاسنوى والزرکشى يؤكد اضطراب نقل المؤلف ففيه : بخلاف مالو حلف
لا يأكل من هذه الشاه فإن اليمين يحمل على لبنها ولحم ولدها .

وبنقلهما قد يزول الإشكال لكن ذكر النووى في الروضة - وهي مختصر فتح
العزيز - أنه إذا قال لا آكل من هذه الشاه يحمل على لحمها فلا يحنث بلبنها ولحم
ولدها . وهو يوافق نقل المؤلف وهو المقدم ويبقى الاضطراب في عبارته . والله
أعلم .

انظر : التمهيد للاسنوى (٢٠٣) ، تشيف المسامع (٥٥٤/٢) ، روضة الطالبين
(٨٢/١١) .

(٧) في أ : كتاب ، والمثبت يوافق البحر .

لا أجامعك صريحا في الإيلاء مع أن حقيقته الاجتماع انتهى^(١).

[مجاز اللفظ إذا دل دليل على حكمه فإنه لا ينفي حكم الحقيقة]

ومما يقرب من هذه المسألة^(٢) مسألة ذكرها في "المحصول"^(٣) وهي أن يكون للفظ حقيقة ومجاز ويدل على إرادة الحكم في المعنى المجازى دليل من إجماع أو غيره لكن يمكن أن يكون هو المراد من هذا الخطاب ويمكن أن يراد معه غيره هل يتعين المجاز أو بجملة اللفظ عليه وعلى الحقيقة؟^(٤)
ذهب الكرخي والبصرى إلى الثانى .

وذهب القاضى عبد الجبار وتبعه فى الحصول إلى الأول^(٥).
والصحيح الثانى^(٦) لأن المرجح^(٧) كما سبق عن الشافعى وغيره^(٨) حمل اللفظ على حقيقته ومجازه عند عدم الدليل على تعيين أحدهما^(٩) مثاله قوله

-
- (١) نقل الزركشى كلام ابن الرفعة ثم قال : وفيه بعد عن كلام الأصوليين .
انظر البحر المحيط (٢٢٩/٢) .
- (٢) أى مسألة تساوى المجاز والحقيقة . وقد أعقبها المؤلف بالتى تليها تبعا لجمع الجوامع وشرح شيخه عليه . والله أعلم .
- (٣) انظر الحصول (٥٨٧/١/١) .
- (٤) قلت : ويفهم أنه لاختلاف أن حكم المجاز مراد وإنما هل يقتصر عليه بسبب الدليل أم يمكن إرادة الحقيقة أيضا . والله أعلم .
- (٥) أقول عكس المؤلف العزو ، فالصواب بالأول قال الكرخي والبصرى .
وبالثانى قال القاضى والرازى الذى احتج فى الحصول بأن المقتضى لاجراء اللفظ على ظاهرة موجود والمعارض لا يصلح .
ونقل ما احتج به الكرخي والبصرى من أن الحمل على المجاز يوجب ألا يحمل على الحقيقة لامتناع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه معا . والله أعلم .
- انظر : المعتمد (٣٥٣/٢) ، الحصول (٥٨٧/١/١) ، تشنيف المسامع (٥٥٥/٢) ،
البحر المحيط (١٤٧/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٣٢/١) .
- (٦) وهو قول الرازى .
- (٧) فى أ : جاءت العبارة هكذا : الصحيح لأن المرجح الثانى .
- (٨) راجع ص (١٥٠٣) .
- (٩) فعند تعيين المجاز بالدليل يحمل عليهما من باب أولى . هكذا يستقيم ترجيح المؤلف .
وقوة الحجة التى أوردها الرازى أقوى فى الترجيح . والله أعلم .

تعالى {أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا} ^(١) فالتيمم لمعنى اللمس المجازى وهو الجماع ^(٢) ثابت بالدليل فهل هو المراد من الآية حتى لا يستدل بها على الانتقاض باللمس الذى هو المعنى الحقيقى فى {أو لامستم} وهو تماس البشريتين ^(٣) أو لا يدل على أنه المراد بل يجوز أن يكون المراد المعنيين المجازى والحقيقى ^(٤).

ويرجع حاصل الخلاف فيها إلى أن المجاز هل رجح هاهنا حتى صارت الحقيقة مماتة لكون الدليل قام على إرادته أو لم تمت الحقيقة لأن كون الدليل قائماً على أن المجاز مراد لا يدل على إماتة الحقيقة ^(٥).

نعم قال الشيخ علاء الدين بن نفيس ^(٦) فى كتابه "الإيضاح" ^(٧) أنه وإن لم

(١) النساء (٤٣) .

(٢) انظر : الصحاح (لمس) (٩٧٥/٣) ، لسان العرب (لمس) (٢٠٩/٦) .

(٣) يطلق اللمس غالباً على المس باليد ، وقد يكون مس الشئ بالشئ .
انظر نفس المصدرين .

(٤) انظر : المعتمد (٣٥٣/٢-٣٥٤) ، المحصول (٥٨٨/١/١) ، تشنيف المسامع (٥٥٥/٥) البحر المحيط (١٤٧/٢) .

(٥) سينقل المؤلف بعد قليل القول بالعمل فيهما . وأنه لا يتأتى هنا القول بالاجمال .
والله أعلم .

(٦) على بن أبى حزم بن النفيس القرشى نسبة إلى بلدة قرش فيما وراء النهر ، مولده بدمشق ، برع فى الطب وشارك فى الفقه والأصول والمنطق والحديث والعربية مع الذكاء المفرط والذهن الحاذق ، وكان يملئ تصانيفه من ذهنه ولا يحتاج إلى مراجعة لتبحره منها :

"الموجز" ، "الكليات" ، "الشامل" فى الطب ، "طريق الفصاحة" ، "الكاملية" . مات بمصر عام (٦٨٧هـ) وهو فى الثمانين .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٠٥/٨) ، طبقات الاسنوى (٥٠٦/٢) ، طبقات ابن شهبة (١٨٦/٢) ، حسن المحاضرة (٥٤٢/١) ، الشذرات (٤٠١/٥) ، الأعلام (٢٧٠/٤) ، معجم المؤلفين (٥٨/٧) ، النجوم الزاهرة (٣٧٧/٧) .

(٧) ذكره المؤلف تبعاً لشيخه ولم أقف عليه ولم يذكره أحد من أصحاب التراجم ، وقد ذكر حاجى خليفة كثيراً من مؤلفاته وليس فيها ، فلعله ذكر بغير اسمه والله أعلم .
انظر كشف الظنون (٢٠٣١، ١٨٩٩، ١٣١٢، ١٣١١، ١٢٦٩، ١١١٤، ١٠٢٤، ٨٨٥، ١٩٠، ٤٦٣) .

يمنع إرادة الحقيقة مع المجاز لكنه يرجح اعتبار المجاز^(١) وذهب الأصفهاني في "شرح المحصول" إلى أن هذه المسألة إنما هي مفرعة على القول بمنع الحمل على الحقيقة والمجاز معا^(٢) وأن الذي يقول بأن الحقيقة تراد مع المجاز لامن حيث الحمل عليهما بل لأن موجب الحقيقة قائم لم يمنعه مانع وغايته أن المجاز دل دليل على إرادته ، وتلك المسألة حيث لا قرينة^(٣).

قلت لكن سبق تقرير أن الدليل الذي قام على المجاز لم يدل على أنه هو المراد فقط فيقال إن^(٤) لم يقيم دليل على أن أحدهما هو المراد بل على أنه مراد وفرق بينهما^(٥) ولهذا قال بعضهم^(٦): "بل^(٧) يعمل باللفظ فيهما معا ولا يتأتى هنا القول بأنه يكون مجملا ، لأن المجاز هنا مراد قطعا للدليل والحقيقة ليست مماتة إذ لا مانع من إرادتها أيضا"^(٨)^(٩)، وهذه المسألة شبيهة

(١) نقل الزركشى قول ابن النفيس في التشنيف (٥٥٦/٢) .

(٢) انظر الكاشف (رقم ٢) (١٠٣٣/٣) ، تشنيف المسامع (٥٥٦/٢) .

(٣) وهى مسألة حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز معا إذ لا يحمل عليهما إلا إذا لم توجد قرينة تعين أحدهما .

(٤) فى ب ، ج ، د : إنه .

(٥) والمعنى - والله أعلم - أن الدليل المثبت للمجاز لا ينفى إرادة الحقيقة فلا يقال إن لم يقيم دليل على أن أحدهما هو المراد ، بل قام الدليل على أن أحدهما مراد وفرق بينهما .

وهذا - والله أعلم - رد المؤلف على ادعاء الأصفهاني بأن هذه المسألة مفرعة على القول بمنع الحمل على الحقيقة والمجاز معا فإنها عند عدم تعيين أحدهما أما هنا فقد تعين المجاز . والله أعلم .

(٦) لم أجد القائل بعد بحث طويل ومقاله وجيه وهو قريب من كلام ابن السمعاني الآتى . والله أعلم .

(٧) فى أ : إن بل .

(٨) قلت : كلام ابن السمعاني قريب منه إلا أنه لم يصرح بنفى الإجمال قال : اللفظ الواحد يجوز أن يحمل على الحقيقة والمجاز إذا تساويا فى الاستعمال ، لكن إذا عرى عن عرف الاستعمال لم يجوز حمله على المجاز إلا أن يقوم الدليل على أنه مراد به وقيام الدلالة على إرادة المجاز لا ينفى عن اللفظ إرادة الحقيقة .

قال الزركشى : وهو الحق وعلله فى التشنيف بأن مقتضى الحقيقة قائم ولا معارض له فلا يترك .

انظر : القواطع (٥٠٩/٢) ، البحر المحيط (١٤٣/٢) ، تشنيف المسامع (٥٥٥/٢) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ج .

بما سبق من أن الإجماع على وفق دليل لا يدل على أن ذلك الدليل هو مستندهم بل يجوز أن يكون دليلا آخر على الأصح^(١).
أى الإجماع لما قام على أن المجاز مراد هل مستنده أن الحقيقة لا يعمل بها فتعين^(٢) المجاز أو أن اللفظ يحمل على الحقيقة والمجاز معا^(٣). والله أعلم.

[العلاقة وأنواعها]

بنوعها فيه فوصف يظهر	أما العلاقة التي تعتبر
بالقطع أو بالظن لا المجهول	أو شكل أو ما كان أو يؤول ^(٤)
والنقص ^(٥) والضعف لمن أرادته ^(*)	أو بتجاور وكالزيادة
والكل للبعض وعكس نسبا	أو سببا يكون أو مسببا
وعكسه بصور ^(٦) قد حقا	ومتعلق لما تعلقا
لهذه أمثلة مدعوه ^(**)	وما بفعل أطلقوا ^(٧) بالقوة

الشرح :

هذا تفسير لما سبق من اعتبار العلاقة في المجاز ، وبيان اعتبار الواضع معناها ، وأنواعها .

أما اعتبارها في الجملة فباتفاق وإلا لكان الكلام كذبا أو خارجا عن

(١) وقيل : يدل على أنه هو المستند . راجع ص (١٣٧) .

(٢) في ب : فيتعين .

(٣) انظر المعتمد (٣٥٤/٢) .

(٤) في أ : يزول .

(٥) في د : والبعض .

(*) ١٧٩ ج

(٦) في أ ، د : تصور .

(٧) في ب : أطلقوه .

(**) ١٥٨ ب

كلام الذى المجاز باعتبار وضعه من شرع أو لغة أو عرف^(١).

[اشتراط السمع فى المجاز]

وأما اعتبار^(٢) الواضع معناها : فالمراد اعتبار نوعها من كونها من إطلاق الكل على البعض أو عكسه أو المجاورة أو نحو ذلك مما سيأتى^(٣) فإن ذلك هو معنى الوضع فى المجاز كما سبق وليس المراد اعتبار وضع كل فرد من النوع ، ويعبر عن هذه المسألة أيضا باشتراط السمع فى المجاز أى السمع فى النوع لافى الفرد المشخص قطعاً^(٤) ولا فى كون العلاقة لاحاجة إليها أصلاً إذ لا بد من علقه باتفاق بل المراد اعتبار النوع وهو ما اختاره إمام الحرمين فى "التلخيص"^(٥) والإمام الرازى وأتباعه^(٦).

وقيل : لاحاجة إلى سماع النوع أيضا بل يكفى وجودها وإن لم يسمع

(١) كذا فى جميع النسخ .

ولعل المراد أنه يخرج عن كلام واضع المجاز سواء الشرع أم العرف أم اللغة .
قال القرافى :

ولا بد من العلاقة وإلا كان منقولاً وقولاً بحسب الواضع أريد بالواضع اللغة
والشرع والعرف .

انظر تنقيح الفصول (٤٥) .

(٢) فى د : باعتبار .

(٣) انظر ص (١٥٧٢) .

(٤) انظر : البحر المحيط (١٩٢/٢-١٩٣) ، تشنيف المسامع (٥٤٢/٢) ، الإبهاج (٢٩٨/١) ، نهاية السؤل (٢٧١/١) ، النفائس (٩٠٥/٢) .

(٥) انظر التلخيص (١٨٨-١٨٩) .

(٦) كذا أطلق الاسنوى ولعل المراد صاحب الحاصل والبيضاوى ، وإلا فقد اعترض صاحب التحصيل على دليل الرازى والظاهر أنه يخالفه ولم يطلق الزركشى الاتباع بل عزاه للبيضاوى فقط . والله أعلم .

انظر : المحصول (٤٥٦/١/١) ، المنهاج مع الإبهاج (٢٩٨/١) ، التحصيل (٢٣٤/١)

نهاية السؤل (٢٧١/١) ، تشنيف المسامع (٥٤٣/٢) ، البحر المحيط (١٩٣/٢) .

نوعها ورجحه ابن الحاجب^(١) وغيره وإن لم يرجح الآمدى من القولين شيئاً^(٢).

نعم في كلام السمرقندى^(٣) من الحنفية في كتاب "الميزان" ما يشعر بخلاف في جزئيات كل نوع فإنه قال :

قيل : إنه موضوع كالحقيقة إلا أنها بوضع أول .

وقيل : الموضوع طريقه دون لفظه .

وقيل : لم يضعوا لفظه ولا طريقه لأن العلاقة علة فإذا وجدت العلة وجد المعلول فلو شرطنا سماع العلاقة لزم أن يكون الحكم منصوباً كما في علل الأحكام فيرتفع المجاز أصلاً^(٤) انتهى ولا يخفى ما في ذلك من نظر لأن النص على العلة لا يلزم منه أن يصير الحكم منصوباً^(٥).

(١) رجحه في المختصر أما في المنتهى فلم يرجح شيئاً تبعاً لأصله . والله أعلم .
انظر : مختصر ابن الحاجب (١٤٣/١) ، منتهى السؤل (٢٤) ، البحر المحيط (١٩٣/٢) ، تشنيف المسامع (٥٤٣/٢) ، الابهاج (٢٩٨/١) .

(٢) هذا في الأحكام أما في منتهى السؤل فقد صرح بالوقف .
وفي قول المؤلف : وإن لم يرجح الآمدى ... الخ إشارة إلى أن هذه من المسائل التي خالف فيها ابن الحاجب أصله . والله أعلم .
انظر : الأحكام ومنتهى السؤل للآمدى (٨٣/١) ، (١١/١) .

(٣) علاء الدين محمد بن أحمد أبو بكر السمرقندى الحنفى ، أصولى ، فقيه ، تفقه على المكحول وأبى اليسر البزدوى وأخذ عنه ابنته فاطمة العلامة الفقيهة وزوجها الكاسانى ، كان جليل القدر ، فاضلاً ، وكان يقيم بحلب ، من مؤلفاته :
"ميزان الأصول" ، "تحفة الفقهاء" .
مات عام (٥٥٤٠هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : الجواهر المضية (١٨/٣) ، الفوائد البهية (١٥٨) ، هدية العارفين (٩٠/٦) ، معجم المؤلفين (٢٦٧/٨) ، الأعلام (٣١٧/٥) ، مقدمة ميزان الأصول (ز) .
(٤) انظر ميزان الأصول (٣٨٢) .

(٥) أى لا يصير الحكم ثابتاً في الفرع بالنص بل بالقياس . قال الزركشى :
المشهور أن الحاق المسكوت عنه بالعلة المنصوصة قياس ، وقال ابن فورك ليس قياساً وإنما هو استمساك بنص لفظ الشارع حكاه عنه في البرهان .
انظر : البحر المحيط (١٨٦/٥) ، البرهان (٨٧٨/٢) .

وقال ابن الحاجب في "أماليه" : الإنصاف أن المجاز إن كان باعتبار الألفاظ مفردة احتاج إلى النقل وإن كان باعتبار المعاني الحاصلة باعتبار تعدد الألفاظ مثل طلع فجر علاه وشابت لمة رأسه وأشباهه لم يحتج لنقل^(١). قلت وكأنه يشير إلى أن المجاز العقلي غير موضوع بخلاف المجاز في المفرد وإن كان في أمثلته مجاز الأفراد ومجاز التركيب على أنه في مختصره يرد المجاز العقلي في مثل ذلك إلى مجاز المفرد كما سيأتي^(٢) فتضعف^(٣) هذه التفرقة.

{أنواع العلاقة}

أما بيان أنواع العلاقة فقال في "المحصول" الذي يحضرننا منها اثنا عشر قسماً^(٤) وأنها الهندي في "النهاية" إلى أحد وثلاثين^(٥) وزاد غيره على ذلك^(٦) وقال بعضهم إن فيها تداخلاً^(٧) وقد ذكرت في النظم منها طائفة مهمة^(*) فنشرحها ثم نذكر بعض زيادة ونشير إلى وجه التداخل فيما لم نذكره : الأول : مجاز المشابهة في معنى كالأسد للشجاع بشرط أن يكون صفة

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب (٧٩٠/٢) ، البحر المحيط (١٩٣/٢) .

(٢) انظر ص (١٦٩) .

(٣) في أ ، ب ، د : فيضعف .

(٤) انظر المحصول (٤٤٩/١/١) .

(٥) نقله عنه الاسنوى لكنه لم يحدد الكتاب ، والذي في النهاية (٢٢) نوعاً ويظهر أنه أدخل بعضها في بعض ، ولعل ما نقله الاسنوى ذكره الهندي في غير النهاية ويحتمل أنه سهو . والله أعلم .

انظر : التمهيد للاسنوى (١٨٦) ، نهاية السؤل (٢٧١/١) ، النهاية (قسم ٢٩٣/١) .

(٦) أوصلها ابن السبكي إلى (٣٦) ، والزركشي إلى (٣٨) .

انظر : الإيهاج (٣٠٩/١) ، البحر المحيط (٢١٣/٢) .

(٧) قاله الاسنوى .

انظر : التمهيد (١٨٦) ، نهاية السؤل (٢٧١/١) .

(*) ١٢٧

ظاهرة لاخفية ليخرج اطلاق الأسد على الأجر لأن البخر خفى^(١) وقال القراني أن يكون أشهر صفات المشبه به^(٢) ومنه نحو قوله تعالى {وأزواجه أمهاتهم}^(٣) أي في الحرمة^(٤) وكذلك^(٥) لو قال لعبدته أنت ابني وكان بحيث يمكن^(٦) فإنه يعتق^(٧).

الثاني : مجاز المشابهة الصورية كالأسد على ماهو بشكله من مجسد أو منقوش ، وربما وجدت العلاقتان نحو {فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار}^(٨).
الثالث : اطلاقه باعتبار ماكان وزال^(٩) كتسمية العتيق عبدا^(١٠) لكن

-
- (١) انظر : شرح العضد (١٤٢/١) ، شرح الكوكب (١٧٦/١) .
والمراد أنه لايصح اطلاق لفظ الأسد ويراد به الرجل الأجر لكون البخر موجود في الأسد لأنها صفة خفية لم يشتهر بها .
والبخر (بفتحتين) نتن الفم . انظر الكليات للكفوى (٢٤٧) .
(٢) نقله عنه الزركشى في البحر (٢٠٠/٢) ولم أقف عليه في النفايس ولاالتنقيح . والله أعلم .
وقد أشار إلى ذلك الأصفهاني في الكاشف (رقم ٢) (٦٤٢/٢) .
(٣) الأحزاب (٦) .
(٤) انظر : البحر المحيط (٢٠١/٢) ، الجامع للقرطبي (١٢٣/١٤) ، أحكام القرآن للكيا (٣٤٤/٤) .
(٥) في أ : ولذلك .
(٦) بأن يولد مثله لمثله كذا في هامش ج .
(٧) وإن لم يمكن وجهل نسبه لم يعتق لاستحالة ذلك ، وإن علم نسبه عتق على الأصح لتضمنه الإقرار بحريته .
انظر روضة الطالبين (١٥٤/١٢) .
(٨) طه (٨٨) .
فقد اجتمع في الآية المشابهة في الصورة وهي مجموع الشكل والمشابهة في الصفة وهي الخوار ، كذا ذكر الزركشى وتبعه المؤلف .
قلت : وهذا مبني على القول بأن العجل لم يكن حقيقة وإنما جعل فيه منافذ تدخل فيها الرياح فيخرج صوتا كالعجل ، أما على القول بأنه صار حيا - وهو الظاهر - فلا يكون مجازا . والله أعلم .
(٩) في ب ، د : ذاك .
(١٠) انظر : الابهاج (٣٠٤/١) ، التمهيد لاسنوى (١٩٦) .

يشترط^(١) أن لا يكون متلبسا الآن بضده فلا يقال للشيخ انه طفل باعتبار ماكان
ولاللتوب المصبوغ أبيض باعتبار ماكان ، ولالمن أسلم كافر باعتبار ماكان^(٢).
وكأنهم يريدون بذلك أن لا يطرأ وصف وجودى محسوس قائم به^(٣) وإلا فما
الفرق بين ذلك وبين تسمية العتيق عبدا باعتبار ماكان ، وقد قال أصحابنا
في حديث المفلس (فصاحب المتاع أحق بمتاعه)^(٤) انه جعل كذلك باعتبار^(*)
ماكان مع أن صاحب المتاع الآن هو المفلس^(٥) إلا انها ليست صفة وجودية
فيه ، وبالجمله فلا يخلو ذلك كله من نظر .

الرابع : اطلاقه باعتبار ما يؤول إليه .

إما بالفعل : كإطلاق الخمر على العنب كما في قوله تعالى {إني أرانى
أعصر خمرا}^(٦).

أو بالقوة : كإطلاق المسكر على الخمر ، ومنهم من اعتبر أن يؤول
بنفسه ليخرج أن العبد لا يطلق عليه حر باعتبار ما يؤول إليه^(٧).

(١) في ب ، د : بشرط .

(٢) انظر : البحر المحيط (٢٠٥/٢) ، شرح الكوكب (١٦٧/١) .

(٣) أشار الاسنوى إلى ذلك في المشتق وأن اطلاقه باعتبار الماضى فيه خلاف محله فيما
إذا لم يطرأ على المحل وصف وجودى يناقض المعنى الأول أو يضاده فإن طرأ فإنه
يكون مجازا باتفاق ، ومثل للمجاز في الجامد باطلاق لفظ العبد على العتيق . والله
أعلم .

انظر : التمهيد (١٩٦، ١٥٤) ، وسيتعرض المؤلف لهذا في ص (١٧٤٢) .

(٤) الحديث بنصه في سنن الدارقطنى (البيوع) (٢٩/٣) ، ومعناه في الصحيحين .

انظر : صحيح البخارى (الاستقراض) (٨٦/٣) ، صحيح مسلم (المساقاه) (١١٩٣/٣)
وانظر أحكام الحديث في عمدة القارى (٢٣٧/١٢) ، فتح البارى (٦٢/٥) ،
النوى على مسلم (٢٢١/١٠) .

(*) ١٤١

(٥) قال الأسنوى : ان قلنا إنه صاحب حقيقة باعتبار ماضى رجع فيه لاندراجه تحته .
وإن قلنا : أنه مجاز فلا ، ويتعين الحمل على المستعير .

نهاية السؤل (٢٠٥/١) ، وانظر المسودة (٥٦٩) ، وانظر ص (١٧٤١) .

(٦) يوسف (٣٦) .

(٧) لم يصرح الزركشى بقائله في البحر وكلامه في التشنيف يفيد أنه له . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٢٠٥/٢) ، تشنيف المسامع (٥٢٥/٢) ، شرح الكوكب
(١٦٨/١) .

وقولى (بالقطع) إلى آخره إشارة إلى اعتبار كون المال مقطوعا بوجوده نحو {إنك ميت وإنهم ميتون} (١).

أو غالبا : كما سبق في تسمية العصير خمرا (٢) فإن الغالب أنه إذا بقى ينقلب (٣) خمرا ، لاما إذا كان نادرا أو محتملا على السواء وهو معنى قولى لا المجهول ، فلذلك ضعف أصحابنا حمل الحنفية (فكاحها باطل) (٤) على أن المراد يؤول إلى البطلان لكون الولى قد يردده ويفسخه (٥) فإن ذلك ليس قطعيا ولا غالبا (٦) ، وشرط الكيا القطع وكذا محمد بن يحيى في "تعليقه" والجمهور على أن الغلبة كالقطع (٧).

الخامس : اطلاقه باعتبار المجاورة كإطلاق لفظ (الراوية) على ظرف

(١) الزمر (٣٠) .

(٢) هذا سهو من المؤلف فالذى سبق هو اطلاق الخمر على العنب ، ويدل على ذلك أن المؤلف جعل تسمية العصير خمرا من العلة الغائية كما سيأتى ص (١٥٨٥)

وقد مثل الزركشى فى التشنيف لاعتبار ما يؤول تسمية العصير خمرا وللعلة الغائية باطلاق العنب على الخمر ، وفى البحر ذكر العكس وهو الصواب وعليه جرى المؤلف وغيره . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢/٥٢٤، ٥٢٨) ، البحر المحيط (٢/٢٠٥، ١٩٩) ، وانظر ص

(٣) فى ب : أضاف الناسخ (أن) على أنها من النص فصارت العبارة (أن ينقلب) .

(٤) سبق تخريجه ص (١٣٥١) .

(٥) هذا تأويل محمد بن الحسن بناء على قوله بأن النكاح يوقف على اجازة الولى فإن

رد بطل ثم صح رجوعه إلى قول أبى حنيفة فى النكاح بغير ولى .

فالعزو إلى الحنفية غير صحيح فهم ردوا الحديث لأن روايه وهى عائشة عملت بخلافه ولأن الزهرى وهو أحد رواته أنكره .

انظر : بدائع الصنائع (٢/٢٤٧-٢٤٩) ، المبسوط (٥/١٢، ١٥) ، وراجع ص (١٣٥١) .

(٦) انظر : تشنيف المسامع (٢/٥٢٥) ، البحر المحيط (٢/٢٠٥) .

(٧) نقله الزركشى عن سبق فى البحر المحيط (٢/٢٠٥) ، وانظر : التشنيف (٢/٥٢٥) ،

والمراد بـ محمد بن يحيى تلميذ الغزالي وسبقت ترجمته ص () .

الماء وإنما هي في الأصل للبعير^(١) ومنه جرى الميزاب وتجرى من تحتها الأنهار إذا لم يجعل من مجاز الحذف^(٢) أى ماء الميزاب وماء الأنهار^(٣).

السادس : الزيادة كقوله تعالى {ليس كمثله شيء^(٤)} فالكاف زائدة أى ليس مثله شيء .

وقيل الزائد لفظ مثل حكاه إمام الحرمين^(٥) وكذا حكاها الماوردى غيره وجهين لأصحابنا^(٦).

وإنما حكم بزيادة أحدهما لئلا يلزم أن يكون للبارى تعالى مثل لأن نفي مثل المثل يقتضى ثبوت مثل وهو محال^(٧) أو يلزم نفي الذات الشريفة لأن مثل مثل الشيء هو ذلك الشيء وثبوته واجب فتعين^(٨) أن المراد نفي

(١) كذا قال الاسنوى وابن السبكي ونسباه للجوهري ، وابن منظور نسب عكسه لابن سيده . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل (٢٧٣/١) ، الابهاج (٣٠٤/١) ، الصحاح (روى) (٢٣٦٤/٦) لسان العرب (روى) (٣٤٦/١٤) .

(٢) ذكره المؤلف في العلاقة السابعة بمجاز النقصان وفي موضع أطلق عليه مجاز الحذف . والله أعلم .
انظر ص (١٥٧٩) (١٥٨٢) .

(٣) قال الاسنوى في (سال الوادى) :
والظاهر أنه من باب تسمية الحال باسم المحل أو من مجاز النقصان وتقديره ماء الوادى .

انظر : نهاية السؤل (٢٧١/١) ، التمهيد للاسنوى (١٨٨) .

(٤) الشورى (١١) .

(٥) هذين القولين عزاهما الزركشى إلى تلخيص الإمام ولعله استنبطه من قول الإمام : من أيمتنا من صار إلى قوله {ليس كمثله شيء} فقال الكاف والمثل تجوزا وتوسعا وهذا القائل يقول من ضروب الخطاب ما يلتحق بالمجاز بزيادة شيء منه نحو قوله تعالى {ليس كمثله شيء} ، ونرى القاضى يميل إلى عد ذلك من المجاز .

انظر : البحر المحيط (٢٠٧/٢) ، التلخيص (١٨٧/١) .

(٦) انظر : النكت والعيون (٥١٣/٣) ، البحر المحيط (٢٠٧/٢) ، الجامع للقرطبي (٨/١٦) ، شرح الكوكب (١٦٩/١) ، البرهان للزركشى (٢٧٦/٢) ، مفتاح العلوم (٣٩٢) .

(٧) انظر تفسير الرازى (١٥٣/٢٨) .

(٨) في ب : فيتعين .

المثل ، وذلك إما بزيادة الكاف أو مثل^(١).

نعم ادعى كثير عدم الزيادة والتخلص من المحذور بغير ذلك لاسيما على القول بأنه لا يطلق "أن"^(٢) في القرآن ولا في السنة زائد كما سبق بيانه^(٣)، وذلك من وجوه :

أحدها : أن سلب المعنى عن المعدوم جائز كسلب الكتابة عن ابن فلان الذى هو معدوم فلا يلزم من نفي المثل عن المثل ثبوت المثل^(٤).

ثانيها : أن المراد هنا بلفظ المثل الصفة كالمثل - بفتحتين - كما قال تعالى {مثل الجنة التى وعد المتقون}^(٥) فالتقدير ليس كصفته تعالى شىء .

ثالثها : أن المراد بمثل ذات نحو قولك مثلك لا يبخل^(٦) أى أنت لا تبخل قال الشاعر :

ولم أقل مثلك أعنى به غيرك^(٧) يافردا بلامشبه^(٨)

(١) أى إما أن نقول بزيادة الكاف أو نقول بزيادة مثل ، وقد أطال القرافى فى بيان ذلك . والله أعلم .

انظر : شرح الكوكب (١٧٠/١) ، النفايس (٧٩٠/٢) .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) راجع ص (٧٥٢) .

(٤) قال ابن الأثير : والله سبحانه وتعالى لامثل له حتى يكون لمثله مثل ، وإنما ذكر ذلك على طريق المجاز قصدا للمبالغة .

المثل السائر (١٩٠/٢) .

(٥) الرعد (٣٥) .

(٦) انظر شرحه فى خزنة الأدب (٥٨٢/٨) .

(٧) كذا فى التشنيف وفى الديوان سواك .

(٨) هذا البيت ضمن قصيدة للمتنبى رثا فيها عمة عضد الدولة وعزاه فيها وهو يعود إلى قوله قبل ذلك :

مثلك يثنى الحزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

قال العكبرى وقد تأتى مثل ولا يراد بها النظير كقوله تعالى {ليس كمثل شىء} . والمعنى : لم أقل مثلك - يعنى فى قوله مثلك يثنى ... الخ - أعنى به سواك وإنما أردت نفسك لا غير .

انظر ديوان المتنبي مع شرح العكبرى (٢١٦-٢١٧) .

بل هذا النوع من الكتابة أبلغ من الصريح لتضمنه اثبات الشيء بدليله (*).

رابعها : أنه لو فرض لشيء مثل ولذلك المثل مثل كان كلاهما مثلا للأصل فيلزم من نفي مثل المثل نفيهما معا ويبقى المسلوب^(١) عنه ذلك بالضرورة لأنه الموضوع وكل منهما مقدر مثلثته وقد نفيا عنه^(٢).

خامسها : قاله يحيى بن ابراهيم السلماسي^(٣) في كتاب "العدل في (**)
منازل الأئمة الأربعة"^(٤): إن الكاف لتشبيه الصفات ومثل لتشبيه الذوات فنفي الشبهين كليهما عن نفسه فقال {ليس كمثله شيء} أي ليس له مثل

(*) ١٨٠ ج

(١) في د : المسكوت .

(٢) انظر الوجوه السابقة في : شرح الكوكب (١٧٠/١-١٧٣) ، تشنيف المسامع (٥٢٦-٥٢٧/٢) ، الابهاج (٣٠٥/١) ، نهاية السؤل (٢٧٣/١) ، البحر المحيط (٢٠٧/٢) ، تفسير الرازي (١٥٣/٢٨) ، النفايس (٧٩٠/٢) .

(٣) في د : السلماني .

ولم أقف له على ترجمة بعد البحث إلا أن الذهبي ذكره في الميزان وليس فيه ما يشير إلى أنه المراد ، قال :

يحيى بن ابراهيم السلماسي ، شيخ معروف متأخر ، له مصنف في مناقب علي رضي الله عنه أبان فيه عن جهل وهوى روى عنه أبو القاسم بن عساكر وغيره . ا.هـ وهذا يعني أنه عاش بين القرن الخامس والسادس .

وأشار ناسخ ج إلى أنه ظاهري .

أما النسبة فقال ابن السمعاني انها إلى سلماس من بلاد أذربيجان ولم يشر إلى صاحب الترجمة . والله أعلم .

ميزان الاعتدال (٣٤/٦) ، وانظر : المغني للذهبي (٣٩٤/٢) ، لسان الميزان (٢٤٠/٦) ، الأنساب للسمعاني (٢٧٥/٣) .

(**) ١٥٩ ب

(٤) لم أقف عليه . والله أعلم .

ولا كهو شيء^(١) "انتهى"^(٢) ولا يخفى بعده ومنافرته لكلام العرب^(٣).

تنبيه :

قال القاضى عبد الوهاب فى "الملخص" قد اختلف فى كون هذا مجازا : فقال الجمهور ان الكلام^(٤) يصير بالزيادة مجازا .
وقيل : إن نفس الزيادة هى المجاز دون سائر الكلمات ، لأن الكاف مثلا هى المستعملة فى غير موضوعها ، وأما المثل فمستعمل فى موضوعه .
قال : والصحيح الأول لأن الحرف الواحد لا يفيد بنفسه وما لا يفيد بنفسه لا يوصف بأنه حقيقة ولا مجاز وإنما يوصف بذلك الكلام المفيد^(٥) ، لكن هذا^(٦) تفريع على أن المجاز لا يكون فى الحرف ، وستأتى المسألة^(٧) .
السابع : علاقة النقصان بأن ينقص لفظ من المركب ويكون كالموجود للافتقار إليه سواء أكان مفردا أو مركبا جملة أو غيرها كقوله تعالى {إنما جزاء الذين يحاربون الله^(٨) أى يحاربون عباد الله أو أهل دين الله أو نحو

(١) فى أ : ولا لهويته انتهى .

(٢) ساقطة من ب ، ج ، د .

وقد نقل ابن النجار كلام السلماسى فى شرح الكوكب (١٧٤/١) .

(٣) فى أ : ومارفرته لكلفة العرب .

قلت : ولعل المؤلف يقصد أن الألفاظ لا تدل على المعنى الذى أشار إليه وهو أن الكاف للصفات والمثل للذوات ، ولعل المأخذ أنه جمع بين القولين فى تفسير الآية وإلا فقد حكاهما الماوردى وجهين للشافعية حيث قيل الزائد (الكاف) أى فليس مثله شيء وقيل الزائد مثل والمعنى ليس كهو شيء ونقل عن ثعلب .

نعم قال الزركشى تقدير دخول الكاف على الضمير ضعيف لا يجيء إلا فى الشعر .

راجع هامش (٥) ص (٥٧٦) .

(٤) فى أ : الكلم .

(٥) انتهى كلام القاضى عبد الوهاب وقد نقله الزركشى فى البحر (٢٠٨/٢) .

(٦) فى أ ، ب ، د : ففى هذا .

(٧) انظر ص (١٦١٥) .

(٨) المائة (٣٣) .

ذلك^(١)، ومثل [فقبضت قبضة من أثر الرسول]^(٢) أى من أثر حافر فرس الرسول^(٣) وبه قرىء شاذ^(٤)، ومثل [فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر]^(٥) أى فأفطر^(٦) وهو كثير جدا، والقرآن مملوء منه، وقد أورد منه ابن عبد السلام في كتاب المجاز على ترتيب نظم القرآن من أوله إلى آخره بل هو غالب كتابه^(٧).

[هذا النوع هل هو من المجاز الافرادى أم المركب]

لكن حكى الإمام خلافا في أن ذلك هل يسمى مجازا أو لا لأن المجاز هو اللفظ المستعمل كما جرى مثله في الزيادة^(٨) حتى زعم بعضهم أنهما من مجاز التركيب واختاره الأصفهاني وغيره^(٩) ولا يخفى ضعفه .

(١) انظر تفسير الرازى (٢١٩/١١) .

(٢) طه (٩٦) .

(٣) انظر تفسير الطبرى (٢٠٥/١٦) .

(٤) فى أ ، ج ، د : شاذ .

وقد أشار الرازى إلى قراءة ابن مسعود (من أثر فرس الرسول) .

انظر : تفسير الرازى (١١٠/٢٢) ، شرح الكوكب (١٧٥/١) .

(٥) البقرة (١٨٤) .

(٦) انظر : تفسير الرازى (٧٩/٥) ، شرح الكوكب (١٧٥/١) .

(٧) انظر الإشارة إلى الإيجاز (١١٥-٢٠٤) .

(٨) أى جرى الخلاف فى كون الزيادة من المجاز .

وقد حكى الإمام هذا الخلاف فى التلخيص (١٨٧/١) ، وانظر البحر المحيط

(٢٠٨/٢) .

(٩) عزاه إليه الزركشى فى البحر ولم أقف عليه فى موضع المسألة من الكاشف لكن يفهم ذلك من حديثه عن المجاز المركب .

ونسبه الزركشى فى التشنيف إلى ابن عبد السلام لقوله فى كتابه : ليس حذف المضاف من المجاز لأنه استعمال اللفظ فى غير موضوعه والكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز نسبة ما كان للمضاف إلى المضاف إليه . اهـ وهذا مارجحه الاستوى . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٠٩/٢) ، الكاشف (رقم ٢) (٦٢٣/٢) ، تشنيف المسامع

(٥٢٨/٢) ، الإشارة إلى الإيجاز (٨) ، نهاية السؤل (٢٧٣/١) .

نعم دخوله في المجاز الإفرادى قيل^(١): باعتبار تغير الإعراب الذى شرطه بعضهم^(٢) في المجاز حتى يخرج من ذلك ماسبق في نحو {فقبضت قبضة من أثر الرسول}^(٣).

قال : فلا يسمى ذلك مجازا لعدم تغير الإعراب لأنه لم يستعمل في غير ماوضع له .

قال^(٤): وميل^(٥) القاضى للأول^(٦) وهو الظاهر ، والخلاف في ذلك سهل . ولهذا قال الكيا إن الخلاف لفظى على أن طريقه البيانين تقتضى الثانى^(٧). ومن أمثله المشهورة قوله تعالى {واسأل القرية}^(٨) أى أهل القرية^(٩) لكن هذا إذا لم تجعل^(١٠) القرية اسما للناس المجتمعين بها من قرأت الشىء جمعته^(١١) ومنه نحو {وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة}^(١٢). أو القرية مشتركة بين الأبنية والمجتمعين بها وأريد الثانى^(١٣).

-
- (١) قائله الزركشى .
 - (٢) عزاه الزركشى إلى أهل البيان ونص عليه الفوزي .
 - انظر : البحر المحيط (٢/٢١٠) ، الايضاح (١٨٢) ، معترك الأقران (١/٢٦٥) .
 - (٣) طه (٩٦) .
 - (٤) ساقطة من أ ، د ، ومشطوبة في ج ، وأثبتها ناسخ ب في الهامش على أنها من النص وهو الصواب فالكلام لا يزال للزركشى . والله أعلم .
 - (٥) في أ : ومثل .
 - (٦) أى جعل النقصان من قبيل المجاز كذا ذكر الإمام في التلخيص (١/١٨٧) .
 - (٧) انتهى كلام الزركشى فانظر البحر المحيط (٢/٢٠٨) .
 - (٨) يوسف (٨٢) .
 - (٩) انظر الإشارة إلى الإيجاز (١٦٠) .
 - (١٠) في ب : يجعل .
 - (١١) انظر لسان العرب (قرا) (١٥/١٧٨) ، وانظر الاعتراض على هذا الاشتقاق في شرح البدخشى (١/٢٧٠) .
 - (١٢) الأنبياء (١١) .
 - قال الرازى : ذكر القرية وأراد أهلها توسعا .
 - انظر تفسير الرازى (٢٢/١٤٥) .
 - (١٣) سبق رد هذا القول ص (١٥٥) .

أو أن يجعل المجاز فيه من اطلاق المحل على الحال .
 أو المراد سؤال الأبنية لتجيب ويكون ذلك معجزة^(١).
 والأرجح من هذه الأقوال أنه مجاز الحذف^(٢) ونص عليه الشافعي في
 "الرسالة" وجعله من الدال لفظه على باطنه دون ظاهره ، فقال بعد ذكر
 الآية : لا يختلف أهل العلم باللسان أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية
 وأهل العير لأن القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم^(٣). انتهى .

تنبيه :

قال المطرزي^(٤) إنما يكون كل من الزيادة والنقصان مجازا إذا تغير بسببه
 حكم فإن لم يتغير فلا ، فلو قلت : زيد منطلق وعمرو وحذفت الخبر لم
 يوصف بالمجاز لأنه لم يؤد إلى تغيير حكم من أحكام مابقى من الكلام^(٥).
 انتهى

-
- (١) انظر هذه الوجوه في : البحر المحيط (٢٠٩/٢) ، الابهاج (٣٠٦/١) .
 (٢) أى مجاز النقصان وسبق أن المؤلف يعبر بهما . ارجع ص (١٥٦٦) .
 راجع ص () .
 (٣) هذا الترجيح مع الاستدلال بقول الشافعي قاله ابن السبكي والزركشى .
 انظر : الابهاج (٣٠٧/١) ، البحر المحيط (٢٠٩/٢) ، الرسالة (٦٤) .
 (٤) ناصر بن عبد السيد بن علي الحنفى المطرزي - بضم الميم - نسبة إلى التطريز النحوى
 الأديب ، ولد بمرجانية خوارزم عام (٥٣٦هـ) ، قرأ على أبيه وعلى الموفق تلميذ
 الزمخشري ، كان إماما فى الأدب والعربية والفقہ ، رأسا فى الاعتزال داعيا إليه .
 من مؤلفاته :
 "المقدمة اللطيفة" فى النحو ، "شرح مقامات الحريرى" ، "المغرب" فى لغات الفقہ ،
 "الإقناع" فى اللغة وغيرها ، مات بخوارزم عام (٦١٠هـ) .
 انظر : الفوائد البهية (٢١٨) ، الجواهر المضية (٥٢٨/٣) ، معجم الأدباء (٢١٢/١٩)
 أنباء الرواه (٣٣٩/٣) ، بغية الوعاة (٣١١/٢) ، وفيات الأعيان (٣٦٩/٥) ، سير
 النبلاء (٢٨/٢٢) .
 (٥) كلام المطرزي نقله الزركشى بالنص فى البحر (٢٠٨/٢) ، ونص عليه الرازى فى
 نهاية الإيجاز (١٨٥) ، وقد سبقهم إلى ذلك مؤسس البلاغة عبد القاهر الجرجانى
 فانظر أسرار البلاغة (٤١٦) .

الثامن : علاقة المضادة بأن يطلق اسم الضد على الضد كإطلاق البصير على الأعمى ووهم من يمثلهما بإطلاق الجون للأسود أو للأبيض لأن اللفظ مشترك فاطلاقه على كل حقيقة^(١)، وأكثر مايقع هذه العلاقة عند التقابل نحو {وجزاء سيئة سيئة مثلها}^(٢)، {فاعتدوا عليه بمثل مااعتدى عليكم}^(٣)، {ومكروا ومكر الله}^(٤) وقوله صلى الله عليه وسلم : {فإن الله لا يمل حتى تملوا}^(٥) على أن بعضهم رد هذا النوع إلى مجاز المشابهة^(٦) ولو بوجه ما^(٧).

(١) قال الزركشى : وجعل صاحب المثل السائر من هذا القسم قولهم الجون للأبيض والأسود وهو وهم لأن هذا اشتراك .

قلت : وهى هفوة أستغربها من إمام كالزركشى فإن ابن الأثير نقل هذا عن احدى مصنفات الغزالي فى الأصول ثم أنكره فكيف يعزى إليه واليك كلامه :

قال : وقد اطلعت فى كتاب من مصنفات الغزالي فى أصول الفقه فوجدته قسم المجاز إلى أربعة عشر قسما ... قال : القسم التاسع : تسمية الشىء باسم ضده وكقولهم للأسود والأبيض جون قال : وهذا القسم ليس من المجاز فى شىء البتة وإنما هو حقيقة فى هذين المسميين معا لأنه من الأسماء المشتركة فكيف يجعل من المجاز؟

ولاشك أن الغزالي نظر إلى أن الضدين لا يجتمعان فى محل واحد فقاس الاسم على الذات وظن أن الذاتين لا يجتمعان فى اسم واحد كما أنهما لا يجتمعان فى محل واحد. اه باختصار

ولم أجد فى المنخول ولا المستصفى ما عزى للغزالي فعله ذكره فى تهذيب الأصول . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٠٣/٢/١) ، المثل السائر (٣٥٩،٣٥٥/٢) ، وانظر عدم صحة وصف المشترك بانه مجاز فى أسرار البلاغة (٣٩٦) .

(٢) الشورى (٤٠) .

(٣) البقرة (١٩٤) .

(٤) آل عمران (٥٤) .

(٥) صحيح مسلم (صلاة المسافرين) (٥٤٠/١) ، وفى البخارى بلفظ (لا يمل الله حتى تملوا) ، صحيح البخارى (الإيمان) (١٦/١) ، وانظر شرح الحديث فى فتح البارى (١٠٢/١) .

(٦) كذا قال الرازى فى المحصول (٤٥٢/١/١) ، وانظر : البحر المحيط (٢٠٢/٢) ، الابهاج (٣٠٢/١) .

(٧) فى أ : لو قوعه مما .

ووجه بعضهم هذه العلاقة باللزوم الذهني^(١).
ورد : بأنه كان يلزم أن يسمى الابن أبا وإنما هو من قبيل الاستعارة
بتنزيل القابل منزلة المناسب بواسطة تمليح أو تهكم^(٢) كإطلاق الشجاع على
الجبان^(٣).

التاسع : اطلاق السبب على المسبب وربما قيل العلة على المعلول^(٤) وتحت
أربعة أقسام^(٥):

لأن العلة إما فاعلية^(٦): نحو نزل السحاب أى المطر لكن فاعليته باعتبار
العادة كما تقول أحرقت النار^(٧) وكما فى قوله عليه الصلاة والسلام (بلوا
أرحامكم ولو بالسلام)^(٨) أى صلوها^(٩).

-
- (١) أشار إلى ذلك الزركشى ولم يحدد القائل .
انظر البحر المحيط (٢٠٣/٢) .
 - (٢) فى أ ، د : محكم ، والمثبت يوافق البحر .
 - (٣) هذا رد الزركشى فى البحر (٢٠٣/٢) .
 - (٤) قال الزركشى وإن شئت قلت : اطلاق العلة على المعلول وكذا قال ابن السبكي .
انظر : البحر المحيط (١٩٨/٢) ، الابهاج (٢٩٩/١).
 - (٥) انظر : النفايس (٨٧٧/٢) ، النهاية (قسم ٢٩٤/١) .
 - (٦) نسبة إلى الفاعل ، وتسمى أيضا الفاعلى والمجاز فى هذا القسم تسمية الشىء باسم
سببه الفاعل .
انظر الابهاج (٣٠٠/١) .
 - (٧) انظر : البحر المحيط (١٩٨/٢) ، شرح الكوكب (١٥٨/١) .
 - (٨) لم أجده بعد البحث فى الكتب المشهورة ، وقد ذكره السيوطى فى الجامع الصغير
وعزاه للطبرانى فى المعجم الكبير ولم أجده فى المطبوع فلعله ضمن الأجزاء المفقودة
وأخرجه البيهقى فى شعب الإيمان وذكره ابن حجر فى الفتح دون عزو . والله أعلم .
 - (٩) انظر : الجامع الصغير (٤٨٨/١) ، شعب الإيمان (٢٢٣/٦) ، فتح البارى (٤٢٣/١٠).
فى الصحيح (لهم رحم أبلاها ببلالها يعنى أصلها بصلتها) .
فقد يشبه الرحم بالأرض إذا سقاها الماء أزهرت وأثمرت المحبة والصفاء .
صحيح البخارى (الأدب) (٧٣/٧) ، وانظر : فتح البارى (٤٢٣/١٠) ، فيض
القدير (٢٠٧/٣) .

أو مادية^(١): كتسمية العصير عبا وقد يرد هذا إلى المجاز باعتبار
ماكان^(٢).

أو صورية^(٣): كإطلاق اليد على القدرة^(٤) في نحو قوله تعالى {يد الله فوق
أيديهم}^(٥) وقد يرد هذا المجاز المشابهة في أمر لائق بالمقام^(*).

أو غائية^(٦): كتسمية العصير خمرا والحديد خاتما وبعضهم يرد هذا^(**)
إلى مجاز ما يؤول^(٧) لكن سبق أن شرطه أن يكون بقطع^(٨) أو غلبة

(١) نسبة إلى المادة ، أى مادة الشيء ويطلق على هذا القسم القابلي وهو تسمية الشيء
باسم سببه القابلي .

انظر : الإبهاج (٣٠٠/١) ، شرح الكوكب (١٥٧/١) .

(٢) قلت : مثل الرازي هذا القسم بقولهم سال الوادى وقرره الزركشى بأن السائل
هو الماء والوادى سبب قابل لسيل الماء .

قال : وفيه نظر ، واعترضه أيضا ابن السبكي والاسنوى بأن المادى جنس ماهية
الشيء كالحشب مع السرير وليس الوادى جزءا للماء فلا يكون سببا قابلا له ،
ورجح الزركشى أنه من إطلاق المحل على الحال وكذا الاسنوى قال : أو يكون
من مجاز النقصان أى ماء الوادى .

قلت : والأخير هو الأقرب . والله أعلم .

انظر : المحصول (٤٤٩/١/١) ، البحر المحيط (١٩٨/٢) ، الإبهاج (٣٠٠/١) ، نهاية
السؤل (٢٧١/١) ، التمهيد للأسنوى (١٨٨) .

(٣) فى أ ، ب ، د : صورته .

(٤) كذا مثل الزركشى وغيره وهو مبنى على عقيدة الأشاعرة القائلين بالتأويل ، وعقيدة
أهل السنة اثبات اليد لله كما يليق بجلاله ، ولهذا عدل ابن النجار عن هذا المثال
والله أعلم .

راجع ص (١٤٣٠) هـ (٦) ، ص (١٥٤٤) هـ (١) .

وانظر : نفس المصادر ، شرح الكوكب (١٥٧/١) .

(٥) الفتح (١٠) .

(*) ١٢٨

(٦) فى أ : غايته .

(**) ١٤٢ أ

(٧) كذا ذكر الزركشى فى التشنيف وفى الموضوع نظر سبق تحقيقه ص (١٥٧٥) هـ (٢) .

(٨) فى أ : بقطع أمر .

لاباحتمال^(١) نعم هو يشبه ماسيأتي من إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة^(٢) على أن فيه نظرا من حيث أن العلة الغائية إنما هي في الذهن وهي معلولة في الخارج^(٣) فإن روعى الخارج فهو من إطلاق المعلول على العلة كتسمية الخشب سريرا ، أو الذهن فهو من إطلاق العلة على المعلول لأن العلة حينئذ إرادة خمريته بالعصير أو إرادة كونه سريرا قبل عمله لكن العلة في الحقيقة هي إرادة ذلك .

العاشر : عكسه وهو إطلاق المسبب على السبب كتسمية المرض المهلك موتا وهو من السبب العادي^(٤) ومنه قوله :

شربت الإثم حتى ضل^(٥) عقلي كذاك الإثم يذهب بالعقول^(٦)

قال الله عز وجل : {لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا^(٧)} الآية أى أعطاهم لأن من يعطى يمن^(٨)، لكن الامتنان ليس بمحمود إلا من

(١) يفهم اعتراض المؤلف على المثال وفيه نظر فقد سبق أن قرره وجعله باعتبار ما يؤول غالبا وهنا جعله يؤول باحتمال . والله أعلم .

راجع ص (١٥٧٥) هـ (٢) .

(٢) انظر ص (١٥٩٦) .

(٣) أى حال كونها ذهنية : علة ، وحال كونها في الخارج : معلولة فقد حصلت لها علاقتا العلية والمعلولية .

انظر المحصول (٤٥٠/١/١) .

(٤) قال ابن السبكي لأن الله جعل المرض الشديد في العادة سببا للموت .

الإبهاج (٣٠١/١) ، وانظر البحر المحيط (٢٠٠/٢) .

(٥) في د : ظل .

(٦) لم أقف عليه بعد البحث الطويل في كتب العربية ومعجم الشواهد .

والمراد : أنه أطلق المسبب وهو الإثم وأراد السبب وهو الخمر كذا يظهر . والله أعلم .

(٧) آل عمران (١٦٤) .

(٨) لعل مراد المؤلف أن المعنى : لقد أعطى الله المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا فأطلق

المسبب وهو المن وأراد السبب وهو الاعطاء ، فالاعطاء سبب المن .

كذا ظهر لى بعد التأمل وقد ذكر الرازى عدة معان للمن :

منها : أن تمن بما أعطيت وهو قوله تعالى {لاتبتلوا صدقاتكم بالمن} {بِعْرَهُ} (٦٤ <

ومنها : الإحسان والإنعام إلى من لا يطلب الجزاء منه ، والمنان : من صفاته تعالى

المعطى ابتداء من غير أن يطلب منه عوضا . =

الله لأن عطاءه من فضله فله المنة وأما من غيره تعالى فمذموم قال تعالى :
 {ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى} (١).

وإنما أخرت هذا النوع عن الذى قبله لأولوية ذلك ، لأن (٢) السبب
 المعين يستدعى مسببا معيناً كزنا المحصن فى الرجم والمسبب (٣) المعين
 لا يستدعى سبباً معيناً كإباحة الدم ، إما لردة أو زنا محصن أو ترك صلاة (*)
 أو موجب قصاص أو دفع صيال أو بغى ، وما يقتضى المعين أقوى مما
 يقتضى المطلق ؛ لأنه يقتضى المطلق وزيادة (٤).

ويأتى فيه الأقسام الأربعة السابقة : اطلاق المسبب على السبب الفاعلى
 والمادى والصورى والغائى ولا يخفى أمثلتها مما سبق فى عكوسها .

الحادى عشر : باعتبار الكلية وهو اطلاق الكل على الجزء كقوله تعالى
 {يجعلون أصابعهم فى آذانهم} (٥) أى أناملهم لأن العادة أن الإنسان لا يضع
 جميع الإصبع فى الأذن (٦).

ومثله قوله تعالى {وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة} (٧) فإن الناظر من
 الوجه العين فقط (٨).

= قال : وقوله {لقد من الله على المؤمنين} أى أنعم عليهم وأحسن بيعته هذا
 الرسول .

انظر تفسير الرازى (٨٠/٩) .

(١) البقرة (٢٦٢) .

(٢) ساقطة من د .

(*) ١٨١ ج

(٣) فى أ : السبب ، والمثبت يوافق البحر .

(٤) قرر الزركشى ذلك فى البحر (٢٠٠/٢) ، وأصله للرازى فى المحصول (٤٥٠/١/١) ،

وانظر : الإبهاج (٣٠١/١) ، نهاية السؤل (٢٧٢/١) ، التمهيد للأسنوى (١٨٩) .

(٥) البقرة (١٩) .

(٦) انظر تفسير الرازى (٨٧/٢) .

(٧) القيامة (٢٣، ٢٢) .

(٨) كذا ذكر الزركشى ولم أجده صريحاً فى كتب التفسير ولا فى الإشارة لابن عبد السلام

لكنه ظاهر ويستقيم على مذهب أهل السنة المثبتين لرؤية الله تعالى ، أما على قول

المعتزلة بنفى الرؤية وتأويل الآية بانتظار الثواب فلا . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٠٣/٢) ، تفسير الرازى (٢٢٦/٣) .

ومثله البيضاوى بإطلاق القرآن على بعضه^(١).
وفيه نظر ، فإن ذلك من الكلى^(٢) على الجزئى ، ومثل ذلك إنما هو^(*)
حقيقة ، كما قرر ذلك فخر الإسلام^(٣) وهو ظاهر لأن المجاز هو المستعمل فى
غير ماوضع له أولاً ، والجزئى ليس غير الكلى كما أنه ليس عينه^(٤) ، ولأجل
ذلك لم أذكر فى النظم اطلاق الكلى وإرادة الجزئى^(٥).
الثانى عشر : باعتبار الجزئية عكس ما قبله بأن يطلق الجزء ويراد الكل

(١) انظر منهاج الوصول (٢٦٩/١) .
(٢) لم يذكر المؤلف من أى أقسام الكلى هو ، وصرح ابن السبكى أنه من المتواطىء
فيطلق حقيقة على كله وعلى بعضه بقيود . والله أعلم .
انظر : الابهاج (٣٠٢/١) ، نهاية السؤل (٢٧٢/١، ٢٥٣) ، وراجع الكلى وأقسامه
ص (١٤٣٩) .

(*) ١٦٠ ب

(٣) وهو البزدوى وسبقت ترجمته ص () .
(٤) أقول فى نقل المؤلف لمذهب فخر الإسلام غموض .
والذى قرره فخر الإسلام ونقله الزركشى أن اطلاق العام وإرادة الخاص حقيقة
قاصرة لأن المجاز استعمال اللفظ فى غير ... ، والجزء ليس غير الكل كما أنه ليس
عينه لأن الغيرين موجودان يجوز وجود كل منهما بدون الآخر ويمتنع وجود الكل
بدون الجزء فلا يكون غيره .
فاللفظ عنده :

ان استعمال فى غير ماوضع له فهو مجاز .
وان استعمال فى عينه فهو حقيقة .
وان استعمال فى جزء منه فهو حقيقة قاصرة .
وقد قرر ذلك البزدوى عند اطلاق الأمر وإرادة الندب فيكون حقيقة قاصرة لأن
الندب جزء من الوجوب . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٢٠٣/٢) ، أصول البزدوى مع كشف الأسرار (١١٩/١) ،
شرح المنار (٢٩) .
(٥) أى لأنه من الحقيقة لاالمجاز .

نحو {فتحير رقبته} ^(١) والعتق إنما هو للكل لاللقبة فقط ، و(على اليد ما أخذته ^(٢) حتى تؤديه) ^(٣) ، المراد صاحب اليد بكماله . ونحو ذلك فلان يملك كذا رأسا من الغنم وقولهم للجاسوس (عين) وإطلاق الكلمة على الكلام نحو {كلا إنها كلمة} ^(٤) إشارة إلى قوله {رب ارجعون . لعلى أعمل صالحا فيما تركت} ^(٥) وقيل : العلاقة في هذا ^(٦) إن له وحدة جعلته كالمفرد فأطلق عليه اسم المفرد ^(٧) .

(١) النساء (٩٢) .

وفي جميع النسخ {فعتق رقبة} وظاهر السياق أنه يريد الآية والصواب المثبت وأثبتته ابن النجار قال : والعتق إنما هو للكل .

نعم لعل الأولى التعبير بالتحريم وفقا للآية أو التمثيل بقوله صلى الله عليه وسلم (اعتقوا عنه رقبة) . والله أعلم .

انظر : شرح الكوكب (١٦٦/١) ، نهاية السؤل (٢٧٣/١) ، الجامع الصغير (١٧٢/١) .

(٢) في الحديث أخذت .

(٣) انظر : سنن أبي داود (البيوع) (٣١٨/٥) ، سنن الترمذى (البيوع) (٥٦٦/٣) ، سنن ابن ماجه (الصدقات) (٨٠٢/٢) ، مسند أحمد (٨/٥) ، المستدرک (٤٧/٢) .

(٤) المؤمنون (١٠٠) .

(٥) المؤمنون (١٠٠،٩٩) .

(٦) أى فى اطلاق الكلمة على الكلام ، فالعلاقة على القول الأول اطلاق الجزء وإرادة الكل وهذا الثانى .

(٧) أقول :

الكلمة فى اللغة تطلق على الجمل المفيدة كقولك ألقى كلمة .

وتطلق فى اصطلاح النحاه : على القول المفرد فهى حقيقة عرفية .

والمعنى اللغوى مجاز مهمل فى عرف النحاه .

قال المرادى : قيل : من تسمية الشىء باسم بعضه .

وقيل : إن اجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه الكلمة فأطلقت عليه .

انظر : توضيح المقاصد (٢٢/١) ، الأشمونى على الألفية (٢٨/١) ، قطر الندى (١١) شرح الكوكب (١٢١/١) ، وانظر تعريف المؤلف للكلمة ص (١٦٨٨) .

ومثله البيضاوى باطلاق الأسود على الزنجى^(١) فإن بياض عينيه وسنه مانع من كونه حقيقة^(٢).

وتعقب ذلك بعضهم بأنه من القسم الذى قبله ، وهو اطلاق الكل للبعض^(٣).

وفساده ظاهر لأنه مشتمل^(٤) على بعض أسود وبعض أبيض ، فإطلاق اسم أحد البعضين على الكل مجاز باعتبار ذلك قطعاً .

وقد فرع بعض أصحابنا على ذلك إضافة الطلاق إلى جزئها من يد ونحوها . لكن الأصح أن ذلك من باب السراية^(٥) لا من اطلاق البعض على الكل^(٦)؛ ويجرى ذلك فى العتق وفى البيع ونحوه لو قال بعت نصفك هذه الدار^(٧) هل هو كناية أو لا . ومحل بسط ذلك كتب الفقه .

تنبيه :

إذا تعارض هذا والذى قبله كان ذلك أولى لأن الكل يستلزم الجزء ولاعكس^(٨).

(١) تبعاً للإمام .

انظر : منهاج الوصول (٢٦٩/١) ، المحصول (٤٥٢/١/١) .

(٢) انظر : نهاية السؤل (٢٧٢/١) ، الابهاج (٣٠٣/١) .

(٣) كذا اعترض الاسنوى والزركشى .

انظر نفس المصدرين .

(٤) فى ب : يشتمل ، وفى د : يشمل .

(٥) وحقيقتها كما قال الزركشى : النفوذ فى المضاف اليه ثم تسرى إلى باقيه .

المنثور فى القواعد (٢٠٠/٢) .

(٦) كذا صحح الزركشى فى البحر والمنثور ونقل تأييد الرافعى له بأنه لو أضاف

الطلاق إلى عضو مقطوع منها لا يقع ولو كان بطريق التعبير بالبعض عن الكل لم

يفرق بين المقطوع والمتصل .

انظر : البحر المحيط (٢٠٤/٢) ، المنثور فى القواعد (٢٠٠/٢) ، التمهيد للاسنوى

(١٩١) ، القواطع (٥٢٧/٢) .

(٧) انظر : روضة الطالب (٤٢٤/٧) ، خبايا الزوايا (١٩٨) .

(٨) انظر : البحر المحيط (٢٠٤/٢) ، الابهاج (٢٠٤/١) ، نهاية السؤل (٢٧٣/١) .

نعم تعقب ذلك الهندي بأن الجزء الخاص يستلزم الكل كالناطق يستلزم الإنسان^(١).

وفيه نظر فإن استلزامه ليس من حيث كونه مطلق جزء بل بكونه جزءا خاصا ، وهو كونه جزءا للجزء الأعم الذى هو الحيوان ، "أشار إلى ذلك الهندي"^(٢).

الثالث عشر : علاقة التعلق وهو إما اطلاق المتعلق - بالفتح - على ماتعلق به ، وإما بالعكس وهذا^(٣) يستدعى صوراً كثيرة لاتكاد تنحصر وذلك لأن المصدر : اسم للمعنى الصادر من الفاعل أو ما هو كالصادر كالحادث القائم به^(٤) ، ثم يصاغ منه الأفعال

(١) انظر : النهاية (قسم ٢٩٨/١) ، البحر المحيط (٢٠٤/٢) .

(٢) أقول : ما بين القوسين ساقط من أ ، د ، د ، ومشطوبة في ج ، وهى مثبتة فى هامش (ب) على أنها من النص والأولى اثباتها وإن كانت توحى بالتعارض وليس كذلك فقد ذكر الهندي أن سبب أولوية تقديم القسم السابق على هذا القسم هو أن الكل يستلزم الجزء لالعكس لكن يرد عليه : أن الجزء الخاص يستلزم الكل كالناطق يستلزم الإنسان .

قال فيحتاج فى تعليل الأولية إلى وجه آخر فيقال : الكل يستلزم الجزء من حيث إنه كل ، أما استلزام الجزء للكل لامن حيث إنه جزء بل باعتبار آخر وما بالذات يقدم على ما بالعرض . كذا ذكر الهندي الشبهة وجوابها .

والمؤلف بين الاعتبار الآخر وهو أن استلزام الجزء من حيث كونه جزءا خاصا لامن حيث كونه مطلق جزء . والله أعلم .

انظر نفس المصدرين .

(٣) فى ج : وذلك .

(٤) أقول يذكر تعريف المصدر غالبا عند الكلام على المفعول المطلق فهما متحدان إلا

أن بينهما عموم وخصوص من وجه . قال ابن مالك :

باب المفعول المطلق وهو المصدر .

المصدر اسم مفهم معنى صدر أو قام بالشىء كضرب وحذر

فالضرب : مثال لما يفهم منه معنى صدر عن فاعل .

والحذر : مثال لما يفهم منه معنى قائم بالشىء لأن الحذر لايفعله الإنسان بنفسه

فيوصف بصدور بل هو معنى يحدث فى نفسه ويقوم بها .

هذا بيان للتعريف الذى ذكره المؤلف . والله أعلم . =

الثلاثة^(١) ووصفا الفاعل والمفعول ، ومن وصف الفاعل صيغة المبالغة بشرطها وهي الخمسة المشهورة : فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل^(٢) وغيرها ، وأسماء الآلات والزمان والمكان وغير ذلك مما هو مشهور في التصريف واللغة^(٣).

فإذا أطلق المصدر على شيء من ذلك أو أطلق شيء منها وأريد به المصدر كان مجازا ، والعلاقة فيه التعلق ، إما إطلاق المتعلق على المتعلق أو بالعكس أو إطلاق بعض المتعلقات على بعض ولا بأس بذكر بعض صور منه :

= انظر : الكافية مع شرحها (٦٥٣/٢) ، شرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢) ، عمدة الحافظ (٦٨٩) ، وانظر تعريف آخر للمصدر في شرح ابن عقيل (١٦٩/٢) ، الصبان على الأشموني (١١٠/٢) ، شذور الذهب (٣٨١).
(١) وهذا على قول البصريين ان المصدر أصل والفعل فرع أى مشتق منه وعكسه للكوفيين .

ورجح ابن مالك الأول بأمور منها : أن المصدر كثر كونه واحدا لأفعال ثلاثة ماض ومضارع وأمر ، فلو اشتق المصدر من الفعل فإما من الثلاثة وهو محال أو من بعضها فهو تحكم فتعين طرح هذا القول .
وقال في شرح الكافية : والفعل مشتق من المصدر فهو يتضمن المصدر والوقت فثبت فرعيتته وأصلية المصدر لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل ، وعلى هذا سار المؤلف . والله أعلم .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢) ، شرح الكافية (٦٥٣/٢) ، عمدة الحافظ (٦٩٠) ، وسيشير المؤلف إلى هذا الخلاف ص (١٦٩٨) .
(٢) قال ابن مالك : وأعمالها على الوجوه المشترطة في اسم الفاعل قبل أن يقصد به المبالغة .

انظر : عمدة الحافظ (٦٧٨،٦٨٢) ، المقرب لابن عصفور (١٤١) .
(٣) انظر أبنية المصادر في : شرح ابن عقيل (١٢٣/٣) ، الأشموني على الألفية (٣٠٤/٢) ، توضيح المسالك (٢٩/٣) .

فمنه [إطلاق المصدر على المفعول]

نحو قوله تعالى {هذا خلق الله} ^(١) أى مخلوقه ^(٢)، {ولا يحيطون بشيء من علمه} ^(٣) أى من معلومه ، ولو كان المراد حقيقة العلم لما دخلت عليه من التبعية ، لأن القديم لا يتبع ^(٤).

ونحو {أحل لكم صيد البحر} ^(٥) أى مصيده ^(٦).

ومنه : إطلاق الفقه على المفقوه والنحو على المنحو وهو باب واسع ^(٧).

ومثله ^(٨) إطلاق المصدر على الفاعل كعدل وصوم بمعنى عادل وصائم ،

مالم يقدر ^(٩) ذو عدل و ^(١٠) ذو صوم فيكون من مجاز الحذف ^(١١).

وعكسه [إطلاق الفاعل على المصدر]

نحو قم قائماً أى قياماً وأنصت ساكتاً أى سكوتاً ^(١٢) مالم يجعل ذلك حالاً

مؤكدة .

(١) لقمان (١١) .

(٢) انظر : الجامع للقرطبي (٥٨/١٤) ، البحر المحيط (٢١٠/٢) ، شرح الكوكب (١٦٢/١) .

(٣) البقرة (٢٥٥) .

(٤) كذا ذكر الزركشى وإليه أشار القرطبي .

قال ابن تيمية : وليس الأمر كذلك بل نفس العلم جنس يحيطون منه بما شاء وسائرهم لا يحيطون به .

انظر : البحر المحيط (٢١٠/٢) ، الجامع للقرطبي (٢٧٦/٣) ، نهاية السؤل (٢٧٤/١) ، مجموع الفتاوى (٨٨/١٦) .

(٥) المائدة (٩٦) .

(٦) انظر الجامع للقرطبي (٣١٨/٦) .

(٧) أى إطلاق المصدر على المفعول . والله أعلم .

(٨) عطف على القسم الأول وهو إطلاق المصدر على المفعول . والله أعلم .

(٩) فى أ : يعدل .

(١٠) فى أ ، ب ، ج : أو .

(١١) انظر : التمهيد للأسنوى (١٨٦) ، الابهاج (٣٠٩/١) ، البحر المحيط (٢١٠/٢) .

(١٢) فأطلق اسم الفاعل وهو قائم وساكت وأراد المصدر وهو القيام والسكوت . والله أعلم .

ويتفرع على الأول من الفقه مالو قال "لها"^(١) أنت طلاق^(٢) أو للبعد أنت عتق أو حرية فإنه كناية فيهما إن نوى أنه بمعنى طالق ومعتق أو محرر وقع^(٣).

[إطلاق المصدر على الفعل]

ومنه قولك ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لأنه^(٤) أقيم مقام الفعل فهو مجاز .

ومن عكسه [إطلاق الفعل على المصدر]

نحو {ومن آياته يريكم البرق}^(٥) أى إراءتكم ، و(تسمع بالمعيدي) أى سماعك^(٦).

ومن مجاز التعلق نحو : نهاره صائم وليله قائم^(٧) على الخلاف بين

(١) ساقطة من د .

(٢) في د : طالق .

(٣) انظر التمهيد (١٨٧) وقد بين فيه الأسنوى حكم الطلاق ، قال واعلم أن هذا يأتي في العتق فاستحضره .

(٤) أى المصدر .

(٥) الروم (٢٤) .

(٦) قال الألوسى في تفسير الآية :

وجوز كونه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر فيكون اسما في صورة الفعل فيريكم بمعنى الرؤية ، وحمل على ذلك في المشهور قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .

انظر روح المعاني (٣٣/٢١) ، وانظر قصة المثل في مجمع الأمثال (٢٢٧/١) .

(٧) كذا تقول العرب وهو نظير قوله تعالى {مكر الليل والنهار} أى مكرهم بالليل والنهار فأضاف المكر إليهما لوقوعه فيهما .

قلت : ذكر المؤلف لهذا المثال هنا فيه نظر لأن حديثه عن المجاز المفرد ، وهذا المثال من مجاز التركيب فالنهار والصوم مرادان حقيقة وإنما المجاز في نسبة الصيام إلى النهار وكذا القيام إلى الليل وقد ذكره الزركشى ضمن المجاز المركب من الإخبار عن الشيء بذكر وصفه لغيره ، وسيذكر المؤلف علاقات المجاز المركب بعد انتهاء علاقات المجاز المفرد . والله أعلم .

انظر : الجامع للقرطبي (٣٠٣/١٤) ، البحر المحيط (٢١٣/٢) ، وص (٣٣) .

السكاكى^(١) وغيره فى كونه مجازا أو كناية كما هو مبين فى علم البيان^(٢).

[إطلاق الحال وإرادة المحل]

ومنه قوله تعالى {ففى رحمة الله هم فيها خالدون}^(٣) أى فى الجنة^(٤) لأنها محل الرحمة^(٥).

[إطلاق المفعول على اسم الفاعل]

ومنه {حجابا مستورا}^(٦) أى ساترا^(٧) {إنه كان وعده مأتيا}^(٨) أى آتيا على

(١) أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر السكاكى الخوارزمى الحنفى ولد عام (٥٥٥هـ) أخذ عن الحناطى وابن صاعد وعنه أخذ الزاهدى ، قال ياقوت - وهو من معاصريه - : من أهل خوارزم علامة إمام فى العربية والمعانى والبيان ، متكلم ، فقيه ، أحد أفاضل العصر الذين سارت بذكرهم الركبان صنف المفتاح فى اثنى عشر علما أحسن فيه كل الاحسان ، قال البلقىنى : له النصيب الوافر فى علم الكلام وسائر الفنون ومن رأى مصنفة علم تبحره وفضله ، مات بخوارزم عام (٦٢٦هـ) .
انظر : معجم الأدباء (٥٨/٢٠) ، الجواهر المضية (٦٢٢/٣) ، الفوائد البهية (٢٣١) بغية الوعاة (٣٦٤/٢) ، معجم المؤلفين (٢٨٢/١٣) .

(٢) قلت :

أشار السكاكى إلى أن الكلمة إذا استعملت فإما أن يراد معناها أو غير معناها أو يراد كلاهما معا فالأول : الحقيقة ، والثانى : المجاز ، والثالث : الكناية .
فالحقيقة والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى التصريح .
والفرق بين الكناية والمجاز أنها لاتنافى إرادة لفظ الحقيقة بخلاف المجاز .
فلا يمتنع عند قولك طويل النجاد أنك تريد طويل القامة ، بخلاف قولك رعيينا الغيث فإنه يمتنع إرادته . والله أعلم .
انظر : مفتاح العلوم (٤٠٣،٤١٤) ، الايضاح للقزوينى (١٨٣) ، نهاية المجاز (٢٧٢،٢٧٠) .

(٣) آل عمران (١٠٧) .

(٤) انظر الجامع للقرطبى (١٦٨/٤) .

(٥) انظر : البحر المحيط (٢١١/٢) ، الابهاج (٣١٠،٣٠٩/١) .

(٦) الاسراء (٤٥) .

(٧) وقيل : مستورا عنكم لاترونه .

انظر الجامع للقرطبى (٢٧١/١٠) .

(٨) مريم (٦١) .

طريق^(١)، وفي تقريرى هذه المواضع أبحاث لا يليق ذكرها بهذا المختصر إنما الغرض تقرير أصل هذه العلاقة بأمثلة توضحها .

[اطلاق آلة الشيء عليه]

ومن أمثلتها أيضا نحو {واجعل لى لسان صدق فى الآخريين}^(٢) أطلق اسم الآلة وهو اللسان على المعمول بها وهو الذكر^(٣).
وإلى كثرة الصور والانواع أشرت فى النظم بقولى : (بصور قد حققا)
أى كثيرة نكرتها^(٤) للكثرة .

الرابع عشر : اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد^(٥) كما اطلاق الخمر على العصير فى الدن قبل أن يتخمر ، واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حالة تركها^(٦).

واعلم أن منهم من يوحد بين هذه العلاقة وبين علاقة ما يؤول السابق ذكرها ، وهو ظاهر تمثيل "المحصول" وابن الحاجب^(٧).

والحق تغايرهما كما غايرت بينهما فى النظم لأن المستعد للشيء قد لا يؤول إليه بأن يكون مستعدا له ولغيره كما أن العصير قد لا يؤول إلى الخمرية وإن كان مستعدا لها^(٨).

(١) أى فى قول ، انظر : الجامع للقرطبي (١٢٦/١١) ، البحر المحيط (٢١٠/٢) ، نهاية

السؤل (٢٧٣/١) ، الابهاج (٣٠٩/١) .

(٢) الشعراء (٨٤) .

(٣) انظر الجامع للقرطبي (١١٣/١٣) .

وقد أورده ابن السبكي ضمن اطلاق آلة الشيء عليه وأورده الزركشى ضمن

إطلاق المحل وإرادة الحال .

انظر : الابهاج (٣١٠/١) ، البحر المحيط (٢١١/٢) .

(٤) أى الصور .

(٥) كذا عبر البيضاوى فى المنهاج (٣٦٩/١) .

(٦) انظر البحر المحيط (٢٠٤/٢) .

(٧) كذا قال ابن السبكي والزركشى .

انظر : الابهاج (٣١١/١) ، البحر المحيط (٢٠٥/٢) ، نهاية السؤل (٢٧٣/١) ،

المحصول (٤٥٢/١/١) ، مختصر ابن الحاجب (١٤١/١) ، منتهى السؤل (٢٠) .

(٨) انظر : الابهاج (٣١١/١) ، البحر المحيط (٢٠٦/٢) .

نعم سبق أنه يشابه مجاز العلة الغائية ، وسبق تقريره وبيان النظر فيه^(١).

قلت : لكنه على كل حال يعكس على من شرط في مجاز الأيلولة القطع أو الغلبة^(٢) لامطلق الاحتمال^(٣). غايته أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجازا بما يؤول إليه ويسمى مجاز القابلية ، فإن^(٤) أريد ذلك فالتسمية اصطلاح^(*) لا أثر له مع وجود أصل التجوز .

فصل

في علاقات أخرى قد يدعى زيادتها على ماسبق وقد يدعى دخولها فيها نذكرها لتمام الفائدة : (**)

منها : اطلاق اللازم على الملزوم كاللمس على الجماع^(٥) وهذا على الغالب ، وإلا فقد يكون الجماع بجائل .
ومنه قوله^(٦) :

قوم إذا حاربوا شدو مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار
فالمراد بالشد الاعتزال عن النساء لأنه من لوازم الاعتزال^(٧) وهذه
العلاقة قد يدعى دخولها في اطلاق السبب على المسبب .

(١) راجع ص (١٥٨٥) .

(٢) في أ : العلية ، وفي ج : الغلية .

(٣) راجع ص (١٥٧٤) .

(٤) في أ : وإن .

(*) ١٤٣ أ

(**) ١٨٢ ج

(٥) انظر : البحر المحيط (٢١١/٢) ، الابهاج (٣٠٩/١) .

(٦) أي ومن اطلاق اللازم على الملزوم قول الشاعر . انظر ديوان الأخطل (٢٣) .

(٧) انظر شرح الكوكب (١٥٩/١) .

ومنها : عكس ذلك وهو اطلاق الملزوم على اللازم كقوله تعالى {أم
أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا به يشركون} ^(١) أى يدل على ذلك
والدلالة من لازم الكلام ^(٢).

ومنه قولهم : كل صامت ناطق بموجده ^(٣) أى دال على وجود محدثه ^(٤)
وقد يدعى دخول هذه أيضا فى اطلاق المسبب على السبب .

ومنها : تسمية الحال باسم المحل كقوله تعالى {فليدع ناديه} ^(٥) إن لم ^(*)
يجعل من الحذف أى أهل ناديه ^(٦) أو يقل إن النادى اسم له ^(٧).

وكالغائط للخارج وإنما أصله المكان المطمئن من الأرض ^(٨) كانوا ^(**)
ينتابونه لقضاء الحاجة .

ومنه قولهم (لافض الله فاك) أى أسنان فيك ^(٩)، إن لم يجعل من
الحذف ^(١٠) وقد يدعى أيضا أنه من مجاز المجاورة .

(١) الروم (٣٥) .

(٢) انظر : البحر المحيط (٢١١/٢) ، شرح الكوكب (١٦٥/١) .

وفى الجامع للقرطبي (٣٣/١٤) السلطان هو الكتاب وأضاف الكلام إليه توسعا .

(٣) فى أ ، ب : بموحدة (بالحاء) ، وفى د : لموجده .

(٤) فكأنه ينطق .

انظر شرح الكوكب (١٦٥/١) .

(٥) العلق (١٧) .

وانظر البحر المحيط (٢١١/٢) .

(*) ١٢٩د

(٦) أورد الألوسى المعنيين فى روح المعانى (٢٤٠/٣٠) .

(٧) لم أقف عليه وهو غريب . والله أعلم .

(٨) انظر لسان العرب (غوط) (٣٦٤/٧) .

(**) ١٦٦ب

(٩) والفض الكسر أى لايكسر أسنانك .

انظر : الصحاح (فضض) (١٠٩٨/٣) ، البحر المحيط (٢١١/٢) ، شرح الكوكب

(١٦٠/١) .

(١٠) أشار إلى المعنيين ابن منظور فى لسان العرب (فض) (٢٠٧/٧) .

ومنها : عكسه^(١) نحو قوله تعالى {خذوا زينتكم}^(٢) أى ثيابكم التى هى محل الزينة^(٣). وقد يدعى أنه من المجاورة كما فى عكسه^(٤) أو من اطلاق المسبب على السبب .

ومنها : اطلاق المنكر وإرادة المعرف نحو {إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة}^(٥) إن كان المراد بها معينة^(٦) وقد يقال إن المعرف جزئى^(٧) للمنكر وسبق أن اطلاق الكلى على الجزئى حقيقة لا مجاز^(٨).

ومنها عكسه نحو {ادخلوا الباب سجدا}^(٩) إن قلنا المأمور به دخول أى باب كان^(١٠). وقد يقال إذا كانت اللام فيه للجنس كان المراد ذلك ، وكون اللام للجنس حقيقة .

-
- (١) وهو تسمية المحل باسم الحال وسبق أن ذكره المؤلف ولعله سها فكره هنا .
راجع ص (١٥٩٥) .
- (٢) الأعراف (٣١) .
وقد نزلت فيمن كان يطوف بالبيت عريانا .
انظر الجامع للقرطبي (١٨٩/٧) .
- (٣) قال الزركشى وقد اجتمع تسمية المحل باسم الحال وعكسه فى قوله تعالى {خذوا زينتكم عند كل مسجد} فالزينة حالة فى الثياب فهو من اطلاق الحال وإرادة المحل وعكسه : المسجد محل الصلاة ، والله أعلم .
انظر البحر المحيط (٢١١/٢) .
- (٤) وهو تسمية الحال باسم المحل .
- (٥) البقرة (٦٧) .
- (٦) الابهاج (٣١٠/١) ، البحر المحيط (٢١١/٢) .
- (٧) فى أ ، ب ، د : جزئى .
- (٨) راجع ص (١٥٨٨) .
- (٩) البقرة (٥٨) .
- (١٠) قال الرازى : اختلف فى الباب :
ف قيل : باب الحطة من بيت المقدس .
وقيل : عنى بالباب جهة من جهات القرية ومدخلا إليها .
انظر : تفسير الرازى (٩٥/٣) ، تفسير ابن كثير (٩٩/١) ، وانظر : الابهاج (٣١٠/١) ، البحر المحيط (٢١١/٢) .

ومنها : اطلاق المعرف باللام على الجنس نحو الرجل خير من المرأة^(١).
وجوابه كالذى قبله إلا أن الجنس قد يقصد به واحد منه كالذى
سبق^(٢). وقد يقصد به الحقيقة من غير نظر للأفراد كهذا^(٣).

ومنها : اطلاق اسم المقيد على المطلق كقول القاضى شريح : أصبحت
ونصف الناس على غضبان^(٤)، المراد مطلق البعض لخصوص النصف^(٥).
ونحوه قول الشاعر^(٦):

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أفعل^(٧)

بدليل الرواية الأخرى كان الناس صنفان^(٨) وحمل عليه بعضهم
(الطهور شطر الإيمان)^(٩) المراد بعض منه وقيل فيه غير ذلك^(١٠) وقد يقال إنما
قصد في ذلك حقيقة النصفية باعتبار ما لا باعتبار الأفراد .

-
- (١) انظر : الابهاج (٣١٠/١) ، البحر المحيط (٢١١/٢) .
(٢) وهو اطلاق المعرف على المنكر مثل قوله تعالى {وادخلوا الباب سجدا} فقد قصد
باب واحد لاعلى التعيين ان قلنا المأمور به دخول أى باب .
(٣) أى كهذا المثال (الرجل خير من المرأة) .
وانظر : قطر الندى (١١٣) ، معجم البلاغة (٤٠) .
(٤) عن ابن سيرين كان إذا قيل لشريح كيف أصبحت .
قال : أصبحت وشر الناس على غضبان .
سير النبلاء (١٠٥/٤) .
(٥) انظر : البحر المحيط (٢١١/٢) ، الابهاج (٣١٠/١) ، شرح الكوكب (١٧٧/١) .
(٦) وهو العجير السلولى .
انظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافى (١٤٤/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/١)
(٧) (١٠٠/٧) ، معجم الشواهد (٢١٧) .
(٨) فى البيت : أصنع . وانظر الابهاج (٣١٠/١) .
(٩) ولعلها المشهورة . والله أعلم .
انظر : الكتاب لسيبويه (٧١/١) ، الافصاح للفارقى (٢٨١) ، شرح الجمل لابن
هشام (١٤٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٣) ، شرح أبيات سيبويه للسيرافى
(١٤٤/١) .
(٩) صحيح مسلم (الطهارة) (٢٠٣/١) .
(١٠) انظر النووى على مسلم (١٠٠/٣) .

ومنها عكسه^(١) نحو قوله تعالى {فتحير رقبة}^(٢) عند من يرى بأن المراد بها مؤمنة^(٣) وقد يقال إن التقدير رقبة مؤمنة فحذفت الصفة فهو من مجاز الحذف .

ومنها : تسمية البديل باسم المبدل كتسمية الدية دما نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم)^(٤)(٥). وقد يقال إنه من مجاز

(١) في أ : عكسية .

(٢) المجادلة (٣) .

(٣) انظر : الجامع للقرطبي (٢٨٢/١٧) ، البحر المحيط (٢١١/٢) ، الابهاج (٢١٠/١) .

(٤) صحيح مسلم (القسامة) (٢٩٥/٣) ، سنن أبي داود (الديات) (٥٨٦/٢) ، وانظر :

سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى (٦٨٣/٤) ، سنن ابن ماجه (الديات) (٨٩٣/٢) ،

سنن البيهقى (١١٧/٨) . والحديث أيضا بمعناه في صحيح البخارى (الديات)

(٤٢/٨) .

(٥) قلت :

وفي استدلال المؤلف نظر حيث جعل المراد بـ(صاحبكم) المقتول وليس كذلك ففي

روايات أخرى تبين أن المراد هو القاتل ففي مسلم (وتستحقون قاتلكم) (فيدفع

برمته) ومالك (دم صاحبكم أو قاتلكم) .

قال النووى : معناه ثبت حقكم على من حلفتم عليه ، وهل هذا الحق هو القصاص

أو الدية فيه خلاف .

وهو يرد أيضا على قصر المؤلف الدم على الدية .

قال ابن حجر :

واستدل على القود في القسامة بقوله (فتستحقون دم قاتلكم) وفي رواية (صاحبكم)

وقال ابن دقيق العيد : أما من قال يحتمل أن يكون قوله (دم صاحبكم) هو

القتيل لا القاتل فيرده قوله (دم صاحبكم أو قاتلكم) ا.هـ ملخصا من الفتح .

وقد تابع ابن النجار المؤلف في هذا المثال وهو غير سديد ، ومثل ابن السبكي

بقولهم : يأكلن كل ليلة أكافا ، أى ثمن اكاف ، ومثله الزركشى بقولهم : أكل

فلان دم فلان أى ديته . والله أعلم .

صحيح مسلم (القسامة) (١٢٩٢/٣، ١٢٩٣) ، الموطأ (القسامة) (٨٧٨/٢) ، وانظر :

النووى على مسلم (١٤٧/١١) ، فتح البارى (٢٣٧/١٢) ، شرح الكوكب (١٧٦/١)

الابهاج (٣١٠/١) ، البحر المحيط (٢١٢/٢) .

الحذف أى بدل دمه (١).

ومنها تسمية الأداء قضاء (٢) فى نحو قوله تعالى {فإذا قضيت الصلاة} (٣).
وجواب ذلك أن المراد بالقضاء المعنى اللغوى (٤) ولا فرق بين أن يكون فى
الوقت أو خارجه فهو حقيقة والتفرقة اصطلاحية شرعية حادثة (٥).
وذكر أبو اسحق النهاوندى (٦) من النحاه فى "شرح الجمل" (٧) أنواعا لم
يتعرض لها الأصوليون (٨).

قيل : لأن المجاز فيها فى التركيب لافى الأفراد (٩).

-
- (١) لكن هذا اضمار وهو على خلاف الأصل ولو احتيج إليه لكان الأقرب حمله على
ما يقتضى إراقة الدم .
كذا نقل ابن حجر عن ابن دقيق العيد وهو بخلاف ما ذكره المؤلف .
انظر فتح البارى (٢٣٧/١٢) .
- (٢) جعله ابن السبكي والزركشى من تسمية المبدل منه باسم البدل وهو عكس السابق .
انظر : الابهاج (٣١٠/١) ، البحر المحيط (٢١٢/٢) .
- (٣) النساء (١٠٣) .
- (٤) وهو الفراغ والانتها .
- انظر : تفسير أبى السعود (٢٢٨/٢) ، روح المعانى (١٣٧/٥) ، الصحاح (قضى)
(٢٤٦٣/٦) ، لسان العرب (قضى) (١٨٦/١٥) .
- (٥) أى التفرقة بين الأداء والقضاء من اصطلاح الأصوليين للغوية فليس هناك مجاز
وماقاله وجيه ففى التفسير قضيت بمعنى أدبتم فلا فرق . والله أعلم .
انظر : تفسير أبى السعود (٢٢٨/٢) ، روح المعانى (١٣٧/٥) .
- (٦) فى البحر النهاوى .
ولم أقف له على ترجمة . والله أعلم .
- (٧) غالبا يراد جمل الزجاجى وقد ذكر حاجى خليفة كثيرا من شراحه ، وشراح جمل
عبد القاهر الجرجانى وليس فيهم أبو اسحق . والله أعلم .
انظر كشف الظنون (٦٠٢/١-٦٠٤) .
- (٨) كذا نقل الزركشى فى البحر (٢١٣/٢) .
- (٩) وقد غلط من ساق الجميع مساقا واحدا .
كذا قال الزركشى فى البحر (٢١٣/٢) .

وعندى إنه ولو سلم التجوز فيها في الأفراد فدخولها^(١) فيما سبق ممكن^(٢)، من ذلك :

القلب : نحو (خرق الثوب المسمار)^(٣) وعليه إن مفاتحه لتتوء بالعصبة^(٤) على القول بأن المراد تنوء العصبة^(٥).

وجواب ذلك : أن المختلف الإعراب لالمدلول فأين المجاز؟ وإلا فنحو (جحر ضب خرب) بالجر مع كونه صفة من ذلك^(٦) ولاقائل به^(٧).
ومنه التشبيه كقوله تعالى : {كسراب بقيعة}^(٨) كذا قاله أبو حيان في "الارتشاف"^(٩) تبعا لبعض المغاربة^(١٠).

(١) في أ : لدخولها .

(٢) في أ ، د : متمكن .

(٣) انظر شرح الكافية (٦١٢/٢) .

(٤) القصص (٧٦) .

(٥) أى تنهض بها العصبة .

انظر الجامع للقرطبي (٣١٢/١٣) ، وانظر البحر المحيط (٢١٢/٢) .

(٦) الإشارة تعود إلى القلب ، أى أن هذا من القلب في الإعراب .

(٧) أى ولاقائل أنه مجاز .

والمراد : أن الذى اختلف بالقلب هو الإعراب لالمدلول فلا يكون مجازا ، وإلا

لكان نحو هذا جحر ضب خرب (بالجر) مجاز ولاقائل به .

وقوله بالجر أى بجر خرب وهو احتراز عن الرفع فكلاهما مسموع والرفع على أنه صفة .

وأما الجر فقيل : من باب الخفض على الجوار ، وقال ابن مالك لأنه نعت ضب في

اللفظ لمجاورته له وإنما هو في المعنى للجر . اهـ

ولا يخفى وجهة مقاله المؤلف يؤيده قول ابن مالك :

وقد يحملهم ظهور المعنى على اعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به باعراب

الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار . انتهى فهو صريح في أن القلب في الإعراب

ورحم الله الجميع .

شرح الكافية (١١٦٧/٣) ، (٦١٢/٢) ، وانظر خزنة الأدب (٨٨/٥-٩١) .

(٨) النور (٣٩) .

(٩) وهو ارتشاف الضرب من لسان العرب .

(١٠) كذا نقل الزركشى في البحر (٢١٢/٢) .

والحق أن التشبيه حقيقة لاجاز (١).

ومنه قلب التشبيه (٢): نحو .

كأن لون أرضه سماؤه (٣)

ولا يخفى انه من المبالغة في التشبيه التي جعلت حقيقة ذلك ادعاء .

ومنه الكناية والتعريض على رأى (٤).

لكن الراجع أنهما حقيقة كما سيأتى بيانه (٥).

ومنه المدح في صورة الذم وعكسه نحو : ماأشعره قاتله الله ونحو {ذق

إنك أنت العزيز الكريم} (٦).

(١) كذا زعم المؤلف تبعاً لشيخه وهو اختيار الرازى ، لكن الظاهر أنه مجاز مركب

وهو أظهر عند حذف أداة التشبيه كقولك زيد أسد ، قال السكاكى :

وإنما عد تشبيهاً لأنك حين أوقعت أسداً خيراً لزيد استدعى أن يكون هو إياه وإلا

كان تعديداً لاسناداً كخيل فرس والعقل ياباه .

ثم وجدت السيوطى نقل أنه إن كان بحرف التشبيه فهو حقيقة أو بحذفه فهو مجاز

بناء على أن الحذف من المجاز .

فعلى هذا القول يجعل من المجاز المفرد .

وقد رجح الرازى أنه حقيقة واحتج بأنه ليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه .

قلت : وهذا يرد القول بأنه من المجاز المفرد والراجع أنه من مجاز الاسناد وليس

فيه نقل اللفظ عن موضوعه باتفاق فظهر رجحان قول أبى حيان . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢/٢١٣) ، نهاية الإيجاز (٢٢٢) ، مفتاح العلوم (٣٥٤) ،

معتك الأقران (١/٢٦٦) .

(٢) انظر : البحر المحيط (٢/٢١٢) ، مفتاح العلوم (٢١٠،٢١١) .

(٣) هذا عجز بيت لرؤبة وصدده :

ومهمة مغيرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سماءه من غيرتها لون أرضه .

انظر مفتاح العلوم (٢١١) .

(٤) نحو {كانا يأكلان الطعام} المائدة (٧٥) ، ونحو {ياقوم ليس بى سفاهة} الأعراف

(٦٧) .

انظر البحر المحيط (٢/٢١٢) .

(٥) انظر ص (١٦٤) .

(٦) الدخان (٤٩) ، وهو استهزاء وإهانة أى انك أنت الذليل المهان .

انظر الجامع للقرطبي (١٦/١٥١) ، وانظر : البحر المحيط (٢/٢١٢) ، الايضاح

للقزويني (٢١١،٢١٢) .

ويمكن دخولهما تحت مجاز المضادة تمليحاً أو تهكماً^(١) .
ومنه المستثنى المنقطع من غير الجنس^(٢) .
وقد يقال أنه بتأويله بدخوله تحت الجنس^(٣) يكون من مجاز المشابهة أو نحو ذلك .

ومنه ورود الأمر بصيغة الخبر ، وعكسه نحو {والوالدات يرضعن أولادهن}^(٤) وقوله تعالى {أسمع بهم وأبصر}^(٥) .
وقد يقال أن ذلك من المضادة أو المبالغة بتزييله منزلة الذى استعمل فيه حقيقة بحسب^(٦) اعتقاده .

ومنه ورود الواجب أو المحال فى صورة الممكن كقوله تعالى {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً}^(٧) .

وقد يقال : انه لا يخرج عن اطلاق الملزوم على اللازم لتعذر الحقيقة .
ومنه التقدم والتأخر نحو {والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى}^(٨)
والغثاء : ما احتمله السيل من الحشيش^(٩) ، والأحوى : الشديد الخضرة وذلك

(١) أى إطلاق الذم وإرادة المدح تمليحاً وإطلاق المدح وإرادة الذم تهكماً .

(٢) انظر البحر المحيط (٢١٢/٢) .

(٣) كتأويل قولهم جاء القوم إلا حمارة أى جاء القوم واتباعهم إلا حمارة .
من هامش نسخة ج بالمعنى .

(٤) البقرة (٢٣٣) .

وانظر : تفسير الرازى (١٢٥/٦) ، الجامع للقرطبي (١٦٠/٣) .

(٥) مريم (٣٨) .

وانظر : تفسير الرازى (٢٢٢/٢١) ، البحر المحيط (٢١٣/٢) .

(٦) فى أ : يجب .

(٧) الاسراء (٧٩) ، وانظر فتح القدير للشوكانى (٢٥١/٣) .

قلت : وأهمل المؤلف مثال ورود المحال فى صورة الممكن ومثله الزركشى بقول امرىء القيس :

لعل منايانا تحولن أبؤسا

انظر : البحر المحيط (٢١٣/٢) ، معجم شواهد العربية (١٩٥) .

(٨) الأعلى (٥،٤) .

(٩) انظر لسان العرب (غثا) (١١٥/١٥) .

سابق في الوجود^(١).

ويمكن أن يدعى أنه من التجوز بما كان عليه .

ومنه إضافة الشيء إلى ما ليس له نحو {بل مكر الليل والنهار}^(٢).

وقد يدعى أن الإضافة بأدنى ملابسة فلم تخرج عن كونها حقيقة .

ومنه إيراد المعلوم مساق المجهول . وربما عبر عن ذلك بتجاهل العارف

إذا كان في غير كلام الله^(٣) ومثله بنحو {وإننا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين}^(٤).

وقد يقال إن هذا من باب التشكيك . على المخاطب فلم يخرج عن كونه

حقيقة .

وقولى (لهذه أمثلة مدعوة) أى وإن كانت فى النظم غير ممثلة أى

فينبغى أن نبحت عن أمثلتها ويستدعى حضورها^(٥) . والله أعلم .

(١) قال القرطبي :

والتقدير : أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء .

الجامع للقرطبي (١٧/٢٠) ، وانظر لسان العرب (حوا) (٢٠٦/١٤) ، وانظر هذا القسم فى البحر المحيط (٢١٣/٢) .

(٢) سبأ (٣٣) .

والمعنى بل مكرم بالليل والنهار فأضيف المكر إليهما لوقوعه فيهما كما تقول العرب نهارة صائم وليله قائم .

انظر الجامع للقرطبي (٣٠٢/١٤) ، وانظر البحر المحيط (٣١٣/٢) .

(٣) عبر النهاوندى بتجاهل العارف ، قال الزركشى : وتجنب السكاكى هذه العبارة لوقوعه فى التنزيل .

قلت : وخالف الرازى فصرح بالتسمية وبالآية وهو غريب .

وعبارة السكاكى : ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولأحب تسميته بالتجاهل . مفتاح العلوم (٤٢٧) ، البحر المحيط (٢١٣/٢) ، نهاية الإيجاز (٢٩٣) ، الإيضاح للقزوينى (٢١٤) .

(٤) سبأ (٢٤) .

قال القرطبي : وهذا ما يستعمله العرب فى مثل ذلك إذا لم يرد المخبر أن يبين وهو عالم بالمعنى . انظر الجامع (٢٩٩/١٤) .

(٥) انظر أنواع العلاقات أيضا فى :

البرهان للزركشى (٢٥٩-٢٩٨) ، معترك الأقران (٢٤٨-٢٦٦) ، الطراز (٦٩/١) جواهر البلاغة (٢٩٢) ، القواطع (٥٢٣/٢) .

[المجاز المركب]

وقد يرى المجاز فى الإسناد كأهلك الدهر بلاعتقاد

لما بينت^(١) أن المجاز فى المفرد وذكرت أنواعه شرعت فى مسائل جرى الخلاف فيها فى بعض المفردات وفى غير المفرد بالكلية . وجريت فيها على الراجع :

الأولى : هل يجرى المجاز فى الإسناد أو لا ؟

الراجع نعم فيجرى فيه وإن لم يكن فى لفظى المسند والمسند إليه تجوز^(٢).

[تعريف المجاز المركب]

وذلك بأن يسند الشئ إلى غير من هو له بضرب من التأويل بلا واسطة وضع .

فخرج بقيد ضرب التأويل : الكذب .

وبقيد نفى الوضع : مجاز المفرد . (*)

ومثال مجاز الإسناد قوله تعالى {وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً}^(٣).

{رب إنهن أضللن كثيراً من الناس}^(٤). فكل من طرفى الإسناد حقيقة وإنما المجاز فى إسناد الزيادة إلى الآيات^(٥) والإضلال إلى الأصنام^(٦) وكذا نحو {ينزع عنهما

(١) فى د : ثبت .

(٢) أى أن اللفظين استعمالاً فى ما وضعاً له ولكن المجاز فى اسناد أحدهما إلى الآخر كما سيظهر من الأمثلة .

(*) ١٨٣ ج

(٣) الأنفال (٢) .

(٤) إبراهيم (٣٦) .

(٥) وهو حقيقة يكون بسماعها أو معرفتها .

انظر تفسير الرازى (١٢٤/١٥) .

(٦) قال الرازى : واتفق كل الفرق على أنه مجاز لأنها جمادات وهى لاتفعل شيئاً لكن

أضيف إليها الاضلال لما حصل بعبادتها كقولك فتننتهم الدنيا .

انظر تفسير الرازى (١٣٦/١٩) .

لباسهما^(١) والفاعل لذلك في الكل هو الله تعالى .

ويسمى ذلك المجاز العقلي والحكمي ومجاز التركيب لأن النسبة في المركب أمر عقلي ، بخلاف المجاز في المفرد فإنه وضعى من اللغة^(٢) وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني^(٣) وأنكر السكاكي المجاز العقلي ورده إلى أنه استعارة بالكناية^(٥) فنحو "قولهم"^(٦) (أثبت الربيع البقل) استعارة عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة في التشبيه على قاعدة الاستعارة ونسبة الإنبات إليه

(١) الأعراف (٢٧) .

وانظر تفسير الرازى (٥٧/١٣) .

(٢) انظر ماسبق عن تعريف المجاز المركب وأمثله في :

تشنيف المسامع (٥٣٠/٢) ، البحر المحيط (٢١٤/٢) ، الابهاج (٢٩٣/١) ، شرح الكوكب (١٨٤/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٢٠/١) ، الطراز (٧٤/١) .

(٣) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى شيخ العربية وأحد أئمة البيان . أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي وأكثر عنه ، كان شافعيًا ، أشعريًا ، ورعا ، قانعًا ، ذا نسك ودين ، سرق لص متاعه وهو في صلته فلم يقطعها ، له مؤلفات كثيرة منها :

"المغنى" ، شرح الإيضاح ومختصره ، "المقتصد" ، "إعجاز القرآن" ، "الجملى" . قال القفطى : كان رحمه الله ضيق العطن لا يستوفى الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك . مات عام (٥٤٧١هـ) وقيل (٥٤٧٤هـ) .

انظر : سير النبلاء (٤٣٢/١٨) ، أنباه الرواة (١٨٨/٢) ، بغية الوعاة (٤٣٢/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٤٩/٥) ، طبقات الأسنوى (٤٩١/٢) ، فوات الوفيات (٦١٢/١) ، الشذرات (٣٤٠/٣) ، طبقات الداودى (٣٣٠/١) ، العبر (٢٧٧/٣) .

(٤) حيث أشار إلى أنه لا يحصل إلا بالجملة التى هى مسند ومسند إليه فيعلم أن مأخذه العقل وأنه القاضى فيه دون اللغة .

انظر أسرار البلاغة (٣٧٣) .

(٥) فقال : والذى عندى نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكناية ، ثم صرح بأنه من المجاز اللغوى .

انظر مفتاح العلوم (٤٠٠-٤٠١) .

(٦) ساقطة من أ ، ب ، د .

قرينة الاستعارة^(١). وهكذا يصنع في بقية الأمثلة (*).
وتعقب عليه بما هو موضح في فن المعاني والبيان^(٢) فيؤول إلى أن ذلك :
إما حقيقة أو من مجاز المفرد .
وجرى على ذلك^(٣) ابن الحاجب في "أماله"^(٤) وفي "مختصره الكبير" في
أصول الفقه^(٥) واستبعده في "الصغير"^(٦) وحاول رده إلى الحقيقة^(٧).
وعلى المنع^(٨):

-
- (١) انظر : مفتاح العلوم (٤٠١) ، البحر المحيط (٢١٥/٢) ، وانظر : تشنيف المسامع (٥٣١/٢) ، شرح العضم مع حاشية التفتازاني (١٥٦/١) .
- (*) ١٤٤أ
- (٢) لم أقف عليه صريحا فيما وقعت عليه من مصادر ، وقد تعقبه القزويني في هذا الباب في كثير من المسائل . والله أعلم . انظر الإيضاح (١٧٨) .
- (٣) قلت : الإشارة تعود إلى قوله السابق أنكر السكاكي المجاز العقلي هكذا يقتضى السياق واللاحاق وهو ما تفيدته عبارة الزركشى .
والموضع لا يخلو من خلط أو تقديم وتأخير . والله أعلم .
- (٤) حيث ذكر بأن قول النحويين بأن الفاعل على ضربين حقيقة ومجاز كسقط الحائظ ليس بمستقيم لأن المجاز فرع الحقيقة ، فلا بد أن يكون له حقيقة ثم ينقل عنها إلى المجاز ولا حقيقة له البتة حتى يقال انه مجاز فالوقوع قام بالحائظ فلا عبرة بقولهم فاعل حقيقة وفاعل مجاز .
انظر أمالي ابن الحاجب (٨٨٦/٢) .
- (٥) حيث قال : ولا مجاز في التركيب .
منتهى السؤال (٢١) .
- (٦) حيث قال : والحق أن المجاز في المفرد ولا مجاز في المركب .
مختصر ابن الحاجب (١٥٣/١) .
- (٧) وذلك في المختصرين عند اعتراضه على كلام الجرجاني .
انظر : منتهى السؤال (٢١) ، مختصر ابن الحاجب (١٥٣/١) ، وانظر : البحر المحيط (٢١٦/٢) ، تشنيف المسامع (٥٣١/٢) .
- (٨) أى على المنع من كونه مجازا عقليا وكونه من مجاز المفرد .

ف قيل : المجاز في المسند فنحو (أثبت الربيع البقل) أثبت فيه بمعنى تسبب والمراد التسبب العادي وهذا رأى ابن الحاجب^(١).
وقيل في المسند إليه فهو في الربيع في المثال فأطلق على الفاعل الحقيقي مجازا ثم وقع الإسناد . وهو رأى السكاكي إذ جعله من الاستعارة بالكناية^(٢)(*).

واختار الإمام الرازي في "نهاية الإيجاز" مذهبا رابعا^(٣)، إن هذا ونحوه من باب التمثيل فلا مجاز فيه لافي المفرد ولا في الإسناد بل هو كلام أورد ليتصور معناه فينتقل الذهن منه إلى انبات الله تعالى^(٤) في المثال المذكور ويقاس عليه غيره .

وقال القاضي عضد الدين والحق أنها تصرفات عقلية ولا حجر فيها فالكل ممكن والنظر إلى قصد المتكلم^(٥).

(١) عزاه إليه العضد والزركشى وعبارته في المنتهى : فإذا جعل مجازا في السبب العادي زال الوهم .

منتهى السؤل (٢١) ، وانظر : حاشية الجرجاني مع شرح العضد (١٥٥/١) ، تشنيف المسامع (٥٢١/٢) .

(٢) سبق قبل قليل وانظر نفس المصدرين .

(*) ١٦٢

(٣) أهمل المؤلف الثالث لسبق ذكره وهو أنه من مجاز الإسناد وهو قول الجرجاني . انظر : أسرار البلاغة (٣٧٤) ، نفس المصدرين .

(٤) قلت : تبع المؤلف شيخه في النقل عن الرازي ، ولم أجده بعد البحث الطويل في نهاية الإيجاز بل فيه خلاف ذلك حيث صرح في قولهم : فعل الربيع النور أن المجاز في الإسناد .

وهذا النقل أيضا يخالف نقل العضد حيث قال :

اختلفوا في أثبت الربيع البقل إلى أربعة احتمالات :

الأول : التأويل في المعنى وهو أنه أورد ليتصور فينتقل الذهن منه إلى انبات الله فيه فيصدق به ، وهو قول الرازي ان المجاز عقلي لا لغوي .

وأغلب الظن أنه سهو من الزركشى أثناء نقله عن العضد فظاهر أنه هنا ينقل عنه لكن يبقى الإشكال بتصريحه بكتاب الرازي . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٥٣٢/٢) ، نهاية الإيجاز (١٧٦) ، شرح العضد (١٥٥/١) .

(٥) بالنص من شرح العضد (١٥٥/١) ، والتشنيف (٥٣٢/٢) .

وقولى (كأهلك الدهر بلاعتقاد) أى أن هذا إذا صدر من المسلم السنى كان مجازا لأنه لا اعتقاد له فى كون الدهر أو غيره من المخلوقات موجدا لشىء بخلاف ما لو صدر من غير المسلم لاعتقاده أن الدهر فعال فإنه يكون حقيقة كقولهم فيما حكى الله تعالى عنهم {وما يهلكنا إلا الدهر} (١). ونحو ذلك لو قال المعتزلى (خلق الله فعل المعصية) فإنه إنما يريد خلق للعبد قدرة الخلق للفعل وأن اسناده ذلك لله تعالى مجاز (٢). وربما احتتمل كون المتكلم بذلك معتقدا أو لا فيعتمد على قرينة إن وجدت نحو قول أبى النجم (٣):

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
من ان رأت رأسى كراس الأصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع (٤)
جذب الليالى أبطئى أو أسرع
فلما قال بعد ذلك :

(١) الجائية (٢٤) .

قال الجرجانى : واعلم أنه لا يصح أن يكون قولهم من باب التأويل فى المجاز .
انظر أسرار البلاغة (٣٩٠) .

(٢) هذا بناء على رأى المعتزلة الفاسد وهو أن العبد خالق لأفعاله وسبق نحو هذا فى المجاز المفرد فى كلام ابن جنى وهو من المعتزلة ، وسبق الجواب عليه . والله أعلم .
راجع ص (١٥٤٩) ص (٢٠)

(٣) أبو النجم الفضل بن قدامة العجلى ، أحد رجاز الإسلام المتقدمين فى الطبقة الأولى وكان ينزل سواد الكوفة ، قال ابن سلام الجمحى : ولم يكن كغيره من الرجاز ، وربما قصد فأجاد ، وكان له نوادر ومضحكات مع هشام بن عبد الملك .
انظر : خزنة الأدب (١٠٣/١) ، طبقات الشعراء للجمحى (٢١٨) .

(٤) ميز : أى فصل .

والقزعة : فصل متفرقة من الشعر تترك فى نواحي رأس الصبى .
والمعنى والله أعلم : فصل جذب الليالى شعره عن رأسه خصله خصله .
انظر لسان العرب (ميز) (٤١٢/٥) ، (قزع) (٢٧١/٨) .

أفناه قيل الله للشمس اطلعي^(١)
عرفنا أنه قصد المجاز في إسناد ميز إلى جذب الليالي^(٢).

تنبيه : [هل المجاز في الإسناد أم في الكلام]؟

هل المسمى بالمجاز في العقلي نفس الإسناد أو الكلام المشتمل عليه .
قال صاحب "الكشاف" بالأول^(٣). ونقله ابن الحاجب عن عبد القاهر^(٤)(*)،
لكن الموجود في "دلائل الإعجاز" له أن المسمى بالمجاز الكلام لا الإسناد^(٥)،
وعليه جرى السكاكي في "المفتاح"^(٦).

- (١) حتى إذا وارك أفق فارجمي
- انظر : أسرار البلاغة (٣٨٩) ، مفتاح العلوم (٣٩٣) ، نهاية الإيجاز (١٨٢) ،
معجم البلاغة (٤٣٨) .
- (٢) حيث نسب انحسار الشعر عن الرأس إلى الزمان ، فلما أتبعه بقيل الله ... فقد
صرح بالحقيقة ، حيث جعل الفناء بأمر الله وبين أن الفعل لله تعالى وأنه المبدىء
والمعيد والمنشئ والمفنى .
انظر نفس المصادر .
- (٣) وسماه الإسناد المجازي .
انظر : الكشاف (١٩٢/١) ، البحر المحيط (٢١٤/٢) .
- (٤) وذلك في معرض رده لكلامه حيث قال :
وقول عبد القاهر في أشاب الصغير أن المجاز في الإسناد بعيد .
انظر : منتهى السؤل (٢١) ، البحر المحيط (٢١٤/٢) .
- (*) ١٣٠
- (٥) كذا ذكر الزركشى ولعله أخذه من قول عبد القاهر :
طريق المجاز أن تذكر الكلمة ولا تريد معناها ، وأعلم أن في الكلام مجازا على غير
هذا السبيل ...
انظر : البحر المحيط (٢١٤/٢) ، دلائل الإعجاز (٢٩٧) .
- (٦) كذا تبع المؤلف شيخه الذي أخذ ذلك من تعريف السكاكي للمجاز العقلي بأنه
الكلام المقاد .
فإن قيل : سبق أن نقل المؤلف وشيخه عن السكاكي انكاره للمجاز العقلي وعن
عبد القاهر اثباته فكيف يوافقه هنا بأن المسمى بالمجاز في العقلي هو الكلام؟
قلت : الواقع أنه لاتعارض فما ذكره السكاكي إنما هو على رأى أصحابه حيث قال
بعد أن أطل في شرح المجاز العقلي وتعريفه : =

قيل : والخلف لفظي^(١).

[هل المجاز عقلي أم لفظي؟]

وقد اختلف فيه أيضا ، هل هو أمر عقلي أو لفظي وبنوه على أن المركبات موضوعة أم لا^(٢) وليس هذا محل التطويل في ذلك لقلة جدواه فيما نحن فيه . والله أعلم .

[وقوع المجاز في الفعل والحرف والعلم]

وهكذا في الفعل والحروف ومنعوا في العلم المعروف

الشرح :

المسألة الثانية : هل يجري المجاز في الأفعال أى وماكان في معناها من اسمي^(٣) الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحو ذلك مما اشتق من المصدر أو لا ؟

الراجح الجريان في ذلك كله كما يجري في الجوامد كالأسد للشجاع . وسواء أكان المجاز في الأفعال وغيرها من المشتقات بطريق التبعية للمصدر كما يقال : صلى^(٤) بمعنى دعا فهو مصل بمعنى داع تبعا لاطلاق الصلاة^(٥) وقس

= هذا كله تقرير للكلام بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغوي وعقلي وإلا فالذى عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية .

قال : وبناء على قولي هذا أجعل المجاز كله لغويا . اهـ

ولعله فات المؤلف وشيخه التنبيه إلى ذلك . والله أعلم .

راجع ص (١٦٠٨) ، وانظر : البحر المحيط (٢/٢١٥) ، مفتاح العلوم (٤٠٠-٤٠١) .

(١) كذا نقل الزركشى ولم يصرح بالقائل .

وعلى ذلك بأن الذى ينسب إلى الكلام إنما يريد به الإسناد . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٢/٢١٥) .

(٢) راجع تفصيل ذلك في البحر المحيط (٢/٢١٧) .

(٣) في ب : اسم .

(٤) في أ : صل .

(٥) أى اطلاقها في اللغة .

انظر شرح الكوكب (١/١٨٦، ١٨٧) .

على ذلك أو لا بطريق التبع :

كإطلاق الفعل الماضى بمعنى الاستقبال نحو {ونفخ فى الصور} (١) أى ينفخ
{ونادى أصحاب الجنة} (٢) أى ينادون .

وإطلاق المضارع بمعنى الماضى نحو {واتبعوا ماتلوا الشياطين} (٣) أى تلتته .
والتعبير بالخبر عن الأمر نحو {والوالدات يرضعن أولادهن} (٤) .

وعكسه نحو {فليمدد له الرحمن مدا} (٥) ، {فليتبوأ مقعده من النار} (٦) ، (إذا
لم تستحى (٧) فاصنع ماشئت) (٨) على أحد الأقوال كما سيأتى فى باب الأمر (٩) ،
وكإطلاق اسم الفاعل بمعنى الاستقبال والماضى على الراجح كما سيأتى فى
مسائل الاشتقاق (١٠) .

(١) الزمر (٦٨) .

(٢) الأعراف (٤٤) .

(٣) البقرة (١٠٢) .

(٤) البقرة (٢٣٣) .

والمعنى لترضعن .

(٥) مريم (٧٥) .

والمعنى يمدد له الرحمن .

وقد نقل الزركشى هذه الأقسام وأمثلتها وبيانها من الإشارة لابن عبد السلام ، وقد
خالفهما المؤلف - وتبعه ابن النجار - فى قوله تعالى {واتبعوا ماتلوا الشياطين} ،
حيث جعلاه من التعبير بالمضارع عن الماضى وجعله العز من التعبير بالمستقبل عن
الماضى عكس الذى قبله . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٥٣٣/٢) ، الإشارة إلى الإيجاز (٢٦-٢٨) ، شرح الكوكب
(١٨٦/١) ، غاية الوصول (٥٠) .

(٦) سبق تخريجه ص (٩٦٥) .

(٧) كذا فى جميع النسخ باثبات (الياء) وفى الصحيح بحذفها .

والإثبات جرى عليه المؤلف فى النظم فى قوله :

وخبر نحو إذا لم تستحى فاصنع لما شئت ففاز المستحى

وذكر لذلك تأويلا فلينظر هناك ص (٢٠٢٩) . (٢٠٢٠) .

(٨) صحيح البخارى (الأدب) (١٠٠/٧) .

(٩) انظر ص (٢٠٢٠) .

(١٠) انظر ص (١٦١٤) .

ومنع الإمام في "المحصول" دخول المجاز في الأفعال والمشتقات إلا بالتبع للمصدر الذي هي مشتقة منه .

قال : لأن المصدر في ضمن الفعل وكل مشتق فيمتنع دخول المجاز في ذلك إلا بعد دخوله فيما هو في ضمنه^(١).

وضعف شراح المحصول وغيرهم مقالة الإمام بما سبق من التجوز في الفعل بالاستقبال والمضى ، وكذا في الأوصاف إذ لا مدخل للمصدر في التجوز بذلك^(٢).

واكتفيت في النظم بذكر الفعل عن بقية المشتقات لأن المعنى في الجميع واحد والخلاف واحد .

[جريان المجاز في الحروف]

المسألة الثالثة : هل يجري المجاز في الحروف كما في الأسماء والأفعال؟

الراجح^(٣) نعم كما في (هل) تجوزوا بها عن :

الأمر : كقوله تعالى : {فهل أنتم مسلمون}^(٤) أي فأسلموا .

والنفي : نحو {فهل ترى لهم من باقية}^(٥) أي ماترى .

(١) انظر : المحصول (٤٥٥/١/١) ، تشنيف المسامع (٥٣٥/٢) ، نهاية السؤل (٢٧٥/١).

(٢) كذا نقل الزركشى عن شراح المحصول دون تحديد ومراده غالب القراني والأصفهاني الذي قرر كلام الرازي على أحسن وجه قال وقد اجتهدنا في تقريره غاية الاجتهاد واعلم أن ما ذكره فيه نظر وبيانه من وجوه . اهـ ثم ذكرها ومنها ما نقله الزركشى هنا . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٥٣٦/٢) ، البحر المحيط (٢١٩/٢) ، النفائس (٨٩٩/٢) ، الكاشف (رقم ٢) (٦٦٢/٢) .

(٣) في أ : المرجح .

(٤) هود (١٤) .

(٥) الحاقة (٨) .

والتقرير : نحو إهل لكم مما ملكت أيماكم من شركاء فيما رزقناكم^(١).
 وشبه ذلك . لاسيما على القول بأن كل حرف ليس له إلا معنى واحد .
 وإذا استعمل في غيره كان مجازا خلاف من يرى بالاشتراك اللفظي أو
 بوضعه للقدر المشترك من باب التواطؤ . ولبسط ذلك موضع أليق به .
 وخالف الإمام في "المحصول" في المسألة وقال لايجرى المجاز في الحروف
 إلا بالتبع لوقوع المجاز في متعلقه .

قال لأن مفهوم الحرف "غير"^(٢) مستقل ، فإن ضم إلى ماينبغي ضمه إليه
 كان حقيقة وإلا كان مجازا ، لكن من مجاز التركيب لامن مجاز الأفراد^(٣).
 ويشبه مخالفة الإمام في المشتقات والحروف^(٤) منع البيانين الاستعارة في
 ذلك إلا بالتبع للمصدر ولمتعلق الحرف^(٥) فيقع التجوز في ذلك أولا ثم يسرى
 إلى هذه . فلا يقال نطقت الحال بكذا ويراد به دلت عليه حتى يستعار نطق^(٦)
 الحال لمعنى^(٧) دلالتها ثم يعدى ذلك من الفعل للحرف .(*)

(١) الروم (٢٨) .

وقد نقل الزركشى هذه الأمثلة من كتاب العز .

انظر : الإشارة إلى الإيجاز (٢٠) ، تشنيف المسامع (٥٣٣/٢) ، شرح الكوكب
 (١٨٨/١) ، غاية الوصول (٥٠) .

(٢) ساقطة من د .

(٣) انظر : المحصول (٤٥٥/١/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٤/٢) ، الابهاج (٣١٢/١) ،
 نهاية السؤل (٢٧٥/١) .

(٤) أى مخالفته في وقوع المجاز في المشتقات والحروف .

(٥) أى لمتعلق معنى الحرف كذا ذكر السكاكى قال :

وأعنى به مايعبر عنه عند تفسيره مثل قولنا : (من) معناها ابتداء الغاية .

انظر مفتاح العلوم (٣٨٠) .

(٦) فى أ : مطلق .

(٧) فى أ : بمعنى .

(*) ١٨٤ج

وكذا (لعل) مثلا تقدر^(١) الاستعارة في معنى الترجى ثم تستعمل^(٢) (لعل) في ذلك المعنى^(٣).

وممن خالف الإمام في ذلك كله ابن عبد السلام وأطال في ذلك في كتاب "مجاز القرآن"^(٤). وكذا النقشواني ورد مقالة الإمام بأن الحرف مثلا إذا نقل من موضوعه الأول لعلاقة واستعمل في الثاني كان مجازا نحو {الأصلينكم في جذوع النخل}^(٥) فنقلت (في) عن الظرفية واستعملت في غيرها^(٦).

[جريان المجاز في العلم]

المسألة الرابعة : هل يجرى المجاز في الاسم العلم المعرف عند أهل العربية : بما وضع لمعين^(٧) لا يتناول غيره ، كما سبق بيانه وانقسامه إلى علم شخص وعلم جنس^(٨) أو لا يجرى فيه ؟
الأصح من المذاهب : المنع مطلقا لبالذات ولبالواسطة لأن الأعلام وضعت للفرق بين ذات وذات فلو تجوز فيها لبطل هذا الغرض وأيضا فنقلها إلى مسمى آخر إنما هو بوضع مستقل للعلاقة وشرط المجاز العلاقة^(٩) وهذا

(١) في أ : يقدر ، وفي ب : بقدر .

(٢) في ب : يستعمل .

(٣) انظر مفتاح العلوم (٣٨٠-٣٨١) .

وهذا التشابه بين قول الإمام والبيانين أشار إليه الزركشى في التشنيف (٥٣٥/٢) ،

وتبعهم الكمال في الدرر واللوامع (٥٩٣/٢/١) .

(٤) وسبق قبل قليل مانقله عنه المؤلف من أمثلة المجاز في الأفعال والحروف . والله

أعلم .

(٥) طه (٧١) .

(٦) انظر : تلخيص المحصول (٢٥٨) ، الكاشف رقم (٢) (٦٦٢/٢) ، النفائس

(٨٩٩/٢) ، الإبهاج (٣١٢/١) ، البحر المحيط (٢١٨/٢) ، تشنيف المسامع

(٥٣٤/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٢١/١) .

(٧) في ج : لمعنى .

(٨) راجع ص (١٤٥) .

(٩) انظر : تشنيف المسامع (٥٣٧/٢) ، غاية الوصول (٥٠) .

مذهب الإمام الرازي وتبعه البيضاوي وغيره^(١).
 وثانيها يجرى فيها مطلقا حكاة الإيبارى^(٢). كما تقول قرأت سيبويه أى
 تريد كتاب سيبويه نقلت علم صاحبه إليه مجازا .
 ورده : بأنه على حذف مضاف . فهو من مجاز الإضمار^(٣).
 وقد قال ابن يعيش^(٤) فى "شرح المفصل" : قال النحويون :
 العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا تتغير اللغة بذلك فإنه يجوز أن تسمى^(*)
 ولدك خالدا ثم تغييره إلى جعفر أو محمد ، بخلاف اسم الجنس مثلا ، بل
 لو أردت تسمية الرجل فرسا والفرس رجلا غيرت اللغة^(٥).
 وممن حكى القولين فيه القاضى عبد الوهاب فى "الملخص"^(٦) وصاحب

-
- (١) انظر : المحصول (٤٥٦/١/١) ، منهاج الوصول (٢٧٥/١) ، التحصيل (٢٣٤/١) .
 (٢) كذا ذكر الزركشى والواقع أن الأيبارى لم يحكه صراحة بل قال :
 وقد يتوهم بعض الناس التجوز فى الأعلام واحتج بأنه يقال قرأت سيبويه ...
 التحقيق والبيان (٢١٠/٢) ، وانظر تشنيف المسامع (٥٣٨/٢) .
 (٣) انظر نفس المصدرين ، وانظر : المستصفى (٣٤٤/١) ، نهاية السؤل (٢٧٦/١) ،
 البحر المحيط (٢٢٢/٢) .
 (٤) فى أ : نفيس والصواب المثبت وهو :
 يعيش بن على بن يعيش أبو البقاء الأسدى ، ولد بجلب عام (٥٥٣هـ) ، قرأ النحو
 على فتيان الحلبي وسمع الحديث على الطوسى ، كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا
 فى النحو والتصريف ، ثقة ، كيسا ، طيب المزاج ، حلو النادرة مع وقار ورزانة ،
 من مؤلفاته :
 "شرح التصريف" لابن جنى ، "شرح المفصل" للزحشرى .
 مات بجلب عام (٥٦٤٣هـ) وقد أطنب القفطى فى وصفه .
 انظر : سير النبلاء (١٤٤/٢٣) ، أنباه الرواة (٤٥/٤) ، بغية الوعاة (٣٥١/٢) ،
 وفيات الأعيان (٤٦/٧) ، العبر (١٨١/٥) ، النجوم الزاهرة (٣٥٥/٦) ، الشذرات
 (٢٢٨/٥) .

(*) ١٦٣ ب

- (٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/١) ، تشنيف المسامع (٥٣٨/٢) .
 (٦) فى د : التلخيص والصواب المثبت ، وقد نقل ذلك الزركشى فى البحر (٢٢١/٢) .

الميزان من الحنفية وقال : إن الأكثرين على دخول المجاز فيه^(١).
نعم . قال الهندي : إن الخلاف في الأعلام المنقولة^(٢) ، وقال غيره
الصواب جريانه^(٣) في الأعم من المنقول والمرتل^(٤).
وثالثها : التفصيل بين ما يلمح فيه صفة فيجوز كأسود وحاتر دون
العلم الذى وضع للفرق "المحض"^(٥) بين الذوات كزيد وعمرو وبه قال
الغزالي^(٦) واستحسنه بعضهم^(٧).
لكن فى بعض شروح المحصول أن الغزالي إنما فصل ذلك بناء على رأيه
فى عدم اعتبار العلاقة^(٨).

-
- (١) وأطلق عليها أسماء الألقاب قال : نحو زيد وبكر وعامتهم بأنه يدخل المجاز فيها
فيقال فلان عمر بن عبد العزيز أى فى العدل ، وابن سلول إذا اشتهر فى النفاق
وهذا من باب المجاز .
واعترض النقشوانى على القول بعدم دخول المجاز فى الأعلام وكذا شراح المحصول
والله أعلم .
ميزان الأصول (٣٨٣-٣٨٤) ، وانظر : تلخيص المحصول (٢٦١) ، الكاشف رقم
(٢) (٢٦٧/٢) ، النفائس (٩٠١،٨٩٩/٢) ، البحر المحيط (٢٢١/٢) ، الابهاج
(٣١٤/١) .
(٢) فى هذا الإطلاق نظر فعبارة الزركشى :
وقيده الهندي فى النهاية بالأعلام المنقولة .
قلت : وعبارته : اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازا من ذلك الأعلام المنقولة . ا.هـ
البحر المحيط (٢٢٠/٢) ، النهاية (قسم ٣٣٩/١) .
(٣) أى الخلاف .
(٤) نقله الزركشى عن الجاربردى .
انظر البحر (٢٢٠/٢) ، وانظر الابهاج (٣١٤/١) .
وقد سبق بيان المنقول والمرتل ص (١٤٥١) .
(٥) ساقطة من د .
(٦) انظر : المستقصى (٣٤٤/١) ، نهاية السؤل (٢٧٦/١) ، الابهاج (٣١٤/١) .
(٧) مراده شيخه الزركشى فى التشنيف (٥٣٧/٢) .
(٨) كذا قال الزركشى ولم يصرح بالقائل ولم أقف عليه فى شرحى القرافى والأصفهانى .
والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع (٥٣٨/٢) ، البحر المحيط (٢٢١/٢) ، تقريرات الشربيني
(٣٢٣/١) .

وفيه نظر لأن مقتضاه حينئذ أنه يجوز مطلقا من غير تفصيل لأنه يصدق على كل إنه استعمل في غير موضعه^{(١)(*)}.
قيل^(٢): ويجب أيضا أن يختص الخلاف بالأعلام المتجددة^(٣)، أما الأعلام التي بوضع اللغة فيجب أن يقال إنها حقائق^(٤).
فقولهم العلم لا يوصف بكونه حقيقة^(٥) ولا مجاز محله في غير ذلك^(٦). والله أعلم .

[علامات المجاز . اشتراط السمع فيه]

ويعرف المجاز من تبادر	غير بلاقرينة في الحاضر
وصحة النفي ^(٧) وأن لا يطردها	حتما وبالالتزام أن يقيدا
ونحوه والسمع فيه مشروط	لا في شخص بل النوع فقط

الشرح :

وقد اشتملت هذه الأبيات على مسألتين :
إحداهما : بماذا يعرف المجاز من الحقيقة وقد ذكرت عدة من العلامات وأشرت إلى عدم الانحصار في ذلك بقولي (ونحوه) .

-
- (١) كذا أجاب الزركشى .
انظر نفس المصادر عدا الأخير .
(*) ١٤٥
(٢) قائله الزركشى .
(٣) أى المتجددة بالنسبة إلى مسمياتها .
انظر الإبهاج (٣١٩/١) .
(٤) انظر البحر المحيط (٢٣٣، ٢٢٢/٢) ، وانظر : الإبهاج (٣١٩/١) ، المزهر (٣٦٧/١)
شرح الكوكب (١٩٠/١) .
(٥) فى أ ، ب : لاحقيقة .
(٦) أى فى غير الأعلام التى هى بوضع اللغة . والله أعلم .
(٧) الواو ساقطة من د .

أحدهما : يتبادر^(١) غيره إلى الفهم عند الإطلاق حيث لاقرينة هناك
حاضرة^(٢) بخلاف الحقيقة فإنها هي المتبادرة إذا كانت واحدة أو لا يتبادر
"لا"^(٣) هي ولا غيرها إذا تعددت الحقائق^(٤).

فإن قيل : المجاز الراجح يتبادر أيضا^(٥).

قيل : إن رجح بقرينة فالكلام حيث لاقرينة .

أو رجح باشتهاره ، فقد صار حقيقة بحسب ما اشتهر فيه من عرف أو
شرع فما تبادر إلا لكونه حقيقة وإن كان مجازا باعتبار وضع آخر ، ولم
يتبادر من حيث كونه مجازا^(٦).

ثانيها : بصحة النفي كقولك للبليد ليس بحمار وللجد ليس بأب بخلاف
الحقيقة فإنها لا تنفى^(٧).

(١) في أ ، ب : يتبادر .

(٢) انظر : تشنيف المسامع (٥٣٩/٢) ، النهاية (قسم ٣٣٠/١) ، شرح الكوكب
(١٨١/١) .

(٣) ساقطة من د .

(٤) قلت : وهذا في اللفظ المشترك فإنه حقيقة في كل معانيه ولا يتبادر أحدها وإنما
يرجح بالدليل أو القرائن وسبق أن بين المؤلف أن إطلاق المشترك على كل معانيه
حقيقة لا مجاز .
راجع ص (١٥٨٣) .

(٥) كما لو قال : شربت من ماء النهر فإن حقيقته أنه شرب منه فيه ، والذي يتبادر
أنه شرب بكأس فهنا تبادر المجاز الراجح . والله أعلم .

(٦) قلت : أورد الهندي وتبعه ابن السبكي الاعتراض بأن المجاز الراجح والمجاز
المنقول يتبادران فلا يختص التبادر بالحقيقة .

ثم أجاب عن الجاز المنقول بما ذكره المؤلف هنا وهو أن المنقول إليه إنما يتبادر
لأنه صار حقيقة فيه ، ولا يمتنع أن يكون اللفظ حقيقة من جهة ومجاز من جهة .
أما عن تبادر المجاز الراجح فجوابه أنه نادر فهو يختص في الأغلب بالحقيقة وبهذا
أجاب الزركشى في البحر والتشنيف . والله أعلم .

انظر : النهاية (قسم ٣٣٠/١) ، الإبهاج (٣٢٠/١) ، تشنيف المسامع (٥٣٩/٢) ،
البحر المحيط (٢٣٥/٢) .

(٧) انظر : النهاية (قسم ٣٣٢/١) ، البحر المحيط (٢٣٦/٢) ، تشنيف المسامع
(٥٣٩/٢) ، مختصر ابن الحاجب (١٤٥/١) ، شرح الكوكب (١٨٠/١) .

وزاد بعضهم : في نفس الأمر احترازا عما إذا كان ذلك لظن ظان فإنه لا يدل عليه^(١).

وقال "صاحب البديع" هذا^(٢) حكم المجاز بعد ثبوت كونه مجازا ، فلو توقف عليه علمه لزم الدور^(٣).

وقد يجاب : بأن نفيه إنما صحته باعتبار التعقل^(٤) لا باعتبار أن تعلم^(٥) كونه مجازا فتنفيه^(٦).

ثالثها : بعدم وجود اطراده بل قد يطرد تارة . كالأسد للشجاع ولا يطرد أخرى نحو {واسأل القرية}^(٧) أي أهلها فلا يقال واسأل البساط أي أهله ، بخلاف الحقيقة فإنها واجبة الاطراد^(٨).

(١) صرح بهذا القيد الهندي وتبعه العضد حيث قال : وإنما قلت في نفس الأمر ليندفع ما أنت بانسان لصحته لغة .

انظر : النهاية (قسم ٣٣٢/١) ، شرح العضد (١٤٦/١) ، تشنيف المسامع (٥٤٠/٢) البحر المحيط (٢٣٦/٢) .

(٢) الاشارة تعود إلى جعل صحة النفي من علامات المجاز لا إلى القيد كما هو المتبادر . والله أعلم .

(٣) وعبارته : فصحة النفي دليل المجاز ، وقيل دور لاستلزامه سبق العلم بالمجاز والأصح أنه حكم .

بديع النظام (٣٣/١-٣٥) ، وانظر تشنيف المسامع (٥٤٠/٢) بجم نعري لمؤد ص (١٥٤) هـ (١) (٤) في أ : الفعل .

(٥) في أ ، ب ، د : يعلم .

(٦) انظر : حاشية العطار (٤٢٣/١) ، حاشية البناني (٣٢٣/١) ، الدرر اللوامع (٦٠١/٢/١) .

وقال محقق البديع : في هامش نسخة أ مانصه :

وفيه نظر إذ يمكن معرفة صحة النفي بالعقل أو بالفعل دون القرائن .

بديع النظام (٣٥/١) هامش (٢) .

(٧) يوسف (٨٢) .

(٨) انظر : تشنيف المسامع (٥٤٠/٢) ، القواطع (٤٩٢/١) ، شرح الكوكب (١٨١/١) ، غاية الوصول (٥٠) .

هذا وقد نقل الرازي هذا الفرق عن الغزالي وضعفه ، فانظر : المحصول

(٤٨٢/١/١) ، المستصفي (٣٤٢/١) .

وأما قول ابن الحاجب : إن الاطراد ليس دليل الحقيقة لأن المجاز قد يطرد^(١).

فمسلّم لكن الذى هو علامة الحقيقة إنما هو وجوب الاطراد لا وقوع الاطراد - عكس المجاز فإنه لا يجب وقد يطرد^(٢).

فإن قيل : فالحقيقة قد لا تطرد كالقارورة للزجاجة مع كونها من القر^(٣) والدبران لمزلة القمر مع كونه من الدبور^(٤). فلا يسمى كل ما فيه قرار أو دبور بذلك^(٥).

قيل : عدم اطراده ، لكون المحل المعين قد اعتبر في وضع الاسم فلا يسمى ما وجد أصل المعنى فيه غير هذا بذلك الاسم لفقدان تمام موجب التسمية^(٦).

والحاصل الفرق بين تسمية غير ذلك لوجود المعنى فيه ، أو بوجود المعنى فيه والمراد الثانى فلا يتعدى ، ونظيره لو علل في باب القياس بالمحل أو جزئه^(٧) أو لازمه لم يقس غيره عليه كجوهريّة النقدية الغالبة في الربا في الذهب والفضة إنما لم تطرد^(٨) ولم تعد لشيء آخر لتعذر وجود العلة فيه

(١) الواقع أن هذا قول العضد فسر به عبارة ابن الحاجب (وبعدم اطراده ولاعكس) وساقهما الزركشى مساقا واحدا على انهما لابن الحاجب . والله أعلم .

انظر : المختصر مع شرح العضد (١٤٥/١، ١٤٩)، تشنيف المسامع (٥٤٠/٢) .

(٢) لذا صرح ابن السبكي بذلك فقال : (وعدم وجوب الاطراد) واستحسنه الزركشى .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٥٣٩/٢-٥٤٠)، البحر المحيط (٢٣٦/٢) ، الدرر اللوامع (٦٠١/٢/١) .

(٣) انظر لسان العرب (القر) (٨٧/٥) .

(٤) لأنه يدبر الثريا أى يتبعها .

انظر لسان العرب (دبر) (٢٧١/٤) .

(٥) انظر ك المختصر مع شرح العضد (١٥٠، ١٤٥/١)، حاشية العطار (٤٢٤/١) ، الدرر اللوامع (٦٠٣/٢/١) .

(٦) انظر : الدرر اللوامع (٦٠٣/٢/١) ، حاشية العطار (٤٢٤/١) .

(٧) في ج : جزء به .

(٨) في أ ، د : يطرد .

وسياتى بيانه فى القياس (١)(*) .

رابعها : بالتزام تقييده فلا يستعمل فى ذلك المعنى بالإطلاق كـ(جناح الذل) و(نار الحرب) إذ لو استعملت الجناح والنار فى معناهما الأصلية لجاز بلا تقييد لكن لو قيدت لم يمتنع كالمشترك قد يقيد فى أحد المعنيين لكن لالزوما . وهو معنى قولى (وبالتزام أن يقيدا) (٢) .

ومما يدخل تحت قولى ونحوه اعتبار المجاز بأن يكون صيغة جمعه على خلاف صيغة جمع الحقيقة (٣) كالأمر للصيغة الآتى ذكرها فى باب الأمر يجمع على أوامر وأما بمعنى الفعل أو نحوه مما سياتى بيانه فيجمع على أمور ، لكن سياتى أن هذا على رأى الجوهري وأنه لا يوافق عليه فى اللغة (٤) .

وكذا أن يتوقف جواز استعماله على وجود مسمى آخر له يكون حقيقة فيه ، سواء أكان ملفوظا به نحو {ومكروا ومكر الله} (٥) فلا يقال ابتداء مكر الله ، أو مقدرًا نحو {قل الله أسرع مكرًا} (٦) لأنه مذكور فيما سبق بالمعنى (٧) .

(١) وذلك ضمن المجلد الثانى .

(*) ١٣١

(٢) قال الزركشى فى شرح جمع الجوامع :

وإنما قال بالتزام تقييد ولم يقل بتقييده احترازا عن الحقيقة فى اللفظ المشترك فإنه قد يقيد أيضا كما يقال فى العين : رأيت عينا جاريه لكن لاعلى طريق الالتزام .
انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٢/٥٤١، ٥٣٩) ، البحر المحيط (٢/٢٣٩) ، شرح الكوكب (١/١٨١) ، شرح العضد (١/١٥٣) .

(٣) نقل الرازى هذا الوجه عن الغزالي وضعفه .

انظر : المحصول (١/١/٤٨٥) ، المستصفي (١/٣٤٣) ، شرح العضد (١/١٥١-١٥٣) تشنيف المسامع (٢/٥٤١) ، البحر الحيط (٢/٢٣٧) .

(٤) انظر ص (١٩٩٢)

(٥) آل عمران (٥٤) .

(٦) يونس (٢١) .

(٧) أقول تبع المؤلف شيخه فى هذا المثال وفيه نظر فإن المكر فى الآية مذكور قبل ذلك لفظا لامعنى ، قال تعالى : { ... إذا لهم مكر فى آياتنا قل الله أسرع مكرًا } فلا يكون

هذا مثلا للمقدر . =

وزعم بعضهم أنه لا بد من سبق المعنى الحقيقي كما مثلنا (١).
وهو مردود بنحو ما (٢) في حديث (فإن الله لا يمل حتى تملوا) (٣). فإن (*)
المجازى فيه متقدم لمقابلة الحقيقي المتأخر .
وكذا أن يكون معناه الحقيقي مستحيلا فيدل اطلاقه في المحل الذي هو
مستحيل فيه على أن المراد المجاز نحو {وإسأل القرية} (٤).
ومن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات التي معناها الحقيقي
مستحيل في حقه تعالى كاليد والعين والزول والاستواء ونحو ذلك . فيجب
أن يعتقد أن الحقيقة ليست مرادة بلاخلاف (٥).

= والمناسب أن يمثله بقوله تعالى {أفأمنوا مكر الله} الاعراف (٩٩) .
انتهى ملخصا من هامش نسخة (ب) .

قلت : وبهذا المثال مثل الكمال في الدرر اللوامع .

انظر : تشنيف المسامع (٥٤١/٢) ، الدرر اللوامع (٦٠٧/٢/١) ، البحر المحيط
(٢٣٩/٢) ، شرح العضد (١٥٣/١) ، شرح الكوكب (١٨٢/١) ، المحلى على جمع
الجوامع (٣٢٥/١) ، حاشية العطار (٤٥٥/١) .

(١) ففى المثال الأول سبق المعنى الحقيقي وهو (ومكروا) وفى المثال الثانى (إذا لهم
مكر فى آياتنا) .

ولم أقف على هذا الزاعم . والله أعلم .

(٢) فى ج : ماجاء فى .

(٣) سبق تخريجه ص (١٥٨٣) .

(*) ١٨٥ ج

(٤) يوسف (٨٢) .

وانظر هذا الوجه فى : المحصول (٤٨٢/١/١) ، الإبهاج (٣٢١/١) ، نهاية السؤل
(٢٨٤/١) ، وانظر المصادر السابقة فى هامش (٧) الصفحة السابقة .

(٥) حتى لا يؤدى إلى التشبيه ، لكن هذا الكلام يحتاج إلى نظر قال ابن تيمية :

وبعض الناس يقول مذهب السلف إن الظاهر غير مراد ، ويقول أجمعنا على أن
الظاهر غير مراد .

وهذه العبارة خطأ إما لفظا ومعنى أو لفظا لامعنى .

لأن الظاهر مشترك بين شيئين :

أحدهما : أن يقال إن اليد جارحة مثل جوارح العباد ، فمن قال إن هذا غير
مراد فقد أحسن إذ لا يختلف أهل السنة ان الله تعالى ليس كمثل شىء وأكثرهم

على تكفير المشبهة والمجسمة . =

وأما غيرها فللناس طريقان فيها :

أحدهما^(١) تعيين ما يحمل عليه من المجاز وهم الذين يرون التأويل .
والثانية طريقة السلف عدم التعرض للتأويل والإيمان بها على ما أراد
الله منها من غير الحقيقة المستحيلة ، وهو معنى قولهم مع التزييه^(٢) فالإحالة

= لكن هذا القائل أخطأ حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر وحكى عن السلف ما لم
يقولوه فإن الظاهر هو ما يسبق إلى الفهم السليم وليست هذه المعاني المستحيلة هي
السابقة إلى عقل المؤمن .

فإذا قلنا إن لله علما وقدرة وسمعا لم يقل أحد من أهل السنة أن ظاهره غير مراد
ثم يفسر بصفاتنا ، وكذلك لا يجوز أن يقال إن ظاهر اليد والوجه غير مراد ، ومن
قال الظاهر غير مراد فقد أخطأ وهو يقتضى أن تكون اسماءه وصفاته قد أريد بها
ما يخالف ظاهرها ولا يخفى ما فيه من الفساد .

والمعنى الثانى : إن هذه الصفات إنما هي صفات الله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله
نسبتها إلى ذاته المقدسة كنسبة صفات كل شيء إلى ذاته .

والمؤمن يعلم أحكام هذه الصفات وآثارها وهذا ما أريد منه .

فمن قال الظاهر غير مراد بمعنى أن صفات المخلوقين غير مراده فقد أصاب في المعنى
وأخطأ في اللفظ وأوهم البدعة .

وكان يمكن أن يقول ثمر كما جاءت على ظاهرها مع العلم بأن صفات الله تعالى
ليست كصفات المخلوقين .

انتهى ملخصا من رسالة الحقيقة والمجاز في الأسماء والصفات (ضمن الفتاوى)
٣٥٤/٦-٣٥٨ .

(١) في أ : أحدها .

(٢) هذا القيد وجعله تفسيرا للتزييه لعله على عقيدة الأشاعرة التي ينتحلها المؤلف وإلا
فليس في أقوال السلف حقيقة مستحيلة في صفات الله كما سبق فكان الأولى
الامساك ، قال ابن تيمية :

أمهات المسائل التي خالف فيها متأخروا الأشاعرة ثلاث :

وصف الله بالعلو ، ومسألة القرآن ، ومسألة تأويل الصفات .

قال : ونبدأ بالأخيرة فإنها الأم وما قبلها فرع عليها ، قال الخطابي : مذهب أهل
الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة وخلفهم وهو أنها ثمر كما جاءت يؤمن بها
وتصدق وتضان عن تأويل يفضى إلى تعطيل وتكييف يفضى إلى تشبيه واجماع
السلف على أنها تجرى على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه لأن الكلام في الصفات
فرع على الكلام في الذات يحتذى حذوه فإذا كان اثبات الذات اثبات وجود
لائثبات كيفية فكذلك اثبات الصفات اثبات وجود لائثبات كيفية . =

على تعيين مجاز لاعلى التردد بين حقيقة ومجاز كما يزعمه المبتدعون^(١) تلبيسا على من لاملكة عنده فإياك وتلبيساتهم ، وقد سبق في مسألة كون المجاز معتمدا حيث تستحيل الحقيقة أولا؟ ما يعرف منه الفرق بين جعل استحالة الحقيقة من علامات المجاز وكون المرجح أن المجاز ليس يعتمد حيث تستحيل الحقيقة وسبق التحذير من تدليسهم فراجع^(٢).

[اشتراط السمع فى المجاز] :

المسألة الثانية : لابد فى المجاز من سماع والمراد - كما سبق - أن يسمع اعتبار العرب نوع العلاقة على المختار وقول^(٣) الجمهور وأنه لا يشترط سماع كل فرد فرد من محال كل علاقة حتى يتوقف اطلاق الأسد مثلا على^(*) الشجاع على نقل عن العرب ، بل المراد إطلاق التجوز بالمشابهة المعنوية وسبق بيان ذلك كله ومافيه^(٤). وسبق أيضا الإشارة إليه فى النظم^(٥) لكن من حيث تفسير^(٦) اعتبار العلاقة ثم زدناه هنا إيضاحا . والله أعلم .

= وهذا الكلام الذى ذكره الخطابى نقل نحوا منه عن من لا يخصى عددهم من العلماء كأبى بكر الاسماعيلى والسجزى وشيخ الاسلام الهروى والصابونى وابن عبد البر والخطيب وغيرهم .

انظر المصدر السابق والفتاوى (٥٨/٥-٥٩) .

(١) لعله يقصد المشبهة والمجسمة والله اعلم .

(٢) راجع ص (١٥٥٥) .

(٣) فى أ : من قول .

(*) ١٦٤ ب

(٤) راجع ص (١٥٧٠، ١٥٧٢) .

ولعل تعرض المؤلف لهذه المسألة مرة أخرى لورودها فى جمع الجوامع بعد سابقتها

فالمؤلف - كما يظهر - يراعى غالبا فى النظم ترتيب جمع الجوامع . والله أعلم .

(٥) راجع ص (١٥٦٩) .

(٦) فى أ : اشتهر .

[الكناية] :

ثم الكناية الذى يستعمل
فى لازم قصدا كمثل الكرم
فهى (١) حقيقة وتعريض كذا
فى أصل معناه ولكن يعمل
بكثرة الرماد يعنى إذ نمى
لكن بتلويح بغير نبذا

الشرح :

لما فرغت من المجاز وأنواعه ذكرت ماقد يلتبس به وليس منه وهو
الكناية والتعريض وهما المقابlan للتصريح .

[تعريف الكناية]

فأما الكناية فهى القول المستعمل فى معناه الموضوع له حقيقة ولكن
أريد باطلاقه لازم المعنى كقولهم :

كثير الرماد : يكون به عن كرمه ، فكثرة الرماد مستعمل فى معناه
الحقيقى ولكن أريد به لازمه وهو الكرم وإن كان بواسطة لازم آخر لأن
لازم كثرة الرماد إنما هو كثرة الطبخ ، ولازم كثرة الطبخ كثرة الضيفان
ولازم كثرة الضيفان الكرم وكل ذلك عادة . فالدلالة على المعنى الأصلى
بالوضع . وعلى اللازم بانتقال الذهن من الملزوم إليه (٢).

ومثله قولهم : طويل النجاد كناية عن طول القامة لأن نجاد الطويل
يكون طويلا بحسب العادة (٣). وعلى هذا فهو حقيقة لأنه استعمل فى معناه
وإن أريد به اللازم فلاتنافية بينهم . فإن لم يرد المعنى الحقيقى وإنما عبر
بالملزوم عن اللازم بأن يطلق المتكلم كثرة الرماد على اللازم وهو الكرم
وطول النجاد على اللازم وهو طول القامة من غير ملاحظة الحقيقة أصلا

(١) فى د : فهو .

(٢) فالدلالة فى الكناية بالإرادة لبالوضع كما سيصرح بذلك المؤلف ص (١٦٣٤) .

(٣) النجاد : حمائل السيف .

ومنه حديث أم زرع : زوجى طويل النجاد تريد طول قامته فإنها إذا طالت طال
نجاهه وهو من أحسن الكنايات .

انظر لسان العرب (نجد) (٤١٩/٣) .

فهو مجاز لأنه استعمل في غير معناه ، والعلاقة فيه اطلاق الملزوم على اللزوم^(١).

[الكناية حقيقة ومجاز]

وقد علم من ذلك أن الكناية تكون حقيقة وتكون مجازا ولا يخرج لها عنهما ، وهذا على طريقة بعض المتأخرين^(٢) وإليه ذهب الشيخ تقي الدين السبكي^(٣) وغيره وهو الراجح^(٤). ووراء ذلك ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها^(٥) مجاز مطلقا نظرا إلى المراد منه وهو مقتضى قول (*) "صاحب الكشاف" عند قوله تعالى {لأجنح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم}^(٦) حيث فسر الكناية بأن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له^(٧).

(١) انظر ماسبق عن الكناية وتعريفها في :

شرح الكوكب (١٩٩/١) ، البحر المحيط (٢٤٩/٢) ، نهاية الإيجاز (٢٧٠) ، دلائل الإعجاز (٦٦) ، مفتاح العلوم (٤٠٢) ، البرهان للزركشى (٣٠١/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٣٣/١) .

(٢) كذا قال الزركشى في البحر (٢٥١/٢) .

(٣) عزاه إليه الزركشى والكمال والعتار .

ونقل السيوطى عبارته وعزاها إلى كتابه الاغريض ، وقد ذكر ابن السبكي هذا الكتاب ضمن مؤلفات والده واسمه الاغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٥٥٨/٢) ، الدرر اللوامع (٦٣٢/٢/١) ، حاشية العطار (٤٣٣/١) ، الاتقان للسيوطى (٤٨/٢) ، معترك الأقران (٢٦٦/١) ، طبقات ابن السبكي (٣١٢/١٠) .

(٤) وعليه سار ابن السبكي في جمع الجوامع وقرره الزركشى في شرحه .

انظر جمع الجوامع مع التشنيف (٥٥٨/٢) .

(٥) في أ ، ب : أنهما .

(*) ١٤٦

(٦) البقرة (٢٣٥) .

(٧) كذا ذكر الزركشى في البحر (٢٤٩/٢) ، وتبعهم ابن النجار في شرح الكوكب (٢٠١/١) وانظر الكشاف (٣٧٢/١) .

نعم شرط في الكناية إمكان المعنى الحقيقي ذكره في قوله تعالى {ولا ينظر إليهم يوم القيامة} (١) فقال :

إنه مجاز عن الإستهانة والسخط فاطلاق النظر إلى فلان بمعنى الاعتداد به والإحسان إليه كناية إذا أسند (٢) إلى من يجوز عليه النظر ومجاز إذا أسند إلى من لا يجوز عليه النظر وعلل ذلك بأن من يجوز عليه النظر إذا اعتد بإنسان التفت إليه وأعاره نظره فكثير حتى صار عبارة عن الإحسان (٣).

وحاصل مادعاه أن المجاز أعم من الكناية فمن يجوز عليه النظر كناية ومجاز ومن لا يجوز عليه النظر (٤) مجاز فقط .

ثانيها : إنها (٥) حقيقة مطلقا وإليه جنح كثير من البيانين (٦) وتبعهم ابن عبد السلام في كتاب "المجاز" فقال :

الظاهر أن الكناية ليست من المجاز لأنها وإن استعملت فيما وضع له لكن أريد بها الدلالة على غيره (٧) كدليل الخطاب في {فلاتقل لهما أف} (٨)

(١) آل عمران (٧٧) .

(٢) في ب : استند .

(٣) انظر : الكشاف (٤٣٩/١) ، البحر المحيط (٢٥١/٢) .

(٤) كذا ساق المؤلف - تبعا لشيخه في البحر - كلام الزمخشري على مافيه من اعتزال ولم يتعقبا مع مافيه من نفى صفة النظر عن الله سبحانه .
ثم وجدت الزركشى تعقبه في البرهان لأنه مبني على مذهبه الفاسد في نفى الرؤية .
أهـ

ومذهب أهل السنة اثباتها كما جاءت . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٥١/٢) ، البرهان للزركشى (٣١٠/٢) ، مجموع الفتاوى (١٣٢/١٣) ، (٢٥٧/٦) .

(٥) في أ ، ب : انهما .

(٦) كذا تبع المؤلف شيخه وهو على خلاف ما ذكره صاحب الطراز حيث قال :
تنبيه : اعلم أن أكثر علماء البيان على عد الكناية من أنواع المجاز خلافا للرازي .
انظر : تشنيف المسامع (٧٥٧/٢) ، شرح الكوكب (٢٠٠/١) ، الطراز (٣٧٥/١) .

(٧) ولم تخرجه عن كونه مستعملا فيما وضع له .

(٨) الاسراء (٢٣)

قلت : ولا يستقيم هنا ارادة المعنى الاصطلاحى لدليل الخطاب فهو : اثبات الحكم للمنطوق به وخلافه للمسكوت . =

وكذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن التضحية بالعوراء والعرجاء^(١).
قلت ونحوه النهى عن الدباء والحنتم والمقير^(٢) فإنه ينصب إلى ما يلزم منه
وهو النبيذ^(٣).

= ولعل مراده - والله أعلم - فحوى الخطاب وهو : ما دل عليه الخطاب بمفهومه ومثاله
التأقف استعمل فيما وضع له ودلالته على تحريم الضرب لم تخرجه عن ذلك فليس
من المجاز . والله أعلم .

انظر دليل الخطاب في : الحدود للباجي (٥٠) ، تنقيح الفصول (٥٤) ، وانظر المثال
في : تشنيف المسامع (٣٤٤/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٤١/١) ، وراجع مقاله
محقق شرح الكوكب (٢٠١/١) هامش (٢) .
(١) انتهى كلام العز .

والمراد ان نهيه صلى الله عليه وسلم عن التضحية بالعوراء والعرجاء مستعمل فيما
وضع له ويراد منه عدم الإجزاء كذا يظهر والله أعلم .

انظر : الإشارة إلى الإيجاز (٦٣-٦٤) ، تشنيف المسامع (٥٥٧/٢) ، شرح الكوكب
(٢٠١/١) ، البرهان للزركشى (٣٠١/٢) .

وانظر حديث النهى عن التضحية بالعرجاء والعوراء في سنن الترمذى مع تحفة
الأحوذى (٨١/٥) ، سنن ابن ماجه (١٠٥٠/٢) ، الموطأ (٤٨٢/٢) ، مسند أحمد
(٢٨٩/٤) .

(٢) ورد النهى في صحيح مسلم في حديث وفد عبد القيس (وأنهاكم عن الدباء والحنتم
والمقير والمقير) .

والدباء : هو القرع اليابس والمراد الوعاء منه .

والحنتم : الجرار الخضر في قول أكثر أهل العلم .

والمقير : المطلق بالقار وهو الزفت .

صحيح مسلم مع شرح النووى (١٨٥،١٨٣/١) .

(٣) قلت فيه نظر فإنه ينصب على الانتباز كذا في الحديث (كنت نهيتكم عن الانتباز)

وبه صرح النووى فقال : نهى عن الانتباز فيها وهو أن يجعل في الماء حبات من

تمر أو زبيب ليحلو ويشرب وإنما خصت هذه بالنهى لأن الإسكار يسرع فيها ولانعلم

لكثافتها فتتلف ماليته أو يشرب دون علم .

فهذا ليس من الكناية وإنما هو من مجاز الحذف ، على أن الحكم قد نسخ على قول

أكثر أهل العلم . والله أعلم .

انظر صحيح مسلم مع شرح النووى (١٦١،١٥٩/١٣) ، (١٨٥/١) .

ثالثها : أنها لاحقيقة ولا مجاز وهو قول السكاكسي^(١) وتبعه في التلخيص^(٢) ووافق السكاكسي في موضع آخر البيانين في كونها^(٣) حقيقة وجمع بعض الشراح بين كلاميه بتأويل^(٤).

وقال الإمام في "نهاية الإيجاز" ان اللفظ إذا أطلق وأريد به معناه الأصلي ولازمه يكون كناية ، وإن أريد اللازم فقط يكون مجازا ، ثم قال : وليست الكناية من المجاز بدليل أنها ضد المقصود بمعنى اللفظ^(٥) إلى آخره .

ولكن هذا يقتضى أنه لا يكون كناية حتى يراد المعنى الحقيقي والمجازي معا ، فلا يقال كثير الرماد إلا عند وجود رماد حقيقة وإلا لكان كذبا لأنه بلا تأويل فإن كان المراد الكرم ليس إلا فهو مجاز إلا أن يقال إنما يكون كذبا إن لو أريد باللفظ المعنى الحقيقي بالذات فقط ، فأما إن أريد به التوصل إلى المعنى اللازم فلا يكون كذبا .

فإن قيل : هل يطابق تفسير الكناية بما ذكر^(٦) تفسير الأصوليين والفقهاء بأنها اسم استتر فيه مراد المتكلم لتردده بين محتملين كقوله في البيع جعلته لك بكذا ، وفي الطلاق أنت خلية فيدخل في ذلك المجرى ونحوه مما لم يتضح

(١) كذا عزاه إليه الزركشى استنباطا من بعض أقواله في المفتاح .

انظر : البحر المحيط (٢٥٠/٢) ، مفتاح العلوم (٤١٤) ، شرح الكوكب (٢٠١/١) .

(٢) المراد تلخيص المفتاح وسيأتي التعريف بصاحبه ص (٦٧٩) .

هذا وقد عزاه إلى التلخيص الزركشى في التشنيف (٥٥٨/٢) ، وابن النجار في شرح الكوكب (٢٠١/١) ، ولم أجده صراحة في التلخيص (٦٨٧) ، ولا شرحه الإيضاح (١٨٣) . والله أعلم .

(٣) في أ ، ب : كونهما .

(٤) انظر ذلك في البحر المحيط (٢٥٠/٢) .

(٥) عبارة الرازي : (تفيد بمعناها معنى ثانيا هو المقصود) .

فتعبير المؤلف بالضد فيه نظر . والله أعلم .

انظر : نهاية الإيجاز (٢٧٢) ، البحر المحيط (٢٥٠/٢) .

(٦) المراد ماسبق ذكره في تعريف الكناية .

دلالتة مأخوذا من كنتت وكنيت إذا لم تفصح^(١) بالشىء^(٢).

ويقابلها الصريح : لأنه اسم لما هو ظاهر المراد عند السامع بحيث يسبق إلى فهمه المراد ، ولا يسبق غيره عند الإطلاق كقوله أنت طالق وأنت حر^(*) وبعث واشترت ، ومنه سمى القصر صرحا لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية^(٣).

والغرض من العدول إلى الكناية وغيرها إما التحرز عن قبح الصريح^(٤) نحو {أو جاء أحد منكم من الغائط}^(٥) وإما إخفاء المكنى عنه عن السامع أو نحو ذلك^(٦).

قلت^(٧) نعم لأن قوله مثلا (حبلك على غاربك) حقيقته إلقاء الحبل على رقبتها وليس المراد إلا لازمة فيما يفعل بالبعير عند إرادة تسيبته إلى حيث شاء ، وكذا الباقي فأحد المعنيين لارم للآخر والمقصود اللازم لا الملزوم^(٨) فلذلك افتقر إلى نية تميزه عن إرادة المعنى الأصلي ومن هنا يخرج جواب سؤال :

-
- (١) في أ ، ب : يتضح .
 (٢) انظر : البحر المحيط (٢٤٩/٢) ، لسان العرب (كنى) (٢٣٣/١٥) .
 (*) ١٨٦ ج
 (٣) انظر : البحر المحيط (٢٤٩/٢) ، لسان العرب (صرح) (٥١١/٢) .
 (٤) في ب ، د : التصريح .
 (٥) النساء (٤٣) .

قلت : وليس المراد بالغائط ما يخرج من الدبر وإلا لكان مجازا من إطلاق الحال باسم المحل ولم يكن كناية ولم يكن فيه التحرز عن قبح الصريح . فالمراد بالغائط هنا هو المكان المطمئن يكتفى بمجيئه عن التصريح بقضاء الحاجة . قال الرازي : وكان الشخص إذا أراد قضاء الحاجة طلب غائطا من الأرض ليحجبه عن الناس ثم سمي الحدث بهذا الاسم تسمية للشىء باسم مكانه . تفسير الرازي (١١٥/١٠) .

- (٦) انظر البحر المحيط (٢٤٩/٢) .
 (٧) هذا يعود على قوله السابق فإن قيل هل يطابق ...
 (٨) في أ : اللزوم .

وهو أن من قاعدة الشافعي حمل اللفظ على حقيقته ومجازه ، فلم
لا يحمل لفظ الكافي^(١) عليهما حتى يقع على كل حال وإن لم ينو؟
لأننا نقول ذاك^(٢) في لفظ وضع لمعنى حقيقة ثم لمعنى آخر مجازا فيحمل
عليهما احتياطا للظفر بمراد المتكلم وذلك في ألفاظ الشرع التي اضطررنا إلى
العمل بها ، أما في غير كلام الشارع فليس لنا أن نخطأ ونوقع بالاحتمال
لاسيما والكناية إنما تدل على الشيء بالإرادة لا بالوضع كما سبق تقريره^(٣).

[التعريض]

وأما التعريض فهو القول المستعمل في معناه مرادا منه^(٤) ذلك لكن (*)
مع التلويح بغيره كقول إبراهيم عليه السلام : {بل فعله كبيرهم}^(٥) هذا غضب
أن عبدت هذه الأصنام الصغار فكسرها ، وإنما القصد التلويح بأن الله تعالى
يغضب لعبادة غيره ممن ليس بإله من طريق الأولى مما ذكر^(٦).
وبذلك يعلم أن اللفظ إذا لم يطابق في الخارج معناه الحقيقي لا يكون
كذبا إذا كان المراد به التوصل إلى غيره بكناية كما سبق أو تعريض كما
هنا . وإن سمي هذا كذبا فمجاز باعتبار الصورة كما جاء (لم يكذب إبراهيم
إلا ثلاث كذبات)^(٧) المراد صورة ذلك وهو في نفسه حق وصدق لأنه هو

(١) في أ : الكالى .

(٢) في أ : دال .

(٣) وهو انها تدل على المعنى الأصلي بالوضع وعلى اللازم بانتقال الذهن من الملزوم
إليه .

راجع ص (١٦٠٨) .

(٤) في أ : من ادامته وهو تصحيف .

(*) ١٣٢

(٥) الأنبياء (٦٣) .

(٦) انظر : تشنيف المسامع (٥٥٩/٢) ، البحر المحيط (٢٥٢/٢) ، البرهان (٣١١/٢) ،
الطراز (٣٨٦، ٣٨٠/١) .

(٧) انظر : صحيح البخارى (الأنبياء) (١١٢/٤) ، صحيح مسلم (الفضائل) (١٨٤٠/٤) .

وسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصمون^(١). وقد علم من تفسير التعريض بذلك انه حقيقة لا مجاز لأنه مستعمل فيما وضع له أولاً^(٢).
والفرق بين التعريض وأحد قسمي الكناية أن الملازمة هناك واضحة بانتقال الذهن إليها سريعاً^(٣).

تنبية :

الكناية تنقسم إلى أقسام ، ذكر شيخنا الشيخ بدر الدين الزركشى في كتاب "علوم القرآن" منها عشرة أقسام ، أغربها أن تعمد^(٤) إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر فتأخذ^(٥) الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها^(*) بالحقيقة أو المجاز فتعبر بها عن مقصودك ، وهذه الكناية استنبطها الزمخشري وخرج عليها قوله تعالى {الرحمن على العرش استوى}^(٦) فإنه كناية عن الملك لأن الاستقرار على السرير لا يحصل إلا مع الملك فجعلوه كناية عنه^(٧)، وقوله

-
- (١) انظر : فتح الباري (٣٩٢/٦) ، شرح الكوكب (٢٠٢/١) .
(٢) انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٥٥٩/٢) ، البحر المحيط (٢٥١/٢) .
(٣) أقول كلام المؤلف هنا غير واضح ، وقد بين السكاكي وجه الفرق فقال :
متى كانت الكناية عرضية كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسباً .
وإذا لم يكن كذلك وكانت المسافة متباعدة بينها وبين المكنى عنه كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسباً .
وكانت المسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان إطلاق الرمز عليها مناسباً .
انظر مفتاح العلوم (٤١١) .
(٤) في أ ، ب : يعمد وهي توافق البرهان والمثبت يوافق السياق والتشنيف .
(٥) في ب : فيأخذ ، وغير منقوطة في أ ، د .
(*) ١٦٥ ب
(٦) طه (٥) .
(٧) ذكر هذا في الكشاف (٥٣٠/٢) .
قلت : وهذا على مذهبه الاعتزالي .
ومذهب أهل السنة وصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .
فالاستواء عندهم غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة .
انظر مجموع الفتاوى (٤٠/٥) .

تعالى {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة} ^(١) الآية فإنه كناية عن عظمته وجلاله من غير ذهاب بالقبضة واليمين إلى جهتين حقيقة ومجاز ^(٢).

وقد اعترض الإمام فخر الدين ذلك ^(٣) بأن فيه فتح باب تأويلات الباطنية ^(٤)، فلهم أن يقولوا المراد من قوله تعالى {فاخلع نعليك} ^(٥) الاستغراق في الخدمة من غير ذهاب إلى نعل وخلعه ^(٦) ونظائر ذلك .

وجوابه : أن الكناية إنما يصار إليها عند قيام دليل على عدم إجراء اللفظ على ظاهره مع قرائن تحتف به دالة على المراد كما سبق من الأمثلة بخلاف خلع النعلين ونحوه ^(٧).

وقولى (لكن بتلويح بغير نبذا) أى لم يقصد باللفظ الدلالة عليه مع عدم قصد الأصلى ، بل المقصود هو الأصلى والآخر إنما لوح به من غير أن يكون مقصودا بدلالة اللفظ بل مطرحا . والله أعلم .

أما المركب الذى تقدما فإن يفد فبالكلام وسما

الشرح :

لما فرغت من بيان المفرد من القول وأقسامه شرعت فى ذكر المركب منه وأقسامه .

(١) الزمر (٦٧) .

(٢) انظر الكشاف (٤٠٨/٣) .

قلت : وهذا يخالف مذهب أهل السنة وسبق بيانه قريبا ص (١٦٢٥) .

(٣) الإشارة تعود على مادعاه الزمخشري فى تأويل الاستواء .

(٤) وهم فرقة مقصودهم إبطال الشريعة بأسرها ونفى الصانع ولا يؤمنون بشيء من الملل ولا يوم القيامة ويتظاهرون بالاسلام فخطرهم أشد من اليهود والنصارى وليسوا من فرق الاسلام .

انظر : اعتقاد فرق المسلمين والمشركين (١١٩) ، الفرق بين الفرق (٢٨١) .

(٥) طه (٦) .

(٦) كذا فى البرهان والتشنيف .

وفى تفسير الرازى (٧/٢٢) : من غير تصور نعل . والله أعلم .

(٧) انتهى كلام الزركشى وقد جمع المؤلف بين كلامه فى البرهان (٣٠٩/٢) ، والتشنيف (٥٦٠/٢) .

فالمركب : إن أفاد فهو الموسوم بالكلام ، وإلا فلا .
فالكلام : قول مفيد^(١) ، ويسمى أيضا جملة نحو زيد قائم وخرج عمرو^(٢) . وظاهر كلام الزمخشري وابن الحاجب واختاره أبو حيان أن الجملة والكلام مترادفان^(٣) .

والصواب : أن الجملة أعم لصدقها على ما لا يفيد أو لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها كجملة الصلة وجملة الشرط وجملة الجزاء ونحو ذلك^(٤) .
فدخل في قولنا في تعريف الكلام : (قول) كل لفظ له معنى سواء المفرد والمركب التام وغير التام وسواء الكلم^(٥) وهو مافيه ثلاث كلمات (*) وماليس بكلم وهو مادون ذلك ، وخرج بقيد (الإفادة) كل ماسوى الكلام^(٦) .

(١) هذا تعريف ابن هشام وأصله لابن مالك حيث قال في الكافية :

قول مفيد طلبا أو خبرا هو الكلام كاستمع وسترى

وعرف أيضا : فاللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

انظر : شرح شذور الذهب (٢٧) ، الكافية مع شرحها (١٥٧/١) ، شرح ابن عقيل (١٤/١) ، توضيح المقاصد (٤١٣/١) ، التسهيل وشرحه لابن مالك (٥/١) ، تشنيف المسامع (١١٤٧/٤) .

(٢) ذكر المؤلف مثالين إشارة إلى أن التركيب في الكلام لا يحصل إلا من اسمين كما في المثال الأول ومن اسم وفعل كما في المثال الثاني .

قال ابن مالك :

وهو من اسمين كزيد ذاهب واسم وفعل نحو فاز التائب

كلا المثالين يسمى جملة وفيهما الحرف يكون فضله

وسيشير المؤلف إلى الخلاف في تركيب الكلام في الأمر الثالث . والله أعلم .

انظر : الكافية مع شرحها (١٥٧، ١٥٩/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠/١) .

(٣) عرف الزمخشري الكلام ثم قال ويسمى جملة وعرف ابن الحاجب الجملة وقال

تسمى كلاما وفي هذا إشارة إلى ترادفهما . والله أعلم .

انظر : المفصل للزمخشري (٦) ، منتهى السؤل (١٧) .

(٤) كذا صوب الزركشى في البحر (٦٣/٢) ، وانظر شرح التسهيل (٥/١) .

(٥) في د : الكلام .

(*) ١٤٧

(٦) راجع مصادر تعريف الكلام .

وقد علم من تعريف الكلام بذلك أمور :

الأول : اعتبار التركيب فيه لأن الفائدة إنما هي من الحكم بشيء^(١) على شيء ، وخالف ابن طلحة من المغاربة^(٢) في ذلك تعلقا بأن حرف الجواب كـ(نعم) و(بلى) و(لا) في جواب نحو : أقام زيد؟ أو ألم يقم زيد؟ مفيد فيكون كلاما مع كونه مفردا^(٣).

ورد : بأن الفائدة من المقدر بعده فهو الكلام إذا التقدير نعم قام زيد أو بلى قام أو لا ماقام^(٤).

[الأمر الثاني] :

اشتراط الإفادة فيه وهو المشهور^(٥)، وزعم بعضهم أن المهمل يسمى كلاما حكاه ابن فارس^(٦)، ونحوه ما حكى بعض شراح "اللمع" في الأصول

(١) في أ : لشيء .

(٢) محمد بن طلحة بن محمد أبو بكر الاشبيلى المعروف بابن طلحة ، ولد في بابة عام (٥٤٤هـ) تأدب بابن ملكون والحضرمي وأخذ القراءات عن ابن صاف ، كان إماما في صناعة العربية ، نظارا ، عارفا بعلم الكلام ، موصوفا بالذكاء ، ذا صون ونباهة ومروءة ، مقبولا عند الحكام والقضاة ، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة في النحو ويثني عليه ، درس باشبيلية أكثر من خمسين سنة ومات بها عام (٦١٨هـ) . انظر : بغية الوعاة (١٢١/١) ، ولم أعثر على ترجمة في غيره بعد البحث الطويل . والله أعلم .

(٣) فلا يشترط التركيب في الكلام كذا نقل المرادى عن ابن طلحة في توضيح المقاصد (١٧/١) .

(٤) بهذا أجاب المرادى .

انظر المصدر نفسه .

(٥) هذا عند بعض النحاة ، أما في اللغة فقد ذكر ابن عقيل بانه اسم لكل ما يتكلم به مفيدا أو غير مفيد .

ونقل المرادى عن كثير من النحويين عدم اشتراط الإفادة . والله أعلم .

انظر : شرح ابن عقيل (١٤-١٥) ، توضيح المقاصد (١٦/١) ، شرح الكافية (١٥٧/١) ، الأشموني على الصباني (٢١/١) ، البحر المحيط (٦٣/٢) .

(٦) وخطأه ثم قال : وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام .

انظر : الصاحبى (٨٧، ٨٨) ، البحر المحيط (٦٣/٢) .

أن أبا إسحق حكى في كتابه "الإرشاد"^(١) وجهين لأصحابنا في أن المهمل كلام أم لا؟ قال : والأشبه أنه يسمى كلاما مجازا^(٢).

[الأمر] الثالث :

إن التركيب المفيد هو الذى يتألف من مسند ومسند إليه ذلك المسند أعم أن يكون اسما أو فعلا فلا يتألف الكلام إلا من اسمين أو اسم وفعل لامن حرفين لعدم ما يصلح أن يكون مسندا أو مسندا إليه ولامن حرف واسم لعدم صلاحية الحرف أن يكون مسندا أو مسندا إليه^(٣) وخالف في ذلك الجرجاني وطائفة تمسكا بنحو يازيد فتألف من حرف النداء والمنادى^(٤). ورد بأنه مفعول بفعل محذوف دل عليه حرف النداء والتقدير أدعو أو أنادى زيدا^(٥).

- (١) لم أقف على من عزاه إلى الشيرازى وإنما عزي إليه الإشارة . والله أعلم .
 (٢) كذا ذكر الزركشى وغالبا مراده شارح اللمع اليماني ولم أقف عليه كما سبق .
 والله أعلم .
 انظر البحر المحيط (٦٣/٢) .
 (٣) انظر : شرح الكافية (١٦٠/١) ، البحر المحيط (٦٣/٢) ، تشنيف المسامع (١١٥٢/٤) المستقصى (٣٣٤/١) ، منتهى السؤل (١٧) ، شرح الكوكب (١١٧/١) .
 (٤) قلت : أطلق المؤلف خلاف الجرجاني وليس كذلك والموضع يحتاج إلى تحقيق وعبارة الجرجاني : لا يكون الكلام من حرف وفعل أصلا ، ولامن حرف واسم إلا في النداء نحو ياعبد الله فإنه بالتحقيق يكون كلاما بتقدير الفعل المضمر الذى هو أعنى وأريد وأدعو و(يا) دليل عليه .
 فظاهر عبارته أنه لا يخالف في عدم تركيب الكلام من حرف واسم واستثناؤه منقطع فهو في النداء يتركب في الحقيقة من اسم وفعل لامن اسم وحرف وهذا مانص عليه الزركشى فقال : فعل : اما ملفوظ به كقام زيد أو مقدر كيازيد فإن حرف النداء في تقدير الفعل وهو أدعو زيدا . اهـ بحروفه . والله أعلم .
 البحر المحيط (٦٣/٢) ، وانظر دلائل الإعجاز (٨) .
 (٥) قلت : هذا ما قرره الجرجاني في كلامه السابق .
 ولعل الاعتراض أنه ينبئ عليه جعل النداء من الخبر الذى يدخله الصدق والكذب والنداء ليس بخبر . والله أعلم .
 انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/١) ، البحر المحيط (٦٦/٢) .

ومعناه حينئذ الإنشاء لا الخبر كما سيأتى (١).
على أنه قيل : العامل فيه هو الحرف لأنه صار بدلا من الفعل (٢) ولا ينافى ذلك كونه تركيب من المحذوف الذى هذا بدل منه ، الا ترى إلى قول سيبويه فى (اما) إن معناها مهما يكن من شىء فكذا (٣).
فجعل الحرف قائما مقام أداة شرط وجملة شرط فالكلام فى الحقيقة هو ذلك المحذوف مع مابعدده .
ولا يتركب الكلام أيضا من حرف وفعل لعدم المسند إليه وخالف القاضى وإمام الحرمين تعلقا بإفادة نحو قد قام (٤).
ورد بأن فيه ضميرا مستترا (٥).
ولامن فعلى عدم المسند إليه أيضا . فالأقسام ستة اثنان صحيحان وأربعة لغو (٦).

زلا من ص (١٦٦٧)

- (١) قول المؤلف ومعناه حينئذ الإنشاء لا الخبر وقرره / كمل سائق يخالف بما ذكره الزركشى وابن يعيش أنه يكون حينئذ إخبارا . والله أعلم .
انظر ص () ، نفس المصدرين .
- (٢) انظر المصدرين السابقين .
- (٣) لم أجده بعد البحث فى كثير من المظان من كتاب سيبويه ولا يخفى ما فى العبارة من غموض . والله أعلم .
- (٤) كذا قال الزركشى وما عراه للقاضى موجود فى التقريب ، أما الإمام فلم أجده صرح بذلك لافى التلخيص ولا البرهان وعبارة فيه :
الكلام هو المفيد والمفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل .
البرهان (١٧٧/١) ، وانظر : البحر المحيط (٦٣/٢) ، التقريب والإرشاد (٣٣٨/١).
- (٥) قال الزركشى : وهو مردود بأن هذا إنما يفيد لتصور ضمير الفعل الذى هو فى قام فيكون المعنى قد قام فلان . البحر المحيط (٦٤، ٦٣/٢) .
- (٦) قلت : كونها ستة صور إنما هو على سبيل الإجمال ، وبالتفصيل إحدى عشرة صورة راجعها فى عدة السالك (١١/١) .

[الأمر] الرابع :

لا فرق في المركب بين ما فيه مستتر نحو (قم) أى أنت (١).
أو محذوف : إما بعضه نحو {ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض
ليقولن الله} (٢) أى خلقهن الله (٣) أو كله كما في حروف الجواب كما
سبق (٤) (*).

[الأمر] الخامس :

المراد بالمفيد هو ما يحسن السكوت عليه ، فلا يحتاج لتقييد الإفادة بذلك
لأن الإفادة هي ذلك . خلافا لمن زعم أن المفيد ضربان : تام وناقص فالتام
ما يحسن السكوت عليه فيقيد ليخرج الناقص كجملة الصلة ونحوها ، زعم
ذلك ابن طلحة في "شرح الجزولية" (٥) وغيره (٦) وتبعهم بدر الدين بن مالك (٧)

(١) فهو مركب من فعل أمر وفاعل مستتر .

انظر شرح ابن عقيل (١١/١) .

(٢) لقمان (٢٥) ، الزمر (٣٨) .

(٣) فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف وهو خلقهن .

انظر تفسير الألوسی (٦/٢٤) .

(٤) سبق ذلك عند الرد على ابن طلحة راجع ص (١٦٢٨) .

* ١٨٧ ج

(٥) لم أقف عليه ، وقد ذكر حاجي خليفة كثيرا من شراحها ولم يذكر ابن طلحة ، أما
الجزولية فسيأتي ذكرها في ترجمة الجزولي بعد قليل ، وسبقت ترجمة ابن طلحة
قريبا .

انظر كشف الظنون (١٨٠٠/٢) .

(٦) إلى ذلك ذهب شيخ المؤلف .

انظر البحر المحيط (٦٣/٢) .

(٧) محمد بن محمد بن عبد الله ابن مالك ، بدر الدين الطائي ، أخذ عن والده وعنه

أخذ ابن زيد ، كان فهما ، ذكيا ، حاد الخاطر ، إماما في النحو والبيان والعروض

جيد المشاركة في الفقه والأصول ، تولى وظيفة والده بدمشق بعد وفاته وتصدى

للتصنيف ، من مؤلفاته :

"شرح الحاجبية" وشرح مؤلفات والده "الألفية" ، "الكافية" ، "اللامية" ،

"التسهيل" . =

في "شرح الخلاصة"^(١). والجمهور على خلافه ، فقد قرر والده في "شرح الكافية" أن في الاقتصار على (مفيد) كفاية^(٢)، وهذا ظاهر لأن الفائدة : هي حصول حكم زائد والناقصة ليس فيها حكم محصل .

نعم كثير من النحاه كالزخشرى وابن الحاجب كما سبق^(٣) يسمى جملة الشرط وجملة الصلة ونحوهما كلاما لوجود أصل الفائدة ، وإن لم يحسن السكوت عليها ، وأنه اختاره أبو حيان^(٤) فهو أبلغ من جعلها مفيدة لا كلاما كما سبق عن ابن طلحة ومن تبعه . والذي نص عليه سيبويه في مواضع وتبعه المحققون أنه لا يسمى كلاما ومفيدا إلا ما يحسن السكوت عليه^(٥)،

= قيل : غلب عليه اللعب وعشرة من لا يصلح مات بالقولنج بدمشق عام (٥٦٨٦هـ) .
انظر : بغية الوعاة (٢٢٥/١) ، درة الحجال (٣١٢/١) ، هدية العارفين (١٣٥/٢) ،
الشذرات (٣٩٦/٥) ، معجم المؤلفين (٣٣٩/١١) .

(١) وهي الألفية .

انظر : شرح الألفية لابن الناظم (٣) ، توضيح المقاصد (١٥/١) .

(٢) انظر : شرح الكافية (١٥٨/١) ، توضيح المقاصد (١٥/١) .

(٣) راجع ص (١٦٣٧) .

(٤) سبق ذلك ص (١٦٢٧) .

(٥) قال ابن مالك :

صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة من ذلك قوله ... الخ .

وقال في موضع آخر :

صرح سيبويه وغيره من أئمة النحو بأن ما لم يفد ليس بكلام .

قال الرازي :

لفظ الكلام عند النحاه مخصوص بالجمل المفيدة ، ونقلوا فيه نصا عن سيبويه وقول

أهل اللغة في المباحث اللغوية راجح على قول غيرهم .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٧،٥/١) ، ونص سيبويه في الكتاب (١٢٢/١) ،

وانظر المحصول (٢٣٨/١/١) .

وجرى عليه الجزولى^(١)، وابن معطى^(٢) والحريرى وغيرهم^(٣).

[الأمر] السادس :

يؤخذ من الاقتصار على قول الإفادة أيضا أنه لا يشترط أن يكون مقصودا ، وعبارة "التسهيل" توهم اشتراطه إذ قال :
والكلام ماتضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته ، وقال المصنف فى شرحه^(٤) إنه احترز (بالقصد) عن نحو كلام النائم والساهى وبعض الطيور وإنه احترز (بذاته) عن الجمل الموصول بها فإن جملة الصلة مقصودة

(١) عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجرولى نسبة إلى احدى قبائل البربر ، حج ولازم ابن برى وأتقن عليه العربية واللغة ، سمع صحيح البخارى ، قرأ مذهب مالك والأصول على ظافر المالكى ، كان إماما لايجارى ، دينا ، خيرا ، تصدر بالمريه وغيرها وبه تخرج أئمة كابن معطى والشولبين ، من مؤلفاته :
"المقدمة الجزولية" قال ابن خلكان : سماها القانون أتى فيها بالعجائب ، وهى فى غاية الإيجاز ، لم يسبق إلى مثلها ، وأصلها مساءلات مع شيخه وبحث بين الطلبة ولهذا لا ينسبها لنفسه .

وله أيضا "الأمالى" ، "شرح أصول ابن السراج" .
رجع بعد الحج إلى بلاد المغرب وتوفى بأزمور من أعمال مراکش عام (٦٠٧هـ) .
انظر : سير النبلاء (٤٩٧/٢١) ، وفيات الأعيان (٤٨٨/٣) ، بغية الوعاة (٢٣٦/٢) الشذرات (٢٦/٥) ، العبر (٢٤/٥) .

(٢) يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى ، ولد عام (٥٦٤هـ) ، أخذ عن الجزولى وسمع ابن عساكر ، كان إماما مبرزا فى العربية ، شاعرا محسنا له التصانيف المفيدة منها :

"الألفية" ، "الفصول" فى النحو ، قصيدة فى القراءات السبع ، "نظم الصحاح والجمهرة" . مات بالقاهرة عام (٦٢٨هـ) .
انظر : معجم الأدباء (٣٥/٢٠) ، بغية الوعاة (٣٤٤/٢) ، سير النبلاء (٣٢٤/٢٢) ، وفيات الأعيان (١٩٧/٦) ، حسن المحاضرة (٢٥٥/١) ، الشذرات (١٢٩/٥) ، العبر (١١٢/٥) .

(٣) كشراح الألفية .

انظر : الأشمونى على الألفية (٢٠/١) ، توضيح المقاصد (١٥،١٤/١) ، شرح ابن عقيل (١٤/١) .

(٤) أى فى شرح التسهيل .

للتتميم لالذاتها^(١).

ولكن يقرر كلامه بأنه إنما شرط ذلك في الإسناد لافي اللفظ المتضمن له لأن الإسناد وإن كان مفيدا فقد يقع لبالقصد أو بالقصد لكن لالذاته وأما اللفظ فإنما يكون مفيدا إذا تضمن الإسناد المقيد بهذه القيود ، وإلا فتنتفى^(٢) عنه الإفادة أصلا .

والحاصل : أن من قيد اللفظ بالإفادة لم يحتج إلى قصده لذاته ، ومن قيد بالإسناد^(٣) الذي تضمنه اللفظ فهو محتاج للتقييد المذكور^(٤).

نعم قد يدعى أن التصريح بالإسناد يغني عن التقييد المذكور ، لأن غير القاصد لا يقال إنه أسند^(٥). ومما يوضح ذلك أن المقيد في الحقيقة إنما هو المتكلم وإسناد الإفادة لغيره إنما هو مجاز لكونه من إسناد الشيء إلى متعلقه وهو آله هنا .

وماقررت به كلام "التسهيل" أجود من تأويله بالحمل على مطلق الفائدة لالفائدة المصطلح عليها وحمل كلامه في "الكافية" و"الخلاصة" على (*) الفائدة المصطلح عليها . أو أنه في "التسهيل" أراد أن ينص^(٦) بالصریح على مايفهم من (مفيد)^(٧) بطريق الالتزام^(٨)، فإن في ذلك تعسفا ونظرا . (**)

(١) انظر التسهيل مع شرحه لابن مالك (٧،٥/١) .

(٢) في أ ، د : فينتفى .

(٣) في ب : قيد به الإسناد .

(٤) وهو القصد لذاته .

(٥) انظر تشنيف المسامع (١١٥٠/٤) .

(*) ١٦٦ب

(٦) في أ : يتضمن .

(٧) في أ : مقيد .

(٨) أقول هذان التأويلان ذكرهما المرادى في توضيح المقاصد (١٥/١) ، وأشار الزركشى إلى الأول في التشنيف (١١٥٠/٢) .

(**) ١٣٣د

وبنى بعضهم على اشتراط القصد في الكلام مسائل في الفقه كسجود التلاوة لقراءة النائم والساهى وبعض الطيور وغير ذلك . فكلام^(١) أصحابنا مجزوم فيه بعدم الاستحباب في الجميع ولو حلف لا يكلمه فكلمه وهو نائم أو مغمى عليه لم يحنث^(٢) .

[الأمر] السابع :

يؤخذ من الإقتصار على (مفيد) أيضا أنه لا يشترط في الإفادة تحصيل علم للسامع بما ليس عنده ، وقد حكى ابن دقيق العيد أن بعضهم شرط^(٣) ذلك^(٤) .

وضعف بأنه يلزم منه أن القضايا البديهية لا يسمى شىء منها كلاما نحو الواحد نصف الإثنين^(٥) .

(١) في أ ، ب : وكلام .

(٢) أقول صحح المؤلف وغيره عدم اشتراط القصد في الكلام ثم نقلوا مخالفة ذلك في الفروع ولم يذكروا وجها لمخالفة مارجحوه وفي كلام الاسنوى ما يشير إلى ذلك حيث قال : لا يشترط في الكلام قصد المتكلم على الصحيح قال : وحاصله إدخال كلام الساهى والنائم والطيور ونحو ذلك وفائدتها في الفروع استحباب سجد التلاوة عند قراءة هؤلاء إلا أن كلام أصحابنا مشعر بعدم الاستحباب في الجميع . ومن فوائده أيضا : إذا حلف لا يكلم زيدا فكلمه نائما أو مغمى عليه لم يحنث . اهـ ملخصا وقد ذكر الشريبي في مسألة الحلف تفصيلا ملخصه :

لو كلمه وهو مغمى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحنث وإلا حنث وإن لم يفهمه . ولو كلمه وهو نائم بكلام يوقظ مثله حنث وإلا فلا .

وإن كلمه وهو بعيد بحيث يسمع كلامه حنث وإلا فلا .

والمسألة مهمة في باب الطلاق فلو قال ان كلمت زيدا فأنت طالق فهذت بكلامه في نومها أو اغمائها لم تطلق . والله أعلم .

انظر : الكوكب الدرى (١٩٨) ، مغنى المحتاج (٣٤٥/٤) ، روضة الطالبين (١٩١/٨) ، (٧٨/١١) ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسى (٩٦/٢) .

(٣) في أ : لشرط .

(٤) نقله عن ابن دقيق العيد الزركشى في البحر (٦٣/٢) .

(٥) كذا قال الزركشى .

انظر المصدر نفسه .

وليس كذلك ، بل يسمى كلاما لأنها فائدة يصح السكوت عليها ،
والمدار إنما هو على ذلك سواء استفاد المخاطب أو لا بدليل أن المخاطب إذا
كان يعلم حكما وأخبر به لا يخرج الكلام بذلك عن كونه كلاما .

[الأمر] الثامن :

يؤخذ من اطلاقه كونه مفيدا أنه لا فرق بين أن يصدر من متكلم أو أكثر
وذلك بأن يصطلح اثنان على أن يذكر هذا الفعل والآخر الفاعل أو
أحدهما المبتدأ^(١) والآخر الخبر .

وخالف في ذلك القاضى والغزالي في "المستصفى" في الكلام على
تخصيص العموم فشرطا اتحاد المتكلم^(٢)، ونقله ابن مالك في "شرح التسهيل"
عن بعض العلماء ولعله قصد هذين لأن ظاهره أن من قال به ليس من
النحاة وأن النحاة إنما يطلقون ذلك .

ورده بأن الخط لا يخرج بتعدد الكاتب عن كونه كتابة فكذلك هذا^(٣)،
وممن صحح العموم^(٤) أيضا أبو حيان في "الارتشاف"^(٥).

(١) في أ : المسند أو وهو تصحيف .

(٢) كذا نقل عنهما الزركشى وغيره .

وما عزى إلى القاضى لم أقف عليه في التقريب الصغير بعد البحث في كثير من
المظان ولعله ذكره في الكبير .

وما عزى للغزالي موجود في الموضع المشار إليه . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٦٤/٢) ، تشنيف المسامع (١١٥١/٤) ، (٩٠٦/٣) ، شرح
الكوكب (١١٧/١) ، المستصفى (٥٦/٢) .

(٣) انظر شرح التسهيل (٨/١) .

(٤) أى صدور الكلام من أكثر من شخص .

(٥) نقله عنه تلميذه الاسنوى وتلميذه الزركشى .

انظر : التمهيد للاسنوى (١٥٠) ، الكوكب الدرى (١٩٧) ، تشنيف المسامع
(١١٥١/٤) .

وذكر ابن مالك في الشرح أيضا جوابا آخر وهو التحقيق أن الكلام لا بد له من إسناد وهو لا يكون إلا من واحد فإن وجد من كل منهما إسناد بالإرادة فكل منهما متكلم بكلام مركب ولكن حذف بعض لدلالة الآخر^(١) عليه فلم يوجد كلام من متكلمين بل كلامان من اثنين^(٢).
ومما يتفرع على ذلك لو قال لى عليك ألف ، فقال المخاطب إلا عشرة أو غير عشرة أو نحو ذلك هل يكون مقرا بباقي الألف فيه خلاف ، قال في "التتمة" المذهب إنه لا يكون مقرا^(٣).

[الأمر] التاسع :

هذا التعريف للكلام إنما هو في الاصطلاح النحوى ومن يذكره من الأصوليين فإنما أخذه منهم .
وأما الكلام في اللغة فله خمس إطلاقات^(٤) :
أحدها : مطلق التلفظ ، ومنه حديث البراء بن عازب^(٥) (فأمرنا بالسكوت

(١) في د : المركب .

(٢) أقول العبارة فيها تصرف كبير ، وهى قريبة من نقل المرادى عن شرح التسهيل .
والله أعلم .

انظر : شرح التسهيل (٨/١) ، توضيح المقاصد (١٨/١) ، شرح الكوكب (١١٨/١).
(٣) كذا نقل الاستوى عن التتمة وهى للمتولى وعلة بأنه نفى بعض ما قاله الخصم ونفى بعض الشئ لا يدل على ثبوت غيره .
وقد فرع على ذلك فيما لو قال رجل : امرأة فلان طالق فقال الزوج ثلاثا ففيها وجهان .

انظر : التمهيد للأستوى (١٥١) ، الكوكب الدرى (١٩٨) ، القواعد لابن اللحام (١٥٥) ، شرح الكوكب (١١٨/١) ، تشنيف المسامع (٩٠٧/٣) .

(٤) نقل المؤلف هذه الإطلاقات من شرح شذور الذهب (٢٧) .

(٥) هذا سهو من المؤلف تكرر أكثر من مرة حيث ينسب الحديث لغير راويه فهذا الحديث من رواية زيد بن أرقم وذكر الشوكانى أن فى الباب أحاديث أخرى عن عدد من الصحابة وليس فيهم البراء . والله أعلم .
انظر نبيل الأوطار (٣٦٠/٢) .

ونهيها عن الكلام^(١)، وحديث ابن مسعود (وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة)^(٢) وتقول تكلم الصبي تريد أصل التلفظ وإن لم يفد ، ولو حلف لا يتكلم حنث بمطلق اللفظ^(٣).

ثانيها : المعنى القائم بالنفس وسيأتي بيان الخلاف في اثباته^(٤).

ثالثها : الخط ومنه قولهم ما بين دفتي المصحف كلام الله^(٥).

رابعها : الرمز ومنه قوله تعالى {ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا}^(٦)(٧).

خامسها : ما يفهم من حال الشيء ، ويذكر من شواهد قوله تعالى (*

{إقالتا أتينا طائعين}^(٨) على أحد التفسيرين والآخر أنه نطق حقيقة^(٩)، ونحو

قول الشاعر :

امتلاً الحوض وقال قطنى مهلا رويدا قد ملأت بطنى^(١٠)

كما استدل على الرمز بقوله^(١١):

(١) صحيح مسلم (المساجد) (٣٨٣/١) ، أبو داود (الصلاة) (٣١٣/١) ، سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى (٣٣٠/٨) .

(٢) انظر سنن أبي داود (الصلاة) (٣٠٦/١) .

(٣) انظر شرح الكوكب (١٢٢/١) والمسألة فيها تفصيل انظر روضة الطالبين (٦٥/١١) .

(٤) انظر ص (١٦٥١) .

(٥) ومنه أيضا قول العرب : القلم أحد اللسانين .

انظر شرح شذور الذهب (٢٩) .

(٦) آل عمران (٤١) .

(٧) فاستثنى الرمز من الكلام ، والأصل في الاستثناء الاتصال .

انظر المصدر السابق .

(*) ١٦٤٨

(٨) فصلت (١١) .

(٩) انظر شرح شذور الذهب (٣١) .

(١٠) ذكره جماعة ولم يعينوا قائله . والله أعلم .

انظر : المخصص (٦٢/١٤/٥) ، الإنصاف للإيبارى (١٣٠/١) ، معجم مقاييس اللغة

(قط) (١٤/٥) ، لسان لعرب (قطط) (٣٨٢/٧) .

(١١) البيتين لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه

انظر : شرح شذور الذهب (٢٩) ، معجم شواهد العربية (٣٦١) .

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مذعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلا وسهلا بالحبيب المقيم
ولكن ليس في هذا كله لفظ الكلام بل القول وإنما ينبغي أن يستشهد
في الرمز بقوله^(١):

أرادت كلاما فاتقت من رقييها فلم يك إلا رمزها^(٢) بالحواجب
أقامه^(٣) مقام الكلام اللفظي على ما فيه "من"^(٤) نظر وفي حديث النفس
"بقوله"^(٥):

لو كنت قد أوتيت علم الحكل علم سليمان كلام النمل^(٦)
قال الجوهري : الحكل - بضم الحاء وسكون الكاف - ما لا يسمع له^(*)
صوت^(٧)، فعلى هذا يكون المراد ما يفهم من أحوال النمل وما في نفسها .
نعم إن جعل كلامها نطقا حقيقيا لا يسمعه إلا سليمان معجزة له
فلا شاهد فيه حينئذ .

[الأمر] العاشر :

حقيقة لفظ الكلام : أنه اسم مصدر : لتكلم تكلمًا .
وأما مصدر كلم : فتكليم^(٨) .

(١) لم أقف على قائله . والله أعلم .

(٢) في أ ، ب ، د : وموها .

(٣) في أ ، ب ، د : اقامته .

(٤)،(٥) ساقطة من ب .

(٦) هذا من الرجز وهو لرؤبة .

انظر : الصحاح (حكل) (١٦٧٢/٤) ، الخصائص (٢٢/١) ، التهذيب (حكل)

(١٠١/٤) ، لسان العرب (حكل) (١٦٢/١١) ، شرح الجمل لابن عصفور (٨٥/١) ،

معجم شواهد العربية (٥٢٢) .

(*) ١٨٨ ج

(٧) انظر الصحاح (حكل) (١٦٧٢/٤) والضبط من المؤلف وليس في الصحاح .

(٨) ومنه قوله تعالى {وكلم الله موسى تكليما} النساء (١٦٤) .

انظر الكوكب الدرر (١٩٤) .

ومصدر كالم : مكالمة وكلام - بكسر الكاف والتخفيف - كجادل مجادلة وجدالاً^(١).

وجعل الجوهري كلاماً - بكسر الكاف والتشديد - مصدراً آخر لكلم ، قال نحو {وكذبوا بآياتنا كذاباً}^(٢). وظهره أنه قياس لكنه سماع^(٣).

ومصدر تكالم : التكالم - بضم اللام -^(٤).

على انه قد اختلف في مدلول اسم المصدر هل هو مدلول المصدر حتى يكون مترادفين أو مدلوله لفظ المصدر ، فدلالته على مدلول المصدر بواسطة لأنه مرادف له فيه خلاف للنحاه^(٥)، لاطائل تحته .

[الأمر] الحادى عشر :

علم من تعريف الكلام أنه مما يحتاج للتعريف ، ونقل عن القاضى أبى بكر قولان فى كونه يحد أو لا يحد^(٦).

والمانع قال^(٧): انه مركب من الأمر والنهى والخبر والاستخبار وغير ذلك ولاعبارة تحيط به وإنما يتبين بالتفصيل^(٨)، كأنه يشير إلى أنه ليس له

(١) انظر المصدر نفسه .

(٢) النبأ (٢٨) .

قلت : لم يصرح الجوهري بالآية بل قال مثل تكذيباً وكذاباً والذي صرح بالآية هو الأسنوى فى نقله عنه . والله أعلم .

انظر : الصحاح (كلم) (٢٠٢٣/٥) ، الكوكب الدرى (١٩٤) .

(٣) قال الاسنوى بعد نقل كلام الجوهري .
ومقتضى كلامه ان الثانى مقيس ولكن نص النحاه على خلافه .
الكوكب الدرى (١٩٤) .

(٤) انظر المصدر نفسه .

(٥) انظر هذا الخلاف فى الكوكب الدرى (١٩٥) .

(٦) كذا نقل الزركشى عنه ، قال : واستقر رأيه على أنه يحد كالعلم .
قلت : وهو ظاهر عبارته فى التقريب . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٦٤/٢) ، التقريب والإرشاد (٣١٦/١) .

(٧) أى الذين منعوا حده عللوا ذلك ... الخ .

(٨) انظر البحر المحيط (٦٤/٢) .

حقيقة مشتركة بين اقسامه ، وهذه الشبهة هي المذكورة في أن العلم لا يجد والحق خلافه كما سبق^(١). والله أعلم .

[إطلاق الكلام حقيقة على اللفظ والمعنى]

والخلف فيه قيل في النفساني
مشاركاً وحكى القولان
محل بحث الفن أو كنهو
حقيقة وقيل و^(٢)اللساني
عن الإمام الأشعري والثاني
تفسير أو بيان أو كالتحو

الشرح :

قد سبق أن الكلام قسم من المركب القولي ، لكن قد يقوم معناه بنفس المتكلم من غير تلفظ ويسمى هذا الكلام النفساني وهو في المخلوق الفكر الذي يزوره^(٣) الإنسان في نفسه قبل أن يعبر عنه باللسان كما قال الأخطل^(٤):

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٥)

(١) راجع ص (٩١) .

(٢) في أ ، د : في .

(٣) في د : يردده .

(٤) غياث بن غوث بن الصلت التغلبي النصراني ، لقب بالأخطل لسفاهة لسانه ، ولد في الحيرة عام (١٩٩هـ) وكان بارعاً في المدح وفي شعره إبداع ، وكان عبد الملك بن مروان يجزل له العطاء ويفضله على غيره حتى لقب بشاعر أمير المؤمنين ، توفي حدود (٩٠هـ) وله ديوان شعر .

انظر : مقدمة ديوان الأخطل (٥) ، سير النبلاء (٤/٥٨٩) ، خزنة الأدب (١/٤٥٩) ، معجم المؤلفين (٨/٤٢) ، الأعلام (٥/١٢٣) .

(٥) ليس هذا البيت في ديوان الأخطل وإنما نسبه إليه بعض أهل العربية كابن هشام وابن عصفور والقرافي ، قال ابن النجار والبيت موضوع على الأخطل وليس في نسخ ديوانه وإنما هو لابن أبي ضمضم ولفظه ان البيان .

انظر : شرح شذور الذهب (٢٨) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/٨٥) ، تنقيح الفصول (١٢٦) ، الإبهاج (٢/٤) ، شرح الكوكب (٢/١٠٣٣) ، معجم شواهد العربية (٢٧١) ، الوصول لابن برهان (١/١٣٠) .

وانظر رد الاستدلال بهذا البيت على اثبات الكلام النفسى في : شرح العقيدة الطحاوية (١٩٨) ، شرح النووية لابن القيم (١/١١٧) ، درء تعارض العقل (٢/٨٥) الإيمان لابن تيمية (١٣٢) .

وعبر عنه ابن مالك بالمعنوى ، قال : وهو الذى أشار إليه عمر رضى الله عنه بقوله وكنت زورت مقالة^(١) أعجبتني أردت أن أقدمها بين يدي أبي بكر^(٢) ، ومن ذلك قوله تعالى [ويقولون فى أنفسهم]^(٣) ، وقوله تعالى : {والله يشهد إن المنافقين لكاذبون}^(٤) ومن المعلوم أن قولهم انه رسول الله حق ، وأن التكذيب إنما هو لعدم مواطاة لسانهم ماأسروه فى أنفسهم^(٥) ولهذا قال تعالى {وأسرؤا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور}^(٦) إلى غير ذلك مما لاسبيل إلى انكاره .

وأما فى الخالق عز وجل فالمراد به صفة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولاصوت ولاغير ذلك مما يكون حادثا^(٧).

(١) قال ابن فارس : زور الشئ فى نفسه : هياه .

وقال ابن منظور :

كلام مزور ... قيل : محسن وقيل : هو المثقف قبل أن يتكلم به ومنه حديث قول عمر ... الخ .

قلت : مراده بالمثقف : الحذق المحسن لاكما يتبادر . والله أعلم .

معجم مقاييس اللغة (زور) (٣٦/٣) ، لسان العرب (زور) (٣٣٦/٤) ، (ثقف) (١٩/٩) .

(٢) لم أجد هذا النقل فى كتب ابن مالك التسهيل وشرحه وشرح الكافية وغيرها وإنما عزاه إليه الزركشى فى التشنيف لكن فى بعض نسخه ابن الحاجب بدل ابن مالك ولم أجدّه أيضا فى المنتهى . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (١١٥٤/٤) ، الوصول لابن برهان (١٣٠/١) ، شرح الكوكب (١٠/٢) .

(٣) المجادلة (٨) .

(٤) المنافقون (١) .

(٥) انظر : التقريب والإرشاد (٣١٧/١) ، الوصول لابن برهان (١٣٠/١) ، الابهاج

(٣/٢) ، تشنيف المسامع (١١٥٤/٤) ، الاشباه لابن السبكي (٦/٢) .

(٦) تبارك (١٣) .

فأخبر أن مايسره قول .

انظر تشنيف المسامع (١١٥٤/٤) .

(٧) هذا بناء على عقيدة الأشاعرة .

ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله يتكلم بحرف وصوت وسبق ذلك فى ص () .

وقد اختلف في اطلاق الكلام على كل من الأمرين اللفظي المفسر لما في النفس وحديث النفس في الموضوعين على ثلاثة أقوال (١) (*).

أحدها : انه حقيقة في النفساني مجاز في اللساني من باب اطلاق اسم المدلول على الدال كما تقول سمعت علما تريد ، تريد سمعت عبارة تدل على علم (٢) واختاره إمام الحرمين في (باب الأوامر) من "البرهان" وهو أحد

(١) قلت : أهمل المؤلف مذهب السلف واقتصر على قولى الأشاعرة وقول المعتزلة فالأقوال أربعة كما ذكر شارح الطحاوية .

أولها : انه اسم يتناول اللفظ والمعنى جميعا كما يتناول لفظ الانسان الروح والبدن وهذا قول السلف .

الثاني : انه اسم يتناول اللفظ فقط وهو قول المعتزلة .

الثالث : انه اسم يتناول المعنى فقط - ويسميه الأشاعرة النفسى واطلاقه على اللفظ مجاز لأنه دال عليه .

الرابع : أنه مشترك بين اللفظ والمعنى .

انظر شرح العقيدة الطحاوية (١٩٧) .

(*) ١٦٧ ب

(٢) انظر تشنيف المسامع (٤/١١٥٥) .

أقول : يرى الأشاعرة أن إطلاق لفظ الكلام في حق الله سبحانه يكون حقيقة في النفسى (المعنوى) مجاز في اللسانى (اللفظى) .

وبنوا على ذلك ان الكلام صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بلا حرف ولاصوت بل هو معنى قائم به يسمى الكلام النفسى وهو المراد عند اطلاق كلام الله ويطلق على

لفظ القرآن مجازا ، وقد سبق بيان سبب نشوء هذا القول ص (٢٠٢) هو (٣)

فهم يرون القرآن عبارة عن كلام الله دال عليه فقط وتسميته كلاما مجاز من تسمية الدال باسم المدلول .

والكلام عندهم على الحقيقة هو القائم بالنفس .

ولرد ذلك قال شارح الطحاوية :

حقيقة كلام الله تعالى هي ما يسمع منه أو من المبلغ عنه ، فإذا سمعه السامع علمه وإذا قاله فهو مقروء متلو وهو حقيقة في هذه الوجوه كلها لا يصح نفيه والمجاز

يصح نفيه فلا يجوز أن يقال ليس في المصحف كلام الله ﷻ (٦)

وقوله تعالى {حتى يسمع كلام الله} يدل على فساد قول من قال ان المسموع عبارة

عن كلام الله ، لأنه لم يقل حتى يسمع ما هو عبارة عن كلام الله ، ومن قال ان

المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة

وكفى بذلك ضلالا . =

قولى الأشعرى وطوائف^(١)، ولكن قصدهم النفسانى القديم لامطلق النفسانى ، فإنهم يوافقون على أنه فى الحادث حقيقة فى اللفظ^(٢) فعلى هذا لا يكون ماسبق من إطلاق الكلام على النفسى فيه دلالة فى محل النزاع وإن كانوا يذكرونه فى الاستدلال إنما يستشهد به على اثبات النفسانى فى الجملة ، ولو كان يطلق عليه كلام مجازا .

وإما إثباته فى القديم فإنما ثبت بالبراهين القاطعة المذكورة المشهورة فى فن أصول الدين فإنها أصعب مسائله .

وإنما صاروا إلى إثباته بالدلائل ردا على المعتزلة دعواهم المؤدية إلى خلق القرآن وعلى الحشوية دعواهم المؤدية إلى أن ذاته تعالى تكون محلا للحوادث^(٣).

القول الثانى : انه مشترك بين النفسانى واللسانى ، وهذا هو القول الثانى من قولى الأشعرى ونقله الهنذى عن الأكثرين ، وحكاها فى "المحصل"

= وقال ابن تيمية :

علم المسلمون أن القرآن بلغه جبريل عن الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم وبلغه محمد إلى الخلق وان الكلام إذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه بل هو كلام لمن قاله مبتدئا لا كلام من بلغه عنه مؤديا . ا.هـ

نسأل الله العصمة والسداد . والله أعلم .

انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١٩٧) ، شرح النونية لابن القيم (١١٦/١) ، درء تعارض العقل (٢٥٦/١-٢٧٠) ، شرح الكوكب (٢٧-٩/٢) .

(١) انظر : البرهان (١٩٩/١) ، تشنيف المسامع (١١٥٥/٤) ، البحر المحيط (٤٤٤/١) ، النهاية للهنذى (٥٢/١/١) ، سلاسل الذهب (١٥٩) ، شرح الكوكب (١١/٢) ، القواعد لابن اللحام (١٥٤) .

(٢) انظر تشنيف المسامع (١١٥٦/٤) .

(٣) انظر تشنيف المسامع (١١٥٦/٤) .

سبق بيان مذهب السلف فى رد هذه الدعاوى دون اللجوء إلى إثبات الكلام النفسى فالله سبحانه يتكلم بحرف وصوت كما يليق به جل وعلا ، والله يعصمنا من الزلل .

راجع ص (٢٠٢) هـ (٣) .

عن المحققين^(١)، وقال إمام الحرمين أنه الطريقة المرضية عندنا^(٢)، وكذا قال ابن القشيري^(٣) والشيخ أبو اسحق وعبارته في ذلك في كتاب الحدود^(٤) :
الكلام نوعان : قديم ومحدث .

فالمحدث : كلام المخلوقين ، وينقسم إلى معنى في النفس يجده كل عاقل بالضرورة قبل أن ينطق به وإلى ما يكون أصواتا تترتب^(٥) وكلاهما على الحقيقة كلام .

والقديم : هو كلام الله سبحانه وتعالى قائم بذاته المقدسة لا يشبه^(*) كلام المخلوقين ، فليس بحرف ولا صوت^(٦)؛ لأن الكلام صفة ومن شأن الصفة أن تتبع الموصوف ، فإذا كان الموصوف لا يشبهه شيء فكذلك صفاته وإنما غلط الخصوم في إلحاقهم الغائب بالشاهد .

قال : فحصل أن كلام الخلق ينقسم إلى نفسى ولفظى بخلاف القديم كما تقول علم المخلوق ينقسم إلى ضرورى وكسبى بخلاف القديم فكما أن علمنا لا يشبه علمه كذلك كلامنا لا يشبه كلامه وإن كان للكلام في الجملة حد جامع وهو الصفة التي يستحق من قامت به أن يشتق منها اسم المتكلم لكن يختلفان في التفصيل .

(١) أقول أطلق المؤلف الأكثرين والمحققين تبعاً لشيخه وليس كذلك فقد قيده الهندي والرازي بالأكثرين والمحققين من الشافعية فليتنبه لذلك . والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع (٤/١١٥٧-١١٥٨) ، النهاية للهندي (١/١/٥٢) ، المحصول (١/١/٢٣٥) .

(٢) كذا عزي إليه الزركشى ولم أقف عليه في البرهان وسبق أن عزي إليه القول الأول فلعل له قولين وهو الظاهر حيث قال الإمام في الإرشاد :
والأولى أن نقول الكلام : هو القول القائم بالنفس الذى تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارات . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤/١١٥٧) ، الإرشاد لإمام الحرمين (١٠٤) .

(٣) عزاه إليه الزركشى في التشنيف (٤/١١٥٨) .

(٤) ذكره الزركشى ولم أقف عليه في كشف الظنون وذيله . والله أعلم .

(٥) في د : تتركب ، ب : يحتمل الأمرين .

(*) ١٣٤

(٦) هذا على عقيدة الأشاعرة ومذهب أهل السنة أنه تعالى تكلم بحرف وصوت .
راجع ص (٢٠٢) هـ (٣) .

قال : ومن أصحابنا من قال كلام الخلق في الحقيقة هو ما في النفس وما يوجد بالنطق يسمى كلاما مجازا .
 قال : والأول أصح لما قلناه ولأنه أحسم للتشغب^(١) . انتهى^(٢) .
 وعلى هذين القولين اقتصر في النظم لأنهما الراجحان ، والمنقولان عن الأشعري ولايكاد يرجح أحدهما على الآخر .
 وأما القول الثالث وهو قول المعتزلة انه حقيقة في اللساني^(٣) فقول ضعيف لم يشتهر عن أحد من أئمة أهل السنة موافقة عليه ، نعم نقل عن الأشعري أيضا^(٤) لكنه بعيد عن قواعده فلذلك لم أتعرض في النظم له .
 وهذه المسألة أصل عظيم من أصول الدين ، حتى قيل أنه إنما سمي علم الكلام لأجلها لأنها أعظم مسألة فيه ، وقيل لغير ذلك^(٥) ، وقولي (مشاركا) نصب على الحال .

[عقيدة المؤلف]

وقولي (عن الإمام الأشعري) إشارة إلى أنه إمامنا وقدوتنا نلقى الله عز وجل بإتباعه في معتقداته^(٦) وهو الشيخ أبو الحسن علي بن اسماعيل بن

(١) في أ ، ج ، د : للتشعث ، والمثبت يوافق نقل التشنيف .

(٢) نقل الزركشى هذا النص في التشنيف (٤/١١٥٦-١١٥٧) .

(٣) انظر المعتمد (١٠/١) .

(٤) قال الزركشى حكاه ابن برهان عنه .

انظر البحر المحيط (١/٤٤٤) ، وانظر : شرح الكوكب (١١/٢) ، القواعد لابن اللحام (١٥٤) .

(٥) انظر : شرح الكوكب (٩/٢) ، كشاف اصطلاحات الفنون (١/٣٣) ، كشف الظنون (٢/١٥٠٣) ، فتح الباري (١٣/٢٧٣) .

(٦) قال ابن تيمية :

الانتساب إلى الأشعري بدعة لاسيما وأنه بذلك يوهم حسنا لكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر . اهـ الفتاوى (٦/٣٥٩) .

على أن الأشعري رجع عن جميع ما كان يعتقد إلى مذهب الإمام أحمد وألف الإبانة ولهذا قال ابن تيمية : =

أبي بشر بن اسحق بن سالم بن اسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن
أبي بردة عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري إمام المتكلمين
وناصر السنة مولده سنة ستين ومائتين^(١)، ووفاته سنة أربع وعشرين^(*)
وثلاثمائة ببغداد^(٢).

تنبيه :

من فوائد الخلاف في هذه المسألة المذكورة في الفقه أن المصلي إذا نظر
في مكتوب وهو في الصلاة وقرأه في قلبه من غير تلفظ لم تبطل وقيل تبطل
إن طال حكاها ابن كج^(٣)(**).

ومنها لو قرأ الجنب أو الحائض القرآن في نفسه ولم يتلفظ لا يكون
حراماً^(٤) لأن المدار في الأمرين على اللفظ باللسان ولم يوجد بخلاف ما إذا دار
الحكم على الأعم كالغيبية بالقلب من غير تلفظ فإنه حرام كما صرح به
الغزالي في "الأحياء" وتبعه النووي في "الأذكار"^(٥) لأن الغيبة ذكر الشخص

= ان من قال من الأشاعرة بكتاب الإبانة ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من
أهل السنة . انظر مجموع الفتاوى (٣٥٩/٦) .

(١) وقيل سنة (٢٧٠هـ) .

(*) ١٨٩ ج

(٢) راجع مصادر الترجمة ص () .

(٣) كذا نقله عنه الزركشي في البحر (٦٤/٢) ، وانظر روضة الطالبين (٢٩٤/١) .

(**) ١٤٩ أ

(٤) ولا فرق بين أن يقرأه غيباً أو بالنظر . انظر التبيان للنووي (٥٨) .

(٥) كذا عزاه اليهما الاسنوي في التمهيد والكوكب .

وفيه تفصيل ملخصه :

ان الخواطر وحديث النفس والشك معفو عنه ، والمنهى عنه الظن : وهو عقد
القلب فليس لك أن تحدث نفسك بسوء الظن بأخيك .

انظر : التمهيد للأسنوي (١٣٧) ، الكوكب الدرر (١٩٩) ، الإحياء (١٥٠/٣) ،

الأذكار (٥٣٤) ، الأشباه لابن السبكي (٧/٢) .

بما يكرهه فلا فرق بين اللسان والجنان .
ومنها^(١): في قوله صلى الله عليه وسلم في الصائم (فإن امرؤ شاتمته أو
قاتله فليقل إنى صائم)^(٢) هل يقول بقلبه أو بلسانه وجهان :
نقل الرافعى عن الأئمة الأول^(٣).
ورجح النووى في "الأذكار" ولغات التنبيه الثانى^(٤) وفى "شرح المهذب"
إنه الأقوى فإن جمع بينهما فحسن^(٥).
واستحسن الرويانى وجه التفصيل بين النفل فيقوله بقلبه والفرض
فبلسانه^(٦).
ومنها حلف لا يتكلم فتكلم فى نفسه قال الخوارزمى^(٧) فى "الكافى"^(٨) يحتمل
وجهين :

- (١) هذا الفرع ذكره الأسنوى بتمامه فى التمهيد والكوكب .
 - (٢) انظر : صحيح البخارى (الصيام) (٢٢٦/٢) ، صحيح مسلم (الصيام) (٨٠٧/٢) .
 - (٣) انظر فتح العزيز (٤٢١/٦) .
 - (٤) قلت : ولعله لذلك حذف فى الروضة - وهى مختصر فتح العزيز - ما نقله الرافعى عن الأئمة والله أعلم .
 - (٥) انظر : الأذكار (٣١٤) ، تحرير التنبيه (١٤٦) ، روضة الطالبين (٣٦٨/٢) .
 - (٦) انظر المجموع (٣٥٦/٦) .
 - (٧) انظر : التمهيد للأسنوى (١٣٦) ، الكوكب الدرى (٢٠٠) ، الأشباه لابن السبكى (٦/٢) ، فتح البارى (١٠٥/٤) .
 - (٨) محمود بن محمد بن العباس أبو محمد الخوارزمى نسبة إلى خوارزم ، ولد فيها عام (٤٩٢هـ) ، تفقه على البغوى ، وسمع الكثير ببلاد شتى ، كان إماما فى الفقه محدثا ، مؤرخا ، عارفا بالمتفق والمختلف ، حسن الظاهر والباطن من بيت العلم والصلاح وله عقب علماء ومحدثون ، من مؤلفاته : "الكافى فى الفقه" ، "تاريخ نيسابور" . مات بخوارزم عام (٥٦٨هـ) .
- انظر : طبقات الأسنوى (٣٥٢/٢) ، طبقات ابن السبكى (٢٩٠/٧) ، طبقات ابن شهبة (١٩/٢) ، هدية العارفين (٤٠٣/٦) ، الأعلام (١٨١/٧) .
- (٨) وهو الكافى فى النظم الشافى فى اربعة أجزاء كبار عار عن الاستدلال والخلاف على طريقة شيخه البغوى فى التهذيب مع زيادات غريبة .
يوجد منه مخطوط المجلد الأول فى شسترتى .
انظر : طبقات ابن شهبة (١٩/٢) ، كشف الظنون (١٣٧٩/٢) ، الأعلام (١٨١/٧) .

أحدهما : لا يحنث ويحمل على الكلام المتعارف بين الناس .

قال : والأصح أنه يحنث لأنه كلام حقيقة^(١).

ومنها لو تكلم بطلاقها في قلبه من غير تلفظ لا يقع عليه طلاق^(٢) وكذا العتق ونحوه ، وكذا العقود والفسوخ والاستثناء في الطلاق ونحوه بالقلب وكان^(٣) ذلك كله لحديث^(٤) (إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل)^(٥).

نعم لو حرك لسانه بالطلاق ولم يرفع صوته بحيث يسمع السميع لكن يدرك من التحريك أنه نطق به يقع^(٦) الطلاق على أحد الوجهين .

والثاني : لا لأن المدار فيه على التصويت فكما لم يجعل مثله قراءة لم يجعل كلاما^(٧).

وفي النذر بالقلب وجهان أصحهما عدم الصحة^(٨).

وقولي : (والثاني في محل بحث الفن) أى أن الكلام وإن كان يطلق على النفساني على الخلاف السابق فإنما محل كلام أهل فن أصول الفقه في اللساني لأنه الذي يستدل به في الأحكام ويتكلم على الأقسام الموصلة إلى فهمه^(٩) وكذلك هو أيضا محل كلام المفسرين وأهل علم المعاني والبيان والنحو ونحو ذلك من تصريف وعروض وغيرهما كما سبق بيانه في تعريف

(١) نقله عن الكافي الزركشي في البحر المحيط (٦٥/٢) ، وانظر هذا الفرع في : التمهيد للأسنوي (١٣٧) ، الكوكب الدرّي (١٩٩) .

(٢) في ب : طلاق عليه .

(٣) في أ ، ب ، د : كان .

(٤) استوحى المؤلف ذلك من قول شيخه ويمكن أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله... الخ .

انظر البحر المحيط (٦٥/٢) .

(٥) سبق تخريجه ص (٥٣٢) .

(٦) في ب : وقع .

(٧) انظر : روضة الطالبين (٤٥/٨) ، المصدر السابق .

(٨) انظر : التمهيد للأسنوي (١٣٧) ، الكوكب الدرّي (٢٠١) .

(٩) انظر : الإبهاج (٤/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (١٠٥/٢) .

القرآن أول الباب الأول^(١). والله تعالى أعلم (*).

[أقسام الكلام اللفظي] :

فأمر أو نهى إذا ما طلبا	فما بذاته يفيد الطلبا
إن كان فيه يطلب الإعلام	فعل وترك وكذا استفهام
كالعرض والتخصيض ^(٢) والتمنى	وشبه ذا التنبيه فيما يعنى
وجود الإنشاء سم حيث حل	وكالرجا وما بلفظه حصل

الشرح :

أى إذا كان الكلام اللسانى هو محل بحث أصول الفقه فلا بد من بيان أنواعه والفرق بينهما ليحصل الاستدلال بها على المراد وإن كانت تلك الأقسام فى النفسانى على المرجح أيضا لكن الحاجة لما فى اللسانى كما بيناه ، وللناس فى التقسيم طرق :

فمنهم من يقسمه إلى خبر وإنشاء^(٣) لأنه إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وإلا فهو الإنشاء .
وذلك الإنشاء :

إما طلب أو غيره وهو المشهور باسم الإنشاء^(٤).

والطلب : إما أمر أو نهى أو استفهام نحو قم ولا تقعد وهل عندك أحد^(٥).

(١) راجع ص (٦٤٥) .

(* ١٦٨ ب

(٢) فى أ : التخصيص .

(٣) ورجحه ابن هشام فى شرح شذور الذهب (٣٢) .

(٤) فالإنشاء على هذا التقسيم له معنيان :

عام : وهو الذى يقابل الخير .

وخاص : وهو الذى يقابل الطلب . والله أعلم .

(٥) انظر شرح شذور الذهب (٣٢) .

ومثال^(١) الإنشاء : - وهو الذى يقتزن^(٢) معناه بوجود لفظه - بعث واشترت وأعتقت وطلقت وماشبه ذلك^(٣).

ومنهم من يقسمه^(٤) ثلاثة أقسام خير وطلب وإنشاء^(٥)، ويرى بأن الإنشاء ليس منه الطلب بل قسيمه لأن المطلوب مستدعى^(٦) الحصول فى المستقبل ، والإنشاء مدلوله^(٧) يحصل فى الحال ، ولفظ الإنشاء سبب لوجود معناه " ولفظ الطلب ليس سببا لوجود معناه "^(٨).

وإن أريد بالإنشاء إحداث شىء لم يكن فالكل إنشاء لأن الخبر إحداث الإخبار به ولاقائل بذلك^(٩).

ومنهم من يقسمه إلى خير وطلب^(١٠) كما قال ابن مالك فى "كافيته" :

قول مفيد طلبا أو خبرا هو الكلام كاستمع وسترى^(١١)

وكأنه رأى أن الإنشاء فرع عن الخبر كما سيأتى بيانه^(١٢) فيكتفى بذكر

(١) فى أ ، ب ، د : وبيان ، والمثبت يقتضيه السياق .

(٢) فى أ ، د : يفترق .

(٣) قال ابن مالك : الإنشاء مصدر أنشأ أى ابتداء ، ثم عبر عن ايقاع معنى بلفظ يقاربه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجة والبيع ببعث فهذه الأفعال ماضية اللفظ حاضرة المعنى .

انظر شرح التسهيل (٣٠/١) .

(٤) فى أ : تقسمه وهو يعود على الطائفة .

(٥) كذا قال ابن هشام فى الشذور لكنه فى الشرح رجح الأول كما سبق .

انظر : شرح شذور الذهب (٣١) ، تشنيف المسامع (٤/١١٦٧) .

(٦) فى أ : يستدعى ، وفى ب : ستدعى .

(٧) فى أ : بمدلوله .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٩) راجع توجيه انقسام الكلام إلى خير وطلب وإنشاء فى شرح شذور الذهب (٣١-٣٢) .

(١٠) وهو ظاهر عبارة السكاكى .

انظر مفتاح العلوم (١٦٤) .

(١١) انظر : الكافية مع شرحها (١٥٧/١) ، تشنيف المسامع (٤/١١٦٨) .

(١٢) انظر ص (١٦٧٠) .

الخبر أو غير ذلك ، وقد بسطت المسألة بسطا شافيا في "شرح الصدور بشرح زوائد الشذور" لابن هشام^(١) في النحو فليطلب منه فإنه مهم .
وقد جريت في هذا النظم على تقسيمه إلى ثلاثة أقسام لأنه أرجح الطرق وأوضحها .

[الطلب]

فبدأت بذكر الطلب بقولي (فما بذاته يفيد الطلب) ، والتقييد بلفظ (بذاته) للاحتراز عما يفيد باللازم ، أو بالقرينة :
نحو أنا أطلب منك أن تخبرني بكذا أو أن تسقيني ماء أو أن تترك الأذى أو نحو ذلك ، فإن هذا وإن كان دالا على الطلب لكن لابذاته بل هذه اخبارات لازمها الطلب ، ولا يسمى الأول استفهاما ، ولا الثاني أمرا ، ولا الثالث نهيا لذلك .
وكذا نحو قوله : أنا عطشان كأنه قال : فاسقني فإن هذا طلب بالقرينة لابذاته^(٢) .

(١) عبد الله بن يوسف أبو محمد بن هشام النحوي المشهور ، ولد في القاهرة عام (٥٧٠٨هـ) ، لزم ابن المرحل وتلا على ابن السراج وسمع أبي حيان ولم يلازمه وكان كثير المخالفة له حدث عنه ابن جماعة وعنه أخذ ابنه وابن الملقن ، كان دمث الخلق مع التواضع والبر ورقة القلب ، أتقن العربية وفاق الأقران والشيوخ وانفرد بالفوائد والاستدراكات والتحقيق مع فرط الاطلاع والاعتدال على الكلام والتعبير عن المقصود بإيجاز واسهاب ، له من المؤلفات الكثير منها :
"مغنى اللبيب" ، "عمدة الطالب" ، "شذور الذهب" وشرحه ، "قطر الندى" وشرحه "الجامع الصغير" .

مات بالقاهرة عام (٥٧٦١هـ) وقد كان شافعيًا ثم صار حنيليا وحفظ الخرقى .
انظر : مقدمة شرح الجمل لابن هشام (٢٣) ، الدرر الكامنة (٤١٥/٢) ، بغية الوعاة (٦٨/٢) ، النجوم الزاهرة (٣٣٦/١٠) ، حسن المحاضرة (٥٣٦/١) ، الشذرات (١٩١/٦) ، هدية العارفين (٤٦٥/٥) ، معجم المؤلفين (١٦٤/٦) ، الأعلام (١٤٧/٤) .

(٢) انظر : نهاية السؤل (١٩٥/١) ، تشنيف المسامع (١١٥٩/٤) ، الابهاج (٢١٩/١) ، شرح الكوكب (٢٩٨/٢) .

وربما عبر عن هذا القيد بكونه بالوضع^(١)، وربما عبر بما يفيدته إفادة
اولية^(٢) والكل صحيح^(٣).

[أقسام الطلب] :

وقولى «فأمر أو نهى» إلى آخره إشارة لانقسام الطلب لأمر ونهى
واستفهام :

لأنه إن طلب به تحصيل فعل : فأمر .

أو ترك : فنهى .

وربما قيدها^(٤) بكونهما من الأعلى لمن دونه ، فإن كان بالعكس فدعاء .
وإن كان من مساو فالتماس . هذا فى الاصطلاح^(٥)، وأما فى اللغة فلا فرق ،
وستأتى المسألة فى باب الأوامر والنواهى وأن الاستعلاء أيضا لا يعتبر^(٦).
وإن كان الطلب للإعلام بشىء لالتحصيل فعل ولاترك فهو : استفهام
استفعال من الفهم (السين) للطلب .

(١) عبر به الرازى فى المحصول (٣١٧/١/١) .

(٢) عبر به ابن السبكى فى جمع الجوامع ، وعبر المؤلف فى النظم بالذات تبعا
للبيضاوى . والله أعلم .

(٣) انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١١٥٩/٤) ، المنهاج مع الابهاج (٢١٧،٢١٦/١٠) .
(٣) فمعناها واحد .

انظر : نهاية السؤل (١٩٥/١) ، البحر المحيط (٦٥/٢) .

(٤) أى الأمر والنهى .

(٥) اصطلاح خاص كما قال ابن دقيق العيد فى شرح العنوان ونقله عنه ابن السبكى
والزرکشى .

قلت : ممن ذكر هذا القيد فىهما الرازى وتبعه البيضاوى فى الأمر دون الترك .
قال الأسنوى وفىه نظر من وجوه ، أوردها أيضا ابن السبكى .

انظر : الابهاج (٢١٩،٢١٧/١) ، تشنيف المسامع (١١٦١/٤) ، المحصول (٣١٧/١/١)
المنهاج مع نهاية السؤل (١٩٥،١٩٣/١) ، الايضاح للقزوينى (٨٤) .

(٦) انظر ص (٢١٩) .

وما أحسن ما عبر عن ذلك البيانون فقالوا في الأمر والنهي إنهما طلب ما هو حاصل في الذهن أن يحصل في الخارج ، وفي الاستفهام بالعكس ، أى طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن^(١).

وقولى (وشبهه ذا التنبيه) إلى آخره إشارة إلى قسم آخر غير الثلاثة المذكورة وهو المسمى بالتنبيه^(٢) وتحتة أقسام :

العرض : نحو ألا تنزل عندنا .

والتحضيض : نحو هلا تنزل وهو أشد وأبلغ من العرض^(٣).

والتمنى : نحو ليت لى مالا فأنفقه .

والرجاء نحو {فعسى الله أن يأتى بالفتح}^(٤).

والفرق بينه وبين التمنى أن الترجى فى الممكن ، وأما التمنى فيكون فى

المستحيل^(٥) ، واستغنى بذكر الترجى عن الاشفاق وهو ما يكون فى المكروه .

وربما توسع بإطلاق الترجى على الأعم ، وقد اجتمعا^(٦) فى قوله تعالى

{عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم}^(٧).

(١) هذا المعنى ذكره السكاكسى فى المفتاح (٣٠٤) ، ونقله الزركشى عن البيانين فى التشنيف (١١٦٢/٤) .

(٢) أى نبهت به على مقصودك بالكلام .

انظر تشنيف المسامع (١١٦٢/٤) .

(٣) فى هامش نسخة ج :

العرض : طلب بلين ، والتحضيض : طلب بحث .

وانظر البحر المحيط (٢٢٨/٤) .

(٤) المائدة (٥٢) وفى جميع النسخ عسى وهو خطأ .

(٥) انظر الإيضاح للقزوينى (٧٨) حيث قال ولا يشترط الإمكان فى التمنى . وانظر

الابهاج (٢١٩/١) ، وذكر الزركشى فروقا أخرى فى البحر (٢٢٨/٤) .

(٦) أى الترجى والاشفاق .

(٧) البقرة (٢١٦) .

فالأولى للترجى والثانية للإشفاق ، أى الغزو الذى كرهتموه ينبغى أن يترجى

والتخلف الذى أحببتموه ينبغى أن يكره لما فيه من الذل .

وقيل : الأول لاشفاق المخاطبين نظرا لما عندهم من الكراهة .

والثانى : لترجيهم نظرا لما عندهم من المحبة .

وسبق أن أشار المؤلف إلى أن عسى مشترك بين الترجى والاشفاق .

انظر الصبان على الأشمونى (٢٥٨/١) ، وراجع ص (١٤٧٨) .

وهذا القسم^(١) ليس طلبا صريحا بل إيماء إلى الطلب ، فلذلك عبرت (*) عنه بقولى (وشبه ذا) أى شبه الطلب الصريح فليست الإشارة إلى الاستفهام بل لمطلق الطلب ، ولكونه ليس طلبا بالوضع جعله قوم كالبيضاوى قسيما له حيث قال :

إن الكلام إما أن يفيد طلبا بالوضع وهو الأمر والنهى والاستفهام (**)
أو لا فما لا يحتتم الصدق والكذب تنبيه وإنشاء ومحملهما الخير^(٢).

وكذا عبر به فى "جمع الجوامع"^(٣) ولكنه لا يعرف منه ما يميز به التنبيه من الإنشاء ولا كونه فيه طلب ما ، على أن البيانين يطلقون عليه اسم الطلب فيجعلون الطلب أمرا ونهيا واستفهاما وتنبيها^(٤).

وقولى (ومابلفظه حصل وجود الإنشاء) إشارة إلى ماسبق فى تعريف الإنشاء بأنه الذى يحصل معناه بوجود لفظه^(٥) ف(الإنشاء)^(٦) منصوب بالفعل الذى بعده وهو (سم) .

تنبيهان :

الأول : ادعى القرافى فى "الفروق" الاجماع على أن الأمر والنهى (***)

(١) وهو التنبيه .

(*) ١٩٠ ج

(**) ١٣٥ د

(٢) انظر منهاج الوصول (١/١٩٣) .

(٣) حيث قال : (مما لا يحتتم الصدق والكذب تنبيه وإنشاء) .

قال الزركشى : وهو فى هذا متابع للمحصول . اهـ ولعل لهذا اتفقت عبارة البيضاوى وابن السبكى . والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٤/١١٦٢) ، المحصول (١/٣١٧) .

(٤) كذا تعقب الزركشى ابن السبكى ، وقد نص السكاكى على انحصار الطلب فى الاستفهام والأمر والنهى والنداء والتمنى . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤/١١٦٢) ، مفتاح العلوم (١٦٤، ٣٠٢، ٣٠٤) .

(٥) راجع ص (١٦٦١) .

(٦) فى د : والإنشاء .

(**) ١٥٠ أ

والقسم والترجى والنداء من أقسام الإنشاء^(١) وهو جار على ماقرره من تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وجرى عليه البيانون في جعلهم الإنشاء أعم من الطلب^(٢)، أما على الطريقة الراجحة في جعله ثلاثة أقسام فلا يتأتى ذلك ، ولهذا جعل الإمام الرازى وأتباعه الطلب غير الإنشاء^(٣).

نعم جعله القسم والنداء من الإنشاء قطعاً ظاهر :

لأن القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة خبرية^(٤) ولو كانت صيغتها أقسم ونحوه من المضارع إذ لو قلنا إنها خير لكان وعدا بالقسم لاقسماً . وأما النداء فداير بين كونه طلباً ، ولهذا يقال في المنادى هو المطلوب اقباله بـ(يا) ونحوها^(٥) وكونه تنبيهاً لأن (يا) فيه لتنبية السامع^(٦) ولهذا يذكر غالباً للإقبال بالقلب وال خاطر لسماع كلام المتكلم وتلقى مايريده وكونه إنشاءً لأن (يا) في نحو يازيد نائبة مناب أدعو أو نحو^(٧) ذلك^(٨) وهذه الصيغة المقصود بها إنشاء لاإخبار^(٩).

(١) انظر الفروق (٢٧/١) .

(٢) قال الزركشى لأنهم صرحوا بأن الطلب من الانشاء ، وقسموا الإنشاء إلى طلب وغيره .

انظر : تشنيف المسامع (١١٦٣/٤) ، الايضاح للقزويني (٧٨) .

(٣) وتبعه ابن السبكي .

انظر : المحصول (٣١٧/١/١-٣١٨) ، منهاج الوصول (١٩٣/١) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١١٦٣/٤) .

(٤) انظر تعريف القسم في شرح الكافية (٨٣٤/٢) .

(٥) مثل أيا ، هيا ، آ .

انظر تعريف المنادى في : توضيح المقاصد (٢٦٦/٢) ، معجم القواعد العربية (٤٨٧) .

(٦) انظر شذور الذهب (٢١٥) .

(٧) في ج : ونحو .

(٨) انظر : شذور الذهب (٢١٥) ، قطر الندى (٢٠٢) .

(٩) انظر شذور الذهب (٢١٥) .

وقد يدفع بذلك تعقب الإمام الرازى فى تفسيره فى سورة البقرة وغيره بأن (يا) إنشاء (وأدعو) خبر فكيف يقدر ذلك^(١)، وبأمور أخرى^(٢) كلها ترجع إلى هذا التشكيك الذى قد علمت جوابه بادعاء أن (أدعو) أو (أنادى) إنشاء لاخير وكذا ماأورده على مذهب سيبويه حيث قدر فى (يازيد) (ياأنادى زيدا)^(٣) من أن (أنادى) خبر عن النداء والخبر عن الشئ غيره^(٤)، أى ويازيد نداء قطعاً فلايكون تقديره أنادى زيدا .
 وجوابه ماسبق أن (أنادى) إنشاء فيكون (يا) للتنبيه و(أنادى) بعدها لإنشاء النداء وهو تنبيه أيضاً لكن الاول تنبيه عام والثانى تنبيه خاص .
 نعم وقع خلاف فى بعض المنادى أنه خبر لإنشاء فقال ابن بابشاذ^(٥) فى

-
- (١) أقول تبع المؤلف شيخه فى النقل عن الرازى وعبارته :
 أما الذين فسروا (يازيد) بـ(أنادى زيد) فهو خطأ من وجوه :
 أحدها : ان (أنادى زيدا) خبر محتمل التصديق والتكذيب . وقولنا .يازيد لايحتملهما .
 انظر : البحر المحيط (٦٦/٢) ، تفسير الرازى (٩١/٢) .
- (٢) انظرها فى تفسيره (٩١/٢) .
- (٣) كذا عزاه الزركشى إلى سيبويه ولم أجده فى باب النداء ، وأظنه والله أعلم استفاده من قول سيبويه :
 باب ماينصب على اضمار الفعل قولك يا عبد الله - والنداء كله - كأنه قال ياأريد عبد الله فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها .
 انظر : البحر المحيط (٦٦/٢) ، الكتاب لسيبويه (٢٩١/١) .
- (٤) انظر تفسير الرازى (٩١/٢) .
- (٥) طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصرى ، أحد الأئمة فى النحو وفنون العربية وفصاحة اللسان ، قدم بغداد تاجرا فى اللؤلؤ وأخذ عن علمائها وظهر ذكره ، تولى اصلاح الكتب الصادرة عن ديوان الانشاء بمصر فلا تخرج حتى يعرض عليه ، تصدر للاقراء فى جامع عمرو بن العاص ثم تزهد وانقطع فى الجامع ، من مؤلفاته : "المقدمة" وشرحها ، "شرح الجمل" للزجاجى ، سار كل منهما سير الشمس ، "شرح الأصول" لابن السراج .
 سقط من منارة الجامع فمات عام (٤٦٩هـ) .
 انظر : انباه الرواه (٩٥/٢) ، معجم الأدباء (١٧/١٢) ، بغية الوعاة (١٧/٢) ، سير النبلاء (٣٩/١٨) ، وفيات الأعيان (٥١٥/٢) ، النجوم الزاهرة (١٠٥/٥) ، حسن المحاضرة (٥٣٢/١) ، الشذرات (٣٣٣/٣) ، العبر (٢٧١/٣) ، الأعلام (٢٢٠/٣) .

نحو يازانية ويافاسقة أنه خير لأنه مما يدخله الصدق والكذب (١) (*).
وغلطوه إذ لافرق بين نداء الاسم ونداء الصفة واحتمال الكذب إنما هو
من جهة الوصف لا من جهة النداء بالوصف وهما غيران (٢).
وفي "الغرة" (٣) لابن الدهان قريب من مقالته (٤) فإنه قال إذا ناديت وصفا
فالجمله خبرية أو اسما فالجمله غير خبرية ، ولهذا لو قال يازانية وجب الحد
انتهى (٥).

وقد فرع أصحابنا على البحث الذى ذكرناه فى المنادى فيما لو قال لها
ياطالق إن شاء الله انه لا يصح عود الاستثناء إلى المنادى لأنه ليس بإنشاء
فقالوا : لو قال "لها" (٦) : ياطالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله ، إن الاستثناء
يعود إلى الجملة الأخيرة لكونه إنشاء يقبل الاستثناء فلا يقع الثلاث ويقع
عليه بقوله ياطالق طلقة (٧) فلو أحر النداء فقال أنت طالق ثلاثا إن شاء الله
ياطالق لا يقع عليه شيء (٨) لأن قوله ياطالق مرتب على قوله أولا أنت طالق
ثلاثا وذاك (٩) لم يقع به شيء لتعقبه بالاستثناء بالمشيئة لكن كون المنادى
لا يكون إنشاء إنما هو من جهة إنشاء الطلاق وأما من حيث انه إنشاء لدعائه
وطلبه فلا يمتنع .

-
- (١) قاله فى شرح الجمل كذا نقل عنه الزركشى فى البحر (٦٥/٢-٦٦) .
وقد ذكر الزركلى أن هذا الشرح مخطوط فى الظاهرية . انظر الأعلام (٢٢٠/٣) .
والله أعلم .
(*) ١٦٩ ب
(٢) انظر البحر المحيط (٦٦/٢) .
(٣) وهى شرح اللمع لابن جنى ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية . ولم أقف
عليه فى كشف الظنون . والله أعلم .
انظر فهارس البحر المحيط المحقق (٣٠٢) .
(٤) كذا قال الزركشى ثم نقل كلام ابن الدهان الآتى .
انظر البحر المحيط (٦٦/٢) .
(٥) انظر المصدر نفسه .
(٦) ساقطة من ب .
(٧) انظر روضة الطالبين (٩٧/٨) .
(٨) انظر نفس المصدر .
(٩) فى أ : ودال .

[التنبيه] الثانى :

من الإنشاء صيغ العقود والفسوخ كما تقدم^(١) وهى خبر فى الأصل^(٢) بلاشك ولكن لما استعملت فى الشرع فى معنى الإنشاء اختلف فيها هل هى باقية على أصلها من الخبرية أو نقلت؟

الأكثر على الثانى .

والحنفية على الأول على معنى الإخبار عن ثبوت الأحكام فمعنى قولك بعثت الأخبار عما فى قلبك فإن أصل البيع هو التراضى فصار^(٣) بعثت لفظه دالة على الرضى بما فى ضميرك فيقدر وجودها قبيل اللفظ للضرورة وغاية ذلك أن يكون مجازا وهو أولى من النقل^(٤).

ودليل الأكثرين : أنه لو كان خيرا لكان إما عن ماض أو حال أو مستقبل والأولان باطلان لئلا يلزم أن لايقبل الطلاق ونحوه التعليق لأنه يقتضى توقف شىء لم يوجد على ما لم يوجد والماضى والحال قد وجدا لكن قبوله التعليق إجماع .

والمستقبل يلزم منه أن لايقع به شىء لأنه بمنزلة سأطلق والفرض خلافه إلى غير ذلك من أدلته^(٥) التى لسنا بصدها فى هذا المختصر والله أعلم .

(١) راجع ص (١٥٣٤) .

(٢) أى الأصل اللغوى . انظر الفروق للقرافى (٢٧/١) .

(٣) فى د : فصارت .

(٤) انظر شرح الكوكب (٣٠١/٢) .

وقد نقل ابن النجار هذا القول وتوجيهه لكن لم يعزه إلى الحنفية بل ساقه بصيغة التمريض (قيل) ، ولعله استشعر ضعف نسبة هذا القول إلى الحنفية . وسبق بيان ذلك ص (١٥٣٤) . والله أعلم .

(٥) انظر استدلال هذا الفريق فى :

الفروق للقرافى (٢٨/١) ، البحر المحيط (١٧٧/٢) ، شرح العضد (٤٩/٢) ، شرح

الكوكب (٣٠٢/٢) .

[الخبر وأقسامه] :

وماله من الكلام خارج
فخبر وفيهما^(١) ينحصر
لا الاعتقاد مفردا أو معه
يصدق أو يكذب ذلك الرايح
بطبقه له ونفى يقصر
فينتفى توسط فدعه

الشرح :

اشتملت هذه الآيات على أمرين :

أحدهما : تعريف الخبر الذى هو أحد الأقسام الثلاثة للكلام كما بيناه .
والثانى : بيان أقسامه .

فأما الأول فالخبر ماله من الكلام "خارج"^(٢) أى لنسبته وجود خارجى
فى زمن غير زمن الحكم بالنسبة^(٣) وربما فسر ذلك^(٤) بما هو خارج عن كلام
النفس المدلول عليه بذلك اللفظ^(٥) .

فيخرج عن ذلك الطلب أمرا أو نهيا أو استفهاما فإنه كلام محكوم فيه
بنسبة^(٦) ولكن ليست خارجية إذ ليس لنسبته الطلبية خارج عن زمن الطلب
ولا وجود لها خارج عن نفس المتكلم ، فالخارج على كل حال قابل لمطابقة^(٧)
مافى النفس من الحكم بالنسبة فيكون صدقا ، ولعدم المطابقة فيكون كذبا ،
وهو معنى قولى (يصدق أو يكذب) .

ويخرج أيضا بقيد كونه له خارج : الإنشاء فإن مدلوله موجود به
فلا خارج له ، وهذا التعريف يرجع إلى^(٨) قول من عرفه^(٩) بما يحتمل الصدق

(١) فى أ : فحروفهما .

(٢) ساقطة من د .

(٣) هذا تعريف المؤلف للخبر عزاه إليه ابن النجار وذكر تعريفات كثيرة .

انظر شرح الكوكب (٢/٢٨٩-٢٩٤) .

(٤) أى الخارج .

(٥) كذا فسر العضد وتبعه الزركشى .

انظر : شرح العضد (٢/٤٩،٤٨) ، تشنيف المسامع (٤/١١٦٦) .

(٦) فى أ : بنسبته .

(٧) فى د : مطابقة .

(٨) فى ا ، ج : إليه .

(٩) فى د : يرجع قول ابن عرفة .

والكذب أو بما يحتمل التصديق والتكذيب^(١) فإن ذلك متضمن لكونه له خارج^(٢) فهو القيد^(٣) المخرج للطلب والإنشاء لأن نفس كونه محتملا هو المخرج لهما خلافا لمن توهم ذلك حتى توجه بمقتضى ذلك على التعريف أسئلة تحتاج إلى جواب :

منها : على من قال ما يحتمل التصديق والتكذيب إنهما نوعان للخبر^(*) والنوع إنما يعرف بعد معرفة الجنس فإذا عرف به الجنس لزم الدور^(٤).
وجوابه : ما قررناه أن القيد المخرج إنما هو تضمن التصديق والتكذيب كون الكلام له خارج وأيضا التصديق أو التكذيب^(٥) اعتقاد كون الخبر صدقا أو كذبا لا الإخبار بذلك ، ولو سلم أن المراد الإخبار به فتوقف الخبر عليهما توقف^(٦) على وجود أحدهما لاعلى تصوره فاختلفت^(٧) جهة التوقف فلا دور^(٨).

(١) التعريف الأول للجمهور والثاني ذكره البيضاوى وذكره الغزالي لكن (بأو) بدل (الواو) . وسيأتى الفرق بينهما ص () .

انظر هذين التعريفين في : مفتاح العلوم (١٦٤) ، البحر المحيط (٢١٨، ٢١٦/٤) ، تشنيف المسامع (١١٦٤/٤) ، المستصفي (١٣٢/١) ، منهاج الوصول (١٩٣/١) ، المحصول (٣٠٨، ٣٠٧/١/٢) .

(٢) في أ : خارجا .

(٣) في أ : العقد .

(*) ١٩٠ ج

(٤) هذا السؤال أورده القرافي وابن السبكي واصله للرازي . والله أعلم .

انظر : الفروق للقرافي (١٩/١) ، تنقيح الفصول (٣٤٦) ، الابهاج (٢١٧/١) ، المحصول (٣٠٨/١/٢) ، منهاج العقول (١٩٣/١) ، نهاية السؤل (١٩٦-١٩٥/١) ، البحر المحيط (٢١٨/٤) ، شرح الكوكب (٢٩٠/٢) .

(٥) في ج : والتكذيب .

(٦) في أ : فوقف .

(٧) في أ : فاختلفه .

(٨) كذا أجاب المؤلف عن الدور واختار ابن النجار أنه لا جواب عنه ، وللأصوليين أجوبة أخرى .

انظر : شرح الكوكب (٢٩٢/٢) ، البحر المحيط (٢١٨/٢) ، منهاج العقول (١٩٣/١) .

وأجاب القرافى بأن السائل عن الخبر يعرف التصديق والتكذيب إجمالاً ولا يعرف نفس الخبر فإذا ذكر له ذلك انتظم له بالتفصيل معنى الخبر ، وبين له مدلوله بمدلول لفظ الصدق والكذب^(١).

ومنها^(٢): على من يقول ما يحتمل الصدق والكذب إنه لا يحتمل إلا واحداً منهما وإلا لزم اجتماع الضدين^(٣)، فينبغى أن يقال الصدق أو الكذب حتى يكون الواقع أحدهما فقط كذا جنح إليه إمام الحرمين^(٤).
وجوابه : أن القابلية لهما لا بد منها في حالة واحدة وأما الوقوع فلا يكون إلا أحدهما فقط وذلك أنه لا يلزم من تنافي المقبولين تنافي القبولين ألا ترى أن الممكن قابل للوجود والعدم ولو وجد أحد القبولين دون الآخر لزم استحالة ذلك المقبول^(٥)، فإن كان المستحيل هو الوجود لزم كون الممكن مستحيلاً وإن كان المستحيل هو العدم لزم كون الممكن واجب الوجود وهما محالان فلا يتصور الإمكان إلا باجتماع القبولين^(٦).

ومنها^(٧): مقاله القرافى فى "الفروق" وغيرها أن الخبر بالوضع اللغوى إنما هو للصدق ولا يحتمل الكذب لأن معنى قام زيد حصول قيامه فى زمن^(*)

(١) انظر : الفروق للقرافى (٢١/١) ، تنقيح الفصول (٣٤٧) ، الابهاج (٢١٧/١) .

(٢) أى ومن الأسئلة الواردة على تعريف الخبر .

(٣) فى أ : التصديق .

(٤) إليه جنح فى تلخيص التقريب تبعاً للقاضى ، وكذا فى البرهان لكنه قال فيه بعد حكاية حجة الخصم : والقول فى ذلك قريب .

انظر : تلخيص التقريب (٦٩٩/٢) ، البرهان (٥٦٤/١) ، الابهاج (٢١٨/١) .

(٥) فى أ ، ب ، د : القبول ، والمثبت يوافق الفروق والابهاج .

(٦) وإن تنافى القبولان فتتعين الواو .

كذا أجاب القرافى وتبعه ابن السبكى وعبارة المؤلف من الابهاج ، وللزركشى تعقيب على هذا الجواب . والله أعلم .

انظر : الفروق للقرافى (٢٠/١) ، الابهاج (٢١٨/١) ، البحر المحيط (٢١٧/٤) ،

شرح الكوكب (٢٩٢/٢) .

(٧) أى من الأسئلة الواردة على تعريف الخبر .

(*) ١٥١

ماض ، فالاحتمال للكذب إنما جاء من حيث المخبر لامن حيث الخبر^(١).
 وجوابه أن المركب غير موضوع وعلى تسليم كونه موضوعا^(٢)، فالواضع
 إنما وضع نحو قام زيد للحكم بالنسبة ، لالوقوع النسبة فمدلوله الحكم
 لالوقوع والحكم محتمل للأمرين من حيث هو^(٣).

وأما كونه قد يكون صدقا قطعاً كخبر^(٤) المعصوم والمعلوم بالضرورة
 كقولنا الواحد نصف الإثنين أو بالاستدلال كالحكم بحدث العالم ، وقد يكون
 كذبا قطعاً كالمعلوم خلافه ضرورة أو استدلالاً ، فإنما ذلك لأمر خارج^(٥) كما
 قرر الإمام ذلك في "المحصول" وأطال في الاستدلال عليه ولا التفات إلى^(*)
 ماتعقب به عليه فإنه ظاهر الفساد^(٦)، وأيضا بالاتفاق على انقسام الخبر إلى

(١) انظر : الفروق للقرافي (٢٤/١) ، تنقيح الفصول (٣٤٦) .

(٢) راجع الخلاف في كون المركب موضوعا ص (١٤١٥) .

(٣) انظر : الابهاج (٢٢٠/١) ، البحر المحيط (٢١٩/٤) ، شرح الكوكب (٣٢٣/٢) .

(٤) في ب ، د : فخبر .

(٥) المؤلف هنا يرد على اعتراض ورد على التعريف وهو أن من الأخبار مالا يحمّل
 الكذب ، ومنها مالا يحمّل الصدق فلا تدخل في التعريف فيكون غير جامع وجوابه
 أن ذلك لأمر خارج .

قلت : ولهذا أضاف القرافي في التعريف قيد (لذاته) حتى يخرج ما قطع بصدقه أو
 كذبه فإن ذلك لأمر خارج أي من جهة المتكلم لامن جهة الخبر . وهو وجيه والله
 أعلم .

انظر تنقيح الفصول (٣٤٦) .

(*) ١٣٦٦

(٦) أقول الموضع التبس على المؤلف ، فالذي أطال فيه الرازي هو ما ذكر قبل قليل
 وهو أن مدلول الخبر : الحكم بالنسبة لالوقوعها ، واعتراض عليه القرافي وصاحبي
 الحاصل والتحصيل نقل ذلك الزركشي ثم ذكر فساد الاعتراض .

أما الاعتراض بأنه يخرج من التعريف ما قطع بصدقه أو كذبه لم يطل الرازي في رده
 كيف وهو يرى أن الخبر لا يجد أصلا ، وصرح برداءة هذا التعريف فكيف يطيل في
 الرد على اعتراضه ويرد عليه ؟

نعم ذكر الرازي هذا الاعتراض ثم قال :

ويمكن أن يجاب عليه بأن المعبر امكان تطرق أحد هذين الوصفين إليه وخبر الله
 تعالى كذلك لأنه صدق . ا.هـ

انظر : المحصول (٣٠٨، ٣١٧/١/٢) ، تشنيف المسامع (١١٧٤/٤) ، البحر المحيط

(٢٢٣/٤) ، المحلى على جمع الجوامع (١١٥، ١١٣/٢) .

صدق وكذب وبهذا التقرير يعلم جواب من قال ينبغي التعبير بالتصديق والتكذيب لا بالصدق والكذب لأن من الأخبار ما يحتمل أحدهما دون الآخر^(١) فيجاب بما سبق .

تنبيهات :

أحدها : قد علم أن الخبر مشتمل على محكوم عليه ومحكوم به وربما (*) عبر عن ذلك بمسند إليه ومسند وهو عبارة البيانين^(٢) ويعدونه إلى مطلق الكلام .

وأما المنطقيون فيسمون الخبر قضية^(٣) لما فيها من القضاء بشيء على شيء ويسمون المقضى عليه موضوعا ، والمقضى به محمولا لانك تضع الشيء وتحمل عليه حكما^(٤) ويقسمون القضية إلى :

طبيعية : وهي ما حكم فيها بأحد أمرين من حيث هو على الآخر من حيث هو لا بالنظر إلى^(٥) أفراده نحو الرجل خير من المرأة ونحو الماء مرو^(٦) .
وغير طبيعية : وهي التي قصد الحكم فيها على مشخص في الخارج لاعلى الحقيقة من حيث هي ، ثم ينظر ، فإن حكم فيها على جزئى معين سميت شخصية نحو زيد قائم ، أو لا على معين فإن ذكر فيها سور^(٧) الكل أو

(١) انظر : الابهاج ٣١٧/١٠ ، البحر المحيط (٢١٨/٤) ، تشيف المسامع (١١٦٤/٤) .

(*) ١٧٠ ب

(٢) انظر مفتاح العلوم (١٦٧) .

(٣) القضية : هي قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب .

تحرير القواعد المنطقية (٩٨٣) . (٨٢)

(٤) راجع ص (١٤٨) .

(٥) في د : على .

(٦) من الارتواء أى يروى كذا يظهر والله أعلم .

(٧) أخذا من سور البلد كما أنه يحصر البلد ويحيط به ، كذلك اللفظ الدال على كمية

الأفراد يحصرها ويحيط بها .

تحرير القواعد المنطقية (١٨) .

البعض في نفى أو اثبات سميت محصورة^(١) نحو كل إنسان كاتب بالقوة وبعض الإنسان كاتب بالفعل ، ونحو لاشيء أو لاواحد من الإنسان بجماد وليس بعض الإنسان بكاتب بالفعل أو بعض الإنسان ليس كذلك .

وإن لم يكن للقضية سور والمراد الحكم فيها على الأفراد لاعلى الحقيقة من حيث هي سميت مهملة^(٢) نحو الإنسان في خسر والحكم فيها على بعض ضرورى فهو المتحقق ولايصدق عليها كلية^(٣).

نعم إذا كان فيها (أل) كما في الإنسان كاتب يطلق عليها ابن الحاجب وغيره كثيرا أنها كلية^(٤) نظرا إلى إفادة (أل) العموم فهي مثل (كل) وإن لم يكن ذلك من اصطلاح المنطقيين^(٥).

[التنبيه] الثانى :

سأل بعضهم^(٦) أن سنة النبي صلى الله عليه وسلم فيها الأمر والنهى والاستفهام وأنواع التنبيه وغير ذلك فكيف تسمى كلها أخبارا^(٧)، فيقال اخبار النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) لخصر أفراد موضوعها .

وتسمى أيضا مسورة لاشتغالها على السور .

انظر المصدر نفسه .

(٢) أى مهملة من السور ، وإلهمال بيان كمية الأفراد بها .

انظر الملوى على السلم مع حاشية الصبان (٨٧) .

(٣) نقل ابن النجار ماحكاه المؤلف عن المناطقة فى شرح الكوكب (٢/٢٩٩-٣٠٠) ، وراجع القضايا عند المناطقة فى : معيار العلم (٨٩) ، ايضاح المبهم (١٠) ، الملوى على السلم (٨٥) ، تحرير القواعد المنطقية (٨٨) ، بيان المختصر (١/٨٨) ، شرح العضد (١/٨٥) .

(٤) كذا عزاه أيضا ابن النجار ولم أجده فى كتب ابن الحاجب صريحا ، والله أعلم . انظر : مختصر ابن الحاجب (١/٨٥) ، شرح الكوكب (٢/٣٠٠) ، وانظر البحر المحيط (٢/٦٥) .

(٥) انظر : معيار العلم (٩١) ، شرح الكوكب (٢/٣٠٠) ، البحر المحيط (٢/٦٥) .

(٦) كذا عبر المؤلف ، وهو سؤال طرحه القاضى : فإن قيل ... الخ .

(٧) فى أ : يسمى كلاما .

وأجاب عنه القاضي أبو بكر بجوابين :

أحدهما : أن الكل أخير به النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم الله فأمره ونهيه وما أشبههما هو في الحقيقة خبر عن حكم الله عز وجل .

الثاني : أنها سميت أخبارا لنقل المتوسطين فهم يخبرون بها عن أخبرهم إلى أن ينتهي إلى من أمره النبي صلى الله عليه وسلم أو نهاه فإن ذلك يقول أمرنا ونهانا والذي بعده يقول أخبرنا فلان عن فلان بأنه صلى الله عليه وسلم أمر ونهى^(١).

التنبيه^(٢) الثالث :

زعم قوم أن الخبر ضروري فلا يجد ، منهم الإمام الرازي قال لأن كل أحد يعلم أنه موجود ويخبر به والخبر بذلك جزئى من مطلق الخبر^(٣) ، ونظيره ما قيل في العلم وجوابه كجوابه ، وقد سبق^(٤).

وقيل : لا يجد لأنه عسر كما سبق أيضا في العلم ومثلهما^(٥) الوجود والعدم ونحوهما^(٦).

[التنبيه] الرابع :

ذكر القرافى فروقا بين الخبر والإنشاء :

أحدها : قبول الخبر الصدق والكذب كما سبق بخلاف الإنشاء .

(١) انظر قول القاضي فى : البرهان ٥٦٥/١٠ ، الابهاج (٢١٩/١) ، البحر المحيط (٢١٥/٤) .

ولم أجده فى تلخيص التقريب ، أما التقريب المطبوع فلم يصل إلى الأخبار . والله أعلم .

(٢) كذا صرح المؤلف على خلاف عادته فى الاختصار على العدد . والله أعلم .

(٣) عبارة الرازى : مطلق الخبر جزء من الخبر الخاص .

انظر : المحصول (٣١٤/١/٢) ، تشنيف المسامع (١١٦٥/٤) ، البحر المحيط (٢١٦/٤)

(٤) راجع ص (٩٣) .

(٥) فى أ : ومثلها .

(٦) انظر تشنيف المسامع (١١٦٥/٤) .

الثاني : أن الخبر تابع لمخبره في أى زمان كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، والإنشاء متبوع بمتعلقه^(١) فيترتب عليه بعده .

الثالث : أن الإنشاء سبب لوجود متعلقه فيعقب آخر حرف منه أو يوجد مع آخر حرف منه على الخلاف في ذلك^(٢) إلا أن يمنع مانع وليس الخبر سببا ولا معلقا عليه بل مظهر فقط^(٣).

قلت : وهذه الفروق راجعة إلى أن الخبر له خارج يصدق أو يكذب^(٤) كما ذكرته في النظم . والله أعلم .

فرع : [الظهار انشاء لا خبر]

مما بينى على الفرق بينهما أن الظهار هل هو خير أو إنشاء ، قال القرافى قد يتوهم أنه إنشاء وليس كذلك لأن الله تعالى أشار إلى كذب المظاهر ثلاث مرات بقوله تعالى {ماهن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللاتى ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا}^(٥).

قال : ولأنه حرام ولا سبب لتحريمه إلا كونه كذبا ، وأجاب عمن قال سبب^(٦) التحريم أنه قائم مقام الطلاق الثلاث وذلك حرام على رأى^(*) وأطال في ذلك^(٧).

(١) فى أ : لمتعلقه ، وهى توافق شرح الكوكب ، وفى د : متعلقه .

(٢) راجع هذا الخلاف ص (١٦٦٩) .

(٣) انظر : الفروق للقرافى (٢٣/١) ، البحر المحيط (٢٢٧/٤) ، شرح الكوكب (٣٠٦/٢) .

(٤) كذا قرره ابن النجار أيضا .

انظر شرح الكوكب (٣٠٦/٢) .

(٥) المجادلة (٢) .

(٦) فى أ : سببه .

(*) ١٩٢ ج

(٧) انظر الفروق للقرافى (٣١/١-٣٧) .

لكن الظاهر أنه إنشاء خلافا له لأن مقصود الناطق به تحقيق معناه الخبرى بإنشاء التحريم ، فالتكذيب ورد على معناه الخبرى لاعلى ماقصده من إنشاء التحريم .

وهذا مثل قوله (أنت على حرام) فإن قصده إنشاء التحريم ، فلذلك وجبت الكفارة حيث لم يقصد به طلاقا ولاظهارا^(١) لا^(٢) من حيث الإخبار . لكن الإنشاء ضربان :

ضرب : أذن الشرع فيه كما أراده المنشئ كالطلاق .

وضرب : لم يأذن فيه الشرع ولكنه رتب فيه حكما وهو الظهار رتب فيه تحريم المرأة إذا عاد حتى يكفر ، وقوله (إنها حرام) لا يقصد طلاق أو ظهار رتب فيه^(٣) التحريم حتى يكفر^(٤) ، قال الشيخ تقي الدين السبكي وينبغي أن يسمى هذا الإنشاء الثانى باطلا ، وأما الأول فإن وقع بشروطه الشرعية فصحيح وإلا ففساد أو باطل .

قال : والباطل هنا لا يترتب عليه أثر أصلا بخلاف الباطل فى القسم الثانى وهو الظهار والتحريم حيث يترتب عليهما حكم شرعى لأن البطلان فيهما لإلغاء الشارع لهما لالفوات شرط او وجود مفسد ، والبطلان فى البيع والنكاح وغيرهما إما لفوات شرط أو لوجود مفسد^(٥) .

(١) وسواء قصد اليمين ، أم لم يقصد على الأظهر وقيل : إن لم يقصد شيئا لا تجب وعند الحنابلة إن لم يقصد شيئا فظهار .

انظر : روضة الطالبين (٢٩/٨) ، شرح منتهى الإرادات (١٣٣/٣) .

(٢) فى ب ، د : إلا وهى توافق شرح الكوكب والصواب المثبت .

والمعنى أن وجوب الكفارة من حيث إنشاء التحريم لامن حيث الإخبار . والله تعالى أعلم .

(٣) فى ب : عليه ، والمثبت يقتضيه السباق ويوافق شرح الكوكب .

(٤) نقل ابن النجار كلام المؤلف وكأنه قرره . والله أعلم .

انظر شرح الكوكب (٣٠٧/٢) .

(٥) لم أقف على هذا النص فى فتاوى السبكي ولامؤلفات ابنه فى الفروع والأصول ولا فى كتب الزركشى .

وقد أشار ابن السبكي فى الطبقات (٣٦٧/٥) إلى أنه تباحت مع والده فى هذه المسألة ولخصها فى كتاب "ترشيح التوشيح" . والله أعلم .

الأمر الثاني [أقسام الخبر] :

مما اشتمل^(١) عليه الآيات : أنه قد علم انقسام الحكم بحسب مطابقتة للخارج الذى هو نفس الأمر وعدم مطابقتة إلى صدق وكذب ولا يخرج للخبر عنهما عند الجمهور^(٢) وخالف في كل من الأمرين^(٣) مخالف :

فأما الأول : فقد قيل إن صدق الخبر هو مطابقتة لاعتقاد المخبر سواء أطابق^(٤) الخارج أم لا^(٥)؟ وكذبه عدم مطابقتة لاعتقاده سواء أطابق^(٦) الخارج أم لا^(٧)؟ ويدخل في عدم مطابقتة للاعتقاد الشاك وهو من لاعتقاد له في شىء من الطرفين ، كذا حكاه صاحب "التلخيص"^(٨) البياني في^(٩) إيضاحه^(١٠).

(١) في ج : اشتملت .

(٢) نقله عنهم الزركشى في التشنيف (١١٧٠/٤) ، وقال في البحر (٢٢٢/٤) إنه المشهور

(٣) الأمر الأول : ان الاعتبار بالمطابقة وعدمها لما في الخارج للاعتقاد .

الثاني : لا يخرج للخبر عن كونه اما صدقا أو كذبا . والله أعلم .

(٤)،(٦) في ب : طابق ، والمثبت أصح .

(٥)،(٧) في أ ، ج ، د : او ، والمثبت أصح مع سواء .

(٨) التلخيص هو مختصر مفتاح العلوم للسكاكى وصاحبه :

محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزوينى أبو المعالى ولد بالموصل عام (٦٦٦هـ)

فقيه ، أصولى ، شاعر ، عالم بالعربية والبيان والمعانى ، قدم دمشق وتولى الخطابة

فيها وقضاء القضاء ثم تولاهما في مصر ، كان فهما ، ذكيا ، مفوها جميل الهيئة ،

والمكارم ، جوادا ، حلو العبارة ، حسن الخط ، بلغ من العز مالا يوصف ، من

مؤلفاته :

"التلخيص" وشرحه "الإيضاح" ، "الشذر المرجانى" .

عاد إلى دمشق ولبث بها قليلا وأصابه الفالج وتوفي منه عام (٧٣٩هـ) وشيعه عالم

عظيم .

انظر : الدرر الكامنة (١٢٠/٤) ، طبقات ابن السبكي (١٥٨/٩) ، بغية الوعاة

(١٥٦/١) ، ذبول العبر (٢٠٥) ، الشذرات (١٢٣/٦) ، طبقات الاسنوى (٣٢٩/٢)

النجوم الزاهرة (٣١٨/٩) ، معجم المؤلفين (١٤٥/١٠) .

(٩) في ب : فيه وفي إيضاحه ، وهذه الزيادة أثبتت في الهامش ، وهى مشطوبة في

نسخة ج وهى صحيحة فالحكاية واردة في الكتابين كما سيأتى .

(١٠) قلت : عزى الزركشى في البحر هذا القول إلى النظام .

انظر : الإيضاح للقزوينى (١٠) ، التلخيص له (٦١٩) ، تشنيف المسامع (١١٧٢/٤) ،

البحر المحيط (٢٢١/٤) ، شرح الكوكب (٣١٣/٢) .

قيل : وهو قول غريب^(١) لم يحكه سوى القاضى جلال الدين^(٢)^(٣) وإن كان ظاهر عبارة ابن الحاجب تقتضيه أيضا^(٤)، لكن شراحه^(٥) حملوه على خلاف ذلك^(٦).

وجوز الخطيبي^(٧) فى

(١) ولم يثبت عن أحد ، كذا قال الزركشى ثم أتبعه بقوله : قيل إنه لم يحكه ... الخ .
انظر تشنيف المسامع (١١٧٣/٤) .

(٢) المراد صاحب التلخيص .
قلت : وهذا مردود فهو إنما حكاه فى التلخيص وايضاحه تبعا للسكاكى فلم ينفرد بحكايته . والله أعلم .
انظر مفتاح العلوم (١٦٦) .

(٣) فى ب : جلال الدين فى كتابيه وهذه الزيادة أثبتت فى الهامش وشطبت فى ج .
قلت : ولعل المؤلف عدل عن هذه العبارة وإن كانت صحيحة لأن هذا القائل لم يعزه إلا إلى الإيضاح ولم يذكر التلخيص وهذا من الدقة فى النقل . والله أعلم .
(٤) أى تقتضى حكاية هذا القول حيث قال :

وقيل : إن كان معتقدا فصدق وإلا فكذب .

منتهى السؤل (٦٧) ، مختصر ابن الحاجب (٥٠/٢) .

(٥) فى التشنيف : المحققين من شراحه .

قلت : منهم الأصفهاني حيث فسره بأن هذا الفريق يرى أن الخبر إما أن يكون مطابقا للواقع ومعتقدا مطابقتة أو لا فالأول صدق والثانى كذب .

أما العضد فقد فسره بما تقتضيه عبارة ابن الحاجب حيث قال :

وقال قوم إن كان المخبر معتقدا بما يخبر به فصدق وإلا فكذب ولا عبرة فيهما بمطابقة الواقع وعدمها .

قال التفتازانى (قوله ولا عبرة ...) نفى لما توهمه الشارحون أن مطابقة الواقع معتبرة أيضا على هذا المذهب . اهـ .

قلت : فما عزي إلى المحققين الراجح خلافه . والله أعلم .

(٦) انتهى مانقله الزركشى عن هذا القائل الذى لم يصرح باسمه .

انظر تشنيف المسامع (١١٧٣/٤) .

(٧) شمس الدين محمد بن مظفر الدين الخطيبي الخلخالى نسبة إلى قرية بنواحي السلطانية كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية وله التصانيف المشهورة منها :

"شرح منتهى السؤل" لابن الحاجب ، "تنوير المصايح" ، "شرح المشكاة للبغوى" ،
"شرح التلخيص" ، "شرح المفتاح" . =

شرح "التلخيص"^(١) أن يكون أراد بهذا القول أن بين الصدق والكذب واسطة باعتبار أنه إن طابق الإعتقاد فهو صدق وإن خالفه فكذب ، وإن لم يطابق ولاخالف يكون واسطة^(٢).

وجرى على ذلك في "جمع الجوامع" ، قيل^(٣): ولا يعرف هذا القول عن أحد وإنما اثبات الواسطة على ماسيأتي في الأمر الثاني .

وبالجملة فقد استدل لهذا القول بقوله تعالى {والله يشهد ان المنافقين لكاذبون}^(٤) فسماهم كاذبين مع مطابقة قولهم الواقع .

وأجيب : بأن المراد لكاذبون في شهادتهم لافي خبرهم .

أو في مطابقتها لما في اعتقادهم .

أو في تسميتها شهادة والشهادة هي المطابق لما في الاعتقاد^(٥).

الأمر الثاني وهو أنه لاواسطة بين الصدق والكذب خالف فيه^(*)

الجاحظ^(٦) فشرط في الصدق أن يطابق مافي نفس الأمر والاعتقاد معا ولو

= مات بأران سنة (٥٧٤٥هـ) .

انظر : طبقات الاسنوى (٥٠٥/١) ، الدرر الكامنة (٢٩/٥) ، بغية الوعاة (٢٤٧/١) هدية العارفين (١٥٣/٦) ، معجم المؤلفين (٣٨/١٢) .

(١) قال حاجي خليفة : أوله الحمد لله الذي أسبغ على الانسان نعمه ظاهرة

وباطنة... الخ . ذكر فيه اشتمال التلخيص على مباحث لا توجد في غيره فعمل له

شرحاً وافياً أجاب على مافي من اعتراضات وسماه "مفتاح تلخيص المفتاح" .

وهو مخطوط بهذا الاسم في خزانة الرباط .

انظر : كشف الظنون (٤٧٤/١) ، الأعلام (١٠٥/٧) .

(٢) نقله عن الخطيبى الزركشى في التشنيف (١١٧٢/٤) .

(٣) قائله الزركشى في شرحه .

انظر جمع الجوامع مع التشنيف (١١٧٣، ١١٧٠/٤) .

(٤) المناقون (١) .

(٥) انظر هذه الحجج وجوابها في :

التلخيص للقزويني (٦١٩) ، الايضاح له (١٠) ، البحر المحيط (٢٢١/٤) ، شرح

الكوكب (٣١٣/٢) .

(*) ١٥٢

(٦) أبو عثمان عمرو بن بحر البصرى الجاحظ المعتزلى وإليه تنسب الجاحظية منهم ،

أخذ عن النظام وأبى يوسف القاضى ، كان أحد الأذكياء ، اخبارى علامة ،

صاحب فنون وأدب ، وكان ذمى الحلقة ، قال الذهبى : وتلطخه بغير بدعة أمر

واضح وماروى الحديث إلا التزر اليسير ، له مصنفات كثيرة منها : =

يكون الاعتقاد ظنيا كما نقله أبو الحسين في "المعتمد" عنه^(١)، والكذب عدم مطابقته لهما فإن لم يطابق أحدهما سواء طابق الآخر أو لا فليس بصدق ولا كذب ، فيدخل في الوسطة بينهما أربعة أقسام^(٢)(*).

وقد استدل له بقوله تعالى {افتري على الله كذبا أم به جنة}^(٣) والمراد الحصر في الافتراء والجنون ضرورة عدم اعترافهم بصدقه، فعلى تقدير أنه كلام مجنون لا يكون صدقا لأنهم لا يعتقدون صدقه ولا كذبا لأنه قسم الكذب على ما زعموه فثبتت^(٤) الوسطة بين الصدق والكذب .

وأجيب : بأن المعنى افتري كذبا أم لم^(٥) يفتري فيكون مجنونا ؛ لأن المجنون لا افتراء له لعدم قصده .

= "الحيوان" ، "البيان والتبيين" ، "البخلاء" .

أصيب بالفالج في آخر حياته ، مات بالبصرة عام (٢٥٥هـ) بسبب سقوط كتب العلم عليه وقد تجاوز التسعين .

انظر : سير النبلاء (١١/٥٢٦) ، تاريخ بغداد (١٢/٢١٢) ، معجم الأدباء (١٦/٧٤) ، وفيات الأعيان (٣/٤٧٠) ، العبر (١/٤٥٦) ، بغية الوعاة (٢/٢٢٨) ، الشذرات (٢/١٢١) .

(١) وكذا نقله الرازي وغيره .

انظر : المعتمد (٢/٧٥) ، المحصول (٢/٣١٨) ، تنقيح الفصول (٣٤٧) ، البحر المحيط (٤/٢٢٢) .

(٢) وهي إذا كان مطابقا وهو لا يعتقد شيئا .

أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا .

أو مطابق وهو يعتقد العكس .

أو غير مطابق وهو يعتقد العكس .

انظر : تشنيف المسامع (٤/١١٧١) ، شرح الكوكب (٢/٣١٠) ، حاشية الباني (٢/١١١) .

(*) ١٧١ ب

(٣) سبأ (٨) .

(٤) في أ : بسبب .

(٥) في أ : أو .

واستدلوا أيضا بنحو قول عائشة عن ابن عمر في حديث (أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه)^(١) ما كذب ولكنه وهم^(٢).
وأجيب : بأن المراد ما كذب عمدا بل وهم^(٣).
وإلى التعريض^(٤) بمخالفة هذين المذهبين أشرت بقولي في النظم
(لا الاعتقاد مفردا) إلى آخره ، أى ليس المدار على المطابقة لاعتقاد المتكلم
وعدمه كما هو القول الأول ولاله مع الخارج حتى تثبت الواسطة كما هو
القول الثانى .

وفي المسألة مذهب رابع : قال به أبو القاسم الراغب فى كتاب
"الذريعة" :

إن الصدق التام هو المطابقة للخارج والاعتقاد معا فإن انخرم شرط من
ذلك لم يكن صدقا تاما ، بل :
إما أن لا يوصف بصدق ولا كذب كقول المبرسم الذى لا قصد له زيد فى
الدار فلا يقال^(٥) إنه صدق ولا كذب .
وإما أن يقال له صدق وكذب باعتبارين :
وذلك إذا كان مطابقا للخارج غير فطابق للاعتقاد . (*)

(١) صحيح البخارى (الجنائز) (٨١/٢) ، صحيح مسلم (الجنائز) (٦٤١/٢) .

(٢) فى الموطأ والمسند : (لكنه نسى أو أخطأ) .

وانكار عائشة رضى الله عنها موجود أيضا فى الصحيحين بألفاظ أخرى وقد أبان
ابن حجر عن أوجه الجمع بين الحديث وكلام عائشة رضى الله عنها .
انظر : الموطأ (الجنائز) (٢٣٤/١) ، مسند أحمد (١٠٧/٦) ، نفس المصدرين ، فتح
البارى (١٥٣/٣-١٥٤) .

(٣) انظر الاستدلال لقول الجاحظ والجواب عنه فى :

المعتمد (٧٥/٢) ، المحصول (٣١٨/١/٢) ، تنقيح الفصول (٣٤٧) ، البحر المحيط
(٢٢٢/٤) ، تشنيف المسامع (١١٧١/٤) ، شرح الكوكب (٣١٠/٢) .

(٤) فى أ : التعرض .

(٥) فى أ ، ج ، د : فلا يقال له وهى توافق التشنيف والمثبت يوافق النص والمراد أنه
لا يقال لكلام المبرسم أنه صدق أو كذب . والله أعلم .

أو عكسه .

كقول المنافقين {نشهد إنك لرسول الله} ^(١) فيصح أن يقال لهذا صدق اعتبارا بالمطابقة لما في الخارج ، وكذب لمخالفة ضمير القائل ولهذا أكذبهم الله تعالى .

وكذلك إذا قال من ^(٢) لم يعلم أن زيدا في الدار إنه في الدار والفرض أنه في الدار يصح أن يقال صدق وأن يقال كذب بنظرين مختلفين انتهى ^(٣) .
وتحرف هذا المذهب على صاحب جمع الجوامع فأورده على غير وجهه ^(٤) .
ويمكن ان لا يكون ذلك مذهبا آخر بل توفيقا بين الأقوال ، فلذلك لم أوم له في النظم كغيره مما أومىء إليه غالبا من المذاهب الضعيفة .

تنبيهان :

أحدهما : مما يتفرع على انقسام الخبر إلى صدق وكذب فقط مسألة محمد بن الحسن في "الجامع" إن أخبرتني أن فلانا قدم فأنت طالق أنه يحنث بإخبارها صادقة أو كاذبة ^(٥) وهو مذهبنا أيضا ^(٦) .

(١) المنافقون (١) .

(٢) في أ : قال ولم يعلم .

(٣) بتصرف من الذريعة (٢٧٠) وعبارة المؤلف قريبة من نقل التشنيف (١١٧٣/٤) .

(٤) تبع المؤلف شيخه الزركشى الذى ذكر أن نقل ابن السبكى عن الراغب لا يطابق

كلامه في الذريعة لكن الكمال - تبعا للمحلى ذكر تخريجا لنقل ابن السبكى يوافق

كلام الراغب وبه دفع اعتراض المؤلف وشيخه . والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١١٧٤، ١١٧٣/٤) ، الدرر اللوامع مع المحلى

(١٤١/٢) ، حاشية العطار (٦٧٩-٦٧٨/٣/٢) .

(٥) كذا نقل الزركشى ولم أقف على المسألة في الطلاق لكن ذكر في الإيمان قريبا منها

حيث قال :

رجل قال لآخر إن أخبرتني أن فلانا قد قدم ... فعبدى حر فاليمين على الإخبار

حقا كان الخبر أو باطلا . اهـ

الجامع الكبير (٤٩-٥٠) ، وانظر تشنيف المسامع (١١٧٧/٤) .

(٦) قال الزركشى : وكذا قال أصحابنا .

انظر : تشنيف المسامع (١١٧٧/٤) ، البحر المحيط (٢٢٠/٤) ، روضة الطالبين

(١٧١/٨) .

ومثله من اخبرني بقدوم زيد فهو حر فأخبره كاذبا يعتقد^(١)، بخلاف من بشرني فإن البشارة الخبر الأول السار الصادق^(٢).

نعم يشكل على هذا الأصل قول أصحابنا فيما إذا قال إن لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة فأنت طالق ، أن طريق الخلاص أن تذكر^(٣) عددا لاتنقص^(٤) عنه ثم تزيده^(٥) واحدا واحدا إلى حد لايمكن أن تجاوزه الرمانة^(٦). فإن مقتضى كون الخبر يكون صدقا وكذبا أن تبر بأى شىء قالته ولو كان كذبا^(٧)، ونحوه إن لم تخبريني بعدد الصلوات فى اليوم والليله ونحو ذلك^(٨).

وقد يجاب : بأن القرينة قامت فى هذه الصورة على أنه قصد الإخبار الصدق لامطلق الخبر^(٩).

-
- (١) انظر البحر المحيط (٢٢٠/٤) .
(٢) انظر : روضة الطالبين (١٧١/٨) ، البحر المحيط (٢٢٠/٤) ، معنى المحتاج (٣٣١/٣) ، الجامع الكبير (٥٠) .
(٣) فى أ ، ب ، د : يذكر .
(٤)، (٥) فى أ ، د : ينقص ، يزيده .
(٦) انظر روضة الطالبين (١٨٣/٨) .
(٧) قلت : فرق بين المسألتين بأن الأولى يقع فيها الطلاق بمجرد الإخبار ، أما الثانية فلا بد أن يكون صدقا فيلزم أن تخبر بالعدد الصحيح ، والمفروض أن تبر بمجرد الخبر كالمسألة الأولى .
هذا ملخص الاشكال والله أعلم .
(٨) كأن لم تخبريني بعدد الركعات المفروضة فأنت طالق .
انظر روضة الطالبين (١٨٤/٨) .
(٩) أى أن القرينة قامت فى الصورة الثانية أنه قصد الخبر الصادق .
وأجاب الشرييني : بأن للزمان عددا خاصا وقد علق به فإذا أخبرته بعدد حبها كاذبة لم تخبر به بخلاف قدوم زيد فيصدق بالخبر الكاذب .
انظر معنى المحتاج (٣٣٠/٣) .

[التنبيه] الثانى :

مورد الصدق والكذب فى الخبر هو النسبة الإسنادية لاما يقع فى أحد الطرفين من النسب التقييدية ، فإذا قلت زيد بن عمرو قائم فمحلها إسناد القيام لزيد لانسبة بنونه لعمرو ، وكذا قرره السكاكى وغيره من البيانين^(١) ونشأ عن ذلك فرع ذكره الهروى فى "الإشراف" والماوردى فى "الحاوى" والرويانى فى "البحر"^(٢) ، وهو مالو شهد شاهدان أن فلان بن فلان وكل فلانا فهو شهادة بالتوكيل قطعاً ، وهل يكون شهادة بالبنوة مع ذلك^(٣) منعه مالك وبعض أصحابنا^(٤).

والمذهب الصحيح عندنا أنه شهادة بالنسب ضمناً^(٥) ويشهد لذلك ما فى البخارى مرفوعاً (أنه يقال للنصارى ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد)^(٦) ، وأيضاً فقد استدل

(١) أقول عبارة المؤلف موهمة بأن السكاكى قرر هذا المثال وليس كذلك وإنما صرح بأن مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر لا إلى حكم مفعول يشير إليه إشارته .

وقال فى موضع آخر :

ان المتكلم قصده فى حكمه بالمسند للمسند إليه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً وانتفاء كفى فى ذلك حكمه .

نعم قال الزركشى إن هذه القاعدة مهمة أهملها الأصوليون وذكرها البيانون كالسكاكى ومنهم أخذ ابن السبكي .

انظر : مفتاح العلوم (١٦٦، ١٧٠) ، تشنيف المسامع (١١٧٩/٤) .

(٢) نقله عنهم الزركشى فى التشنيف (١١٧٩/٤٠) ، والبحر (٢٢٥/٤) ، وكذا الكمال فى الدرر اللوامع (٦٨٤/٣/٢) ، وانظر الحاوى (٣٦/١٧) .

(٣) فله فى محاكمة أخرى فى البنوة أن يقول إنهما شهدا لى بالبنوة لقولهما فى شهادة التوكيل أنى فلان بن فلان ، أو لا يكون له ذلك؟

انظر : تشنيف المسامع (١١٧٨/٤) ، البحر المحيط (٢٢٥/٤) .

(٤) كذا عزاه الماوردى وغيره ولم أقف على المسألة فى كتب المالكية بعد البحث الطويل فى أبواب الشهادة والوكالة فى المدونة وغيرها ولعلها ذكرت فى غير مظانها . والله أعلم .

انظر المصادر السابقة .

(٥) انظر : روضة الطالبين (٢٦٨/١١) ، نفس المصادر .

(٦) انظر : صحيح البخارى (التوحيد) (١٨١/٨) ، صحيح مسلم (الإيمان) (١٦٨/١) .

الشافعي وغيره من الأئمة^(١) على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى {وقالت امرأة فرعون} (٢)(٣).

فتقرر أن مثل ذلك يدل على نسبة المحمول للموضوع بالمطابقة وعلى ماتضمنه التركيب من النسب^(٤) وغير ذلك بالالتزام^(٥).

نعم : ينبغي فيما قصد فيه النسبة التقييدية القطع فيها بالدلالة نحو (الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم)^(٦) إذ المقصود الوصف بهذه الهيئة الحاصلة من النسب التقييدية مع النسبة الإسنادية فلو لم نقل^(٧) بدلالتها فيه لفات الغرض ونحوه إذا قلت في التعريف للإنسان هو حيوان ناطق فإن المراد الحكم بالمجموع فلو جعل الإخبار بالموصوف فقط لفسد^(٨) الحد^(٩) ونحوه الرمان حلو حامض ، فلذلك

(١) انظر : البحر المحيط (٢٢٦/٤) ، المجموع (٣٠٠/١٦) ، فتح القدير لابن الهمام (٤١٢/٣) ، شرح منتهى الإرادات (٥٤/٣) ، تكليف الكفار بأحكام الشريعة (١٩٣) . ولم أقف على الاستدلال بهذه الآية في الأم . والله أعلم .

(٢) القصص (٩) .

(٣) قلت : أورد الزركشى في التشنيف هذين الدليلين على قول البيانين : إن مورد الصدق والكذب هو النسبة التي تضمنها الخبر لا ما يقع في أحد الطرفين من النسب التقييدية .

وقال في البحر : فعلى هذا يتوجه صدق الخبر للطرفين والنسبة .

انظر : تشنيف المسامع (١١٧٩/٤) ، البحر المحيط (٢٢٦/٤) .

(٤) في أ : والنسب .

(٥) هذا ما قرره الزركشى حيث قال :

وينبغي أن يخرج من الفرع تفصيلا في المسألة وهو أنه يدل على نسبة المحمول

للموضوع بالمطابقة وعلى غيره بالالتزام .

قال بعضهم : وهو الحق . ا. هـ .

انظر تشنيف المسامع (١١٨٠/٤) .

(٦) صحيح البخارى (الأنبياء) (١٢٣/٤) .

(٧) في أ ، ب ، د : يقل .

(٨) في د : فقد يفسد .

(٩) هذا ما ذكره الزركشى في التشنيف (١١٨١/٤) .

رد على من جعله من تعدد الخبر إنما المتعدد^(١) "نحو"^(٢) زيد شاعر كاتب فإن كل واحد اسناده مقصود^(٣). والله أعلم .

[الفرق بين الكلام والكلم] :

وماتعدى كلمتين الكلم واحد كلمة^(٤) إذ تفهم^(٥)

الشرح :

لما بينت الكلام وأقسامه ذكرت الفرق بينه وبين الكلم .
وهو أن الكلم : مازاد على كلمتين كأن كان ثلاث كلمات فأكثر لأنه اسم جنس جمعى^(٦) يفرق بينه وبين مفردة بالتاء كتمر وتمرّة ونبق ونبقة ، وهو معنى قولى (واحدة كلمة) فهو كالتعليل لاشتراط أكثر من كلمتين فى الكلم^(٧)، وقولى (إذ تفهم)^(٨) معناه أن يكون واحد الكلم مايسمى كلمة :

(١) فى ب : أما على ، وبعدها كلمة غير واضحة .

(٢) ساقطة من د .

(٣) أقول الخبر على ثلاثة أنواع :

الأول : أن يتعدد لفظا ومعنى لالتعدد المخبر عنه ومثله المؤلف بزيد شاعر كاتب وهذا يصح أن يقال فيه خبران أو ثلاثة... الخ .

الثانى : أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة مثل بنوا زيد نحوى ، وفقهه وكاتب .

الثالث : أن يتعدد لفظا دون معنى فيقوم مقام الخبر الواحد فى اللفظ كقولك هذا حامض حلو أى مز .

قال ابن مالك : وهذان النوعان لايعبر عنهما بغير الوحدة إلا مجازا لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع .

انظر التسهيل وشرحه لابن مالك (٣٢٦/١-٣٢٧) .

(٤) فى أ ، د : كله .

(٥) فى أ ، د : يفهم .

(٦) وهو اختيار ابن مالك وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٧/١) ، الأشمونى على الألفية (٢٥/١) .

(٧) انظر نفس المصدرين .

(٨) فى أ ، ب ، د : يفهم .

وهو ما وضع لمعنى مفرد كما سبق^(١) فتخرج اللفظة المفردة إذا لم يكن لها معنى^(٢) فإنها لا تسمى كلمة ولا المجتمع منها كلما^(٣).

والكلمة فيها ثلاث لغات :

فتح الأول وكسر الثانى : وهى الفصيحة وبها جاء القرآن لأنها لغة الحجاز .

وفتح الأول وسكون الثانى تخفيفا .

وكسر الأول وسكون الثانى على نقل حركته لما قبله بعد سلب حركته ، وهاتان لغتا تميم^(٤).

واللغات الثلاث جارية فى كل ماوزنه (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه سواء أكان فيه تاء التانيث أو لا فإن كان وسطه حرف حلق^(٥) ففيه رابعة وهى كسر الأول اتباعا لكسر الثانى^(٦).

وقد علم من تفسير الكلم بذلك أن بينه وبين الكلام عموما وخصوصا من وجه لأن أقل ما يتركب منه الكلام كما تقدم كلمتان مع الإفادة^(٧)

(١) لم يسبق أن تعرض المؤلف لتعريف الكلمة ، وإنما تعرض لاطلاق الكلام على الكلمة ووجه ذلك وقد ذكرت هنا تعريف الكلمة فى اللغة وعند النحاه . والله تعالى أعلم .

راجع ص (١٥٨٩) .

(٢) ويسمى مهمل كديز .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل (١٦/١) ، شذور الذهب (١١) .

(٤) فالأولى على وزن تمرة والثانية على وزن سدره .

انظر : الأشمونى على الألفية (٢٦/١) ، شرح شذور الذهب (١١) .

(٥) حروف الحلق هى :

الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء ، وتسمى فى علم التجويد بحروف الاظهار .

انظر : منتهى الأرب (١١) ، البرهان فى تجويد القرآن (١٥) .

(٦) اسما كان نحو (فخذ) أو فعل نحو (شهد) .

انظر المصدرين السابقين .

(٧) راجع ص (١٦٣١) وما بعدها .

والكلم ثلاث فصاعدا أفادا ولم يفد^(١).

واعلم أن كثيرا من الأصوليين يتعرض هنا لتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف والفعل إلى ماض وأمر ومضارع وذكر اسمى الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآية وشبه ذلك وللفرق بين هذه الحقائق ، وقد أسقطت ذلك لأن محل النحو ولا حاجة إلى ذكره هنا . (*)

وإنما نذكر أقسام الكلام لتوقف الاستدلال عليها لغموضها والاختلاف فيها ، ويتعرض بعضهم أيضا إلى ما يذكر في النحو من إطلاق الكلمة على الكلام كقوله تعالى {كلا إنها كلمة^(٢)} إشارة إلى قول القائل {رب ارجعون . لعلى أعمل صالحا فيما تركت^(٣)} ونحو ذلك . وهو من المجاز الشائع ، إما من إطلاق الجزء على الكل أو باعتبار وحدة حصلت فيه فأشبه الكلمة المفردة^(٤) وأشبه ذلك والله أعلم .

[المهمل]

وكل ما ليس له من معنى فذلك المهمل حيث عنا

الشرح :

لما سبق أن القول هو اللفظ الموضوع لمعنى وقسمناه إلى مفرد ومركب وذكرنا أقسامهما بينت هنا أن اللفظ إذا لم يكن موضوعا لمعنى يسمى المهمل^(٥) . ولم أقيده بالمفرد ليشمل ما كان مفردا أو مركبا تبعا للبيضاوى ومثل المركب منه بالهذيان^(٦) مصدر هذى - بالذال المعجمة - قال الجوهري

(١) راجع هذه الفروق في الأشموني على الألفية (٢٦/١-٢٧) .

(*) ١٧٢ب

(٢) المؤمنون (١٠٠) .

(٣) المؤمنون (١٠٠، ٩٩) .

(٤) قلت : لعل المؤلف فاته أنه تعرض لذلك ص (١٥٨٩) والله أعلم .

(٥) كديز مقلوب زيد .

انظر شرح ابن عقيل (١٦/١) .

(٦) انظر منهاج الوصول (١٩٢/١) .

هذى فى منطقه يهذى ويهذى وهذىانا(١)(*) .
وقال الإمام فى "المحصل" فى المركب المهمل الأشبه أنه غير موجود
لأن الغرض من التركيب هو الإفادة(٢) ، وجزم بذلك فى "المنتخب"(٣) وتبعه
عليه صاحباً "التحصيل" و"الحاصل"(٤) .
وهو ضعيف فإن مآقوله دليل على أن المهمل غير موضوع(٥) ، وهذا
مسلم وإنما الكلام فى أن العرب وضعت له اسماً والاسم يوضع للمعدوم
وللمستحيل ولا يلزم من ذلك وجوده .
على أن الهذى قد قال :

إن مآقاله الإمام حق إن عنى بالمركب ما يكون جزؤه دالاً على جزء
المعنى حين هو جزؤه ، فإن عنى به ما يكون لجزئه دلالة فى الجملة ولو فى غير
معناه كـ(عبد الله) علماء أو ما يكون مؤتلفاً من لفظين كيف كان وإن لم يكن
لأجزائه دلالة كالهذىان فهو باطل(٦) .

قلت : وأيضاً فليس المراد بالتركيب هنا إلا اجتماع(٧) لفظات لا التركيب
المعتبر للإفادة وقولى (من معنى) من فيه زائدة فى اسم ليس ومعنى (عنا)
عرض(٨) . والله أعلم .

(١) انظر : الصحاح (هذى) (٢٥٣٥/٦) ، نهاية السؤل (١٩٤/١) .

(*) ١٥٦

(٢) انظر المحصول (٣٢٣/١/١) .

(٣) نقل ذلك الأسئوى فى نهاية السؤل (١٩٤/١) ، وجزم القرافى أن المنتخب ليس
للرازى كما سبق ص(٢٧٦) .

(٤) نقله عنهما الأسئوى فى نهاية السؤل (١٩٤/١) ، وانظر التحصيل (٢٠٣/١) .

(٥) كذا ضعف الأسئوى مآقوله فى نهاية السؤل (١٩٤/١) .

(٦) لم يصرح الهذى باسم الإمام بل قال : قيل : إنه غير موجود ...
وأعلم أن هذا حق إن عنى بالمركب ...

انظر : النهاية (١١٧/١/١) ، الابهاج (٢١٦/١) .

(٧) فى ب ، د : الاجتماع .

(٨) ومنه شركة العنان : يعنى لشريكه بعض مافى يده فيشاركه فيه أى يعرض .

انظر معجم مقاييس اللغة (عن) (٢٠/٤) .

تقسيم آخر :

[الجامد والمشتق] :

والاشتقاق الاقطاع فيرد
وفى حروفه أصول المبنى (١)
ولو مجازا ثم طردا قد يرى

واللفظ جامد ومشتقا ورد
لأصله اللفظ لوفق المعنى
مع تغير ولو مقدرًا

الشرح :

هذا تقسيم للغة راجع للمفردات يتوقف الاستدلال في كثير من المسائل
عليه كما سيأتى بيانه فاحتيج إلى ذكره في مباحث اللغة وهو أن اللفظ
العربي إما جامد وإما مشتق وهو معنى قولى (ومشتقا ورد) فقدمت الحال من
الضمير في ورد العائد على اللفظ .

والمشتق أشرف لأن فيه فائدتين إفادة ذات الشىء وإفادة وصفه (٢)،
وزاد الخوي (٣) فائدة ثالثة ، وهى تسهيل السبيل على الواضع والمتعلم (٤) (*).
قال الأئمة علم الاشتقاق من أشرف علوم العربية وأدقها وعليه مدار (**)
علم التصريف (٥).

(١) فى د : وفى أصوله حروف المبنى .

(٢) ذكر الزركشى هاتين الفائدتين فى البحر (٧١/٢) .

(٣) فى أ ، ب ، د : الجوينى والصواب المثبت كما فى البحر .

(٤) نقله عن الخويى الزركشى فى البحر (٧٤/٢) .

(*) ١٩٤ ج

(**) ١٣٨ د

(٥) كذا نقل الزركشى فى البحر (٧١/٢) ، وانظر شرح الكوكب (٢٠٤/١) .

قال ابن مالك : ولا يلىق التصريف الا بمشتق أو بما هو من جنس المشتق . انظر
شرح الكافية (٢٠١٢/٤) .

[أقوال العلماء فى انقسام اللفظ إلى جامد ومشتق] :

وانقسام اللفظ إلى جامد ومشتق هو الصحيح المشهور وعليه الخليل وسيبويه والأصمعي^(١) وأبو عبيد وقطرب^(٢) وغيرهم^(٣).

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع البصرى ، الحافظ حجة الأدب ولسان العرب ، اللغوى الإخبارى ، ولد سنة (١١٢٢هـ) ، حدث عن ابن عون وابن العلاء وعنه حدث أبو عبيد وابن معين وأبو حاتم ومالك ، أثنى عليه الإمام احمد والشافعى وابن معين وقال المبرد كان مجرا فى اللغة لا يعرف مثله فيها ، كان صدوقا ذا حفظ وذكاء ولطف عبارة قليل : وكان فيه بخل ، من مؤلفاته :

"غريب القرآن" ، "غريب الحديث" ، "الاشتقاق" ، "الأمثال" .

قال الذهبى : وأكثر مؤلفاته مختصرات وقد فقد أكثرها . مات (٢١٥هـ) وقد عاش قريبا من (٨٨) عاما .

انظر : سير النبلاء (١٧٥/١٠) ، أنباه الرواه (١٩٧/٢) ، بغية الوعاة (١١٢/٢) ، نزهة الألباء (٩٠) ، طبقات الزبيدى (١٦٧) ، تاريخ بغداد (٤١٠/١٠) ، تهذيب الأسماء (٢٧٣/٢) ، وفيات الأعيان (١٧٠/٣) ، العبر (٣٧٠/١) ، طبقات الداودى (٣٥٤/١) ، الجرح والتعديل (٣٦٣/٥) ، تهذيب التهذيب (٤١٥/٦) ، النجوم الزاهرة (١٩٠/٢) ، الشذرات (٣٦/٢) .

(٢) أبو على محمد بن المستنير البصرى ، أحد العلماء بالنحو واللغة ، أخذ عن سيبويه وأخذ عن النظام المعتزلى وكان يرى مذهبه ، قيل : لم يكن ثقة وكان يكذب فى اللغة . من مؤلفاته :

"أعراب القرآن" ، "غريب الحديث" ، "الاشتقاق" ، "المثلث" وهو أول من وضعه فى اللغة . أطلق عليه سيبويه قطرب فاشتهر بذلك وهى دويبة لا تفتقر . مات عام (٢٠٦هـ) .

انظر : أنباه الرواه (٢١٩/٣) ، معجم الأدباء (٥٢/١٩) ، طبقات الزبيدى (٩٩) ، بغية الوعاة (٢٤٢/١) ، نزهة الألباء (٧٦) ، طبقات الداودى (٢٥٤/٢) ، وفيات الأعيان (٣١٢/٤) ، الشذرات (١٥/٢) ، تاريخ بغداد (٢٩٨/٣) .

(٣) كابن درستويه .

انظر : البحر المحيط (٧٢/٢) ، شرح الكوكب (٢٠٥/١) ، المزهر (٣٤٨/١) ، النفائس (٦٥٥/٢) .

وقيل الألفاظ كلها جامدة وليس شيء منها مشتقا من شيء بل كلها موضوعات . وبه قال نبطويه^(١) لأنه كان ظاهريا من أصحاب داود فلذلك جنح إلى هذا^(٢).

وقيل الكل مشتق وتكلفوا للجامدات اشتقاقا ، وإليه ذهب ابن درستويه والزجاج^(٣) حتى أنه صنف كتابا ذكر فيه اشتقاق جميع الأشياء^(٤) وحتى إن ابن جنى قال إن الاشتقاق يقع في الحروف فإن (نعم) حرف جواب ، ونعم والنعم والنعماء ونحوها مشتقة منه^(٥).

(١) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد الأزدي المشهور بنبطويه ، الحافظ ، الإخباري ، النحوي ، ولد عام (٢٤٤هـ) ، سكن بغداد وحدث عن عدة وأخذ العربية عن ثعلب والميرد ، وتفقه على داود الظاهري وكان رأسا في مذهبه ، صدوقا ذا سنة ودين ومروءة وحسن خلق . قال القفطي : كان متفنا في العلوم ينكر الاشتقاق ويحمله وله في ذلك مصنف . من مؤلفاته : "غريب القرآن" ، "المقنع" في النحو ، "البارع" . مات عام (٣٢٣هـ) سمي نبطويه لدماة خلقتة وسمرته .

انظر : سير النبلاي (٧٥/١٥) ، أنباه الرواه (٢١١/١) ، معجم الأدياء (٢٥٤/١) ، طبقات الزبيدي (١٥٤) ، نزهة الألباء (١٩٤) ، بغية الوعاة (٤٢٨/١) ، وفيات الأعيان (٤٧/١) ، تاريخ بغداد (١٥٩/٦) ، طبقات الداودي (١٩/١) ، العبر (١٩٨/٢) ، النجوم الزاهرة (٢٤٩/٣) ، الشذرات (٢٩٨/٢) .

(٢) كذا قال ابن الخشاب في كتابه الاشتقاق ونقله عنه القرافي في النفايس (٦٥٥/٢) ، والزركشي في البحر (٧٢/٢) ، وانظر شرح الكوكب (٢٠٥/١) .

(٣) انظر نفس المصادر .

(٤) كذا قال الزركشي في البحر ، واسم الكتاب "الاشتقاق" .

انظر : البحر المحيط (٧٢/٢) ، الفهرست (٩١) ، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (٤٨) .

(٥) انظر : الخصائص (٣٥/٢) ، البحر المحيط (٧٣/٢) ، شرح الكوكب (٢٠٦/١) .

[تعريف الاشتقاق]

إذا علمت ذلك فالاشتقاق لغة هو الاقتطاع^(١) افتعال من الشق وهو القطع^(٢)، والمعنى الاصطلاحي كأخذ ضرب من الضرب موجود فيه ذلك ، ولذلك قال الجوهري :
الاشتقاق : أخذ شق^(٣) الشيء^(٤)، قال واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه انتهى^(٥).

[الاشتقاق فى الاصطلاح] :

وأما معناه فى الاصطلاح فهو على ثلاثة أقسام أكبر وأوسط وأصغر .
فالأكبر : إتفاق اللفظين فى بعض الحروف الأصلية كثلم وثلب ومن هذا قول الفقهاء مثلا الضمان مشتق من الضم لأنه ضم ذمة إلى أخرى^(٦)، فلا يعترض بأنهما مختلفان فى بعض الأصول لأن (النون) ليست فى الضم ،

-
- (١) لهذا قال الكفوى فى التعريف الاصطلاحي : هو اقتطاع فرع من أصل .
الكليات (١١٧) ، وانظر شرح الكوكب (٢٠٤/١) .
(٢) قال الزركشى : معنى المادة الواحدة يتوزع على ألفاظ كثيرة .
قال : فهو من انشقت العصا اذا تفرقت أجزاءها .
أو من شققت الثوب فيكون كل جزء منها مناسبا لصاحبه فى المادة والصورة .
انظر : البحر المحيط (٧١/٢) ، لسان العرب (شقق) (١٨٣/١٠) .
(٣) فى أ : مشق .
(٤) لم أقف على هذه الجملة فى الصحاح . والله أعلم .
(٥) بالنص من الصحاح (شقق) (١٥٠٣/٤) .
(٦) كذا قال ابن قدامة وقدمه فى المغنى ثم نقل القول بأنه مشتق من التضمين ، وتردد بينهما ابن النجار فقال مشتق من الضم أو التضمين .
انظر : المغنى لابن قدامة (٧١/٧) ، شرح منتهى الإرادات (٢٤٥/٢) ، تشنيف المسامع (٤٥٥/٢) .

والضمان ليس متحد (العين) و(اللام) بخلاف الضم^(١).
قال أبو حيان : ولم يقل به^(٢) أحد من النحاه إلا أبو^(٣)الفتح ، وكان
ابن الباذش^(٤) يأنس به^(٥) ، والصحيح أنه غير معول عليه لعدم اطراده^(٦)
انتهى .

- (١) أورد الاعتراض الفيومي فقال : وهو غلط من جهة الاشتقاق لأن (نون) الضمان
أصلية ولا توجد في الضم فهما مادتان مختلفتان .
واعترض أيضا بأن لام الكلمة في الضم (ميم) في الضمان (نون) .
قال ابن النجار : وأجيب بأنه من الاشتقاق الأكبر وهو الاشتراك في أكثر الأصول
مع ملاحظة المعنى .
انظر : المصباح المنير (ضمن) (٣٦٤) ، التوقيف للمناوى (٤٧٤) ، كشاف القناع
(٣/٣٦٢) ، حاشية العطار (١/٣٧٠) .
- (٢) أى الاشتقاق الأكبر .
- (٣) كذا في جميع النسخ وتبعه الكمال وفي عبارة أبي حيان : (أبا الفتح) .
والمراد بأبي الفتح ابن جنى فقد عقد بابا للإشتقاق الأكبر .
انظر الخصائص (٢/١٣٣) .
- (٤) الصواب أنه الفارسي كما سيأتي الآن ، أما ابن الباذش فالمراد غالبا :
على بن أحمد ابو الحسن بن الباذش ولد سنة (٤٤٤هـ) كان أوحد زمانه اتقانا
ومعرفة بعلم العربية ، حسن الخط مشاركا في الحديث ، كثير الفضل عالما بأسماء
الرجال مع الدين والفضل والزهد ، حدث عن القاضي عياض . من مؤلفاته :
"شرح الكتاب" لسيبويه ، "المقتضب" ، "شرح أصول ابن السراج" ، "شرح
الجمل" ، مات بغرناطة (٥٢٨هـ) .
- انظر : بغية الوعاه (٢/١٤٢) ، بغية الملتمس (٤١٩) .
- (٥) الصواب أنه الفارسي كما في عبارة أبي حيان (... إلا أبا الفتح ، وحكى عن
الفارسي أنه كان يستأنس به في بعض المواضع) .
قلت : حكى أبو الفتح ذلك في الخصائص ، والفارسي شيخه .
وقد تبع الكمال والعطار المؤلف في هذا الوهم والله أعلم .
انظر : الخصائص (٢/١٣٣) ، الدرر اللوامع (١/٤٩٦) ، حاشية العطار (١/٣٧٠) .
- (٦) انتهى كلام أبي حيان وقد نقله الزركشى وغيره ، وأطال السيوطى في النقل عنه .
انظر : البحر المحيط (٢/٧٥) ، شرح الكوكب (١/٢١١) ، الدرر اللوامع
(١/٤٩٦) ، حاشية العطار (١/٣٧٠) ، المزهرة (١/٣٤٧، ٣٤٦) .

قيل^(١): وقال به أيضا ابن فارس وبني عليه كتابه "المقاييس" في اللغة^(٢).
وأما الأوسط وربما سمي الاشتقاق الصغير فهو اتفاق اللفظين في المعنى
وفي الحروف دون ترتيبها^(٣) كجذب وجذب وخرج باشتراط اتحاد المعنى نحو
حلم ولحم وملح فليس بعضها مشتقا من بعض أصلا .
وأما الأصغر وهو المراد حيث أطلقوا الاشتقاق في الغالب ، وإذا أرادوا
غيره قيدوه بالأكبر أو بالأوسط والصغير^(٤).

[تعريف الاشتقاق] :

فللعلماء فيه تعاريف^(٥) أشهرها تعريف الميداني^(٦) نقله عنه الإمام الرازي
وأتباعه^(٧) فقال :
هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فتزد أحدهما إلى
الآخر .

(١) قائله الزركشى .

(٢) انظر : البحر المحيط (٧٥/٢) ، وانظر : الدرر اللوامع (٤٩٧/١/١) ، حاشية العطار
(٣٧٠/١) ، معجم مقاييس اللغة (٣/١) .

(٣) في أ ، ج : ترتيبها .

(٤) انظر أقسام الاشتقاق في :

الخصائص (١٣٣/٢) ، المزهرة (٣٤٦/١) ، الكليات للكفوى (١١٨) ، شرح العضد
(١٧٤/١) ، البحر المحيط (٧٥/٢) ، تشنيف المسامع (٤٥٥/٢) ، شرح الكوكب
(٢١١/١) .

(٥) انظرها في : النفائس (٦٥٦/٢) ، البحر المحيط (٧٢/٢) ، المزهرة (٣٤٦/١) .

(٦) أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد أبو الفضل الميداني نسبة إلى موضع بنيسابور ، إمام أهل
الأدب في عصره ، الكاتب اللغوي ، تلميذ الواحدى المفسر ، اشتهرت تصانيفه
بالحسن منها :

"الأمثال" لم يعمل مثله ، "السامى فى الأسامى" ، "الهادى فى الحروف والأدوات" .
توفى عام (٥١٨هـ) .

انظر : أنباه الرواه (١٥٦/١) ، معجم الأدباء (٤٥/٥) ، بغية الوعاة (٣٥٦/١) ،
نزهة الألباء (٢٨٨) ، وفيات الأعيان (١٤٨/١) ، الشذرات (٥٨/٤) .

(٧) انظر : المحصول (٣٢٥/١/١) ، التحصيل (٢٠٤/١) .

[شرح التعريف] :

فخرج باعتبار التناسب في المعنى نحو اللحم والملح والحلم لاختلاف المعنى .

وعلم من قوله : (اللفظين) أنه لا بد من تغاير بتغيير ما ، ولو تقديرا كما سيأتي بيانه^(١) وإلا فهما لفظ واحد .

واطلاقه اللفظين من غير تعيين اسم أو فعل جار على كل مذهب من مذاهب النحاه^(٢) فإن البصريين يقولون باشتقاق الفعل والوصف من المصدر ، والكوفيون يقولون باشتقاق المصدر والوصف من الفعل^(٣) ، وابن طلحة يقول إن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه كما نقله عنه في "الارتشاف"^(٤) وقيل غير ذلك كما هو مبسوط في محله^(٥) ، فلو لم يطلق اللفظين جرى^(٦) على بعض الأقوال دون بعض أو خالف الكل .

فإن قيل : اطلاقه اللفظ يدخل فيه الحرف وليس بمشتق ولا مشتق منه قطعاً .

قيل : لم يرد كل لفظ بل مطلق لفظين فيحمل على الممكن فهو مطلق لاعام ، وفيه نظر فإن مقام الشرح والتعريف ينافي الإبهام^(٧) .

(١) سيأتي عند شرح قوله في النظم (ولو مقدرًا) ص (١٠٧٤) .

(٢) انظر نهاية السؤل (١٩٩/١) .

(٣) رجح الأول ابن مالك والزرکشی والمؤلف ، وسبق بيان وجه الترجيح ص (١٥٩٢) هـ () .

وانظر : الابهاج (٢٢٣/١) ، نهاية السؤل (١٩٩/١) .

(٤) ونقله عنه أيضا المرادى والأشمونى والزرکشی .

انظر : توضيح المقاصد (٧٦/٢) ، الأشمونى على الألفية (١١٢/٢) ، البحر المحيط (٨٦/٢) .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢) ، شرح الكافية (٦٥٣/٢) ، عمدة الحافظ (٦٦٠) ، وانظر نفس المصادر عدا الأخير .

(٦) في أ : فجرى .

(٧) في أ : الإيهام .

والمراد بالتناسب في التركيب الموافقة في الحروف الأصلية كما عبر بذلك
البيضاوى^(١) احترازا من الزوائد فإن التخالف فيها لا يضر كضرب وضارب^(٢)
وخرج بهذا القيد^(٣) اللفظان المترادفان فإن أحدهما وإن وافق الآخر في
المعنى لكنه لم يوافق في الحروف الأصلية^(٤)، وسواء أكانت الأصول موجودة
لفظا أو تقديرا ليدخل نحو خوف من الخوف وكل من الأكل .

[أركان الاشتقاق] :

وعلم من هذا التعريف أن للإشتقاق أربعة أركان : مشتق ومشتق منه
وموافقة في الحروف وتناسب في المعنى^(٥).

[الاعتراضات الواردة على التعريف] :

غير أنهم أوردوا عليه أمورا : (*)
منها : أن المعدول والمصغر ليسا مشتقين من المعدول عنه والمكبر مع
صدق التعريف عليهما فلا يكون الحد مانعا^(٦).
وجوابه أن التناسب في المعنى يقتضى أن معناهما ليس متحدا من كل

(١) انظر منهاج الوصول (١٩٦/١) .

(٢) انظر الابهاج (٢٢١/١) .

(٣) وهو (الأصلية) .

(٤) انظر الابهاج (٢٢١/١) .

(٥) قلت : سها المؤلف فلم يذكر الركن الرابع وهو التغيير في الحرف أو الحركة أو
فيهما ، قال ابن السبكي : واعلم أن للاشتقاق أربعة أركان : المشتق والمشتق منه
والموافقة في الحروف الأصلية مع المناسبة في المعنى والرابع التغيير . اهـ بالنص .
ولم يشر الرازي ولا الزركشى إلى المناسبة في المعنى وذكرها ابن السبكي تبعا
للبيضاوى . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٢٢٢/١) ، المحصول (٣٢٦/١/١) .

(*) ١٧٣ ب

(٦) انظر نهاية السؤل (١٩٨/١) .

وجه وهذان متحدان^(١) في المعنى من كل وجه^(٢).
ومنها : أنه يقتضى أن الاشتقاق فعل المتكلم^(٣) لأنه قال : (فترد أحدهما
إلى الآخر) ولكن هذا إنما هو لواضع اللغة ونحن إنما نستدل بأمارات
استقرائية على وقوع ذلك منه :

وجوابه يؤخذ مما سيأتي في جواب الذى بعده .
ومنها : قوله (أن تجد) يقتضى أن الاشتقاق هو الوجدان وليس كذلك
إنما الاشتقاق الرد عند الوجدان لانفس الوجدان^(٤).

وجوابه : متوقف على معرفة المراد بالرد في قوله (فترد)^(٥).
فإن^(٦) أراد اقتطاع لفظ من لفظ فالثانى هو المردود إليه والمعنى أنه حول
من الأول إلى الثانى حتى صار كذلك ، فالرد حينئذ عملى وحينئذ فالإيراد
متوجه .

وإن أراد بالرد الاعتبار والعلم فيكون الثانى مردودا للأول بمعنى اعتبار
أنه قد أخذ منه فالرد حينئذ علمى لاعملى ولاإيراد حينئذ عليه لابهذا
ولابالذى قبله^(٧)، فإن وجدان التناسب المذكور هو الاشتقاق أى معرفة أن
الثانى مأخوذ من الأول لمعرفة ما بينهما من التناسب المشروح .

ولعل هذا هو مراد الميدانى وغيره لأن المقصود بعد استقرار اللغة إنما
هو معرفة المأخوذ والمأخوذ منه لا الاقتطاع الأصيل لأن ذاك أمر قد انقضى

(١) فى أ : يتحدان .

(٢) أشار إلى ذلك ابن السبكي فى شرح المنهاج فقال :
قوله : "مناسبه فى المعنى" احترازا عن المعدول لأن المناسبه تقتضى المغايرة
ولامغايرة بين المعدول والمعدول عنه فى المعنى .

الابهاج (٢٢١/١) ، وانظر البحر المحيط (٧٤/٢) .

(٣) انظر نهاية السؤل (١٩٨/١) .

(٤) كذا اعترض الأصفهاني وغيره .

انظر : الكاشف (رقم ٢) (٢٦٧/١) ، الابهاج (٢٢١/١) ، نهاية السؤل (١٩٨/١) .

(٥) فى أ ، د : فيرد أحدهما .

(٦) فى ب : إن .

(٧) أى بالاعتراض الذى قبله وهو أن التعريف يقتضى أن الاشتقاق من فعل المتكلم .

والمراد الآن إنما هو معرفة ما دل عليه الاستقراء حتى لا يحتاج في كل مشتق إلى نقل فتأمله فإنه دقيق وقد أوضحت في "شرح لامية الأفعال" لابن مالك هذا المعنى وذكرت الفرق بين الاشتقاق والتصريف^(١) بما يتعين الوقوف عليه . إذا علمت ذلك فاعلم أني أشرت في النظم إلى الاشتقاق بالاعتبارين^(*) لأنني فسرتة بالاعتقاد ، ومرادى به اقتطاع خاص وهو ما ذكرت فيما بعد استغناء به فكأنى^(٢) قلت :

اقتطاع لفظ من آخر لموافقته له في المعنى وفي الحروف الأصلية مع تغير ما وهذا هو الذى باعتبار تصرف الواضع وصنعه^(٣) .

ثم ذكرت الاشتقاق بالاعتبار الثانى وهو العلمى الذى هو مراد الميدانى - فيما يظهر - مرتبا عليه بالفاء المشعرة بالسببية لأن الثانى مسبب عن^(**) الأول ، فقلت :

فيرد لأصله أى فسبب الاقتطاع يرد المقتطع الذى هو فرع لأصله الذى هو مقتطع منه لأجل العلم بموافقته له فى المعنى وفى الحروف الأصلية التى هى حروف بنائه على هذه الصورة ، وصرحت باعتبار التغيير لأجل قولى أولا (وفق المعنى) بخلاف من يعبر بالتناسب^(٤) فإنه قد يستغنى به عن التصريح بالتغيير كما قدمناه .

ولذلك لما قال ابن الحاجب : إن المشتق ماوافق أصلا بحروفه الأصول ومعناه ، قال وقد يزداد بتغيير ما^(٥) أى للإيضاح ، خلافا لمن رد عليه^(٦) بأنه

(١) انظر الفرق فى المزهرة (٣٥١/١) .

(*) ١٥٤

(٢) فى ب ، د : وكأنى .

(٣) فى ب : وضعه .

(**) ١٩٥ ج

(٤) غير بذلك الميدانى وغيره كما سبق فى التعريف ص (١٦٩٧) .

(٥) العبارتين بالنص من مختصر ابن الحاجب (١١٧/١) ، وانظر منتهى السؤل (٢٤) .

(٦) مراده شيخه الزركشى .

يقتضى^(١) أنه من تمام الحد^(٢) وإنما هو من شروط المغايرة^(٣) وليس كذلك لما علمته .

وقولى (ولو مقدرًا) تنبيه على أن التغير قد يكون ظاهرًا كعالم من العلم وقد يكون مقدرًا كطلب من الطلب وهرب من الهرب وجلب من الجلب^(٤) فيقدر زوال الفتحة التي في العين ومجيء فتحة أخرى بها بناء الفعل كما فعل سيبويه في جنب للمفرد والجمع ، وأن ضمة النون في الجمع غير ضمة النون في المفرد تقديرًا^(٥) ، وأيضًا فحركة لام الفعل في نحو طلب بناء وآخر المصدر إذا حرك إنما هو إعراب للعامل فتغيرًا^(٦).

[وقوع الاشتقاق فى المجاز] :

وقولى ولو مجازًا إشارة إلى مسألة خلافية وهى أن المجاز هل يشتق منه أو لا يكون الاشتقاق إلا من حقيقة^(٧) فنحو الصلاة إذا قلنا حقيقتها الدعاء ومجازها ذات الركوع والسجود ، فهل يقال من الثانى صلى ويصلى ومصل^(٨) من حيث كونه مجازًا قبل أن يصير حقيقة شرعية أو يقدر أن هذا أخذ من الصلاة بمعنى الدعاء ثم تجوز به كما تجوز بأصله الجمهور على الأول .

(١) عبارة الزركشى : يوهم .

(٢) قلت : هذا ماقرره بعض شراح المختصر حيث قال الأصفهاني : وقد يزداد على التعريف المذكور لفظه بتغيير ما .

وقال العضد : وربما زيد فى الحد بتغيير ما ، قال : صرح به فى المنتهى .

بيان المختصر (٢٤١/١) ، شرح العضد (١٧٢/١-١٧٣) ، وانظر منتهى السؤل (٢٤)

(٣) انظر تشنيف المسامع (٤٥٦/٢) .

(٤) انظر : الكاشف (رقم ٢) (٢٧٤/١) ، تشنيف المسامع (٤٥٧/٢) ، البحر المحيط

(٢/٨٣) ، شرح الكوكب (٢١٠/١) .

(٥) نقله عن سيبويه الاسنوى فى نهاية السؤل (١٩٩/١) ، وابن النجار فى شرح

الكوكب (٢١٠/١) ، والمحلى فى جمع الجوامع (٢٨٣/١) .

(٦) انظر : الكاشف (رقم ٢) (٢٧٥/١) ، تشنيف المسامع (٤٥٧/٢) ، نهاية السؤل

(١٩٩/١) .

(٧) فى أ : حقيقة للأمر .

(٨) فى أ : ويصلى .

وخالف القاضى أبو بكر والغزالي والكياء فمنعوا الاشتقاق من المجازات وأنه لا اشتقاق إلا من الحقائق^(١).

ويدل للجمهور اجماع البيانين على صحة الاستعارة بالتبعية وهى مشتقة من المجاز لأن الاستعارة تكون فى المصدر ثم يشتق منه^(٢).

وقولى (ثم طردا قد يرى) بيان لكون الاشتقاق قد يكون مطردا وقد يقصر على محله :

فمن الأول : غالب المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول ونحوهما .
ومن الثانى : نحو لفظ القارورة كما ذكرته أول البيت الذى بعد هذا ،
ومثله بذلك فإن القارورة محتصة بالزجاج وإن كانت مأخوذة من القر فى

(١) أقول نقله الزركشى عنهم فى التشنيف هنا تبعا لجمع الجوامع وعزاه إليهم فى البحر عند ذكر علامات الحقيقة والمجاز حيث قالوا : إذا امتنع اشتقاق اللفظ علم أنه مجاز وهو كذا فى التقريب والمستصفى .

لكن المحلى ضعف جعل المسألة واحدة قال : ولا يلزم من قولهم : عدم الاشتقاق علامة المجاز ، أنهم منعوا الاشتقاق من المجاز لأن العلامة لا يلزم انعكاسها كما لا يلزم من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة .

قال الكمال : واعلم أن البرماوى تبع ابن السبكى فنصب الخلاف فى شرح ألفيته بين هؤلاء الثلاثة وبين الجمهور ثم قال - كالزركشى - : ويدل للجمهور ... الخ ، وبما ذكره المحلى يرتفع الخلاف فيستغنى عن ذلك .

قلت : ومقاله المحلى - وهو تلميذ المؤلف - يحتاج إلى نظر فعبارة الغزالي : يعرف المجاز بامتناع الاشتقاق فالأمر إذا استعمل فى حقيقته اشتق منه الأمر وإذا استعمل فى المجاز لم يشتق منه أمر . اهـ فهى كالصريح فى منع الاشتقاق من المجاز . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤٥٣/٢) ، البحر المحيط (٢٣٨/٢) ، التقريب والإرشاد (٣٥٥/١) ، التلخيص (١٨٩/١) ، المستصفى (٣٤٣/١) ، الدرر اللوامع مع المحلى (٤٩٦/٢/١) ، شرح الكوكب (١٨٣/١) .

(٢) ذكر الزركشى هذا الاستدلال فى التشنيف هنا وفى البحر عند علامات الحقيقة والمجاز وفى الموضوع الثانى ذكره ابن النجار وهو الأليق . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤٥٣/٢) ، البحر المحيط (٢٣٨/٢) ، شرح الكوكب (١٨٣/١) .

وانظر مناقشة القول بأن امتناع الاشتقاق من علامات المجاز فى : المحصول (٤٨٥/١/١) ، الطراز (٩٦/١) .

الشيء^(١) فلم يعدوها إلى كل ما يقر فيه الشيء من خشب أو خزف أو نحو^(*) ذلك وكالديران^(٢) لمتزلة القمر وإن كان من الدبور ، وكأن عدم الاطراد لكون التسمية لالهذا المعنى فقط بل لمصاحبتة له ، وفرق بين تسمية العين لوجود المشتق منه فيه وهو الاطرادى أو بوجوده فيه وهو ما لا يطرده^(٣).

تنبيه :

تعرض البيضاوى لأنواع التغيير وبلغ بها خمسة عشر قسما وبين أمثلتها وإن كان فى بعضها نظر^(٤)، ولم يذكر^(٥) إمامه إلا تسعة^(٦) فلنذكر الأقسام كلها وأمثلتها مستقيمة لتكميل الفائدة فنقول التغيير :

[١] ^(٧) إما بزيادة حرف .

[٢] أو حركة .

[٣] أو هما .

[٤] أو بنقص حرف .

[٥] أو حركة .

[٦] أو هما .

[٧] وأما بزيادة حرف وتقصانه .

(١) انظر لسان العرب (القر ٩) (٨٧/٥) .

(*) ١٣٩

(٢) لأنه يدبر الثريا أى يتبعها .

انظر لسان العرب (دبر) (٢٧١/٤) .

(٣) انظر : شرح الكوكب (٢١٢/١-٢١٣) ، مختصر ابن الحاجب (١٧١/١، ١٧٥) ، البحر

المحيط (٨٨/٢) ، تشنيف المسامع (٤٥٨/٢) ، حاشية البناني (٢٨٣/١) .

وراجع مقاله المؤلف فى عدم اطراد الحقيقة فى هذين المثالين ص (١٦٣) .

(٤) كذا قال الاسنوى وابن السبكي ثم بينا ذلك أثناء السرد .

انظر : نهاية السؤل (١١٩/١، ٢٠١) ، الابهاج (٢٢٢/١-٢٢٥) .

(٥) فى ب ، د : يدرك .

(٦) انظر المحصول (٣٢٦/١/١) .

(٧) الأرقام بين المعكوفتين من وضع المحقق .

- [٨] أو زيادة^(١) حركة ونقصانها .
[٩] وإما بزيادة حرف ونقصان حركة .
[١٠] أو بزيادة حركة ونقصان حرف .
[١١] وإما بزيادة حرف مع زيادة حركة ونقصانها .
[١٢] وإما بزيادة حركة مع زيادة حرف ونقصانه .
[١٣] أو بنقص حرف مع زيادة حركة ونقصانها .
[١٤] أو نقص حركة مع زيادة حرف ونقصانه .
[١٥] وإما بزيادة حرف وحركة معا مع نقصان حرف وحركة معا .
أمثلتها : أما الستة الأولى فنحو :
[١]^(٢) كاذب من كذب .
[٢] نصر من نصر .
[٣] ضارب من ضرب .
[٤] ذهب من ذهاب .
[٥] سفر - جمع سافر اسم فاعل - من سفر .
[٦] سر من سير ، لكن مع اعتبار حركة الإعراب وقد يمثل بـ(صب)^(٣) اسم فاعل الصبابة .(*)
وأما الأربعة التي بعدها فنحو :
[٧] مدحرج من دحرجة .
[٨] حذر - وصف - من حذر .
[٩] وعاد اسم فاعل من عدد .
[١٠] رجع^(٤) من رجعى .

(١) في ب : بزيادة .

(٢) الأرقام بين المعكوفتين من وضع المحقق .

(٣) في د : نصب .

(*) ١٧٤ب

(٤) شكلت في نسخة ج بفتح الراء والجيم ولم تشكل في باقي النسخ .

وفي شرح الكوكب (٢٠٩/١) : بضم الراء وكسر الجيم وهو الصواب . والله أعلم .

وأما الأربعة التي بعدها فنحو :

[١١] اضرب من ضرب .

[١٢] خاف من خوف .

[١٣] عد - فعل أمر - من وعد .

[١٤] كال اسم فاعل من كلال .

ومثال الخامس عشر إرم من رمى^(١).

وتقريرها واضح فلانطول به بعد أن تعرف^(٢) أن المراد بالحركة جنسها لاخصوص حركة^(٣)، وأن حركات الإعراب لاأثر لها ، ولاحركات البناء على مقاله بعض المحققين^(٤)، لأن الأصل في البناء السكون ، ومافي بعض ماسبق من الأمثلة من بنائه على اعتبار حركات الإعراب والبناء فقد ارتكبناه للضرورة في التمثيل^(٥) مع ماسبق من التنبيه على شيء منه ويقاس الباقي ، ويعرف أن التمثيل بناء على أن المصدر هو الأصل وهو قول البصريين^(٦) وجردتها^(٧) من الألف واللام إشارة إلى أنها لامدخل لها في ذلك . والله أعلم

(١) أفاد المؤلف هذه الأقسام وأمثلتها من شيخه الزركشى والبيضاوى ، وقد ذكر ابن السبكي أن والده وضع فيها أرجوزة حسنة ، وقد استفاد الكمال وابن النجار مما ذكره المؤلف هنا . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢/٧٦-٨١) ، المنهاج مع نهاية السؤل (١/١٩٧-٢٠١) ، الكاشف (رقم ٢) (١/٢٧٥) ، الابهاج (١/٢٢٢-٢٢٥) ، بيان المختصر (١/٢٤٢) ، الدرر اللوامع (١/١/٤٩٨-٤٩٩) ، شرح الكوكب (١/٢٠٧-٢٠٩) .

(٢) في أ : نعرف ، وفي ب ، د : يعرف .

(٣) أى أن المراد بزيادة الحركة ونقصها جنس الحركة لاواحد فقط ، فقد يكون المزيد من الحركات أكثر من واحد ومثله يقال في الحرف .
نبه الزركشى على ذلك في البحر المحيط (٢/٨٤) .

(٤) نقله الزركشى عن جمال الدين بن الشريشى .
انظر المصدر نفسه .

(٥) كذا قال الكمال تبعا للمؤلف وإن لم يصرح بذلك . والله أعلم .

انظر : الدرر اللوامع (١/١/٤٩٩) ، حاشية العطار (١/٣٧١) ، حاشية البناني (١/٢٨٣) .

(٦) سبق بيان ذلك ص (١٦٩٨) .

(٧) أى الأمثلة .

[من مسائل الاشتقاق] :

أولا كفى قارورة ومن به
وصف فيشتق له من اسمه
إن يك^(١) والذي خلا يمتنع
مالم يزل فللمجاز يرجع

الشرح :

قولى (أو لا كفى قارورة) متعلق بما قبله من تمام التقسيم وتمثيله وقد تقدم بيانه .

وقولى ومن به وصف إلى آخره بيان لثلاث مسائل من الاشتقاق مهمة وهى :

أن من قام به معنى هل يجب أن يشتق له من اسم ذلك المعنى اسم .
ومن لم يقم به هل يجوز أن يشتق منه له مع فقدته فيه .
ومن ثبت له وصف وزال هل يبقى ذلك الاسم الذى سمي به حين الوصف حقيقة أو يكون مجازا والقصد بهذه المسائل تمهيد قواعد من أصول الدين والفقه كما سنذكره بعد ذلك .

فمن ما يتعلق بالأولين^(٢) أن أهل السنة يسمون الله متكلما باعتبار الكلام النفسانى القديم القائم به تعالى ، وعند المعتزلة أنه متكلم لا بكلام قائم به لأنهم يمنعون الكلام النفسانى كما سبق^(٣) ويقولون أنه تعالى يسمى متكلما بخلقه^(٤) كلاما فى اللوح المحفوظ أو فى الشجرة فى قضية تكليم موسى عليه السلام أو نحو ذلك ، فأثبتوا متكلما من غير قيام كلام به ، ونفوا أن

(١) فى أ : تك .

(٢) بالأولتين .

(٣) هذا بناء على عقيدة الأشاعرة وسبق الرد عليها فى أكثر من موضع .

انظر ص (٢٠٢) هـ (٢) ، ص () .

(٤) فى ب : بخلقه .

يسمى اللوح أو الشجرة متكلمًا مع قيام الكلام بهما^(١).

[من قام به وصف هل يجب أن تشتق له منه اسم] :

فالمسألة الأولى يجب أن يشتق اسم لمن قام به وصف وله اسم من ذلك الاسم خلافا لهم ، كمتكلم لمن قام به الكلام ، ومريد لمن قام به الإرادة وضارب لمن قام به الضرب وهكذا ، وهو معنى قولى (إن يك) أى أن (*) يمكن له اسم فإن لم يكن له اسم كأنواع الروائح والآلام لم يجب ذلك ، وهذا التفصيل هو الحق كما قرره فى المحصول^(٢)، إلا أن فى كلامه ما يميل إلى قول المعتزلة^(٣) فإنه قال ليس من شرط المشتق منه قيامه بمن له الاشتقاق إذ المكى والحداد ونحوهما مشتقة من أمور يمتنع قيامها بمن له الاشتقاق^(٤). ورد مقاله بعد تسليم أن هذا من الاشتقاق بأن أهل السنة إنما ادعوا ذلك فى المشتقات من المصادر التى هى أسماء المعانى لامن الذوات وأسماء

(١) انظر المعتزلة وأصولهم (١١٦-١٢٤) ، وقد عزى هذا القول إليهم كثير من الأصوليين .

انظر : الكاشف (رقم ٢) (٣٢٧/١) ، تنقيح الفصول (٤٨) ، شرح العضد (١٨١/١) ، منهاج الوصول (٢١١/١) ، البحر المحيط (١٠١/٢) ، شرح الكوكب (٢٢٠/١) .

(*) ١٩٦ ج

(٢) انظر المحصول (٣٤١/١/١) .

(٣) كذا قال الزركشى وتبعه المؤلف .

لكن قال ابن السبكي : أوهم كلامه اختيار مذهب المعتزلة ومناقضة ما اختاره فى كتبه الكلامية حتى قال الأصفاني الحق مذهب الأشاعرة لاما اختاره الرازى . اهـ ثم بين أنه لا يلزم منه اختيار مذهب المعتزلة خصوصا وقد صرح بخلافه وأطال فى ذلك .

انظر : البحر المحيط (١٠٢/٢) ، الابهاج (٢٣٥/١) ، الكاشف (رقم ٢) (٣٣٠/١) .

(٤) انظر المحصول (٣٤٤/١/١) .

الأعيان ، قرر ذلك القرافي وغيره^(١).

نعم قال الجزرى^(٢): إن النقص منه على الأصحاب بذلك في غير محله^(*) إنما يرد على قولهم إن المعنى إذا لم يقم بالمحل لم يشتق له منه اسم فيقال لهم^(٣) هذه أشياء لم تقم^(٤) بمحالتها وقد اشتق منها أسماء ولكن جوابه أنه لما كانت الأجسام لا لبس في عدم قيامها بمحالتها إنما اللبس في المعاني لأنها يصح قيامها بالمحال ، فلو أطلقت على غير محالتها التبس الأمر قال ولو قيل إن المراد إنما هي النسب وهي موجودة بالمحال وإن لم يوجد المنتسب إليه لكان له وجه^(٥).

أى فيكون كلام الناس على اطلاقه ولا حاجة للتقييد بالمعاني^(٦).

(١) قلت : نقل الزركشى ذلك عن أصحابه قال :

وقال القرافي : هذه الأشياء أجسام والكلام في المعاني لافي الأجسام وهذا يوجب تخصص المسألة بالمصادر ذات المعاني . اهـ بالنص وهو معنى ما ذكره القرافي .
البحر المحيط (١٠٢/٢) ، وانظر النفايس (٦٨٣/٢) ، وانظر رد الأصفهاني في الكاشف (رقم ٢) (٣٣٠/١) .

(٢) شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله الجزرى نسبة إلى جزيرة ابن عمر ولد فيها عام (٥٦٣٧هـ) ، قدم مصر وقرأ على شمس الدين الأصبهاني ، وعنه أخذ تقي الدين السبكي علم الكلام ، كان إماماً في الأصولين والفقهاء والنحو والطب ، خطيباً حلو العبارة ، حسن الصورة ، كريم الأخلاق ، يبذل جاهه . من مؤلفاته : "المعراج" وهو شرح منهاج البيضاوى ، "شرح التحصيل" وأجاب على أسئلة الأرموى والمحصل ، "شرح ألفية ابن مالك" ، "ديوان خطب" .
مات بمصر عام (٥٧١١هـ) .

انظر : الدرر الكامنة (٦٧/٥) ، طبقات ابن السبكي (٢٧٥/٩) ، طبقات الأسنوى (٣٨٣/١) ، طبقات ابن شهبة (٢٣٥/٢) ، بغية الوعاة (٢٧٨/١) ، حسن المحاضرة (٥٤٤/١) ، النجوم الزاهرة (٢٢١/٩) ، الشذرات (٤٢/٦) .

(*) ١٥٥ أ

(٣) فى أ : فهم .

(٤) فى أ : يقم .

(٥) نقل الزركشى كلام الجزرى بكامله فراجعته فى البحر المحيط (١٠٢/٢) ولم أقف عليه

فى المعراج فلعله ذكره فى غيره . والله أعلم .

(٦) انظر المصدر نفسه .

[إذا لم يَقم به وصف فهل يشتق منه اسم] :

المسألة الثانية : وإليها أشرت بقولي (والذى خلا) إلى آخره ، أى الذى خلا من الوصف يمتنع أن يشتق له منه اسم والفرض أنه لم يَقم به ، والمعتزلة ورأسهم فيها أبو على الجبائى وابنه أبو هاشم خالفوا فى ذلك فقالوا إن الله عالم لا يعلم قائم به بل بالذات ، وكذا قالوا فى جميع الصفات الذاتية^(١) المجموعة فى قول القائل :

حياة وعلم قدرة وإرادة وسمع وإبصار كلام مع البقا^(٢)

فهو عندهم حى بلا حياة ، قادر بلا قدرة ، مريد بلا إرادة سميع بلا سمع ، بصير ، بلا بصير متكلم بلا كلام باق بلا بقاء ، فيثبتون العالمية والمريدية ونحوهما بدون العلم والإرادة^(٣).

(١) كذا عزاه إليهم ابن السبكي وغيره لكنه قبل ذلك قال : وهما لم يصرحا بالمخالفة بل وقع ضمنا حيث ذهبنا إلى القول بعالمية الله تعالى دون علمه ، أى قالوا : إن الله تعالى عالم ولم يقولوا بحصول العلم الذى اشتق منه العالم له .

وتبعه الزركشى فى هذا العزو .

انظر : الابهاج (٢٢٦، ٢٢٧/١) ، البحر المحيط (٨٩/٢) ، نهاية السؤل (٢٠٣/١) ، وانظر الإبانة (٨٨) .

(٢) ذكره الأسنوى فى نهاية السؤل ولم يصرح بالقائل وعجز البيت فيه :

كلام وإبصار وسمع مع البقا

وكذا فى حاشية البنانى ، قال ابن السبكي : ويجمعها قول الشاطبى :

حى عليم قدير والكلام له باق سميع بصير ما اراد جزاء

قلت : حصرها فى الثمانية إنما هو مذهب الأشاعرة كما صرح الأسنوى .

وأهل السنة والجماعة يثبتون جميع ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم على وجه يليق بعظمته وجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .

انظر : نهاية السؤل (٢٠٣/١) ، حاشية البنانى (٢٨٤/١) ، الابهاج (٢٢٦/١) ، مجموع الفتاوى (٢٦/٥) .

(٣) انظر المصادر السابقة .

نعم تحرير النقل عن أبي علي وابنه كما صرحا به في كتبهما الأصولية
أنهما يقولان أن العالمية بعلم^(١) لكن علم الله عين^(٢) ذاته لأنه عالم بدون علم^(٣)
كما اشتهر في النقل عنهما في كلام الإمام الرازي وأتباعه كالبيضاوي^(٤)
وكذا القول في بقية الصفات .

وأما أهل السنة فيعللون العالم بوجود علم قديم قائم بذاته تعالى ،
وكذا في الباقي ، لكن اختلفوا في محلين :

أحدهما : أن العلم هو العالمية والقدرة هو القادرية او وصف زائد
عليهما^(٥) وكذا في الباقي . قال الأشعري بالثاني ، والقاضي أبو بكر
بالأول^(٦) .

ثانيهما : أن ذلك كله في الصفات الثمانية غير البقاء .

وأما البقاء فقال الأشعري وأتباعه : إنه صفة زائدة على الذات قائمة بها
فهو تعالى باق ببقاء قديم قائم بذاته .

(١) في أ : بعلمه .

(٢) كذا في جميع النسخ .

وفي البحر المطبوع (٩٠/٢) ، والبحر المحقق (١٢٨١/٤) ، وشرح الكوكب
(٢٢٠/١) : (غير) وما أثبتته المؤلف يوافق حاشية البناني (٢٨٤/١) . والله أعلم .

(٣) هذا التحرير ذكره الزركشي في البحر (٩٠/٢) ، وابن النجار في شرح الكوكب
(٢٢٠/١) .

وفي المحصل للرازي :

أما نفاة الأحوال منا فقد زعموا أن العلم نفس العالمية والقدرة نفس القادرية وهما
صفتان زائدتان على الذات واعترف أبو علي وأبو هاشم بهذا الزائد إلا أنهم قالوا
لا يسمى علما وقدره بل عالمية وقادرية .

انظر المحصل (١٨٠) ، وانظر : الأربعين (٢٢٣، ١٦٨/١) ، المعتزلة وأصولهم (٨٤) .

(٤) انظر : المحصول (٣٢٧/١/١) ، التحصيل (٢٠٥/١) ، منهاج الوصول (٢٠٢/١) ،
البحر المحيط (٩٠/٢) .

(٥) في ج : عليها .

(٦) انظر البحر المحيط (٨٩/٢) ، وانظر مقاله ابن تيمية في مجموع الفتاوى
(٣٣٩-٣٣٨/٥) .

وقال "القاضي و" (١) إمام الحرمين والإمام الرازي ووالده والبيضاوي كما يقوله جمهور المعتزلة (٢) إنه باق لذاته لابقاء ، وإلا لزم أن يكون للبقاء بقاء ويتسلسل (٣).

ولكن جوابه ان البقاء لا يحتاج إلى بقاء آخر فلا تسلسل (٤) ، وكذا كونه قديما هو بقدم لكن لذاته لا بقدم آخر لأن قيام الصفة بالصفة محال .
احتج أهل السنة بأن موضوع اللغة في عالم مثلا ذات لها علم فلو انتفى العلم لانتفى العالم (٥).

وأما شبهة المعتزلة فإن هذه الصفات إن كانت حادثة لزم قيام الحادث بالقديم أو قديمة لزم تعدد القديم ، والنصاري كفروا بالتثليث فكيف بادعاء تسعة الذات وثمانية صفات (٦).

فأجاب الإمام عنها في "الأربعين" وغيره أنهم عددوا ذوات قديمة لذاتها ونحن نقول القديم واحد وهذه صفاته هي ممكنة في نفسها (٧) ولكن وجب للذات لا بالذات (٨) فلا تعدد في قديم لذاته فلا قديم لذاته إلا الذات الشريفة .

-
- (١) مابين القوسين ساقط من أ ، ج .
(٢) هذا ليس على اطلاقه فقد خصه الرازي بجمهور معتزلة البصرة وعزى الأول إلى جمهور معتزلة بغداد . والله أعلم .
انظر الأربعين (٢٥٩/١) .
(٣) انظر : الإرشاد لإمام الحرمين (١٣٨) ، الأربعين (٢٥٩/١) ، المعالم (٦٥) ، المحصل (١٧٤) ، وكلها للرازي وانظر الدرر اللوامع (٥٠٣/٢/١) .
(٤) انظر المحصل (١٧٤) .
(٥) انظر : الإرشاد لإمام الحرمين (٨٨-٨٩) ، نهاية السؤل (٢٠٣/١) .
(٦) هذه احدى شبههم ، نقلها الرازي في الأربعين (٢٢٤/١) ، والأسنوى في نهاية السؤل (٢٠٣/١) ، وانظر : الدرر اللوامع (٥٠٣/٢/١) ، المعتزلة وأصولهم (٨٨) .
(٧) انظر : الأربعين (٢٣١/١) ، المعالم (٥٦-٥٨) ، وانظر نفس المصادر .
(٨) أى واجبة لأجل الذات المقدسة لأن ذات الصفات اقتضت وجوب وجود نفسها . هذا ما استخلصه الأسنوى من رد الرازي . والله أعلم .
انظر نهاية السؤل (٢٠٤/١) .

على أن المعتزلة لم يصرحوا في قاعدة الاشتقاق بما نقل عنهم ، وإنما أخذ من إنكارهم الكلام النفساني ، فلزم من مذهبهم صدق المشتق على من لم يقيم به المعنى المشتق منه ، لكن لازم المذهب ليس بمذهب . ولذلك لا ينسب للشافعي الأقوال المخرجة على أصوله (١).

فقد يقول (٢) المعتزلة هنا إن مقتضى اللغة ما ذكرتم ولكن الدليل العقلي منع منه "هنا" (٣) فاستثنى ذلك من المشتقات لوجود المانع الخاص (٤). ولهذا (*) لا يقولون بذلك إلا في صفات الله تعالى فقط كما سيأتي (٥).

وقال إمام الحرمين في "الرسالة النظامية" : ظن من لم يحصل علم هذا الباب أن المعتزلة وصفوا الرب تعالى بكونه متكلماً ، وزعموا أن كلامه مخلوق وليس ذلك مذهب القوم إنما الكلام عندهم فعل [ك] (٦) الخلق فينحل كلامهم إلى أنه ليس متكلماً ولا آمراً ولا ناهياً إلا بخلق أصوات في جسم من الاجسام تدل على إرادته (٧) (**).

(١) على الأصح في المسألتين وهي لازم المذهب ... ولا ينسب للشافعي ... قلت : هذا التقرير ذكره الزركشي وسبق إشارة ابن السبكي إليه حيث قال : وقد لزم المعتزلة الخلاف وذلك على أصلهم في أن الكلام حادث لأنهم لا يعترفون بالكلام النفسى .

انظر : تشنيف المسامع (٤٥٩/٢) ، الابهاج (٢٣٤/١) .

(٢) في أ : تقول .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، ج .

(٤) قلت : صرح المحلى - تلميذ المؤلف - بعدم مخالفة المعتزلة فقال : في الحقيقة لم يخالفوا فيما هنا وقرره الكمال بما ذكره المؤلف هنا . والله أعلم . انظر المحلى مع الدرر اللوامع (٥٠٢/٢/١) .

(*) ١٧٥ ب

(٥) انظر ص (١٧٠) .

(٦) إضافة ضرورية لاستقامة الكلام ، وعبارة الإمام كما نقلها الزركشي :

الكلام عندهم فعل من أفعال الله كخلق الجواهر وأعراضها .

وقد شعر ناسخ ب بالاضطراب فأثبت عبارة الإمام من نقل الزركشي في البحر .

انظر البحر المحيط (١٠٢/٢) .

(٧) انظر نفس المصدرين .

(**) ١٤٠ د

نعم يؤول تقريرهم ذلك إلى عوده إلى صفات الأفعال "فإن" (١) من (٢) قاعدتهم أن صفات الذات وصفات الأفعال حادثة (٣). وإن كان مذهب الأشعري وغالب أهل السنة أن صفات الذات قديمة وصفات الأفعال حادثة (٤).

فإذا (٥) قلنا بذلك وأن (٦) صفات الأفعال كخالق والرازق حادثة على قول الأشعري وقولهم (٧) خلافا للحنفية (٨)، فكيف يشترط في الاسم "المشتق" (٩) قيام المشتق منه به مع أن الخلق والرزق لم يقم به وإلا لزم قيام الحوادث به تعالى الله عن ذلك فما ذلك (١٠) إلا لخروج صفاته عن قاعدة الاشتقاق للدلائل العقلية فاستثنى هذا، وحينئذ فنحتاج إلى الفرق بينه وبين صفات الذات (١١).

تنبيه :

لا فرق في هذه القاعدة بين اشتقاق وصف الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة ونحو ذلك فينشأ (١٢) من ذلك مسائل :

-
- (١) ساقطة من ج .
 - (٢) في ج : ومن .
 - (٣) انظر الأربعين للرازي (١٦٨/١) .
 - (٤) قلت : معاراه المؤلف إلى غالب أهل السنة ليس بصحيح بل هو مذهب الأشاعرة والمعتزلة قال ابن تيمية وهو مخالف لعامة أهل السنة من الحنابلة والمالكية والحنفية والشافعية .
 - وقد سبق ذلك مع بيان الفرق بين صفات الفعل والذات ص (١٥٤٤) .
 - (٥) في أ ، ب ، د : إذا .
 - (٦) في أ ، ب ، د : أو بأن .
 - (٧) أي المعتزلة .
 - (٨) بل خلافا للمالكية والحنابلة والشافعية كما سبق قبل قليل .
 - (٩) ساقطة من ج .
 - (١٠) في أ ، ب ، د : ذاك .
 - (١١) في ب : الذات المقدسة .
 - (١٢) في أ ، ب ، د : فنشأ .

منها : مقاله المعتزلة في مسألة النسخ قبل الفعل أنه لا يجوز^(١).
فاستدل أهل السنة عليهم بأن ابراهيم عليه السلام أمر بذبح ولده ثم
نسخ قبل التمكن^(٢).
فأجابوا : بأنه ذبح ولكنه كان يلتحم^(٣).
فأبطلوا عليهم ذلك^(٤) باتفاقهم على أن إسماعيل عليه السلام - على
القول بأنه المأمور بذبحه^(٥) - "ليس"^(٦) بمذبوح^(٧) واختلافهم في إبراهيم هل كان
ذابحاً؟^(٨)

-
- (١) انظر المعتمد (٣٧٦/١) .
(٢) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٩٠/٢) .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) قال ابن السبكي : ولا يسمع لأنه خلاف العادة ، ولو كان لنقل مثله نقلاً متواتراً .
قال : والانصاف أنه لم يقع ذبح ، ودعوى وقوعه مباحة عظيمة ومما يدرأ قولهم
ذبح والتأم اتفاقهم على أن اسماعيل ...
انظر رفع الحاجب (ج ٢/ق ٩٤ب) .
(٥) لعل في هذا إشارة إلى توقف المؤلف في الذبح وهي مسألة طال فيها الخلاف
وتعارضت الأدلة حتى توقف فيها بعض العلماء كالسيوطي وغيره .
قال الكمال في شرح المحلى :
قوله (والجمهور على أنه اسماعيل) تبع فيه النووي ويخالفه نقل المحب الطبري عن
الاکثر أنه اسحاق وكلام ابن الجوزي يشعر به .
نعم الأرجح دليلاً أنه اسماعيل كما في تفسير ابن عطية والكشاف وغيرها .
قلت : ورجحه ابن كثير وكذا ابن القيم من عشرين وجهاً ، ورجح القرطبي أنه
اسحاق قال وهو الأقوى في النقل . والله أعلم .
انظر : الدرر اللوامع (٥٠٦/٢/١) ، تفسير ابن عطية (٣١٠/٤) ، الكشاف (٣٥٠/٣)
تفسير ابن كثير (١٥/٤) ، زاد المعاد (٧١/١) ، الحاوي للفتاوى للسيوطي
(٣٩-٣٤/٢) .
(٦) ساقطة من أ ، ب ، د ، والمثبت يوافق التشنيف ورفع الحاجب .
(٧) في أ ، ب ، د : مذبوح .
(٨) في ج : فكيف يختلفون في تسمية إبراهيم ذابحاً ، والمثبت يوافق رفع الحاجب .

فقيل : يسمى (١) بذلك لأنه (٢) كان يقطع والولد (٣) غير مذبوح للالتئام .
وقيل : لا ، لأن (٤) ذابجا ولا مذبوح محال .
فيقال لهؤلاء : كيف تحيلون (٥) ذابجا ولا مذبوح مع قولكم بجواز اشتقاق
اسم الفاعل لمن لم يقم به الفعل .
ولهم أن يجيبوا : بأن اعتبار الفعل اتفاق وإن لم يكن مذبوح لأن
المذبوح من زهقت روحه فلا ذبح وإذا انتفى الفعل فكيف يثبت وصف (*)
الفاعل (٦) .

" وقرره في جمع الجوامع على العكس من ذلك فقال :
ومن بنائهم اتفاقهم على أن ابراهيم عليه السلام ذابح واختلافهم هل
اسماعيل مذبوح ولا يخلو من نظر " (٧) .
ومنها : في الفقه قال الروياني في "البحر" فيما لو حلف لا يأكل مستلذا
إنه يحنث بما يستلذه هو أو غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل شيئا لذيذا ، فإن
العبرة فيه بالحالف فقط ، لأن المستلذ من صفات المأكول واللذيذ من صفات

(١) في أ : تسمى .

(٢) في أ ، ب ، د : فقيل لأنه .

(٣) في ج : وإن كان الولد ، والمثبت يوافق رفع الحاجب والتشنيف .

(٤) في أ ، ب ، د : فإن .

(٥) في ا ، د : تجعلون .

(*) ١٩٧ ج

(٦) كذا قرر المسألة ابن السبكي في رفع الحاجب (ج ٢/ق ٩٤، ٩٥) ، ونقلها الزركشي في
التشنيف (٤٦٠/٢) .

(٧) مابين القوسين ساقط من ج .

قلت : والمؤلف تبع شيخه الذي قال بعد نقل نص رفع الحاجب :
وهو أولى من قوله هنا - أي في جمع الجوامع - اتفقوا على أن ابراهيم... الخ
لكن المحلى - تلميذ المؤلف - قال في شرح جمع الجوامع : ما هنا انسب بالمقصود
مما في رفع الحاجب ، قال الكمال وهو رد لما قاله الزركشي ثم بين وجه الأنسبية .
والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤٦١/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٨٥/١) ، الدرر
اللوامع (٥٠٤/٢/١) ، حاشية العطار (٣٧٣/١) .

الأكل ، فيقال أكل لذيذ . انتهى قيل : وفيه نظر^(١) .
قلت : وجهه أن لذيذا (فعليل) بمعنى (مفعول) فلا فرق بينه وبين مستلذ
إلا ان تجعل^(٢) لذيذا صفة للمصدر لامفعولا كما هو ظاهر فرق الروياني ،
لكن هذا إنما هو بقصد الخالف ذلك .
ومنها : لو حلف لايفعل كذا فوكل من يفعله لايجنث لأن الفعل لم يقع
منه فلا يسمى فاعلا^(٣) .
وكذا لو وكل في البيع أو الطلاق ثم قال والله لست ببايع ولامطلق
لايجنث^(٤) .

المسألة الثالثة [إطلاق المشتق باعتبار الأزمنة الثلاثة] :

إطلاق المشتق باعتبار المستقبل مجاز اتفاقا^(٥) .
قيل^(٦) : وفي حكاية الاتفاق نظر ، فإن أبا حنيفة قال في حديث
(المتبايعين^(٧) بالخيار) أنهما المتساومان سميا متبايعين لأخذهما في مبادئ

(١) كذا قال الاسنوى بعد أن نقل ما ذكره الروياني في البحر ، وقد فرعه على مسألة
مقتضى اسم الفاعل صدور الفعل منه ، ومقتضى اسم المفعول صدوره عليه .
انظر الكوكب الدرر (٢٤٣) .

(٢) في ب ، د : يجعل .

(٣) وفي المسألة تفصيل طويل ذكره الماوردي .

منه : انه إذا كان ناويا ترك الفعل والحث عليه حنث بالتوكيل .
ومنه : إذا جرى العرف في وقوع الفعل بالتوكيل دون المباشرة كالاحتجام والحلق
والبناء حنث .

ومنه : كون الخالف ممن لايتولى ذلك بنفسه كالسلطان فإنه يجنث بالتوكيل .
انظر : الحاوي (٣٧٧/١٥) ، الابهاج (٢٣٦/١) .

(٤) في ج : هل يجنث .

(٥) بل اجماعا كما حكى ابن السبكي والزركشى وابن النجار ، ولعل عدول المؤلف
عنه لضعفه . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٢٢٧/١) ، تشنيف المسامع (٤٦٢/٢) ، شرح الكوكب (٢١٦/١) .

(٦) قائله الزركشى .

(٧) في ا ، ب ، د : المتبايعان ، والمثبت يوافق حديث البخارى وسبق تخريجه ص (١٣٨٨)

البيع وسيصيران^(١) متبايعين^(٢).

فرده الشافعى بأنه يصح نفيه وهو دليل المجاز فلا يحمل الحديث عليه^(٣)، قال الشافعى فيقال فى المتساومين إنهما غير متبايعين حتى لو قال امرأته طالق إن كنا تبايعنا وقد كانا متساومين لاحث^(٤) انتهى^(٥). وقد يقال يحتمل أن أبا حنيفة عمل به مع كونه مجازا لانضمام قرينة إليه فرده الشافعى بأنه مجاز ولاقرينة لأن الأصل عدمها .

وإطلاقه باعتبار الحال حقيقة اتفاقا .

وباعتبار الماضى فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور وفى "المحصول" أنه الأقرب أنه مجاز^(٦) باعتبار

(١) فى أ ، ب ، د : وسيصيرا .

(٢) أقول عند الحنفية المتبايعان حقيقة : المتساومان وهما المتشاغلان بالبيع وبعده يطلق عليهما مجازا ، قال الكاسانى :
والحديث محمول على خيار القبول ماداما فى التبايع - أى إذا قال البائع بعث فله أن يرجع قبل قبول المشتري وكذا العكس .
قال : وهذا النوع من التأويل نقله محمد فى الموطأ عن النخعى وموافق لرواية أبى حنيفة .

انظر : بدائع الصنائع (٢٢٨/٥) ، فتح القدير لابن الهمام (٢٥٨/٦) ، البناءة (٢٠٧/٦) ، الحجّة على أهل المدينة (٦٨٠/٢) ، وانظر رد الماوردى عليهم فى الحاوى (٣٥/٥) ، وانظر الدرر اللوامع (٥١٨/٢/١) .

(٣) أقول من عبارة : فرده الشافعى ... إلى هنا ليست فى كلام الزركشى بل أدرجها المؤلف ، وقد سبق أن من علامات المجاز صحة نفيه . والله أعلم .
راجع ص (١٦٢) .

(٤) انظر كلام الشافعى فى مختصر المزنى (١٣١/٢) .

(٥) انتهى كلام الزركشى وقد أورده فى البحر (٩٤/٢) .

(٦) قلت : فى المحصول المطبوع انعكست الأقوال حيث قال الأقرب انه ليس بشرط خلافا لابن سينا .

والصواب : أنه شرط خلافا لابن سينا ، وهو ظاهر استدلال الرازى ونقل الجمهور عن المحصول .

انظر : المحصول (٣٢٩/١/١) ، البحر المحيط (٩١/٢) ، الابهاج (٢٢٧/٢) ، نهاية السؤل (٢٠٥/١) .

ماكان كما سبق أن ذلك من أنواع العلاقة كالضارب بعد انقضاء الضرب (١) (*).

ويعبر عنه باشتراط بقاء المشتق منه في صدق المشتق حقيقة (٢) سواء أكان المشتق مما يمكن حصوله بتمامه وقت الإطلاق كالقيام والقعود أو لا يمكن كما لو كان من الأعراض السيالة كالكلام . وإنما طريق الاطلاق الحقيقي في هذا ونحوه أن يكون عند آخر جزء فلا يطلق على من قال زيد قائم "إنه متكلم" (٣) أو مخبر أو محدث إلا عند نطقه بالميم ونحوها لأن الكلام اسم لمجموع الحروف ويستحيل اجتماع تلك (٤) الحروف في وقت واحد لأنها أعراض سيالة لا يوجد منها حرف إلا بعد انفصال الآخر ، هذا ماجثته في "المحصول" وهو حسن يتنزل عليه إطلاق الجمهور (٥) ، وإن كان ظاهر كلام الهندي ، ووافقه ابن السبكي في "جمع الجوامع" أن الجمهور صرحوا بذلك وليس كذلك (٦).

(١) لم يسبق أن تعرض المؤلف لذلك .

نعم ذكر من أنواع العلاقات اطلاق اللفظ باعتبار ماكان وزال لكنه لم يذكر اطلاق المشتق على الماضي ولاهذا المثال .

وقد ذكره الاسنوى في التمهيد (١٩٦) ، وراجع ص (٥٧٣) والله أعلم .

(*) ١٥٦

(٢) كذا قال الزركشى وممن عبر بذلك الرازى - كما في الهامش السابق - وأتباعه . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤٦٢/٢) ، المحصول (٣٢٩/١/١) ، التحصيل (٢٠٥/١) ، منهاج الوصول (٢٠٤/١) .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، د .

(٤) في أ : ذلك .

(٥) أى : قولهم باشتراط بقاء المشتق مطلقا دون قيد .

(٦) الموضوع يحتاج إلى تحرير فالمسألة فيها مذاهب :

الأول : اشتراط بقاء المشتق مطلقا وعزى للجمهور وقال الرازى إنه الأقرب .
الثانى : عدم الاشتراط .

الثالث : التفصيل بين مايمكن حصوله بتمامه وبين ما لايمكن ذكره الآمدى وتبعه ابن الحاجب ، قال الزركشى في التشنيف : عزاه ابن السبكي والهندي إلى الأكثرين وفيه نظر فإن كلام الإمام في المحصول مصرح بأنه بحث له لم يقل به أحد . =

الثاني أنه حقيقة مطلقا ونقل عن ابن سينا وأبي هاشم^(١).
 قيل^(٢): وإن كانا لا يشترطان^(٣) صدق الأصل ، لكن ذلك في صفات الله
 تعالى بخلاف صفات غيره فإن المعتزلة كلهم موافقون عليها^(٤). وسبق مدرّكهم
 فيه^(٥).

نعم قال الأصفهاني في "شرح المحصول" إن نقل هذا عن ابن سينا وأبي
 هاشم فيه نظر أما ابن سينا فليس له موضوع في أصول الفقه ولا العربية حتى
 يؤخذ خلافه منه ، نعم قال إن الاصطلاح في علم المنطق أن قولنا كل ج ب
 لانعنى^(٦) به ما هو حينئذ دائما أو في الحال أو في وقت معين بل هو أعم من

= وقال في البحر : صرح الإمام باختياره في جواب المعارضة ومنع دعوى الاجماع
 على فساد .

والمؤلف هنا جعل تفصيل الرازي مقيدا لاطلاق الجمهور وعدهما مذهبا واحدا لكن
 سيأتي جعله التفصيل مذهبا مستقلا .
 بقى أن عزو التفصيل الذي ذكره الرازي إلى الجمهور ليس بصحيح لأن الرازي
 صرح بأن أحدا لم يقل به .

هذا تحرير الموضوع بحسب ما ذكره الزركشى وتلميذه المؤلف لكن المحلى تلميذه أشار
 إلى الفرق بين ما عراه الهندي وابن السبكي إلى الجمهور وما قاله الرازي إنه لم يقل
 به أحد ، وصرح الكمال بأنه الأول أخص والثاني أعم وأطال في ذلك ثم قال :
 وبهذا يظهر بطلان ما زعمه الزركشى بأن ما نقله الهندي وابن السبكي عن الجمهور
 بحث للإمام صرح بأنه لم يقل به أحد . والله أعلم .

انظر : المحصول (٣٣٣/١/١-٣٣٥-٣٤٠) ، الأحكام للآمدى (٨٦/١) ، مختصر ابن
 الحاجب (١٧٥/١) ، منتهى السؤل (٢٥) ، التشنيف مع جمع الجوامع (٤٦٤/٢) ،
 البحر المحيط (٩١/٢) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٥١٢/٢/١) ، حاشية البناني
 (٢٨٧/١) ، الابهاج (٣٢٨/١) ، النهاية للهندي (قسم ١/١٣٣) .

(١) نقله عنهما جمع من الأصوليين .

انظر : المحصول (٣٢٩/١/١) ، التحصيل (٢٠٥/١) ، منهاج الوصول (٢٠٤/١) .

(٢) قائله الزركشى وأصله للأصفهاني .

(٣) أقول العطف عليهما فيه نظر والصواب اختصاصه بأبي هاشم كما في كلام الزركشى

وظاهر السياق واللاحق وسيأتي أيضا في كلام المؤلف بعد قليل . والله أعلم .

(٤) انظر : البحر المحيط (٩٥/٢) ، الكاشف (رقم ٢) (٢٩٤/١) .

(٥) راجع ص () .

(٦) في ب ، ج ، د : يعنى ، والمثبت يوافق نقل البحر .

ذلك فإذا قيل الضارب متحرك لا يلزم أن يكون ذلك حكماً على الضارب في الحال بل على ما يصدق عليه الضارب سواء أكان في الماضي أو الحال أو المستقبل^(١)، وهذا اصطلاح ومن المعلوم أن الاصطلاحات لا مناقشة فيها ، ولا يلزم^(٢) من الاصطلاح المنطقي أن يكون موافقاً للأوضاع اللغوية العربية إلا إن ادعى صاحب الاصطلاح الموافقة . والمناقشة كلهم مصطلحون على ذلك حتى الإمام الرازي فتعيين ابن سينا لا معنى له .

وأما أبو هاشم فهو لا يشترط في صدق المشتق ثبوت أصله ، إلا أن ذاك^(٣) في صفات الله تعالى كما تقدم إيضاحه^(٤)، وأن ذلك لا ينبغي أن يدخل في بحث اللغة^(٥).

المذهب الثالث التفصيل بين الممكن وجوده كالقاعد فيكون بعد انقضائه مجازاً ، وبين غير الممكن وجوده كالمتكلم فيكون بعد انقضائه حقيقة للتعذر وجوابه الإنابة بآخر جزء كما سبق^(٦)(*).

وهذا المذهب نقله الآمدي ولكن في موضع من^(٧) المحصول أن هذا الفرق لم يقل به أحد من الأمة^(٨)، وفي موضع صرح باختياره ومنع دعوى الاجماع فيه^(٩).

الرابع : الوقف حكاة بعض المتأخرين كالسبكي .
قيل^(١٠) : ولا يوجد منقولاً ، وإنما جوزوه بعض شراح المختصر فيه

(١) انظر هذا المعنى في منطق المشركين لابن سينا (٧٧) وما بعدها .

(٢) في أ ، د : ولا يلزم أن يكون اصطلاح .

(٣) في د : ذلك .

(٤) راجع ص (١٧١) وما بعدها .

(٥) انظر : الكاشف (رقم ٢) (٢٩٣/١) ، البحر المحيط (٩٥/٢) .

(٦) راجع ص (١٧٩) .

(*) ١٧٦ ب

(٧) في أ ، ب ، د : في .

(٨) في ب ، د : الأئمة ، والمثبت يوافق المحصول .

(٩) سبق تحرير هذا الموضوع في هـ (٦) ص (١٧٩) .

(١٠) قائله الزركشى .

كالقاضي عضد الدين إذ قال كأن ميل ابن الحاجب إلى التوقف^(١)، وأما الشريف^(٢) وغيره فصرحوا بأن ابن الحاجب اختار القول الثالث المفصل^(٣). نعم الآمدى لما حكى المذاهب الثلاثة ولم يرجح منها شيئاً ربما يدل على أنه يقول بالتوقف^(٤)، ويخرج مما سيأتى فى التنبيهات فى تقرير محل الخلاف مذاهب أخرى بتفاصيل^(٥) لكن الحق أنه تحرير لمحل الخلاف لتفصيل .

(١) انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٤٦٥، ٤٦٢/٢) ، البحر المحيط (٩٢/٢) ، شرح العضد (١٧٦/١) .

وقد عزى الأسنوى الوقف إلى ابن الحاجب صراحة فى نهاية السؤل (٢٠٥/١) .
(٢) كذا ذكر الزركشى ، وقد ترددت فى المقصود ويحتمل أن يكون المراد الشريف الجرجانى ، والدافع لعدم الجزم هو أن الشريف من المعاصرين للزركشى لكن هذا لا يمنع من نقل الزركشى عنه ، ويحتمل أن يكون المراد الشريف المرتضى . والله أعلم .

والشريف الجرجانى هو على بن محمد علامة دهره ولد عام (٥٧٤٠هـ) بجرجان واشتغل بالعربية حتى برع وتصدى للإقراء والتصنيف والفتيا وتخرج به أئمة واشتهر ذكره ، تجاوزت مصنفاته الخمسين منها :

"التعريفات" ، حاشية على شرح العضد ، "حاشية على المطول" وغيرها . مات بشيراز عام (٥٨١٦هـ) .

انظر : بغية الوعاة (١٩٦/٢) ، الضوء اللامع (٣٢٨/٥) ، الفوائد البهية (١٢٥) ، معجم المؤلفين (٢١٦/٧) ، الأعلام (٧/٥) .

(٣) كذا نقل الزركشى ، قال الشريف الجرجانى بعد ذكر كلام العضد : فإن قلت : ذكر أدلة المشترط والنافى وأجاب عنهما ، أما التفصيل فلم يذكر له دليلاً ولا جواباً فالظاهر ميله إليه .

قلت : دليل المشترط مطلقاً مع اعتبار التعذر هو دليل التفصيل ، فهو مذكور مع جوابه ، ورد على النافى مطلقاً فالظاهر ما ذكرناه . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٤٦٥/٢) ، حاشية الجرجانى (١٧٧/١) .

(٤) قلت : صرح الاسنوى بأنه توقف فى المسألة .

انظر نهاية السؤل (٢٠٥/١) .

(٥) عدها الزركشى فى البحر سبعة .

انظر البحر المحيط (٩٢/٢) .

نعم يخرج من كلام القاضى أبى الطيب فى مسألة خيار المجلس قول آخر بالتفصيل بين اطلاقه عقب المعنى المشتق منه فىكون حقيقة ، وبين أن يتناول الزمان فلا^(١) ، وفى كلام أبى الخطاب^(٢) الحنبلى نحوه^(٣) .

تنبيهات :

أحدها : محل الخلاف ما إذا لم يطرأ على المحل ما يضاعف الوصف الذى زال كالقاتل والسارق ، أما لو طرأ ذلك كتسمية اليقظان نائماً باعتبار النوم السابق فمجاز قطعاً^(٤) ، وهو منتج لأنه من اطلاق أحد الضدين على الآخر ، هذا مقتضى كلام الإمام فى "المحصول" و"المنتخب" وتبعه صاحباً "الحاصل" و"التحصيل"^(٥) .

- (١) كذا ذكر ابن تيمية فى المسودة (٥٦٨) ، والزركشى فى البحر (٩٢/٢) .
 (٢) محفوظ بن أحمد البغدادى الكلوزانى (بفتح الكاف) نسبة إلى قرية أسفل بغداد حيث ولد فيها عام ٤٣٢هـ ، العلامة الورع ، شيخ الحنابلة ، سمع الجارزى وعنه روى السلفى ، تتلمذ على القاضى أبى يعلى وسمع الحديث وروى الكثير ، كان مفتياً عابداً ، خيراً ، صادقاً ، حسن الخلق والعشرة ، من محاسن العلماء وأذكيائهم حلوا النادرة ، كان الكيا يقول إذا رآه : جاء الجبل ومرة : جاء الفقه ، من مؤلفاته :
 "التمهيد" فى أصول الفقه ، "الهداية" ، "رؤوس المسائل" ، وله نظم رائق ، مات ببغداد عام (٥١٠هـ) .
 انظر : مقدمة التمهيد للكلوزانى (٣٩١-٦٦) ، سير النبلاء (٣٤٨/١٩) ، طبقات الحنابلة (٢٥٨/٢) ، ذيل طبقات الحنابلة (١١٦/٣) ، العبر (٢١/٤) ، المنهج الاحمد (٢٣٣/٢) ، الشذرات (٢٧/٤) ، الأعلام (٢٩١/٥) ، معجم المؤلفين (١٨٨/٨) .
 (٣) كذا قال الزركشى بعد أن نقل عبارته ، وهى فى المسودة :
 الفرق بين ما يطول زمنه كالأكل وما يقصر كالبيع .
 لكن ابن النجار عزى إلى أبى الخطاب القول الثالث ولم أقف فى التمهيد على هذه المسألة . والله أعلم .
 انظر : البحر المحيط (٩٢/٢) ، المسودة (٥٦٧) ، شرح الكوكب (٢١٧/١) .
 (٤) انظر شرح الكوكب (٢١٨/١) .
 (٥) كذا قال الاسنوى فى نهاية السؤل (٢٠٦/١) ، وانظر : المحصول (٣٤٠/١/١) ، التحصيل (٢٠٧/١) .

وصرح به الآمدى فى "الأحكام" إذ قال فى آخر المسألة لا يجوز تسمية القائم قاعدا والقاعد قائما للقيام والقعود السابق بإجماع المسلمين وأهل اللسان^(١) أى حقيقة بل مجازا .

ومحل الخلاف أيضا إذا لم يمنع مانع من الخارج من إطلاقه ، أما إذا منع فلا يطلق حقيقة ولا مجازا كإطلاق الكافر على من أسلم لتضاد الوصفين فلا يكون حقيقة ولما فيه من إهانة المسلم والإخلال بتعظيمه ، ولذلك^(*) يسمى مؤمنا فى حالة نومه ونحوه إطلاقا متعينا شائعا ولو كان مجازا^(٢) . بل لو قيل : إنه حقيقة شرعية أو مهتني من القواعد اللغوية لذلك لم يكن بعيدا كما سبق نحوه^(٣) ، وحينئذ فإسناد منع ذلك إلى المانع أولى من القول بإسناده إلى عدم المقتضى لكون الأصل عدم المقتضى وعدم المانع ، لأننا نقول إنما ذلك عند الاحتمال وهنا قد تحقق وجود مانع نعم سيأتى فى (**)^(٤) القياس لنا خلاف فى أن المانع يستدعى وجود المقتضى أو لا ؟

ومحل الخلاف أيضا كما قاله القرافى إذا كان المشتق محكوما به كزيد مشرك أو زان أو سارق .

أما إذا كان متعلق الحكم نحو {فاقتلوا المشركين}^(٥) ، و{الزانية والزانى فاجلدوا}^(٦) ، و{السارق والسارقة فاقطعوا}^(٧) الآيات فيكون حقيقة إذ لو كان

(١) انظر : الإحكام للآمدى (٨٨/١) ، نهاية السؤل (٢٠٦/١) ، الابهاج (٢٢٨/١) ، البحر المحيط (٩٦/٢) .

(*) ١٩٨ ج

(٢) انظر : شرح الكوكب (٢٠٨/١) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٧٥/١) ، (١٧٨) .

(٣) وهو ماسبق أن أشار إليه المؤلف أثناء بيان كلام المعتزلة من خروج صفات الله تعالى عن قاعدة الاشتقاق واستثنائها للدلائل العقلية . راجع ص (١٧١٠) .

(**) ١٤١ د

(٤) وذلك ضمن مباحث المجلد الثانى .

(٥) التوبة (٥) .

(٦) النور (٢) .

(٧) المائدة (٣٨) .

مجازا لكان من أشرك أو زنى أو سرق بعد زمان^(١) نزول الآية والخطاب بها يكون مجازا فلا يدخل فيها لأن الأصل عدم المجاز ولاقائل بذلك . وإذا قلنا باعتبار الانتضاء في الماضي فيقيد^(٢) بذلك أيضا .

قال ولا مخلص من الإشكال إلا بما قررناه لأن الله تعالى لم يحكم في تلك الآيات بشرك أحد ولا بزناه ولا بسرقة ، وإنما حكم بالقتل والجلد والقطع على الموصوف بهذه الصفات . نعم هو متعلق هذه الأحكام^(٣) انتهى .

وقد خولف في زمانه واختبطوا في جوابه^(٤) وإن كان الأصفهاني في "شرح المحصول" قد ذكر نحوه^(٥) فأجاب بعضهم^(٦) عن ذلك بأن المجاز وإن كان الأصل عدمه إلا أن الإجماع انعقد على أن المتصفين بهذه الصفات بعد ورود النصوص تتناولهم^(٧) وتثبت^(٨) تلك^(٩) الأحكام فيهم^(١٠) .

ولكن الجواب الحق أن هنا شيئين :

-
- (١) في ج : يعذر فإن ، وهي محتملة والمثبت قريب من تنقيح الفصول . والله أعلم .
 (٢) في أ : فيقيد .
 (٣) انظر : تنقيح المحصول (٥٠) ، تشنيف المسامع (٤٦٦/٢) ، شرح الكوكب (٢١٨/١) .
 (٤) ولم يوفقوا للصواب كذا قال الزركشى ، وقال الكمال : واختلف المحققون فمنهم من سلم كالاسنوى ، ومنهم منع وأجاب وقدوتهم السبكي .
 انظر : البحر المحيط (٩٦/٢) ، الدرر اللوامع (٥١٥/٢/١) ، نهاية السؤل (٢١٦/١) التمهيد للأسنوى (١٥٤) .
 (٥) كذا قال الزركشى في التشنيف (٤٦٧/٢) ، وانظر الكاشف (رقم ٢) (٢٩٩/١) .
 (٦) لم يصرح الزركشى مع نقله لهذا الجواب في البحر (٩٦/٢) .
 (٧) في أ : يتناولهم .
 (٨) في أ : ويثبت .
 (٩) في أ : ذلك .
 (١٠) في أ : فهم .

إطلاق اللفظ وإرادة المعنى من غير تعرض لزمان كقولنا الخمر حرام فإنه صادق سواء أكانت الخمرية موجودة أو لا فإطلاق الخمر في هذه الحالة حقيقة لأن المراد بالحال حال التلبس لا التلفظ ، وكذلك نحو آيات {فاقتلوا المشركين} (١) ، و{الزانية والزاني} (٢) ، و{السارق والسارقة} (٣) لم يقصد إلا من اتصف بالشرك وبالزنا وبالسرقة وقت تلبسه وذلك حقيقة .

ومثله إطلاق ذلك بعد الانقضاء فإنه لم يخرج عن ذلك الذي قد اطلق حقيقة واستمر وإنما يقع التجوز عند إرادة المتكلم إطلاق الوصف باعتبار ما كان عليه أو مايؤول إليه (٤) .

قال الشيخ تقي الدين السبكي وإنما سرى الوهم للقراfi من اعتقاده أن الماضي والحال والمستقبل بحسب زمان إطلاق اللفظ ، والقاعدة صحيحة في نفسها ، ولكن لم يفهموها حق فهمها ، فالمدار على حال التلبس لاحال النطق (٥) .

على أنه قد نوقش القراfi في مواضع (٦) :

منها قوله : إن متعلق الحكم ليس مرادا يرد عليه قولك القاتل يقتل أو الكافر يقتل تريد (٧) به معهودا حاضرا فإنه لا يكون حقيقة حتى يكون القتل قائما به من حيث الخطاب .

(١) التوبة (٥) .

(٢) النور (٢) .

(٣) المائدة (٣٨) .

(٤) هذا ماقاله الزركشى وقال إنه الحق وتبعه المؤلف مع الإيضاح . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٩٦/٢-٩٧) ، حاشية البناني (٢٨٨/١) .

(٥) كذا نقل الزركشى وغيره عن السبكي وكلام ابنه يشير إلى أنه ذكر ذلك في مختصر الاتساق في مقارنة الاشتقاق . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٩٧/٢) ، تشنيف المسامع (٤٦٨/٢) ، الدرر اللوامع (٥١٦/٢/١) ، حاشية العطار (٣٧٧/١) ، الابهاج (٢٣٠/١) .

(٦) المناقش هو تقي الدين السبكي .

(٧) في أ : يريد .

وأیضا فإن قوله تعالى {فاقتلوا المشركين} ^(١) ينحل إلى الذين هم يشركون فهم محكوم عليهم ^(٢).
وبالجملة فلا فرق بين أن يكون المشتق محكوما عليه أو متعلق الحكم أو غير ذلك ، فالمدار على ماقررناه .

[التنبيه] الثاني :

تكميل ما تحرر ^(٣) في جواب شبهة القرافي أن اللفظ على أربعة أقسام :
قسم وضع للزمان المعين كأمس وغدا والآن .
وقسم وضع مجردا عن الدلالة على الزمان تضمننا والتزاما كأسد ، ^(*)
فهذا لا يتصف من حيث الأزمنة لا بحقيقة ولا بمجاز .
وقسم وضع للحدث والزمان المعين كالأفعال ، فالزمان فيها جزء من مدلولها ، فهذه حقيقة فيما وضعت له مجاز إن استعملت في غيره ، فالفعل الماضي وضعه للحدث والزمن الماضي كقام فإذا أريد به الاستقبال نحو غفر الله لك ونحو {ونفخ في الصور} ^(٤) ، أو الحال كقام الآن ونحو ذلك ، كان مجازا قطعا والمضارع فيه خمسة مذاهب كونه للحال لا للاستقبال ، عكسه كونه حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال عكسه حقيقة فيهما فيكون مشتركا وظاهر "التسهيل" اختياره ^(٥) فمتى استعمل في الماضي كان مجازا قطعا ، وكذا

(١) التوبة (٥) .

(٢) بهذا أجاب الشيخ تقي الدين السبكي قال : فيظهر أن سؤال القرافي لا وقع له وقد أطال الزركشى في النقل عنه نحو أربع صفحات . والله أعلم .
انظر البحر المحيط (١٠٠/٢) .

(٣) في أ : تجوز .

(*) ١٥٧

(٤) الزمر (٦٨) .

(٥) قلت : صرح في شرحه بذلك حيث قال :

فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا لأن كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج بخلاف إطلاق المضارع على الماضي .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٧/١-١٨) ، شفاء الغليل في إيضاح التسهيل

(١٠٤/١) . ومدهم لمؤلف هذا المصنف ص (١٤٦٩)

لو استعمل في غير ما هو موضوع له عند القائل به^(١).
 وقسم رابع وهو نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة ونحو ذلك ، فما أريد فيه الثبوت من اسمى الفاعل والمفعول وكالصفات المشبهة مطلقا لدلالة له على زمان أصلا بل يصير كلفظ اسد وإنسان ، وعليه حمل نحو {فاقتلوا المشركين}^(٢)، ونحو {الزانية والزانية}^(٣)، {والسارق والسارقة}^(٤)، فإن قصد به الحدوث كما يقصد بالأفعال ولهذا أعمل عمل الفعل فدلالته على الزمان بالالتزام لا بالتضمن كما هو شأن الفعل فيطرقة الانقسام^(*) للحقيقة والمجاز ، ويأتي فيه ماسبق في أصل المسألة .

[التنبية] الثالث :

نشأ مما قرناه الاختلاف في مسائل :

منها : رجوع البائع في سلعته بفلس المشتري لقوله صلى الله عليه وسلم (أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه)^(٥) إن قلنا إنه صاحبه باعتبار ماضى حقيقة رجوع وإلا فلا ، فيتعين الحمل على المستعير^(٦).
 وجوابه أنه وإن كان مجازا فقد قام الدليل على إرادته كما ذكر ذلك في محله^(٧).

(١) أى القائل بأنه للحال يكون اطلاقه على الاستقبال مجاز . وكذا العكس . والله

أعلم .

(٢) التوبة (٥) .

(٣) النور (٢) .

(٤) المائدة (٣٨) .

قلت : حملة الشيخ تقي الدين السبكي في جوابه على القراني ، والمراد هنا اسم الفاعل . كذا نقله الزركشى في التشنيف (٤٦٨/٢) . والله أعلم .

(*) ١٧٧ب

(٥) سبق تخريجه ص (١٥٧٤) .

(٦) كذا قال الاسنوى في نهاية السؤل (٢٠٥/١) ، وانظر الدرر اللوامع (٥١٧/٢/١) .

وراجع مناقشة البدخشي والعتار لهذا البناء في : شرح البدخشي (٢١٤/١) ،

حاشية العطار (٣٧٥/١) .

(٧) أطل ابن حجر في بيان الحديث وأحكامه في فتح الباري (٦٢/٥) .

ومنها^(١): قال الكافر أنا مسلم هل يحكم بإسلامه فيه اضطراب في الشرح والروضة^(٢). وبالجملة فمنشأ الخلاف فيه أنه قد يريد أنا أسلم بعد ذلك فيكون وعدا وقد يريد الماضي وهو دينه الذي هو عليه في الماضي ولكنه سماه إسلاما^(٣).

ومنها لو قال أنا مقر بما يدعيه^(٤) كان اقرارا لأنه حقيقة في الحال . ومنها : قال لزوجته ياطلق طلقت لذلك ، فإن ادعى أنه أراد الماضي وقد وقع عليه طلاق قبل ذلك صدق .

ومنها : هل يزول كراهة السواك للصائم بالغروب قبل فطره أو لا بد من افطاره لأنه ليس حينئذ صائما وقد قال صلى الله عليه وسلم (لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)^(٥) فالأكثر على أنه يزول بالغروب لأنه قد أفطر شرعا .

(١) أفاد المؤلف هذا الفرع ومابعده من تمهيد الأسنوى .

(٢) كذا قال الأسنوى قال وقد أوضحتها في المهمات .

انظر التمهيد (١٥٥) ولم أقف عليه في كتاب الإقرار من الروضة . والله أعلم .
(٣) قلت : الاسلام له اطلاقان :

عام : وهو دين جميع الرسل ، ومنه قوله تعالى على لسان ابراهيم واسماعيل {واجعلنا مسلمين لك} البقرة (١٢٨) ، وقوله تعالى على لسان موسى {فعلية توكلوا ان كنتم مسلمين} يونس (٨٤) ، وقوله على لسان الحواريين {آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون} آل عمران (٥٢) .

وخاص : وهو شرع سيدنا محمد ومنه قوله تعالى {ومن يبتغ غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه} آل عمران (٨٥) . قال ابن جرير :

لما نزلت الآية ادعى أهل الملل أنهم مسلمون فأمرهم الله بالحج ان كانوا صادقين لأن من سنة الاسلام الحج فامتنعوا فأدحض الله بذلك حجتهم .

وبهذا تظهر وجهة مقاله الأسنوى . والله أعلم .

انظر : الرسل والرسالات (٢٤٣) ، تفسير الطبرى (٣٣٩/٣) ، التمهيد للأسنوى (١٥٧) .

(٤) في أ : تدعيه .

(٥) صحيح البخارى (الصوم) (٢٢٦/٢) ، وفي صحيح مسلم (الصوم) (٨٠٧/٢) (أطيب عند الله يوم القيامة) .

ومنها : لو أوصى أو وقف على حفاظ القرآن لا يدخل من نسيه^(١) لأن ذلك مجاز .

ومنها : وقف أو أوصى لورثة زيد وزيد حتى لا يصح لأنه ليس وارثا إلا باعتبار المستقبل وهو مجاز .^(*)

ومنها : في مسألة كلما ولدت واحدة فصاحبها طواقق ، هل يخرج عن الصحبة من وقع عليها الطلاق أو لا لأنها صاحبة باعتبار ما كان^(٢) .

تذنيب :

من مسائل الاشتقاق أن المشتق لإشعار له بخصوصية الذات ، فالأسود مثلا ذات لها سواد ولا يدل على حيوان ولا غيره ، والحيوان ذات لها حياة لا خصوص إنسان ولا غيره قال الهندي : لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، ومفهومه أنه يدل بالالتزام^(٣) ، فإن أراد مطلق الجسم فمسلم أو نوعا معيناً^(٤) . والله أعلم .

(١) أى نسى القرآن .

(*) ١٩٩ ج

(٢) انظر هذه الفروع في التمهيد للأسنوى (١٥٧) ، وقد أطال في الفرع الأخير وقد جعل الكمال من بناء المسألة الخلاف في كون اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في غيره ومنه حديث (المتبايعين بالخيار) هل المراد المتساومين أو من حصل منهما البيع ؟

انظر الدرر اللوامع (٥١٨/٢/١) ، وسبق الحديث ص (١٧١٧) ب (١٣٢٨)

(٣) عبارة المؤلف توهم أنه استنتجه من كلام الهندي وليس كذلك بل صرح الهندي به ، وقبله الرازي حيث قال : فإن علم علم بطريق الالتزام .

انظر : النهاية للهندي (١٤٦/١/١) ، المحصول (٣٤٥/١/١) ، تشنيف المسامع

(٤٩٦/٢) ، البحر المحيط (١٠٣/٢) ، شرح العضد (١٨٢/١) .

(٤) الظاهر ان مراده الأول وهو ماتشير إليه عبارة الرازي وابن النجار . والله أعلم .

انظر : النهاية (قسم ١/١٤٦) ، المحصول (٣٤٥/١/١) ، شرح الكوكب (٢٢١/١) .

ص : تقسيم آخر

الشرح :

وهو راجع للمفرد تارة وللمركب أخرى كما ستراه ، وهو انقسامه باعتبار محل الدلالة إلى منطوق ومفهوم إذ لا تخلو الدلالة عن القسمين لكن لكل منهما أقسام وشروط لا بد من معرفتها يأتي إن شاء الله تعالى بيانها واضحة^(١).

[المنطوق والمفهوم] :

فسم بالمنطوق ذا وإلا

(٢) اللفظ إن كان بنطق دلا

نص إذا معنى له يفوق

(٣) فسمه المفهوم فالمنطوق

فيه احتمال ظاهر قد عرفا

بلا احتمال والذي قد ضعفا

الشرح :

أى أن المعنى المستفاد من اللفظ إن استفيد من حيث النطق به سمي منطوقا أو من حيث السكوت اللازم للفظ سمي مفهوما^(٤).
والمفهوم وإن كان في الأصل عاما لكل ما فهم من نطق أو غيره لأنه اسم مفعول فهم يفهم^(٥) لكن اصطلاحوا على اختصاصه بهذا النوع وهو المفهوم المجرد الذى لا يستند إلى نطق لكونه فهم من غير تصريح بالتعبير عنه بل له استناد إلى طريق عقلى^(٦).

(١) انظر ص (١٧٤٧) ومابعدها .

(٢) فى أ : أولا .

(٣) فى ب ، د : والمنطوق .

(٤) انظر : نهاية السؤل (٢١٢/١) ، شرح الكوكب (٤٧٣/٣) .

(٥) لم أقف على من ذكر ذلك بعد البحث فى كثير من كتب اللغة كالصباح واللسان والمجمل والمعجم لابن فارس والتهذيب والتاج والمصباح . والله أعلم .

(٦) راجع : البحر المحيط (٥/٤) ، الكليات للكفوى (٨٦٠) .

[أقسام المنطوق] :

فالقسم الأول وهو المنطوق ينقسم إلى نص وظاهر .

فالنص : ما أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد وهو معنى قولى (يفوق بلا احتمال) أى ذلك المعنى فائق بسبب^(١) عدم الاحتمال فيه ، فيسمى^(٢) اللفظ الدال عليه نصا لارتفاعه على غيره من الألفاظ فى الدلالة مأخوذ من قولهم نصت الظبية جيدها إذا رفعتة ، ومنه منصة العروس - بفتح الميم - قاله المطرزي^(٣) ، فقولى (معنى) مرفوع بفعل محذوف على حد قوله تعالى إذا السماء انفطرت^(٤).

والظاهر : ما أفاد معنى مع احتمال معنى غيره لكنه ضعيف فهو بسبب ضعفه خفى فلذلك سمي اللفظ لدلالته على مقابله وهو القوى ظاهرا^(*) كالأسد فإنه ظاهر فى الحيوان المفترس ، ويحتمل أن يراد به الرجل الشجاع مجازا لكنه احتمال ضعيف^(٥) ، والكلام فى دلالة اللفظ الواحد ليخرج المجمل مع المبين لأنه وإن أفاد معنى لا يحتمل غيره فإنه لا يسمى مثله نصا^(٦).

[إطلاقات النص] :

واعلم أن النص كما يطلق فى مقابلة الظاهر يطلق أيضا فى مقابلة الاستنباط والقياس ، فيقال مثلا دل عليه النص والقياس فهو أعم من أن

(١) فى أ ، ب : لسبب .

(٢) فى أ : يسمى .

(٣) نقله عنه ابن النجار فى : شرح الكوكب (٤٧٩/٣) ، تشنيف المسامع (٣٣٠/٢) ، البحر المحيط (٤٦٢/١) .

(٤) الانفطار (١) .

* (١٤٢) د

(٥) انظر : تشنيف المسامع (٣٣١/٢) ، البحر المحيط (٤٦٥/٢) .

وانظر تعريف الظاهر فى : التعريفات (١٤٣) ، الكليات (٥٩٤) ، الحدود الأنيقة (٨٠) .

(٦) انظر تشنيف المسامع (٣٣٠/٢) .

يكون معه احتمال آخر أو ليس معه^(١)، وهذا كما سيأتى^(٢) فى أن العلة^(٣) إما منصوصة وإما مستنبطة وفى أن شرط الفرع لا يكون منصوفاً ونحو ذلك ومن هذا قولهم^(٤) نص الشافعى كذا^(٥) فى مقابلة قول مخرج أو نحوه . يعنون به أعم من النص والظاهر^(٦) . والله أعلم .

[المحكم والمتشابه] :

كلاهما المحكم والمقابل فمتشابه إذا تقابل^(٧)
يستأثر الله بعلمه وقد يطلع بعض أصفياه المعتمد

الشرح :

أى أن كلا من النص والظاهر يسمى محكما من الإحكام وهو الإلتقان^(٨) لأنه أحكم بظهور المراد منه ، إما بلا احتمال أصلاً^(٩) أو برجحان احتمال يظهر المراد فيحمل عليه^(١٠) فهو بإزاء القدر المشترك بين القسمين وهو عدم المرجوحية . وهذا أحسن من تعبير بعضهم بالراجحية^(١١) لأن مالا احتمال

-
- (١) ذكر الزركشى خمس اطلاقات للنص فانظر ك البحر المحيط (٤٦٢/١) ، تشنيف المسامع (٣٣١/٢) .
(٢) سيأتى فى باب القياس وهو ضمن المجلد الثانى .
(٣) فى أ ، ب : العلية .
(٤) أى قول الفقهاء .
(٥) فى أ : على كذا ، وفى ب : فى كذا مقابله .
(٦) انظر تشنيف المسامع (٣٣١/٢) .
(٧) فى ب ، د : يقابل .
(٨) انظر : تشنيف المسامع (٤٢٣/٢) ، الكليات (٨٤٥) .
(٩) وهذا هو النص .
(١٠) وهذا هو الظاهر .
(١١) أى رجحان الإفادة فيهما ، وبذلك عبر الأسنوى وابن السبكى .
انظر : نهاية السؤل (١٩٢/١) ، الابهاج (٢١٥/١) .

فيه لا يقال له راجح^(١).

فالمحكم : هو المتضح المعنى .

ومقابلته يسمى المتشابه : وهو ما لم يتضح فيه المعنى^(٢)، سمي بذلك لتشابه المعاني فيه وعدم ظهور المراد منها ، فيدخل تحته :
ما احتتمل معنيين على السواء وهو المجمع ، وسيأتي بيان جهات الاستواء^(٣).

وما كان ظاهرا في أحدهما أو أحدها ولكن قام دليل على إرادة المرجوح فيؤول اللفظ بالحمل عليه .
فمدلول المتشابه امران ، المجمع والمؤول ، باعتبار القدر المشترك بينهما وهو عدم الرجحان^(٤).

وفي تفسير الماوردي عن الشافعي رحمه الله أن المحكم ما لا يحتتمل من التأويل إلا وجهها واحدا ، والمتشابه ما احتتمل أوجهها^(٥).

(١) مقاله المؤلف وجيه ومراده أن القدر المشترك بين النص والظاهر هو عدم مرجوحية كل منهما ، وليس رجحان الإفادة فيهما لأن النص لا يحتتمل غير معناه فلا احتمال فيه فلا يقال انه راجح .
وهو أوجه من قول ابن السبكي والأسنوي أن النص فيه رجحان بلا احتمال والظاهر رجحان باحتمال . والله أعلم .
انظر نفس المصدرين .

(٢) انظر : مختصر ابن الحاجب (٢١/٢) ، تشنيف المسامع (٤٢٣/٢) ، شرح الكوكب (١٤١،١٤٠/٢) ، الحدود الأنيقة (٨٠) .

(٣) انظر ص (١٧٤٢) .

(٤) فالحلاصة :

أن اللفظ الذي له معنى إما أن لا يحتتمل غيره فهو النص .
أو يحتتمل لكن رجح احدهما فهو الظاهر .
فإن تساوى المعنيان فهو المجمع .

وإن قام دليل على إرادة المرجوح فهو المؤول .

فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم .

والمشترك بين المجمع والمؤول هو المتشابه . والله أعلم .

انظر الكليات (٨٤٥) .

(٥) انظر : النكت والعيون (٣٠٤/١) ، البحر المحيط (٤٥١/١) .

والمراد بالوجه الواحد الذى يتعين العمل به سواء أكان لا احتمال معه أو معه احتمال مرجوح .

وبالأوجه ما ليس فيه متعين للعمل كما بيناه .

بل قال الماوردى : ويحتمل أن المحكم ما كانت معانى أحكامه معقولة (*) بخلاف المتشابه كأعداد الصلوات واختصاص رمضان بالصيام دون شعبان (١) . وفى تفسير المحكم والمتشابه سوى ما سبق أقوال كثيرة : منها : أن المحكم ما خلاص لفظه من الاشتراك ولم يشب بغيره والمتشابه بخلافه .

أو أن المحكم : ما اتصلت حروفه ، والمتشابه : ما تقطعت كالحروف المقطعة أوائل السور (**).

أو أن المحكم : ما توعد به الفساق ، والمتشابه : ما خفى عقابه .

أو أن المحكم : ما احتج الله به على الكفار ، والمتشابه خلافه .

أو أنه الوعد والوعيد فى الأحكام ، والمتشابه : القصص وسير الأولين .

أو أن المحكم : نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التوراة

والكتب المتقدمة ، والمتشابه : نعته فى القرآن .

أو أن المحكم : الناسخ ، والمتشابه : هو المنسوخ .

أو أن المتشابه آيات القيامة ، والمحكم ما سواها .

أو نحو ذلك من الأقوال المنتشرة (٢) ، قال ابن السمعاني :

أحسنها إن المحكم ما أبان معرفة المراد بظاهره أو بدلالة تكشف (٣) عنه ،

(*) ١٥٨ أ

(١) انظر نفس المصدرين .

(**) ١٧٨ ب

(٢) انظرها فى : البحر المحيط (٢/٤٥٠) ، شرح الكوكب (٢/١٤٠، ١٤٣) ، النكت

والعيون (١/٣٠٤) ، الكليات (٨٤٥) ، المفردات للراغب (٣٧٤، ١٨٢) ، تفسير

الطبرى (٣/١٧٥) ، الجامع للقرطبي (٤/١٠) .

(٣) فى أ ، ب ، د : يكشف .

والمتشابه بخلافه^(١) فيدخل في كلامه في المحكم المؤول ويجمع بينه وبين ما سبق من القول الراجع أنه من حيث هو كان متشابهها لعدم إرادة الظاهر فيه^(٢)، وبعد قيام الدليل على إرادة المرجوح صار محكما ، وإليه أشرت بقولي (إذا تقابل)^(٣) أى إذا أردت أن تقابله بالمحكم وإن أطلق عليه في بعض أحواله محكما باعتبار آخر .

وقولي (يستأثر الله بعلمه) بيان لحكم المتشابه وإن أوهمت عبارة "جمع الجوامع" أنه تفسير له^(٤)(*).

قال الأستاذ أبو منصور إن هذا قول كثير من أصحابنا المتكلمين والفقهاء كالحارث^(٥) والقلاسي^(٦)، ووقفوا في قوله تعالى {وما يعلم تأويله إلا الله}^(٧) على ذلك .

(١) تبع المؤلف شيخه في النقل عن ابن السمعاني وعبارة القواطع :
وأحسن الأقاويل :

المتشابه : ما استأثر الله تعالى بعلمه ولم يطلع عليه أحد من خلقه وكلفهم بالإيمان به .
والمحكم : ما طلع العلماء عليه وأوقفهم على المراد به .
وهذا المختار على طريقة السنة .

قلت : وحسنه القرطبي أيضا ورجحه الطبري .

انظر : البحر المحيط (٤٥٢/١) ، تشنيف المسامع (٤٢٣/٢) ، القواطع (٤٨٢/٥) ،
الجامع للقرطبي (١٠/٤) ، تفسير الطبري (١٧٥/٣) .

(٢) في ب ، د : منه .

(٣) في ب : يقابل .

(٤) حيث قال : والمتشابه ما استأثر الله بعلمه .

قال الزركشى : فسرته بحكمه وإلا فهو مالم يتضح معناه .

انظر جمع الجوامع مع التشنيف (٤٢٣/٢) .

(*) ٢٠٠ ج

(٥) الحارث المحاسبي وسبقت ترجمته ص () .

(٦) سبقت ترجمته ص () .

(٧) آل عمران (٧) .

قال : وهو الأصح عندنا لأنه قول الصحابة كابن عباس ، وابن مسعود وأبي بن كعب ، وهو اختيار أبي عبيد والأصمعي وأحمد بن يحيى النحوي^(١).

وقال ابن السمعاني : إنه المختار على طريق أهل السنة^(٢)، وحكاه البغوي في تفسيره عن الأكثرين من الصحابة والتابعين والنحويين^(٣)، وقطع به^(٤)الزبيرى من أصحابنا في كتاب "المسكت"^(٥)(٦).

ومقابله قول الأشعري والمعتزلة انه لا بد أن يكون من الراسخين في العلم من يعلمه ، والوقف عندهم في الآية على (في العلم)^(٧)وجملة (يقولون آمنابيه) نصب على الحال من (والراسخون)^(٨)فقط دون المعطوف عليه لتعذره فهو قرينة مخصصة لتقييد الحال بالمعطوف كما في {ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة}^(٩)فإن نافلة حال^(١٠)من المعطوف وهو يعقوب لأنه ولد الولد

(١) المراد ثعلب ، وبه صرح أبو منصور ولاادري لم عدل الزركشى - وتبعه المؤلف - إلى الاسم وقد سبقت ترجمته .
وانظر كلام أبي منصور في كتابه أصول الدين (٢٢٢) ، ونقله الزركشى في البحر (٤٥٢/١) .

(٢) سبق قريبا نقل نص ابن السمعاني .

(٣) انظر : تفسير البغوي (١٠/٢) ، البحر المحيط (٤٥٣/١) .

(٤) في ب : وبه قطع .

(٥) سبق تعريفه ص () .

(٦) نقل الزركشى نصه في البحر المحيط (٤٥٣/١) .

(٧) عزاه إلى الأشعري تلميذه ابو منصور وغيره وقد ذكر الأشعري القولين في المقالات ولم يرجح أحدهما . والله أعلم .

انظر : أصول الدين لأبي منصور (٢٢٣) ، البحر المحيط (٤٥٢/١) ، تشنيف المسامع (٤٢٤/٢) ، مقالات الاسلاميين (٢٩٥/١) .

(٨) في أ : والراسخين .

(٩) الأنبياء (٧٢) .

(١٠) وقيل مصدر كالعاقبة . انظر روح المعاني (٧١/١٧) .

دون اسحق لأنه ولد^(١). وقال ابن الحاجب إنه الظاهر لأن الخطاب بما لا يفهم بعيد^(٢)، وقال النووي في شرح مسلم في (كتاب الأدب)^(٣) إنه الأصح ، لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته .
قال وقد اتفق أصحابنا وغيرهم من المحققين على انه يستحيل أن يتكلم الله تعالى بما لا يفيد^(٤)، ورجح هذا الشيخ أبو اسحق لأن الله تعالى أورد هذا مدحا للعلماء فلو كانوا لا يعرفون معناه لشاركوا العامة وبطل مدحهم^(٥) وصححه أيضا سليم في "التقريب"^(٦)، وحكاه القاضى أبو بكر وإمام الحرمين في "البرهان" عن أكثر القراء والنحاة قال وهو مذهب ابن مسعود وأبي بن كعب^(٧)، أى عكس حكاية الأستاذ والبغوى عنه^(٨).

-
- (١) انظر الدرر اللوامع (٤٦٦/٢/١) ، وقيل : إنه حال منهما انظر تفسير أبو السعود (٧٧/٦) .
- (٢) انظر مختصر ابن الحاجب (٢١/٢) .
- (٣) كذا في أ ، ج ، د ، وهو يوافق التشنيف ، وفي ب الإيمان ، وكلاهما وهم من المؤلف وشيخه وتبعهم الكمال ، والصواب أنه في كتاب العلم . والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع (٤٢٤/٢) ، الدرر اللوامع (٤٦٤/٢/١) .
- (٤) بالنص من شرح النووي على مسلم (٢١٨/١٦) ، وانظر نفس المصدرين .
- (٥) كذا نقل عنه الزركشى والكمال ولم أقف على هذا النص في التبصرة ولا المعونة ولا اللمع وشرحها نعم رجح فيهما خلاف القول بأن المتشابه ما استأثر الله بعلمه . والله أعلم .
- انظر : البحر المحيط (٤٥٣/١) ، الدرر اللوامع (٤٤٦/٢/١) ، شرح اللمع (١٦٨/٢) .
- (٦) نقل ذلك الزركشى في البحر (٤٥٣/١) .
- (٧) أقول اختلط النقل هنا على المؤلف فلم يحك القاضى ولا الإمام هذا القول بل صرح القاضى بخلافه حيث قال انه بعيد لا يعرفه أهل اللغة وليس في البرهان هذا النقل . وإنما التبس على المؤلف عبارة شيخه في البحر :
(وحكاه القاضى أبو المعالى شيد له في كتاب البرهان عن أكثر القراء ... الخ) .
وقد تبع الكمال المؤلف في هذا الوهم . والله أعلم .
- انظر : التقريب والإرشاد (٣٣١/١) ، البرهان لإمام الحرمين (٤٢٥/١) ، البحر المحيط (٤٥٤/١) .
- (٨) أى عن أبي بن كعب وسبق قبل قليل .
انظر : البحر المحيط (٤٥٤/١) ، الدرر اللوامع (٤٦٥/٢/١) .

وإلى هذا أشرت بقولى (وقد يطلع بعض أصفياه) والأصل أصفياه ،
ولكن قصرته للضرورة .

واعلم أنه قد سبق فى باب الأدلة عقب ذكر الكتاب والسنة الخلاف فى
أنه هل يجوز أن يكون فىهما لفظ له معنى لكن لانفهمه^(١) وبيان ان خلاف
الحشوية ليس فى هذا القسم كما زعم بعضهم ، ولا فى ورود لفظ بلامعنى
أصلا فإنه لا يظن بعاقل أن يقوله ، وأن الإمام فى المحصول إنما حكى خلاف
الحشوية فى كون اللفظ له معنى ولكن أريد غيره ، وإن كان قد أقام دليلا
يقتضى أن خلاف الحشوية فى التكلم بما لا يفيد فراجعه فإنه مهم^(٢).

تنبيهات :

الأول قد يطلق المحكم على ما أحكم على وجه لاتفاوت فيه. فالقرآن
كله بهذا المعنى محكم ولهذا قال تعالى {كتاب أحكمت آياته ثم فصلت} (٣).
ويطلق المتشابه بمعنى أنه متمثل فى الدلالة والاعجاز فالقرآن كله متشابه
بهذا المعنى ولهذا قال تعالى {كتابا متشابها مثنى} (٤).

[التنبيه] الثانى :

فائدة ذكر المحكم والمتشابه فى هذا التقسيم بيان القسم الذى يجب
الإيمان به ولا يتعرض للكشف عنه على طريقة القائلين بأن الله تعالى يستأثر
بعلمه ، وأما على الطريقة الأخرى فالسعى فى تحقيق معناه بأن يتهيا العالم
باستعداده حتى يكون من الراسخين ويبحث عن المعنى بالدليل .

(١) فى أ ، د : لا يفهمه .

(٢) راجع ص (٧٤٧) .

(٣) هود (١) .

وانظر : التقريب والإرشاد (٣٢٨/١) ، البحر المحيط (٤٥٠/١) .

وقال الأزهري : أحكمت بالأمر والنهى والحلال والحرام وفصلت بالوعد والوعيد.

انظر التهذيب (حكم) (١١٢/٤) .

(٤) الزمر (٢٣) .

انظر : مفردات الراغب (٣٧٤) ، البحر المحيط (٤٥٠/١) .

وقيل بل الخلف في المسألة لفظي^(١).
فإن من قال ان الراسخ في العلم يعلم تأويله أراد به أنه يعلم ظاهره
لاحقيقته .

ومن قال : لا يعلم أراد أنه لا يعلم حقيقته وإنما ذلك إلى الله والحكمة في
إنزال المتشابه ابتلاء العقلاء .

وقال ابن^(٢) اسحق أن الكلام تم عند قوله (إلا الله) ، ومعنى مابعده
أنهم يردون المتشابه إلى المحكم ويستدلون على الخفى بالجلي لانهم لا يعلمونه
أصلا . وأما علم الله تعالى فهو بالعلم القديم الذى لا يتوقف على^(٣) شىء ،
وعلم غيره متوقف على التذكر والتدبر^(٤) .

وهذا في الحقيقة قول متوسط بين القولين السابقين واختاره السهيلي^(٥) .

(١) نقل الزركشى هذا القول في البحر (٤٥٦/١) ولم يصرح بقائله .

(٢) في ب ، ج ، د : أبو ، والمثبت هو الصواب كما في الروض الأنف والبحر .
وهو أبو بكر محمد بن اسحاق بن يسار القرشى بالولاء ، الحافظ ، الإخبارى
صاحب السيرة النبوية ولد عام (٥٨٠هـ) ورأى أنس بن مالك حدث عن أبيه
والزهري وعنه حدث الحمادان والسفيانان ويحيى بن سعيد ، وهو أول من دون
العلم بالمدينة قبل مالك ، قال الشافعى من أراد أن يتبحر في المغازى فهو عيال على
ابن اسحاق كان بجرا لكن ليس بالمجود كما ينبغي ، قال ابن معين : ثقة ومرة قال
ضعيف . قال الذهبي : كان في المغازى علامة وله ارتفاع ولاسيما في السير أما
أحاديث الأحكام فتنحط إلى رتبة الحسن إلا ماشذ وقد أمسك عن الاحتجاج
بروايته غير واحد من العلماء لأمر منها تشيعه ونسبته إلى القدر والتدليس ، مات
عام (٥١٥٠هـ) .

انظر : سير النبلاء (٣٣/٧) ، الجرح والتعديل (١٩١/٧) ، وفيات الأعيان
(٢٧٦/٤) ، العبر (٢١٦/١) ، تهذيب التهذيب (٣٨/٩) ، طبقات الحفاظ (٧٥) ،
الشذرات (٢٣٠/١) .

(٣) في ج : عليه .

(٤) نقل السهيلي كلام ابن اسحاق في الروض الأنف (٣٢/٥) ، وعنه نقل الزركشى في
البحر (٤٥٧/١) .

(٥) انظر نفس المصدرين .

وللقفال الشاشي قول بالوقف إذ قال : القولان محتملان ولا ينكر أن يكون في المتشابه ما لا يعلم^(١) .
ومنهم من جمع بين القولين بأن الله تعالى يعلم ذلك على التفصيل ،
والراسخون يعلمونه على الإجمال^(٢) .

[اختيار المؤلف] :

وبالجملة فالمختار الوقف على (إلا الله)^(٣) ، فإذا جمع بما ذكرناه زال الإشكال واجتمع القولان .

[التبيه الثالث] :

الخلاف في المتشابه لا يجري في آيات أحكام الشريعة كما قال الأستاذ أبو اسحق إذ ليس شيء منها إلا وعرف بيانه وليس في السنة ما يشاكله^(٤) .
وفي "المنخول" للغزالي أن المتشابه في الآيات المتضمنة للتكليف محال ويتبين^(٥) المقصود منه رسم المسألة في آية الاستواء قال مالك لما سئل عنه^(*) الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة^(٦) ،

(١) عزاه إليه الزركشى لكن لم ينسب إليه الوقف صراحة وإنما قال :
توسط القفال الشاشي فقال في آخر كتابه في الأصول القولان ...
انظر البحر المحيط (٤٥٤/١) .

(٢) وبهذا يصح القولان جميعا ولا يتنافيا ، وهو الذي يعضده الدليل لأن الصحابة قد خاضوا في التأويل .

كذا ذكر الزركشى في البحر (٤٥٤/١) .

(٣) ذكر الزركشى أربعة أوجه لهذا الاختيار فانظر البحر (٤٥٥/١-٤٥٦) .

(٤) نقله عن الأستاذ الزركشى في البحر (٤٥٣/١) .

(٥) في أ : يعين ، وفي د : يبين ، والمثبت يوافق المنخول .

(*) ١٤٤٣

(٦) وروى نحو هذا الجواب عن أم سلمة موقوفا قاله شارح الطحاوية (٣١٣) ، وانظر مجموع الفتاوى (٣٧٣/١٧) .

وقال سفيان بن عيينة يفهم منه ما يفهم من قوله {ثم استوى إلى السماء} (١)، وقد تجزب (٢) الناس فيه ، فضل قوم فأجروه على الظاهر ، وفاز (٣) من قطع بنفى الاستقرار ، وإن تردد في مجمله (٤) فلا يعان (٥) عليه ، فإن تعلم الأدلة على نفس الاستقرار لانراه واجبا على الآحاد بل يجب على شخص (٦) في "كل" (٧) اقليم أن يقوم ليدفع البدع إذا ثارت (٨) انتهى (٩).

[التنبيه] الرابع :

من هذا الخلاف تشعب العلماء في آيات الصفات وأحاديثها المشككة هل يجب تأويلها بناء على أن بعض الراسخين في العلم قد يطلعون على المعنى (*) أو لا لكونه مما استأثر الله تعالى به ويحتمل أن المراد غير ما أول به فيرون الإمساك عنه لذلك والطريقتان مشهورتان إلا أنه ينبغي في مثل هذا الوقت رجحان طريقة التأويل واطهاره لما حدث من البدع وتلبيس بعض المبتدعة على ضعيفي العقول وحملهم على أن يعتقدوا ظاهرها الذي قامت الأدلة القاطعة على استحالتة وقام الإجماع من الفريقين على عدم إرادة ظاهره فهو من باب النصح الواجب (١٠). والله تعالى أعلم .

(١) البقرة (٢٩) ، فصلت (١١) .

وانظر تفسير الاستواء هنا في : الجامع للقرطبي (٢٥٥/١) ، تفسير الطبري (١٩١/١) ، تفسير ابن كثير (٦٨/١) ، زاد المسير (٥٨/١) ، وانظر مجموع الفتاوى (٣٩٩/١٦).

(٢) في أ : تحيرت ، والمثبت يوافق النص .

(٣) في ب : فإن ، والمثبت يوافق النص .

(٤) في أ ، ب ، د : محمله بالحاء .

(٥) كذا في جميع النسخ وفي النص : يعاب .

(٦) في جميع النسخ : (كل شخص) وهي زيادة تحل المعنى والصواب اسقاطها كما في المنحول .

(٧) ساقطة من ب .

(٨) في أ ، ج ، د : فارت ، والمثبت يوافق النص .

(٩) انتهى كلام الغزالي في المنحول (١٧٢) ، وقد نقله الزركشى في البحر (٤٥٤/١) .

(*) ١٧٩ب

(١٠) سبق مناقشة المؤلف في ترجيحه طريقة التأويل وقوله ان الظاهر غير مراد ص ()

[المجمل] :

وسم بالمجمل ما لم يتضح دلالة للاشتراك لم يضح^(١)
أو رجح المجاز حتى ساوى حقيقة وكل ماتساوى

الشرح :

لما ذكرت أن المتشابه ما لم يتضح المقصود منه ، وأن تحته نوعين :

أحدهما : ما لم يرد ظاهره .

وثانيهما : ماتساوى^(٢) محتملاه ، أو محتملاته وهو المجمل وسبق الكلام في القسم الأول بينت هنا القسم الثاني الذي هو المجمل وأصله من الجمل وهو الجمع قال ابن طريف : أجملت الشيء جمعته عن تفرقة وأجملت الحساب جمعته^(٣) ، وقال ابن دريد أجملت الحساب لأحسبه عربيا صحيحا^(٤)(*) .

فالمجمل : ما لم يتضح^(٥) دلالاته من حيث الاستواء فيها^(٦)(**).

(١) في ب ، د : تضح .

(٢) في أ ، ب ، د : تساوت .

(٣) لم أقف عليه منسوباً لابن طريف ، وهذا المعنى في المحكم (جمل) (٣١٤/٧) ، والقاموس المحيط (جمل) (١٢٦٧) ، ولسان العرب (جمل) (١٢٨/١١) .

(٤) أقول نقل المؤلف فيه خلل فعبارة الجمهرة : أما الجمل من الحساب فلا أحسبه عربيا صحيحا ومراده كما ذكر ابن سيده حساب الجمل أى الحروف المقطعة على أبجد . والله أعلم .

انظر : الجمهرة (جلم) (١١١/٢) ، المحكم (جمل) (٣١٥/٧) ، لسان العرب (جمل) (١٢٨/١١) .

(*) ٢٠١ ج

(٥) في د : تتضح .

(٦) انظر تعريف المجمل في :

جمع الجوامع مع التشنيف (١٠٣٠/٣) ، البحر المحيط (٤٥٤/٣) ، شرح الكوكب (٤١٤/٣) ، الحدود للباجي (٤٥) ، التعريفات (٢٠٤) ، الحدود الأنيقة (٨٠) ، التوقيف للمناوى (٦٣٩) .

(**) ١٥٩ أ

إما للاشتراك ولاقرينة ترجح شيئاً من المحتمل إما بأن لاقرينة أصلاً أو لكل قرينة .

وإما لرجحان المجاز حتى ساوى^(١) الحقيقة .

وإما لتعذر الحقيقة مع تعدد المجاز والتساوى فيه ، أو نحو ذلك^(٢) ، وهو معنى قولى (بعده وكلما تساوى) إلى آخر الآيات الآتية فعممت الحكم بذلك لكل متساو وبينت به أن الصورتين المتقدمتين مثال للتحصر ، واحتررت هنا بقولى (للاشتراك) إلى آخره عن القسم الأول الذى من^(٣) المجمل وهو الذى لم يتضح دلالاته لكونه لم يرد به المعنى الظاهر وأريد الخفى ولكن لما لم يتعين جهة من الخفى نشأ من ذلك مسألة هل يؤول المشكل من الآيات والأحاديث أو يسكت عنه ، وقد سبق التنبيه عليه^(٤) .

واعلم أنه لا يخفى أن ذلك حيث لم يحمل^(٥) المشترك والحقيقة^(٦) والمجاز والمجازين على الكل ، فإن وجب الحمل حيث أمكن فلا إجمال ، وقد سبق بيان ذلك فى محله^(٧) . والله أعلم .

[المبين] :

منه فذا مبين أو فقدا
مبيناً^(٨) لقصد ذاك رسماً

فإن يبين الدليل المقصدا
فى الأصل إجمال له فيسمى

(١) فى ب : يساوى .

(٢) انظر : نهاية السؤل (١٤٣/٢) ، الابهاج (٢٢٤/٢) ، البحر المحيط (٤٥٧/٣) ، شرح الكوكب (٤١٥/٣) .

(٣) فى ا ، ب ، د : هو .

(٤) فى ب : على علته ، وراجع ص (١٦٤٥) . (١٧٤٤) .

(٥) فى ب : يحتمل .

(٦) فى ب ، د : من الحقيقة .

(٧) راجع ص (١٤٩٤) (١٥٠٤) .

(٨) فى د : تبيناً .

الشرح :

هذا خبر عن المبتدأ المذكور في آخر البيت الذى قبله ، وهو قولى
(وكل ماتساوى)^(١) أى ماتساوى فيه المحتمل فالحكم فيه ذلك - ودخلت
الفاء في خبر المبتدأ لتضمنه معنى الشرط^(٢) - اى إذا عرف معنى المجمل وأنه
مالم يتضح^(٣) دلالاته لتساوى ما يحتمله ، فإن دل دليل على المقصود منه سمي
مبينا بالفتح اسم مفعول من بينه تبيينا^(٤) ، وربما سمي بالمبين مالم يكن مجملا
قط ، وإنما هو واضح من الابتداء لكونه بين أى قصد فيه البيان وإن لم
يظراً عليه فالمبين نوعان^(٥) ، وهو معنى قولى (لقصد ذاك رسماً) أى لأجل
ذلك رسم بهذا الاسم ، وإنما عللت تسمية الثانى مبينا بالقصد لأن الأول
لا يحتاج تسميته بذلك^(٦) التعليل - والمقصد بفتح الصاد بمعنى القصد لأن
المفعل منه بالفتح المصدر ، وبالكسر المكان والزمان^(٧) - ثم يحتمل أن يراد به
المفعول أى المقصود ويحتمل بقاؤه على المصدرية فالمعنى صحيح على
التقديرين^(٨) . والله أعلم .

(١) فى د : ساوى .

(٢) راجع مسوغات دخول الفاء فى خبر المبتدأ وجوبا وجوازا فى : التسهيل وشرحه
لابن مالك (٣٢٨/١) ، المساعد على تسهيل الفوائد (٢٤٣/١) .

(٣) فى ب : تتضح .

(٤) أى وضحه توضيحاً .

انظر : نهاية السؤل (١٤٩/٢) ، لسان العرب (بين) (٦٧/١٣) .

(٥) راجع مقاله الاسنوى فى هذا الموضوع فى نهاية السؤل (١٤٩/٢) فهو نفيس ، وانظر
شرح العضد (١٦٢/١) ، تشنيف المسامع (١٠٥٠/٣) ، البحر المحيط (٤٨٥/٣) .

(٦) فى أ : تسميه لذلك .

(٧) انظر المصباح المنير (قصد) (٥٠٤) .

(٨) انظر نهاية السؤل (١٤٩/٢) .

[المؤول] :

وإن على المرجوح جا دليل فترك ظاهر له تأويل
صحيح أو ماأشبه الدليلا ففساد وليس ذا مقبولا
أو لاشيء أبدا فلعب وليس فى التأويل هذا يحسب

الشرح :

لما سبق أن المتشابه نوعان مجمل ومؤول . وبينت آنفا أن المجمل يزول إجماله بدليل يجرى مبينا للمقصود منه بينت هنا أن القسم الآخر يتضح إذا قام على بيان المراد منه دليل فيخرج بذلك عن المتشابه ، وحقيقة هذا النوع أن يكون حمل اللفظ على حقيقته الظاهرة منه متعذرا لاستحالتها عقلا أو نقلا ، فيجب حينئذ طرح ذلك الظاهر قطعاً ثم ينظر فإن جاء دليل يدل على إرادة المرجوح عقليا أو ثقليا وجب الحمل عليه ، وسمى حينئذ تأويلا . وهو مصدر أولت الشىء فسرتة من آل إذا رجع لأنه رجوع من الظاهر إلى ذلك الذى آل إليه من دلالة اللفظ ، وهو معنى قول صاحب "المقاييس" تأويل الكلام عاقبته قال تعالى {هل ينظرون إلا تأويله} ^(١) أى ما يؤول إليه فى بعثهم ونشورهم ^(٢) ، ويجوز أن يكون من الإيالة وهى السياسة ^(٣) فكأنه ^(٤) يسوس اللفظ إلى أن يستخرج معناه المقصود منه ^(٥) .

[الفرق بين التفسير والتأويل] :

وللناس كلام فى الفرق بين التفسير والتأويل . قال الراغب :
أكثر ما يستعمل التأويل فى المعانى والتفسير فى الألفاظ وأكثره فى

(١) الأعراف (٥٣) .

(٢) انظر مقاييس اللغة (آل) (١٦٢/١) .

(٣) انظر : الصحاح (أول) (١٦٢٨/٤) ، المفردات (٣٨) .

(٤) فى ب : وكأنه .

(٥) انظر البحر المحيط (٤٣٧/٣) .

مفردات الألفاظ ، والتأويل أكثره في الجمل (١).

ويسمى هذا التأويل الذي لدليل تأويلا صحيحا .

فإن ترك الظاهر للدليل (٢) محقق بل لشبهة يجيل للسامع أنها دليل وعند التحقيق تضحل (٣) يسمى تأويلا فاسدا أو ربما قيل له تأويل بعيد ، كما سيأتي في موضعه ذكر أمثلة من النوعين (٤).

فإن عدل عن الظاهر للدليل ولاشبهة دليل فهو ضرب من اللعب ولايعد من التأويل ولايحسب بالكلية (٥).

وقد علم مما قررناه أن حمل اللفظ على ظاهره ليس من التأويل وأن حمل المشترك ونحوه من المتساوي (٦) على أحد محمليه أو محامله لدليل لايسمى تأويلا وأن حملة على المجموع لايسمى تأويلا أيضا (٧). والله أعلم.

[تقسيم آخر للمنطوق] :

دلالة النطق لصدق جار	فإن توقفت على إضمار
فهو اقتضاء كله فيرعى	أو صحة عقلا يرى أو شرعا
واعتق العبد على فاقبل	كرفع الخطا ومثل واسأل

(١) كذا ذكر في مقدمته وفي المفردات قال :

التفسير فيما يختص بمفردات الألفاظ وفيما يختص بالتأويل ولهذا يقال تفسير الرؤيا وتأويلها . وذكر ابن تيمية أن التأويل يأتي بمعنى التفسير .

انظر : المقدمة للراغب (٤٧) ، البرهان للزركشي (١٤٩/٢) ، المفردات (٥٧١) ، مجموع الفتاوى (٣٥/٥) .

(٢) في ب : دليل .

(٣) في أ ، د : يضمحل .

(٤) لم أقف على الأمثلة فيما سيأتي ولعله ذكرها في المجلد الثاني وانظر هذه الأمثلة في جمع الجوامع مع التشنيف (١٠١٩/٣-١٠٣٠) .

(٥) انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١٠١٨/٣) ، البحر المحيط (٤٣٧/٣) ، شرح الكوكب (٤٦٠/٣) .

(٦) في أ ، ب ، د : المساوى .

(٧) انظر : شرح الكوكب (٤٦١/٣) ، تشنيف المسامع (١٠١٩/٣) .

الشرح :

أى من دلالة المنطوق على المراد منه :

صريح : وهو ماوضع اللفظ له فيدل عليه بالمطابقة أو التضمن حقيقة أو مجازا .
وغير صريح : وهو ما دل على غير ماوضع له ، وإنما يدل من حيث أنه
لازم له فهو دال عليه بالالتزام^(١) .

وقسمه^(٢) ابن الحاجب إلى ثلاثة أقسام : اقتضاء ، وإشارة ، وإيماء^(٣) .

لأنه :

إما أن يكون مقصودا للمتكلم ولكن توقف على مايصححه .

أو لم يتوقف . (*)

أو يكون غير مقصود للمتكلم .

[الاقتضاء] :

فالأول : وهو ما توقفت دلالته على مقدر آخر يسمى^(٤) دلالة الاقتضاء ،
وإليها أشرت بقولى (فإن توقفت) إلى آخره ، وجهات التوقف ثلاثة :

(١) هذا التعريف للصريح وغيره ذكره العضد ، ولم أقف على من ذكر الدلالات في
هذين التعريفين إلا أن الزركشى نبه على ذلك في البحر فنص على أن دلالة المطابقة
هى الصريح من اللفظ لذا لا يحتاج إلى نية أما التضمن فتحتاج إلى نية عند
الشافعية ثم ذكر أن الملتزم - فى دلالة الالتزام - غير ملفوظ والنية إنما تعمل فيه ،
فلا يعول على هذه الدلالة فى الأحكام .

قلت : لكن سبق الخلاف فى أن دلالة التضمن والالتزام لفظية أو لا ؟ ظاهر كلامهم
ترجيح الأول فى الأولى والثانى فى الثانية . والله أعلم .

انظر : شرح العضد (١٧١/٢-١٧٢) ، التعريفات (١٣٣) ، الكليات (٥٦٢) ،
الحدود الأنيقة (٧٨) ، البحر المحيط (٤٤/٢) ، وراجع ص () .

(٢) الضمير يعود على المنطوق لأقرب مذكور .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب (١٧١/٢) ، منتهى السؤل (١٤٧) .

(*) ١٨٠ب

(٤) فى ب ، د : سمي .

مايتوقف فيه صدق اللفظ .

ومايتوقف فيه صحة الحكم عقلا .

ومايتوقف فيه صحة الحكم شرعا .

فالأول : مثل قوله - عليه الصلاة والسلام - (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)^(١) فإن ذات الخطأ والنسيان لم ترتفع^(٢) فيضمّر مايتوقف عليه الصدق من لفظ الإثم أو المؤاخذة أو نحو ذلك .

والثاني مثل قوله تعالى {وأسأل القرية}^(٣) أى أهل القرية إذا لو لم يقدر ذلك أو نحوه لم يصح عقلا إذ هي"^(٤) لاتسال ولايخفى ما في نسبة ذلك للعقل من المسامحة ولذلك قالوا إن هذا بناء على انها لم تكن مسؤولة حقيقة من باب المعجزة له ، وهو مبنى أيضا على أنه لم يعبر بالقرية عن أهلها إذ المجاز حينئذ مجاز استعارة لا مجاز اضمار^(٥) .

ومثله قوله تعالى {أن اضرب بعصاك البحر فانفلق}^(٦) أى فضرب فانفلق (*).

(١) سبق أن ذكر المؤلف الحديث برواية ابن ماجه ، وذكره هنا بحسب ماشتهر . قال ابن حجر : تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والأصوليين بهذا اللفظ ولم أره عند جميع من خرجه ، نعم رواه ابن عدى بلفظ (رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا ، قال : ووجدته في فوائد أبي القاسم أخى عاصم .

قال المحلى : رواه أخى عاصم في مسنده والبيهقى في الخلافات .

راجع ص (٢٣٦) ، تلخيص الحبير (٢٨٣/١) ، الكامل لابن عدى (٥٧٣/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٦٠/٢) ، تخريج أحاديث منهج البيضاوى (٥٥) .

(٢) فى أ : يرتفع ، وفى ب : ترفع ، وفى د : يرفع .

(٣) يوسف (٨٢) .

(٤) ساقطة من ب ، د .

(٥) قلت : سبق أن رجح المؤلف أنه مجاز الحذف وأيده بنص الشافعى وسبق بيان ما قيل في هذا المثال . راجع ص (١٥٨) .

(٦) الشعراء (٦٣) .

(*) ٢٠٢ ج

والثالث : كقول القائل : اعتق عبدك عنى كذا أو قال مجانا فإنه في الأول بيع ضمنى ، وفي الثانى هبة ضمنية لا يستحق صاحب العبد عليه شيئاً جزماً نعم قال المزنى : إنه لا يقع عن المستدعى^(١) ولكن المذهب خلافه^(*) وكذا لو سكت على أعتق ولم يذكر شيئاً فإنه هبة ضمنية ولا يستحق شيئاً على أصح الوجهين . وقيل يستحق^(٢) .
وإنما توقفت الصحة الشرعية فى ذلك لأن العتق شرعاً لا يكون إلا لمملوك ، وهو معنى قولى فى النظم (واعتق العبد على فاقبل) أى فقل أعتقته فيشتمل الثلاثة^(٣) .

تنبيه :

جعل الأقسام الثلاثة اقتضاء هو قول أصحابنا ، وذهب جمع من الحنفية كاليزدوى إلى أن المقتضى ماتوقف فيه الصحة شرعاً وسموا الأول والثانى محذوفاً أو مضمرًا ، وفرقوا بين المحذوف والمقتضى بأن المقتضى لا يتغير فيه ظاهر الكلام عن حاله ولا إعرابه عند التصريح به بل يبقى كما كان قبله بخلاف المحذوف^(٤) كـ {سأل القرية}^(٥) و (رفع عن أمتى الخطأ)^(٦) ونحوه^(٧) . والله أعلم .

(١) فى نقل الروضة عن المزنى : على المستدعى .

وقول المزنى مخصوص بقوله اعتقه عنى مجانا .

انظر روضة الطالبين (٢٩٣/٨) ، وانظر مختصر المزنى (١٣٠/٤) .

(*) ١٤٤

(٢) انظر : روضة الطالبين (٢٩٣/٨) ، خبايا الزوايا (٤٩٨) .

(٣) انظر ماسبق من أقسام الاقتضاء فى :

شرح الكوكب (٤٧٤/٣) ، تشنيف المسامع (٣٤٠/٢) ، البحر المحيط (٦/٤) ،

المستصفى (١٨٦/٢) .

(٤) فى ب : المضمّر .

(٥) يوسف (٨٢) .

(٦) سبق تخريجه ص (٢٣٦) . (١٧٤٩)

(٧) أفاد المؤلف هذا التنبيه بكامله من شيخه فى التشنيف (٣٤١/٢) ، وانظر قول

الحنفية فى : كشف الأسرار للبخارى (٢٤٣-٢٤٤) ، أصول السرخسى (٢٥١/١) .

[الإشارة] :

وما يدل وبلفظ ما قصد إشارة في الآن باشرؤا تجد

الشرح :

هذا هو القسم الثاني مما ذكره ابن الحاجب من أقسام غير الصريح (*).
وأما القسم الثالث^(١): "وهو الإيماء"^(٢): وهو ما فيه قصد المتكلم
ولا يتوقف على اضمار شيء ولكنه اقترن بحكم لو لم يكن اقترانه به علة له
لكان بعيدا من الشارع أن يقرنه به وهو أجنبي ، ويسمى تنبيها وإيماء^(٣)،
وسياتى مثاله^(٤) في باب القياس من جملة الطرق الدالة على العلية^(٥) ولهذا
أسقطته من النظم هنا^(٦) ولأن الحكم ليس منسوبا لدلالة اللفظ عليه البتة .

[تعريف الاشارة] :

وأما هذا الثاني الذي ذكرته هنا في النظم وهو ماله عليه دلالة ولكن لم
تقصد^(٧) دلالاته فيسمى إشارة كقوله تعالى {أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
نساءكم^(٨)} فإنه يدل بالصريح على جواز المباشرة إلى الصبح ولكن يلزم منه

(*) ١٦٠ أ

(١) في ب ، د : الثاني .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) انظر : البحر المحيط (٦/٤) ، تشنيف المسامع (٣٤٢/٢) .

(٤) في أ ، ج ، د : تمثاله .

(٥) وذلك ضمن المجلد الثاني .

(٦) وقد أسقطه ابن السبكي في جمع الجوامع قال الزركشى فرارا من التكرار لأنه ذكره

في باب القياس .

قلت : وهذا يؤيد ماسبق أكثر من مرة أن المؤلف راعى في نظمه جمع الجوامع .

والله أعلم .

انظر تشنيف المسامع (٣٤٢/٢) .

(٧) في أ : يقصد .

(٨) البقرة (١٨٧) .

صحة الصوم جنبا فلو لم يكن ما بين الفجر إلى تمام الغسل صياما لكان مستثنى مقداره قبل الفجر من المباشرة في الليل^(١)، وهو معنى قولى (فى الآن باشروا تجد) أى فى قوله تعالى {فألاّن باشروهن}^(٢) الآية . تجد المثال للمسألة وكذلك تقدير مدة الحمل بستة أشهر من قوله تعالى {وحمله وفصاله ثلاثون شهرا}^(٣) مع^(٤) قوله تعالى {وفصاله فى عامين}^(٥). ومن أمثلة ابن الحاجب قوله عليه الصلاة والسلام فى النساء (أنهن ناقصات عقل ودين) ثم قال فى نقصان دينهن (تمكث احداهن شطر دهرها لاتصلى)^(٦) ففیه أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما مع أنه غير مقصود من الحديث بل من حيث أن لفظ الشطر يشعر به لان المبالغة تقتضى أن أكثر ما يتعلق به الغرض ذلك . ولو كان زمان الحيض الذى تترك^(٧) فيه الصلاة أكثر من ذلك لذكره^(٨) .

نعم قال ابن دقيق العيد فى كتاب "الإمام"^(٩) عن البيهقى انه قال تتبعت

-
- (١) فلزم جواز الإصباح جنبا ، وهذا الاستنباط لعلى وابن عباس وحكى عن محمد القرظى من أئمة التابعين .
- انظر : المعبر للزركشى (١٩٤) ، تشنيف المسامع (٣٤٢/٢) ، شرح الكوكب (٤٧٧/٣) ، نهاية السؤل (٣١٣/١) ، الابهاج (٣٦٨/١) .
- (٢) البقرة (١٨٧) .
- (٣) الأحقاف (١٥) .
- (٤) فى ب : أو .
- (٥) لقمان (١٤) . رُدِّمَيْ دَرْجِي مَعْنَمِ عَلَيْهِ رَسْمُهُ دَرْجِي مَعْهُ (٥٥١) هـ (١) .
- (٦) سياتى الكلام على الحديث بعد قليل .
- (٧) فى أ ، د : يترك ، وفى ب : ترك .
- (٨) انظر : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٧٢، ١٧١/٢) ، منتهى السؤل (١٤٧) شرح الروضة (٧١١/٢) ، النهاية للهندي (قسم ١/١٧٥٠) ، المستصفى (١٨٨/٢) .
- (٩) عزاه ابن السبكي إلى (الإمام) ولم أجده فيه بعد البحث فى كثير من المظان فلعل الصواب انه (الإمام) كما ذكر المؤلف .
- انظر رفع الحاجب (ج/١ق/٦٢) .

هذا اللفظ أى لفظ الشطر فلم أجده فى شىء من كتب الحديث^(١). وحينئذ فيتعجب من القاضى أبى الطيب فى اعتماده عليه فى كتاب "المنهاج" فى الاستدلال على أقل الطهر مع معرفته بالحديث^(٢). وقد اجاد تلميذه الشيخ أبو اسحق حيث لم يذكره فى كتاب "النكت"^(٣)، وقال فى كتاب "المهذب" لم أره إلا فى كتب الفقه^(٤) ولعله رأى فى كلام البيهقى ذلك^(٥).

(١) قال : ولم أجده له اسنادا بحال ، ونقل ذلك عنه الزركشى فى التذكرة ونقل عن ابن منده أنه لا يثبت بوجه من الوجوه وعن ابن الجوزى أنه لا يعرفه بهذا اللفظ وقال النووى : باطل لا يعرف ، وقال ابن كثير لم أره فى شىء من الكتب الستة ولا غيرها . وقال ابن الملقن : لأصل له وعزى ذلك إلى ابن منده وابن الجوزى والبيهقى . لكن قال الزركشى فى المعتبر : زعم جماعة من الحفاظ أنه لأصل له بهذا اللفظ قال وقد ذكرت فى الذهب الابريز أصله .

قلت : مراده تخريج أحاديث الرافعى . والله أعلم .

انظر : معرفة السنن (١٤٥/٢) ، التذكرة والمعتبر للزركشى (٧٠) (١٩٤) ، المجموع للنووى (٣٧٧/٣) ، التحفة لابن كثير (٣٦١) ، الخلاصة لابن الملقن (٧٧/١) ، تلخيص الحبير (١٦٢/١) .

(٢) كذا تعجب ابن السبكى .

قلت : ولهذا علق الشيرازى الاستدلال بالحديث على صحته فقال :

فإن صح ما روى دل ذلك على أن أقل الطهر خمسة عشر يوما ، لكنى لم أره بهذا اللفظ إلا فى كتب الفقه .

انظر : رفع الحاجب (ح ٦٢/٢) ، المهذب (٤٦/١) .

(٣) سماه ابن السبكى (النكت فى الخلاف) ، وذكر محقق "المعونة" أن اسمه (النكت فى المسائل المختلف فيها بين الإمامين أبى حنيفة والشافعى) ومنه نسخة بقسم المخطوطات بالجامعة العربية ، واختصره الشيرازى فى (نكت المسائل) ويقوم بعض الباحثين الآن بتحقيقه . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن السبكى (٢١٥/٤) ، مقدمة "المعونة" للشيرازى بتحقيق عبد المجيد تركى (٥٦) ، كشف الظنون (١٩٧٧/١) .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

(٥) كذا فى جميع النسخ والصواب لعله رأى كلام البيهقى فى ذلك كما فى رفع الحاجب (ج ٦٢/٢) .

نعم في بعض كتب الحنابلة أن القاضي أبا يعلى عزاه إلى "السنن" لابن أبي حاتم^(١). أما لفظ رواية البخارى في ذلك (أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم [قلن]^(٢) بلى قال فذلك من نقصان دينها)^(٣) ولمسلم نحوه وفيه (وتمكث الليالى ماتصلى وتفطر فى رمضان)^(٤) فيه جمع ليلة حتى لا يقصر^(٥) على يوم وليلة^(٦).

تنبيهات :

الأول : جعل الاقتضاء والإشارة من أقسام المنطوق وكذا التنبيه والإيماء اللذان سبق ذكرهما هو طريقة ابن الحاجب على خلاف ما صرح به الغزالي

(١) قال ابن السبكي وهذه فائدة.

لكن قال ابن حجر : وأغرب الفخر بن تيمية في شرح الهداية لأبي الخطاب فنقل عن القاضي أبي يعلى أنه قال : ذكر هذا الحديث ابن أبي حاتم البستي في كتاب السنن له .

كذا قال وابن أبي حاتم رازى وليس له كتاب السنن . اهـ باختصار . قلت : وأغرب ابن النجار أيضا فعزاه إلى ابن أبي حاتم ، وقد ذكر القاضي أبو يعلى الحديث لكن ليس بلفظ الشرط . والله أعلم .

انظر : رفع الحاجب (ج ٢/ق ٦٢) ، تلخيص الحبير (١٦٢/١) ، شرح الكوكب (٤٧٦/٣) ، العدة (٩٩/١) .

(٢) في جميع النسخ قال ولا يستقيم ، والمثبت من الحديث وقد نص المؤلف على أنه باللفظ .

(٣) صحيح البخارى (الحيض) (٧٨/١) .

(٤) صحيح مسلم (الإيمان) (٨٧/١) .

(٥) في أ ، ب : يقتصر .

(٦) قلت : هذه لطيفة من المؤلف فهو يشير إلى أن في الحديث إشارة إلى أن أقل الحيض ما يصدق عليه كلمة (الليالى) وفيه رد على من ادعى أن أقل الحيض يوم وليلة إذ أن أقل الجمع اثنين أو ثلاثة على الخلاف في ذلك .

لكن المؤلف لم يصرح بهذا الاستدلال بمخالفته لمذهبه فعندهم أقل الحيض يوم وليلة وقال الحنفية ثلاثة أيام بلياليها وعن أبي يوسف يومان والحديث يشهد لهم والله أعلم .

انظر : المجموع (٢٧٥/٢) ، الاختيار (٢٦/١) .

في "المستصفى" وجرى عليه البيضاوى وغيره من كونها أقساما للمفهوم^(١)، وقوى هذا بعضهم^(٢) وتعقب على ابن الحاجب ماصنع مع قوله إن المنطوق مادل في محل النطق والمفهوم في غير محل النطق، فأين^(٣) دلالة محل النطق في هذه^(٤).

وأما الآمدى فمقتضى ما ذكره في "إحكامه" أن ذلك ليس من المنطوق ولا من المفهوم^(٥).

وقد وقع بين الشيخين علاء الدين القونوى^(٦)، وشمس الدين الأصفهاني^(٧) بحث في ذلك وكتبا فيه رسالتين، وانتصر الأصفهاني لابن الحاجب^(٨)، وهو الظاهر لأن اللفظ "دلالة عليها من حيث هو منطوق كما

(١) انظر: المستصفى (١٨٦/٢)، منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٣١٣، ٣١٠/١)، الابهاج (٣٦٨/١).

(٢) مراده شيخه الزركشى.

(٣) في أ، د: فإن.

(٤) انظر البحر المحيط (٦/٤).

(٥) بل جعله قسيما لهما كما ذكر الاسنوى.

انظر: الإحكام للآمدى (٧/٣)، نهاية السؤل (٣١٣/١).

(٦) أبو الحسن على بن اسماعيل القونوى قاضى القضاة، فقيه، أصولى، متكلم،

اديب، ولد عام (٥٦٦٨هـ) بقونيه ثم قدم الشام ثم مصر وسمع ابن القيم وابن دقيق

العيد وعنه أخذ الأسنوى، كان صالحا، ضابطا، حافظا لأوقاته لا يعرفها إلا في

طاعة، مثبتا، كثير الانصاف، مثابرا على تحصيل الفائدة، طاهر اللسان، وقورا،

مع الاتساع فى العلوم العقلية واللغوية، وكان يعظم ابن تيمية. من مؤلفاته:

"مختصر المعالم فى الأصول"، "شرح الحاوى الصغير"، "مختصر منهاج الحلیمی".

مات فى دمشق عام (٥٧٢٩هـ).

والقونوى: نسبة إلى قونية فى وسط تركيا وهى اجمل مدنها الآن.

انظر: طبقات ابن السبكى (١٣٢/١٠)، طبقات الأسنوى (٣٣٤/٢)، طبقات ابن

شبهة (٢٧١/٢)، الدرر الكامنة (٩٣/٣)، بغية الوعاة (١٤٩/٢)، النجوم الزاهرة

(٢٧٩/٩)، الشذرات (٩١/٦)، البدر الطالع (٤٣٩/١)، معجم المؤلفين

(٣٧/٧).

(٧) المراد شارح المختصر.

(٨) ذكر ذلك الزركشى فى البحر (٧/٤) ولم يشر الأصفهاني إلى هذه المباحثة فى بيان

المختصر. والله أعلم.

قررناه بخلاف المفهوم كما سيأتي فإنه إنما يدل من حيث قضية^(١) عقلية خارجة عن اللفظ"^(٢)، قال بعض شيوخنا^(٣): ويمكن أن يجعل ذلك واسطة بين المنطوق والمفهوم ولهذا اعترف بها من ينكر المفهوم^(٤).

[التنبيه] الثاني :

من مثل الحنفية لدلالة الإشارة قوله تعالى {للفقراء المهاجرين}^(٥) الآية .

قالوا :

تدل^(٦) على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالإستيلاء مع أنها إنما سيقت لبيان استحقاقهم من الغنيمة ، ووجه الإشارة إلى أنهم يملكون أموال المسلمين بالاستيلاء أن الله سماهم فقراء مع إضافة الأموال إليهم والفقير من لا مال له لا من لا تصل يده إلى المال وإن كان ملكا له فلو كانت باقية على ملكهم لزم المجاز وهو خلاف الأصل^(٧).

وضعف بأن التسمية وإن دلت على ما ذكره لكن إضافة الأموال إليهم تدل على بقاء ملكهم إذ الأصل في الإضافة الملك فليس حملهم الإضافة على المجاز وإجراء التسمية المذكورة على الحقيقة بأولى من العكس^(٨). والله أعلم.

(١) في أ : ففيه .

(٢) العبارة بين القوسين ساقطة من ب .

(٣) مراده الأزركشى .

(٤) انظر البحر المحيط (٦/٤) .

(٥) الحشر (٨) .

(٦) في أ ، ب ، د : يدل .

(٧) انظر : كشف الأسرار للبخارى (٦٩/١) ، البحر المحيط (٧/٤) .

(٨) من البحر المحيط بالنص (٧/٤) .

[المفهوم] :

وإن يكن لافى محل النطق دل فمفهوم يرى بصدق

الشرح :

هذا مقابل^(١) ما سبق من دلالة اللفظ بمنطوقه .

فالمفهوم : ما دل لافى محل النطق^(٢) وسبق وجه تسميته مفهوما^(٣) (*).

[استفادة الحكم من المفهوم بالعقل أم اللفظ] :

واختلفوا في وجه استفادة الحكم منه ، هل هو بدلالة العقل من جهة

التخصيص بالذكر ، أو استفاد من اللفظ على قولين :

قطع إمام الحرمين في "البرهان" بالثاني^(٤) ، ورده^(٥) أبو الفرج^(٦) في

"نكته"^(٧) : بأن^(٨) اللفظ لا يشعر بذاته وإنما دلالاته بالوضع ولاشك أن العرب

لم تضع اللفظ ليدل على شيء مسكوت عنه لأنه إما أن يشعر به بطريق

الحقيقة أو بطريق المجاز وليس^(**) المفهوم واحدا منها وبني على هذا أنه

لا يصح الاستدلال بكون أهل العربية صاروا إلى المفهوم فإنهم إنما أخذوه

(١) في ب : يقابل .

(٢) انظر تعريف المفهوم في :

الكليات (٨٦٠) ، الحدود الأنيقة (٨٠) .

(٣) راجع ص (١٧٣١) .

(*) ١٨١ ب

(٤) انظر البرهان (٤٤٨/١) .

(٥) في أ ، ب ، د : رواه ، والمثبت يوافق البحر .

(٦) في البحر الكرخي ولم يظهر لي المراد فقد بحثت في تراجم من نسب إلى الكرخ في

سير النبلاء ومعجم المؤلفين فلم أجد ما يشير إلى المراد ، ولم أقف على الكتاب في

كشف الظنون ولاذيله . والله أعلم .

(٧) في أ : نكته .

(٨) في أ ، ب ، د : فإن وعدلت في ج إلى المثبت وهي توافق البحر .

(**) ٢٠٣ ج

بطريق الاستدلال بالعقل وقد يخطئون فيكونون كغيرهم^(١).
نعم لاخلاف أن دلالة ليست وضعية إنما هي انتقالات ذهنية من باب
التنبيه^(٢) بشيء على شيء^(٣)، وبالجملة فالمفاهيم التركيبية من عوارضه .
قولى (فمفهوم يرى بصدق) هو جواب الشرط فيقرا مفهوم بالرفع خير
مبتدأ محذوف أى فهو مفهوم ويجوز أن يقرأ بالنصب مفعولا ثانيا ليرى لأن
رأى بمعنى علم يتعدى^(٤) لمفعولين ويصدق فى محل نصب على الحال والله أعلم.

[أقسام المفهوم] :

مذكوره حكما يكن موافقا
ولحنه عند استواء يحلى
من القياس لابلظ وافقه
عرفا ولاقرائن بتلك عم

فإن يكن مسكوته^(٥) قد وافقا
فحوى الخطاب أن يكن بالأولى
والشافعى قد رأى الموافقة
فهما ولاينقل لفظ للأعم

الشرح :

إذا علم معنى المفهوم فهو على ضربين مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة .

[مفهوم الموافقة] :

فالأول ماوافق فيه حكم المسكوت حكم المذكور^(٦) وهو معنى قولى
(يكن موافقا) أى يسمى ذلك المسكوت فى الاصطلاح موافقا ويسمى المفهوم

(١) أورد الزركشى هذا النقل فى البحر المحيط (٦/٤) ، وانظر شرح الكوكب
(٤٨٠/٣) .

(٢) فى أ : التشبيه .

(٣) أى التنبيه بالشىء القليل على الكثير والعكس .

انظر : تشنيف المسامع (٣٤٣/٢) ، شرح الكوكب (٤٨١/٣) .

(٤) فى ب ، د : متعدى .

وسبق بيان الفعل المتعدى ص (٧٥) . هو (<)

(٥) فى ب ، د : سكوته ، وممسوحة فى ج .

(٦) انظر : التعريفات (٢٢٤) ، التوقيف للمناوى (٦٦٩) .

فيه موافقة لوفق التنبيه المراد المعنى اللغوى^(١).
فقولى (قد وافقا) المراد به المعنى اللغوى وقولى (وافقا) آخر البيت
المراد به المعنى الاصطلاحى حتى لايتحد الشرط والجزاء والضمير المخفوض فى
مسكوته عائد على اللفظ المذكور فى صدر التقسيم موردا له .

[أقسام مفهوم الموافقة] :

وقولى (فحوى الخطاب) إلى آخره إشارة إلى أن مفهوم الموافقة نوعان
ماهو موافق بطريق الاولى وماهو موافق بطريق المساواة .

[فحوى الخطاب] :

والأول يسمى فحوى الخطاب أى معناه المفهوم على سبيل القطع^(٢) قال
الجوهرى : انه بالقصر والمد^(٣)، قال الزمخشرى فى "الأساس" فحوى الكلام
ماتنسم^(٤) فيه ، من الفحا وهو إبزار القدر^(٥).

-
- (١) كذا العبارة فى أ ، ب ، د ، وغير ظاهرة فى ج ، والمراد : للمعنى اللغوى . والله
أعلم .
(٢) انظر : البحر المحيط (٧/٤) ، تشنيف المسامع (٣٤٤/٢) ، شرح الكوكب
(٤٨٢/٣) .
(٣) أى فحوى وفحواء .
انظر : الصحاح (فحا) (٢٤٥٣/٦) ، نهاية السؤل (٣١٣/١) .
(٤) فى ب ، د : تفسر .
(٥) ملخص عبارة الزمخشرى :

افحاء القدر أبازيرها ، وعرفت فحوى كلامه بالمد أى فيما تنسمت من مراده بما
تكلم به ، وفاحيته خاطبته ففهمت مراده ونحوه اللحن وفى الصحاح فحوى الكلام
معناه ولحنه .
قال الطوفى :

هذا الذى ذكره الجوهرى ، وذكر غيره أن الفحوى مأخوذ من الفحا لأن فحوى
الكلام تجاوز لفظه أو موضوعه إلى الذهن مجاوزة رائحة الفم إلى الشم .
انظر : أساس البلاغة (فحو) (٤٤٦) ، الصحاح (فحا) (٢٤٥٣/٦) ، شرح الروضة
(٧٠٦/٢) .

مثاله : قوله تعالى {فلا تقل لهما أف} ^(١)، مفهومه النهى عن الضرب ونحوه من باب أولى .

وقوله تعالى {فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره} ^(٢) الآية مفهومه أن مافوق الذره من باب أولى .

وقوله تعالى {ومن أهل الكتاب} ^(٣) من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك} ^(٤) فإن مفهوم الأول أن مادون القنطار ^(٥) من ^(*) باب أولى ومفهوم الثاني أن مافوق الدينار من باب أولى ^(٦).

وقوله تعالى {ولاتقتلوا أولادكم خشية إملاق} ^(٧) وفي الآية الأخرى ^(**) [من إملاق} ^(٨) فإن مفهومها تخريم قتله بدون الإملاق ^(٩) وخشيته من باب أولى . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى {ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة} ^(١٠) مفهومه وجوب الكفارة في العمد من باب أولى إلا أن يقال ذنب

(١) الاسراء (٣٢) ٢٣

(٢) الزلزلة (٧) .

(٣) في جميع النسخ (ومنهم) وهو خطأ .

(٤) آل عمران (٧٥) .

(٥) قال الراغب : القنطرة من المال ما فيه عبور الحياة تشبيهاً بالقنطرة ، وذلك غير محدود في نفسه وإنما هو بحسب الإضافة قرب إنسان يستغنى بالقليل وغيره بالكثير ، وقيل : حد القنطار : (٤٠) أوقية وقيل : ١٢٠٠ دينار وقيل غير ذلك .
انظر المفردات (٦١٥) .

(*) ١٤٥

(٦) انظر : منتهى السؤل (١٤٨) ، شرح الكوكب (٣/٤٨٢-٤٨٣) ، شرح الروضة (٧١٥/٢) ، البحر المحيط (٩/٤) .

(٧) الاسراء (٣١) .

(**) ١٦١

(٨) الأنعام (١٥١) .

(٩) وهو الفقر . انظر تحفة الأريب (٢٨٧) .

(١٠) النساء (٩٢) .

المتعمد أعظم من أن يتلafa بالكفارة^(١).
وكذا قوله عليه الصلاة والسلام (من أسلف في شيء فليسلف في شيء
معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)^(٢) فإن أصحابنا قالوا إذا جاز في المؤجل
ففي الحال^(٣) من باب أولى لأنه أقل غرورا^(٤) وأبعد خطرا^(٥).
وأما تضعيف تمثيل الكفارة بأن العمد أشد فلا يخبر بكفارة بخلاف
الخطأ^(٦).

وتضعيف تمثيل السلم بأنه ليس من الغرر حتى يكون الحال فيه
كالمؤجل^(٧)، فجوابهما :

(١)

انظر البحر المحيط (٩/٤) .

(٢) انظر : صحيح البخارى (السلم) (٤٤/٣) ، صحيح مسلم (المساقاة) (١٢٢٧/٣) .

(٣) أى فى السلم الحال .

(٤) كذا فى جميع النسخ وفى هامش ب : لعله غررا .

قلت : وهو لفظ الفقهاء وهو الأقرب إلى لفظ الحديث الوارد فى النهى عن بيع
الغرر قال الأزهرى : ويدخل فيه المجهول الذى لا يحيط بكنهه المتبايعان .

أما غرورا فقال ابن منظور من غره أى خدعه ، فالمعنيان متقاربان . والله أعلم .

انظر : التهذيب (غر) (المستدرک) (٨٤) ، لسان العرب (غرر) (١٤،١١/٥) .

(٥) قال الشافعى : فإذا أجازة صلى الله عليه وسلم بصفة مضمونا إلى أجل كان حالا

أجوز ومن الغرر أبعد .

انظر : مختصر المنزنى (٢٠٦/٢) ، الحاوى (٣٩٥/٥) ، نهاية المحتاج (١٩٠/٤) ،

شرح النووى على مسلم (٤١/١١) ، روضة الطالبين (٧/٤) .

(٦) انظر البحر المحيط (٩/٤) .

(٧) وملخص التضعيف : أن الغرر مانع من العقد فكيف يجعل مقتضيا له - حيث قالوا

أقل غررا - والحكم إنما يثبت بمقتضيه وهو فى السلم الارتفاق بالأجل والغرر مانع

منه لكنه احتتمل فى السلم المؤجل رخصة تحقيقا للارتفاق وهذا المعنى غير موجود فى

السلم الحال . والله أعلم .

انظر : شرح الروضة (٧٢٢/٢) ، شرح الكوكب (٤٨٨/٣) ، البحر المحيط

(١١/٤) .

أن الكفارة شرعت للزجر لاللجبر^(١) وزجر المتعمد أحق من المخطيء .
وأن البيع لما في الذمة له فوائد جوز السلم لأجلها وتلك موجودة في
الحال كما في المؤجل مع كونه أقل خطرا^(٢) وذلك كله مبسوط في محله من
الفقه^(٣).

[لحن الخطاب] :

والثاني : وهو المساوى يسمى لحن الخطاب أى معناه^(٤) كما قال تعالى
{ولتعرفنهم فى لحن القول}^(٥).

(١) هذا مارجحته فى كتاب تكليف الكفار بأحكام الشريعة وبنيت عليه ترجيح القول
بوجوب الكفارات على الكافر .

والخلاف فى المسألة طويل مبنى على أن الكفارات فيها معنى العقوبة لأنها وجبت
جزاء لا ابتداءً وهى تستر الإثم .

وفىها معنى العبادة لأنها تتأدى بما هو عبادة وتجب بالفتوى ولافتقر إلى قضاء .
والمؤلف خالف أصحابه الذين رجحوا أنها جوارب ، قال ابن عبد السلام :

والظاهر انها جوارب قال الشيراملى وهو المعتمد ، ونقل عن إمام الحرمين والله
أعلم .

انظر : تكليف الكفار (١٦٦) ، قواعد الأحكام (١٥٠/١) ، حاشية الشيراملى على
نهاية المحتاج (٩٠/٧) ، حاشية عميرة (٤٠/٤) .

(٢) قال الشريبي :

فإن قيل : ما فائدة العدول من البيع إلى السلم الحال .

أجيب : بأن فائدته جواز العقد مع غيبة المبيع ، فإن المبيع قد لا يكون حاضرا
مرئيا فلا يصح بيعه وإن أخره لاحتضاره ربما فات على المشتري .

انظر معنى المحتاج (١٠٥/٢) .

(٣) أطال الماوردى فى ذلك فانظر الحاوى (٣٩٥/٥) .

(٤) سبق أن فحوى الخطاب ولحنه أى معناه راجع ص (١٧٥٩) هـ (٥) .

(٥) محمد (٣٠) .

مثاله قوله تعالى {إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً} (١) الآية ، ولا شك أن سائر الإلتفات كذلك في الوعيد (٢).

وظاهر كلام ابن الحاجب : أن هذا القسم غير معتبر ، وأن الأولوية شرط في الاحتجاج حيث اقتصر في الموافقة على فحوى الخطاب (٣) وذكر أمثله ثم قال : وهو تنبيه بالأدنى (٤) - أي على الأعلى - قال : ويعرف ذلك بمعرفة المعنى وأنه أشد مناسبة في المسكوت (٥).

نعم قوله في صدر المسألة : أن يكون المسكوت موافقاً في الحكم دليل على عدم الفرق بين الأولى والمساوى . وكذا قوله في مفهوم المخالفة ، وشرطه أن لا يظهر (٦) أولوية ولا مساواة (٧).

(١) النساء (١٠) .

(٢) انظر : الجامع للقرطبي (٥٣/٥) ، تشنيف المسامع (٣٤٤/٢) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٤١/١) .

(٣) هذا محل نظر فقد صرح ابن الحاجب أنه يسمى فحوى الخطاب ولحن الخطاب ولم أر في كلامه اشتراط الأولوية .

نعم ذكر ذلك الأسنوى وغيره كما سيأتى وهو محل نظر . والله أعلم .

انظر : منتهى السؤل (١٤٧) ، مختصر ابن الحاجب (١٧٢/٢) .

(٤) في أ : بالأولى .

(٥) انظر المصدرين السابقين .

(٦) في أ ، ب ، د : يظهر .

(٧) انظر المصدرين السابقين .

أقول : تكلف المؤلف في كلام ابن الحاجب بما لا داعى له ولم أر في شرحى الأصفهاني والعضد ما يشير إليه .

نعم صرح شيخه بأن ابن الحاجب جرى على اشتراط الأولوية في موضع لكن لم يذكره ، وسبقه الأسنوى وابن السبكي الذي قال فاضطرب كلامه . وكل هذا

يحتاج إلى نظر . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٩/٤) ، نهاية السؤل (٣١٣/١) ، الابهاج (٣٦٩/١) .

على ان اشتراط الأولوية هو ظاهر كلام الشافعى فى "الرسالة" كما نقله إمام الحرمين فى "البرهان" (١)، وبه قال الشيخ أبو اسحق (٢) وغيره من أئمتنا ونقله الهندى عن الأكثرين (٣).
والقول بأنه لا يشترط هو طريقة الغزالى والإمام الرازى وأتباعه (٤)، وهو ظاهر استدلالات الأئمة بالمساوى كالأولى ، وإن خصصوا بالتسمية الأولى (٥).

-
- (١) كذا قال ابن السبكى والزركشى وعبارة الإمام :
والشافعى قائل به وقد فصله فى الرسالة ، ويحسن سرد معانى كلامه قال :
أما مفهوم الموافقة فهو ما يدل على أن الحكم والمسكوت عنه موافق للحكم فى المنطوق به من جهة الأولى .
ثم قال الإمام بعد نحو ثلاث صفحات :
ومن قال بالمفهوم حصر مفهوم الموافقة فى اشعار الأدنى فى قصد المتكلم بالأعلى .
انظر : الابهاج (٣٦٩/١) ، البحر المحيط (٩/٤) ، تشنيف المسامع (٣٤٤) .
ولم أقف على النص فى الرسالة بعد التتبع فى كثير من المظان . والله أعلم .
- (٢) العزو إليه صراحة محل نظر فليس فى كلام الشيرازى التصريح باشتراط الأولوية
ومن هنا قال الزركشى إنه قضية كلام الشيخ أبى اسحاق وقال ابن السبكى انه مقتضى كلامه فى شرح اللمع . قلت : وكذا فى المعونة . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٩/٤) ، الابهاج (٣٦٩/١) ، شرح اللمع (١١٧/٢) ، المعونة (٣٥) .
- (٣) انظر : النهاية (١٧٥٦/١) ، البحر المحيط (٩/٤) ، تشنيف المسامع (٣٤٤/٢) .
- (٤) كالبيضاوى قال الاسنوى فى شرح المنهاج : وقد مثل بمثلين إشارة إلى أن مفهوم الموافقة قد يكون أولى وقد يكون مساويا .
انظر : المستصفى (١٩٠/٢) ، المحصول (٣٢٠/١/١) ، التحصيل (٢٠٣/١) ، المنهاج مع نهاية السؤل (٣١٣، ٣١٠/١) ، الابهاج (٣٦٨/١) .
- (٥) قال الزركشى : والخلاف راجع إلى الاسم ولاخلاف فى الاحتجاج بالمساوى كالأولى .
تشنيف المسامع (٣٤٥/٢) ، وانظر رفع الحاجب (ج ٢/ق ٦٣) .

[الفرق بين فحوى الخطاب ولحن الخطاب] :

أما تسمية الأولوى بفحوى الخطاب والمساوى بلحن الخطاب فعليه قوم من أصحابنا ، وبعضهم يسمى الأولوى بالإثنين معاً^(١). وحكى الماوردى في الفرق بينهما وجهين :

أحدهما : ماسبق .

والثاني : أن الفحوى مانبه عليه اللفظ ، واللحن ملاح في أثناء اللفظ^(٢) وقال القفال في "فتاويه" الفحوى مادل المظهر على المسقط واللحن ما يكون محالا على غير المراد في الأصل والوضع ، والمفهوم ما يكون المراد به المظهر والمسقط^(٣)، وقيل غير ذلك . والخلاف في الاصطلاح ولامشاحة فيه .

[دلالة المفهوم لفظية أم قياسية] :

وقولى ، والشافعى قد رأى الموافقة) إلى آخره ، بيان لمدرک الاستدلال فى مثل صورة الفحوى المذكورة على المسقوط بحكم المذكور . هل هو بطريق المفهوم السابق بيانه أو بطريق آخر ، وإذا قلنا بطريق آخر فما هى ؟ حاصل^(٤) ما فيه ثلاثة أقوال مع الأول يصير أربعة^(٥) :

- (١) كذا قال ابن السبكى ثم حسن الأول ونقله عنه الكمال .
انظر : رفع الحاجب (ج ٢/ق ٦٣) ، الدرر اللوامع (٣٩٠/٢/١) .
- (٢) انظر : الحاوى (١٥٣/١٦) ، البحر المحيط (٧/٤) .
- (٣) فى هامش ج : وهذا اصطلاح القفال حيث فرق بين الفحوى واللحن والمفهوم .
قلت : المراد هنا القفال الصغير ، وقد أطال الزركشى فى نقل كلامه من فتاويه
وفيه تفصيل جيد فراجع فى البحر المحيط (٨/٤) . والله أعلم .
- (٤) فى أ ، ب ، د : وحاصل .
- (٥) أقول : هذا التفصيل انفرد به المؤلف والذى يذكره الأصوليون قولان فقط :
الأول : إن دلالة قياسية .
الثانى : إنها لفظية وانقسموا :
فمنهم من قال : فهمت بالسياق والقرائن .
وقال آخرون : نقلت عرفا .
واعترض عليهما بأنها حينئذ من المنطوق لا المفهوم . =

الأول منها : بالمفهوم وهو المشهور ، وجرى عليه ابن الحاجب والبيضاوى تبعاً لأصلهما^(١) فلذلك ذكرناه في أصل التقسيم^(٢) ، ونقله سليم في "التقريب" عن المتكلمين بأسرهم الأشعرية والمعتزلة^(٣) وسماه الحنفية دلالة النص^(٤).

= ولعل المؤلف استشعر الاعتراض فعدل عن التقسيم المشهور وجعل الأقوال أربعة :

١ - ان دلالة قياسية .

٢ - ان دلالة بالمفهوم .

٣ - ان دلالة فهمت من السياق والقرائن :

٤ - ان دلالة نقلت بالعرف .

والقسمين الأخيرين يحتمل أنهما من المفهوم أو المنطوق ، وقد صرح ابن السبكي في باب القياس أن القائلين بأنها لفظية انقسموا فقبل من المنطوق وقيل من المفهوم الموافق .

وهذا التقسيم الذى ذكره المؤلف يوحي باضطراب في عزو المذاهب إلى أصحابها كما سيأتى فالأولى تقسيم الجمهور وقد عدل إليه ابن النجار . والله أعلم .

انظر : النهاية للهندي (قسم ١/١٧٥٩) ، جمع الجوامع مع التشنيف (٢/٣٤٥، ٣٤٧) البحر المحيط (٤/١٠) ، شرح الكوكب (٣/٤٨٣) .

(١) أما أصل ابن الحاجب فهو الإحكام للآمدى حيث قال فيه :

(والأشبه المذهب الأول وهو الاسناد إلى فحوى الدلالة اللفظية) .

ومن المعروف أن ابن الحاجب اختصر الإحكام في منتهى السؤال ثم المختصر .

أما البيضاوى فأصله الحاصل مختصر المحصول حيث جعل الرازى المفهوم من دلالة

الالتزام ومثله بالتأليف لكن قال هذا عند من لا يشته بالقياس ، ثم رجح في باب

القياس أن دلالة قياسية والبيضاوى تبعه في الموضوعين ومن هنا اعترض عليه

الأسنوى بأنه تناقض قال :

جعله أمثلة فحوى الخطاب - التأليف وغيره - من القياس يقتضى أن اللفظ لا يدل

عليه وقد ذكر قبل ذلك أن اللفظ يدل عليه بالالتزام وسماه مفهوم الموافقة وتقدم

التنبيه عليه .

انظر : الإحكام للآمدى (٣/٧٧) ، مختصر ابن الحاجب (٢/١٧٢) ، المحصول

(١/١/٣٢٠) (٢/٢/١٧٠) ، منهاج الوصول (١/٣١٠) ، نهاية السؤل (١/٣١٣) ،

(٣/٢٩) .

(٢) هذا تعليل لقوله قبل ذلك (وهو المشهور) .

(٣) كذا نقل الزركشى عن التقريب .

انظر البحر المحيط (٤/١٠) .

(٤) انظر : كشف الأسرار للبخارى (١/٧٣) ، أصول السرخسى (١/٢٤١) ، التلويح

(١/١٣١) .

الثاني : أنه من باب القياس قيس المسكوت على المذكور قياسا جليا (*)
كما سماه الشافعي بذلك فإنه يشترط في القياس الجلي كون الحكم في المقيس
أولى من المقيس عليه وقد حكى الشافعي القولين في "الأم" هل دلالة النص
في ذلك لفظية أو قياسية^(١). وبالثاني صدر كلامه في "الرسالة" وأوضحه (**)
بالأمثلة ، ثم قال ومنع بعض أهل العلم أن يسمى قياسا لأنه معلوم من
النص^(٢) وهو مانقله الرافعي أيضا في باب القضاء عن الأكثرين^(٣). وكذا
الهندي في "النهاية"^(٤) وعبارة الصيرفي : ذهب طائفة جلة إليه سيدهم
الشافعي^(٥)، وقال الشيخ في "اللمع" إنه الصحيح^(٦) وجرى عليه القفال
الشافعي^(٧).

الثالث : أن اللفظ الدال على الأخص نقل عرفا إلى الأعم فنقل
{ولاتقل لهما أف} إلى معنى ولا تؤذهما^(٨).

(*) ١٨٢ ب

(١) كذا عزاه الزركشى إلى الأم ولم يحدد الموضوع ولم أقف عليه بعد التتبع . والله
أعلم.
انظر البحر المحيط (١٠/٤) .

(**) ٢٠٤ ج

(٢) انظر الرسالة (٥١٥-٥١٦) ، البحر المحيط (١٠/٤) .
(٣) كذا نقل الزركشى في البحر (١٠/٤) ، والتشنيف (٣٤٥/٢) ، وهو ظاهر عبارة
النووي في الروضة (١٤٩/١١) .

(٤) حيث قال :

ذهب الجماهير من أصحابنا وبعض الحنفية انها قياسية .
انظر النهاية (قسم ١/١٧٥٩) .

(٥) نقل الزركشى عبارة الصيرفي في البحر المحيط (١٠/٤) ، وانظر تشنيف المسامع
(٣٤٥/٢) .

(٦) انظر اللمع وشرحها (١١٨/٢) .

(٧) حيث ذكره في باب القياس كذا قال الزركشى في البحر (١٠/٤) .

(٨) واعترض عليه أن دلالة حينئذ من المنطوق لا المفهوم وسبق ذلك ، ولم أقف على
أصحاب هذا القول . والله أعلم .
راجع هامش (٥) ص (١٧٦٥) .

الرابع : أنه أطلق على الأعم إطلاقاً مجازياً من باب إطلاق الأخص على الأعم^(١)، ولم يبلغ في الاشتهار أن^(٢) يصير حقيقة عرفية ، وإنما دل على إرادة المجاز فيه السياق والقرائن^(٣)، وقال به كثير من المحققين كالغزالي في موضع وإن كان في موضع آخر أطلق أن النص دل عليه بالفحوى ، كأنه جرى هنا على المشهور وحقق هناك^(٤) وكذا ابن القشيري^(٥) وهو ظاهر اختيار ابن الحاجب^(٦) حيث ضعف طريقة القول بأنه قياس بأمور قد سبقه بها الآمدى

-
- (١) أى إطلاق الأخص وإرادة الأعم .
قلت : هذا من توجيه الزركشى لهذا المذهب حيث قال والدلالة عندهم مجازية من باب... الخ .
ولم أجده صريحاً ممن نسب إليه هذا القول . والله أعلم .
انظر البحر المحيط (١٠/٤) .
- (٢) فى أ : أى .
(٣) انظر المنحول (٣٣٤) .
وسبق الاعتراض عليه مع الذى قبله راجع هامش (٥) ص (١٧٦٥) .
- (٤) قال الزركشى : صرح الغزالي به عند الكلام فى المطلق والمقيد ، لكنه ذكر فى كيفية الاستدلال بأن دلالاته بالنص فإنه قال :
النص ما استقل بالإفادة من كل وجه من غير قرينة وذلك ضربان :
ضرب هو نص بفحواه ومفهومه كقوله تعالى [فلا تقل لهما أف]... الخ .
انظر : تشنيف المسامع (٣٤٨/٢) ، المستصفى (١٩٠/٢) ، (٣٣٤/١) .
- (٥) أى وكذا قال ابن القشيري بأنه فهم من السياق والقرائن .
انظر البحر المحيط (١٠/٤) .
- (٦) سبق أن عزى إليه المؤلف القول الأول فيكون مراده انه قال يدل بالمفهوم لكن فهم من السياق والقرائن وهذا ما صرح به الغزالي .
كذا يظهر وسبق أن مخالفة المؤلف للتقسيم المشهور أوحى بالتناقض فى عزو الأقوال إلى أصحابها . والله أعلم .
انظر : المنحول (٣٣٤) ، مختصر ابن الحاجب (١٧٢/٢) ، البحر المحيط (١٠/٤) .

وغيره ، ووهاها المحققون ليس ذلك موضع ذكرها^(١).
نعم زعم قوم كابن السمعاني أن الشافعي رضى الله عنه لم يرد حقيقة
القياس بل شبهه^(٢).

[ترجيح المؤلف] :

والحق أن له جهتين . جهة هو بها قياس حقيقية وجهة هو بها مستند
إلى اللفظ ولا امتناع أن يكون للشئ اعتباران^(٣)، فلذلك أجمع على القول
به مثبتوا القياس ومنكروه كل نظر إلى جهة .

(١) أقول من هذه الأمور :

- ١ - لو كان قياسا لما قال به منكره .
- ٢ - لو كان بالقياس لما علم العاقل حرمة الضرب عند منعه من القياس .
- ٣ - أنه قد يكون حكم المسكوت في الفحوى أسبق إلى الذهن من المنطوق عند سماعه وليس كذلك في القياس فإن حكم الفرع إما أن يكون متأخرا عند سماع حكم الأصل أو معه ولا يسبقه .

قال الهندي : وهذا هو المعول عليه في ابطال كونه قياسا . والله أعلم .
انظر : النهاية للهندي (قسم ١/١٧٦٠) ، (قسم ٢/٦٨٨) ، منتهى السؤل (١٤٨) ،
الإحكام للآمدى (٣/٧٧) ، المحصول (٢/١٧١) .

(٢) كذا عزى الزركشى إلى ابن السمعاني وعبارته :

ويجوز أن يصحح قول الشافعي فيقال : إنما قال ذلك لأن الضرب والشم غير
مذكور في الآية وإنما استدرك علمه من ناحية المذكور وتلقى من قبله فأشبه علمنا
بالفرع من ناحية أصله .

انظر : تشنيف المسامع (٢/٣٤٥) ، القواطع (١/٤٢٤) .

(٣) قال ابن السبكي :

فإن قلت : هل من تناف بين ثبوته بالمفهوم وثبوته بالقياس؟ ولم لا يكون ثابتا بهما
جميعا .

قلت : قد يظن ظان عدم تنافيهما وهذا مازعم الهندي أنه حق وقال إن الدلالة
الالتزامية لاتنافي القياس .

وماقاله الهندي ممنوع . اهـ .

قال الكمال : وقد خالف بذلك ما ذكره في شرح المختصر من امكان ذلك .

قلت : أحال في باب المفهوم إلى القياس ولم أجده فلعل في المخطوط سقطا . والله
أعلم . =

وقد قال ابن سريج لأبي بكر ابن داوود ماتقول فيمن يعمل مثقال
ذرتين فقال الذرتان ذرة وذرة . فقال ابن سريج فلو عمل مثقال ذرة ونصف
قال إمام الحرمين فتبلد^(١) وظهر حزنه^(٢) أى لأن بانكاره القياس لايجرى
القياس فى نصف ذرة لعدم شمول اللفظ لها^(٣).

ومن هنا^(٤) يعلم وجه آخر فى اجتماع النقلين عن الغزالي^(٥).

قولى (لابلفظ وافقه) إلى آخره . تعريض بالمذاهب الثلاثة المذكورة فى
المسألة على خلاف المرجح الذى هو نص الشافعى وإن كنت قد جزمت
بالأول منها لضرورة التقسيم كما بينت ذلك ولهذا لم أتركه بل عاقبته
بالتحقيق الذى هو النص فأعلمه .

تنبيهان :

الأول : قال صاحب "كشف الأسرار" من الحنفية مانصه :

ظن بعض الشافعية أن هذا قياس جلى وأصله التأيف وفرعه الضرب ،
وعلته دفع الأذى وليس كما ظن^(٦) لأن الأصل فى القياس لايجوز أن يكون

= انظر : الابهاج (٣٠/٣) ، رفع الحاجب (ج٢/ق٦٤) ، النهاية للهندي (قسم
٦٩٣/٢) ، تشنيف المسامع (٣٤٧/٢) ، الدرر اللوامع (٣٩٥/٢/٢) ، حاشية
القطار (٣٢٢/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٤٥/١) .

(١) فى أ ، ب ، د : فتنكد ، والمثبت يوافق رفع الحاجب والبحر .

(٢) كذا فى جميع النسخ وفى رفع الحاجب خزيه بالياء .

والقصة أوردتها ابن السبكي فى رفع الحاجب (ج٢/ق٦٤) ، والزركشى فى البحر
(٣٧/٥) ، وبنحوها فى شرح اللمع (١١٩/٢) ، والتبصرة للشيرازى (٢٢٨) ، ولم
أقف عليها فى البرهان . والله أعلم .

(٣) كذا علله ابن السبكي ، قال : فلا دليل عليه إلا المعنى وهو لايقول به .

انظر رفع الحاجب (ج٢/ق٦٤) .

(٤) أى بناء على الترجيح الذى ذكره المؤلف وهو أن له جهتان يعلم... الخ .

(٥) هذا محل نظر إذ لم ينقل عن الغزالي قوله بأن الدلالة فيه قياسية حتى يجتمع النقل .
والله أعلم .

راجع ص (١٧٦٨) هـ (٤) .

(٦) فى النص ونقل البحر : ظنوا .

جزءاً من الفرع بالإجماع^(١).

قلت : هذا عجيب فإنه إنما قيس المسكوت على المنطوق لا الأعم على بعضه ، والعجب أنه إنما تعرض للضرب فقط ، لا المطلق الإيذاء حتى يكون أعم من التأفيف .

[التنبيه] الثاني : أشار إمام الحرمين في "البرهان" في كتاب القياس إلى أن الخلاف لفظي^(٢).

وليس كذلك بل من فوائده : ماسيأتي في باب النسخ^(٣) أنا إذا قلنا دلالة لفظية جاز النسخ به وإلا فلا^(٤).

ومنها أن يقدم عليه الخبر إن كان قياساً وإلا فلا قاله الغزالي في "المنخول"^(٥).

نعم قال الأستاذ أبو اسحق هو قياس ولكن لا يقدم عليه الخبر^(٦).

قلت : ومنشأ ذلك كله ماسبق من أن له اعتباراً آخر في استناد النص .

قيل : ولاشك في تقديمه على القياس لأنه أقوى منه لكن لو كان

القياس علة منصوصة فالظاهر تقديم القياس عليه لأنه بمنزلة النص^(٧).

ومنها : ما قاله صاحب "الكشف" أيضاً أنه هل يعمل عمل النص أو لا؟

حتى لا يجري فيما يمتنع فيه القياس من الحدود والكفارات^(٨) - أي بناء على

(١) العبارة ليست بالنص كما زعم المؤلف والله أعلم .

انظر : كشف الأسرار للبخارى (٧٣/١) ، البحر المحيط (١١/٤) .

(٢) وكذا قال الهندي .

انظر : البرهان (٧٨٦/٢) ، النهاية (قسم ٦٩٤/٢) .

(٣) وذلك ضمن المجلد الثاني .

(٤) كذا تعقب الزركشى كلام الإمام .

انظر البحر المحيط (١١/٤) .

(٥) انظر : المنخول (٣٣٦) ، البحر المحيط (١١/٤) .

(٦) كذا في جميع النسخ والصواب (على الخبر) ، انظر نفس المصدرين .

(٧) قائله الزركشى في البحر (١١/٤) .

(٨) انظر : كشف الأسرار للبخارى (٧٤/١) ، البحر المحيط (١١/٤) .

مذهبهم ، وقد سبقت المسألة في باب الأدلة في الكلام على القياس^(١).
ومنها : ماسياتي أيضا في تخصص العام بالفحوى كقوله - صلى الله عليه
وسلم - (لى الواجد يحل عرضه وعقوبته)^(٢) أى وعقوبته هى الحبس^(٣)، هل
يختص ذلك بغير الولد لقوله تعالى {فلا تقل لهما أف}^(٤) فلا يحبس الوالد للولد
كما نسبه إمام الحرمين لمعظم الأصحاب^(٥) ونسبه الرافعى في (باب الفلس)^(٦)
لتصحيح البغوى^(٧) وزاد النووى أنه الأصح في "المهذب"^(٨) وغيره ، ومقابله
وجه صححه الغزالى^(٩) وجرى عليه صاحب "الحاوى الصغير"^(١٠) ومنشأ الخلاف

-
- (١) راجع ص (٩٠٥) .
(٢) سبق تخريجه ص (٧٦١) .
(٣) وحل عرضه بأن يقول مطلقى .
(٤) كذا فسر سفيان الحديث فانظر صحيح البخارى مع الفتح (٦٢/٥) .
(٥) الاسراء (٢٣) .
(٥) لعله ذكر ذلك في نهاية المطلب ، وقد نقل النووى عنه ذلك في الروضة (٢٣٧/١١)
والكمال - تبعا للمؤلف - في الدرر اللوامع (٤٠٠/٢/٢) .
(٦) الأصح التفليس كما في فتح العزيز .
(٧) انظر : فتح العزيز (٢٣٢/١٠) ، روضة الطالبين (١٣٩/٤) ، الابهاج (١٢٥/٢) .
(٨) أقول لعل المؤلف وهم - وهذا يتكرر كثيرا - فليس المهذب من كتب النووى وإن
قصد شرحه فلا يستقيم أيضا فإن النووى توفى وقد وصل فيه إلى كتاب البيوع ولم
أف على هذه المسألة فيه ، بل لم أجد لها في المهذب لافى التفليس ولا الحجر
ولا الشهادات ولا الأفضية .
والظاهر أن المؤلف يقصد الروضة وذلك لأمرين :
الأول : وجود هذه العبارة فيها .
الثانى : أن السياق يقتضى ذلك فمن المعروف أن النووى اختصر فتح العزيز في
الروضة . والله أعلم .
انظر روضة الطالبين (٢٣٧/١١) ، (١٣٩/٤) .
(٩) صححه في الوجيز (١٧٢/١) ، وتبعه البيضاوى في الغاية القصوى (٥١٦/١) ،
وانظر نهاية السؤل (٨٠/٢) ، روضة الطالبين (١٣٩/٤) .
(١٠) جرى عليه تبعا للغزالى ، كذا ذكر الرملى في نهاية المحتاج (٣٣٤/٤) ، وسبق
التعريف بالحاوى الصغير ص (٥٤) . أما صاحبه فهو :
نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزوينى ، كان أحد الأئمة الاعلام ، له اليد
الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار . من مؤلفاته : =

صلاحية تخصيص الفحوى أو القياس للعموم^(١). وسيأتى فيه مزيد بيان في باب التخصيص^(٢). والله أعلم . (*)

[مفهوم المخالفة] :

وإن يكن خالف فالمخالفة
فخذ بها بما ترانى واصفه
وبدليل للخطاب إن تضيف^(٣)
سم به ذا النوع فيما قد وصف^(**)

الشرح :

هذا هو الضرب الثانى من المفهوم وهو مفهوم المخالفة ، وهو أن يكون المسكوت مخالفاً فى الحكم للمذكور^(٤)، ويجب الأخذ به والاحتجاج فى أنواع يأتى ذكرها ووصفها وما يشترط فى العمل بها ويسمى هذا النوع دليل الخطاب وهو معنى قولى (إن تضيف)^(٥) أى عند إضافة لفظ دليل إلى الخطاب فلما لم يتأتى له نظمه بصورته عبرت عنه بذلك .

= "الحاوى الصغير" ، "العجاب" شرح اللباب ، "كتاب فى الحساب" .

قيل : إذا كتب فى الليل أضاءت أصابعه فيكتب عليها ، قال ابن السبكى وإضاءة النور لأهل قزوين وقت التصنيف ذكرناها أيضاً فى ترجمة الرافعى ووالده رحمة الله عليهم أجمعين .
مات عام (٥٦٦٥) .

انظر : طبقات ابن السبكى (٢٧٧/٨) ، طبقات ابن شهبة (١٣٧/٢) ، الأعلام (٣١/٤) ، معجم المؤلفين (٢٦٧/٥) .

(١) أقول اعترض الكمال على الأمثلة السابقة وجعلها فوائد للخلاف فيه نظر . والله أعلم .

انظر الدرر اللوامع (٣٩٦/٢/٢) .

(٢) التخصيص ضمن المجلد الثانى ، وانظر التخصيص بالفحوى فى : النهاية (قسم

١٤٥٢/١) ، الابهاج (١٢٥/٢) ، نهاية السؤل (٧٩/٢) ، تشنيف المسامع (٩٦٥/٣) ، البحر المحيط (٣٨١/٣) ، شرح الكوكب (٣٦٦/٣) .

(*) ١٦٢٢

(٣) فى ا ، د : يصف ، وفى ب : كتبت بالوجهين .

(**) ١٤٦٦

(٤) انظر : التعريفات (٢٢٤) ، التوقيف للمناوى (٦٦٩) .

(٥) فى ا ، د : يصف .

وإنما سمي بذلك لأن دلالته من جنس دلالات الخطاب أو لأن الخطاب دال عليه ، أو لمخالفته منظوم اللفظ^(١) كما في "منخول" الغزالي عن ابن فورك^(٢)، على أن بعضهم حاول فرقا بينهما والحق خلافه^(٣) ومنهم من يسميه لحن الخطاب^(٤)، وقد سبق أن لحن الخطاب عند الجمهور إنما هو اسم لأحد نوعي الموافقة^(٥).

واعلم أن التخالف بين المذكور والمسكوت هل هو لكون حكمه ضد حكمه ، أو نقيضه؟ زعم القرافي في قواعد الأول قال : ولهذا استدل بعض أصحابنا بقوله تعالى {ولاتصل على أحد منهم مات أبدا}^(٦) على وجوب الصلاة على المؤمنين أي فسد النهي عن الصلاة إيجابها^(٧).

وضعف بأن المخالفة تصدق بالأعم وهو النقيض فالإقتصار على الضد يستدعي دليلا وحينئذ فمفهوم النهي عن الصلاة على المنافقين عدم النهي

(١) انظر : البحر المحيط (١٣/٤) ، شرح الكوكب (٤٨٩/٣) .

(٢) انظر : المنخول (٢٠٩) ، البرهان (٤٤٩/١-٤٥٠) ، البحر المحيط (١٣/٤) .

(٣) أي حاول أن يفرق بين المفهوم ودليل الخطاب .

قال إمام الحرمين :

وذكر ابن فورك فصلا لفظيا بين قسمي المفهوم فقال ما دل على الموافقة فهو مفهوم الخطاب وما دل على المخالفة فهو دليل الخطاب ، وهذا راجع إلى تلقيب قريب . اهـ . فظاهر كلامه أنه خص إطلاق المفهوم على الموافق وجعل إطلاق دليل الخطاب على المخالف .

والمؤلف يرى أن كلاهما يطلق عليه مفهوم وسبقه ابن السمعاني حيث قال : ومن فرق من أصحابنا بين مفهوم الخطاب ودليل الخطاب لا يتجه له فرق صحيح . والله أعلم .

انظر : البرهان (٤٤٩/١) ، القواطع (٤٢٥/١) ، رفع الحاجب (ج ٢/٦٤) .

(٤) كذا أطلق عليه الأسنوي وهو غريب .

انظر نهاية السؤل (٣١٤/١) .

(٥) وهو مفهوم الموافقة المساوي راجع ص (١٧٦٢) .

(٦) التوبة (٨٤) .

(٧) في النقل عن القرافي خلط سياقي ، وقد استشره ناسخ ب فقال :

يحقق النقل عن قواعد القرافي . اهـ .

عن الصلاة على غيرهم وهو أعم من الإيجاب والندب والإباحة ، فلادلالة فيه على خصوص الوجوب إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص^(١). والله أعلم .

[شروط مفهوم المخالفة] :

وشرطه أن لا يكون سكتا
ولا جرى للغالب المذكور
أو حادث^(٢) ونحوه من مقتضى
الشرح :

أى يشترط في العمل بمفهوم المخالفة وهو إثبات خلاف المذكور للمسكوت شروط بعضها راجع للمسكوت ، وبعضها للمذكور .(*)

(١) أقول : وقع المؤلف هنا في خلط عجيب حيث عكس قول القراني ورد عليه بجوابه وهو من أغرب أوهام المؤلف فهو وهم مركب .
وعبارة القراني بنصها :

حكم المسكوت يقتضى اثبات ضد الحكم المنطوق به أو اثبات نقيضه؟
الثاني هو الحق .

قال : فظهر أن مفهوم المخالفة إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت وأن هذا هو قاعدته ، وليس قاعدته اثبات الضد .

ويظهر التفاوت بينهما في قول ابن أبي زيد من أصحابنا حيث استدل على وجوب صلاة الجنائز بقوله تعالى في حق المناقين {ولاتصل على أحد منهم مات أبدا} ان مفهومه يقتضى وجوب الصلاة على المسلمين .

وليس الأمر كما قاله ، بل مفهومه عدم تحريم الصلاة على المؤمنين وعدم التحريم صادق مع الوجوب والندب والكراهة والإباحة ، فلا يستلزم الوجوب لأن الأعم من الشيء لا يستلزمه ، فلا يلزم الوجوب في هذه الصورة .

فكذلك يكون دأبك أبدا في مفهوم المخالفة اثبات النقيض فقط ولا تتعرض للضد البتة . اهـ

الفروق للقراني (٣٦/٢-٣٧) ، وانظر : تنقيح الفصول (٥٥) ، النفائس (١٣٤٦/٣) البحر المحيط (١٣/٤) .

(٢) في أ : حادثه .

(*) ١٨٣

فمن الأول مابداً به ابن الحاجب أن لا تظهر^(١) فيه أولوية بالحكم من المذكور ولا مساواه^(٢) أي فإنه حينئذ مفهوم الموافقة^(٣) كما سبق لامفهوم المخالفة . وإنما لم أذكر هذا شرطاً في النظم لأنه معلوم من لفظ المخالفة^(*) المشار إليها بقولي أولاً (وإن يكن خالف فالمخالفة)^(٤) فإن الأولوية والمساواة منتفیان لذلك .

ومنه : أن لا يكن المسكوت ترك ذكر حكمه خوفاً على المخاطب أمراً ما فإن الظاهر أن هذا فائدة التخصيص للمذكور بالذكر ، أو لكون المتكلم يخاف من التصريح بحكم المسكوت أمراً من ذلك^(٥) ، وهذا في المتكلم إذا كان غير الشارع والأمران داخلان في قولي (خوف) .

نعم كلام ابن الحاجب يقتضى أن هذا من شروط المذكور^(٦) لكن على معنى أن المذكور صرح به لرفع الخوف كقولك لمن يخاف من ترك الصلاة الموسعة في أول الوقت تركها أول الوقت جائز ليس مفهومه عدم الجواز في باقى الوقت^(٧) وهكذا إلى أن يتضيق كما سبق في الموسع^(٨) .

(١) في أ ، د : يظهر ، والمثبت يوافق المختصر .

(٢) انظر : مختصر ابن الحاجب (١٧٣/٢) ، منتهى السؤل (١٤٨) .

(٣) انظر شرح الكوكب (٤٨٩/٣) .

(*) ٢٠٥ ج

(٤) في ب ، د : فالمخالف .

(٥) في ب ، د : وذلك .

وانظر تشنيف المسامع (٣٤٩/٢) .

(٦) كذا قال الزركشى ولعله استوحاه من ذكر ابن الحاجب لهذا الشرط مع شروط المذكور حيث قال :

ولاخرج مخرج الأغلب ... واللسؤال والحادثة ولاتقدير جهالة أو خوف أو غير ذلك مما يقتضى تخصيصه بالذكر .

مختصر ابن الحاجب (١٧٣/٢) ، وانظر تشنيف المسامع (٣٤٩/٢) .

(٧) كذا قرر الزركشى كلام ابن الحاجب .

انظر تشنيف المسامع (٣٤٩/٢) ، وانظر : حاشية التفتازانى على شرح العضد

(١٧٤/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٥/٣) .

(٨) راجع ص (٥٠٨) .

ومنه : أن لا يكون سكت عنه لكون المخاطب غير جاهل به ، ويمكن جعل هذا من شروط المذكور على معنى أن يكون ذكره لأجل جهالة المخاطب إياه بخلاف المسكوت فإنه يعلمه^(١)، كما لو قيل صلاة السنة فروضها كذا وكذا فلا يقال مفهومه أن الفرض ليس كذلك لأن ذلك معلوم^(٢).

وربما قدر أن المتكلم جاهل بحكم المسكوت وذلك في غير الشارع كما سبق نظيره في الخوف فيكون المتكلم غير الشارع إنما ترك^(٣) حكم المسكوت جهلا فظهر للتخصيص بالذكر سبب آخر .

وربما يدعى أن ذلك من شروط المذكور على معنى أنه خص بالذكر لجهله حكم غيره^(٤).

ومن القسم الثاني^(٥) أن لا يكون ذكر لكونه الغالب عادة ، فإما إن جرى على الغالب فإنه لا يعتبر مفهومة كقوله تعالى {وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم}^(٦) فتقييد تحريم الربيبة لكونها في حجره لكونه الغالب ، فلا يدل على حل الربيبة التي ليست في حجره . قال الماوردي (في حجوركم) : أى

(١) كذا جعله الزركشى في التشنيف (٣٥٢/٢) .

(٢) مثله الزركشى بما لو علم الشخص بأن في المعلوفة الزكاة ولم يعلمها في السائمة فقال صلى الله عليه وسلم (في الغنم السائمة زكاة) فلامفهوم له لأن التخصيص حينئذ لإزالة جهل المخاطب لالنفى الحكم عما عداه .

انظر : تشنيف المسامع (٣٥٢/٢) ، بيان المختصر (٤٤٦/٢) .

(٣) في أ : نزل .

(٤) أى لجهل المتكلم حكم غيره .

كذا يظهر عطفاً على قوله السابق : ربما قدر أن المتكلم جاهل... الخ .

فالجهل أحيانا يكون في المتكلم وأحيانا في المخاطب . قال التفتازانى :

والظاهر ماذهب إليه المحقق من اعتبار الجهالة في المتكلم وجمهور الشارحين على اعتباره في جانب المخاطب .

انظر حاشية التفتازانى مع العضد (١٧٤/٢) .

(٥) أى من شروط المذكور .

(٦) النساء (٢٣) .

في بيوتكم^(١)، واختلف الفقهاء في اعتباره :
فقال داود : إنه شرط في تحريم الربيبة .
ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وجمهور الفقهاء أنها حرام . انتهى^(٢).
قلت وممن قال بقول داود على بن أبي طالب^(٣) فيما نقله عنه الكيا
الطبرى في "أحكامه" ، قال : فيما رواه عنه مالك بن أوس^(٤) إذا لم تكن
الربيبة في حجر الزوج وكانت في بلد آخر وفارق الأم بعد الدخول فله أن
يتزوج بها^(٥).

(١) لم أقف على هذا التفسير للماوردي لافي تفسيره ولا الحاوى ولا فيما لدى من مصادر
ومابعده موجود في الحاوى . والله أعلم .

(٢) من الحاوى (٢٠٩/٩) ، وانظر : الاختيار (٨٥/٣) ، المحلى (١٥٥/١١) ، شرح
الكوكب (٤٩١،٤٩٠/٣) .

(٣) هذا والله شيء عجيب فهل السلف تابعون للخلف؟! ولو فرض ذلك فإنما يتصور
عندما يكون الخلف أعظم شأنًا .

وليس عندي تخريج لصنيع المؤلف . والله أعلم .

(٤) مالك بن أوس بن الحدثان الحجازى ، أبو سعد الفقيه الإمام الحجة ، أدرك حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وحدث عن الخلفاء عدا الصديق وعنه حدث الزهرى
وابن المنكدر ، شهد الجابية وفتح بيت المقدس مع عمر وكان عريفًا في زمنه ،
اشتهر بالفصاحة والبلاغة لكنه قليل الحديث وهو ممن اختلف في صحبته ، مات
بالمدينة عام (٨٩٢هـ) .

قال الذهبي : ولعله عاش (١٠٠) سنة ، قلت : على القول بأنه ركب الخيل في
الجاهلية فإنه تجاوزها بكثير . والله أعلم .

انظر : سير النبلاء (١٧٢/٤) ، الاستيعاب (٣٠١/٩) ، أسد الغابة (١١/٥) ، الإصابة
(٣٥/٩) ، الجرح والتعديل (٢٠٣/٨) ، تهذيب الأسماء (٧٩/٢) ، العبر (١٠٦/١)
تهذيب التهذيب (١٠/١٠) ، طبقات الحفاظ (٢٦) ، الشذرات (٩٩/١) .

(٥) انظر أحكام القرآن لإلكيا (٣٩٨/٢) .

والأثر هنا مذكور بالمعنى ونصه في مصنف عبد الرزاق وقواه ابن كثير .
قال ابن حجر :

وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر وادعى نفي ثبوته وهو عجيب فإن الأثر
مذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره ، والأثر صحيح عن علي وكذا صح عن عمر
أنه أفق بتزوج بنت رجل جدتها كانت تحتة ولم تكن في حجره . =

ومثله {فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به} (١)
 فإن الخلع جائز في حالة الشقاق وغيرها خلافا لابن المنذر (٢) من أصحابنا
 حيث اشترط الشقاق (٣) وتخصيص الخوف بالذكر إنما هو لأجل الغلبة (٤).
 وقوله تعالى {وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة} (٥).

= قال : ولولا الإجماع الحادث في المسألة وندرة المخالف لكان الأخذ به أولى لأن
 التحريم جاء مربوطا بأمرين : أن تكون في الحجر والدخول بالأمر فلا تحرم لوجود
 أحدهما . ا. باختصار .

قلت : وفتوى عمر اوردها عبد الرزاق في مصنفه . والله أعلم .
 انظر : مصنف عبد الرزاق (٦/٢٧٨، ٢٧٩) ، تفسير ابن كثير (١/٤٩٨) ، فتح
 الباري (٩/١٥٨) ، شرح الكوكب (٣/٤٩١) .
 (١) البقرة (٢٢٩) .

(٢) محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري الحافظ ، شيخ الاسلام ، ولد في حدود وفاة
 الإمام أحمد ، روى عن الربيع وابن الحكم وعنه روى ابن المقرئ وابن حبان ،
 قال النووي : أجمع على إمامته ووفور علمه وبلغ النهاية في التمكن من معرفة
 الحديث ، واعتاد في الاشراف الإشارة إلى صحة الحديث بقوله ثبت أو صح إلى
 ضعفه بقوله رويناه أو يروى وهو مسلك حذاق المحدثين وأهمله أكثر الفقهاء
 وغيرهم قال : ولا يلتزم في الاختيار بمذهب بل يدور مع ظهور الدليل ، قال ابن
 السبكي : بلغ درجة الاجتهاد المطلق ، قال الشيرازي : صنف في الاختلاف ما لم
 يصنف مثله واحتاج إليه الموافق والمخالف . من مؤلفاته :
 "الاشراف" ، "الأوسط" ، "الاجماع" ، "المبسوط" ، "التفسير" .
 مات في مكة المكرمة عام (٣١٨هـ) .

انظر : مقدمة الاشراف (١/٧-١٨) ، سير النبلاء (١٤/٤٩٠) ، تهذيب الأسماء
 (٢/١٩٦) ، طبقات ابن السبكي (٣/١٠٢) ، طبقات الشيرازي (١١٨) ، وفيات
 الأعيان (٤/٢٠٧) ، العقد الثمين (١/٤٠٦) ، طبقات السيوطي (٧٧) ، طبقات
 الداودي (٢/٥٠) ، الشذرات (٢/٢٨٠) ، الفتح المبين (١/١٧٩) .
 (٣) وهذا من غرائبه كما قال ابن السبكي .

انظر : الاشراف لابن المنذر (٢١٥) ، طبقات ابن السبكي (٣/١٠٢) ، البحر المحيط
 (٤/١٩) ، التمهيد للأسنوي (٢٥٠) ، البرهان (١/٤٧٦) .

(٤) في أ : العليه .

وانظر : الجامع للقرطبي (٣/١٤٠) ، أحكام القرآن لابن العربي (١/١٩٤) .

(٥) البقرة (٢٨٣) .

فذكر السفر لأنه الغالب في فقد الكاتب^(١).

ومثله أيضا قوله عليه الصلاة والسلام : (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل)^(٢)، فإن^(٣) الغالب أن المرأة إنما تتحمل مشقة العقد على نفسها مع استحياؤها من المماكسة^(٤) على فرجها عند إرهاب الولى^(٥) إياها بمنعه فلا يفهم منه أنها إذا نكحت نفسها بإذن الولى يكون صحيحا كما هو قول أبى ثور^(٦)^(٧).

واعلم أن إمام الحرمين نقل هذا الشرط عن الشافعى ثم قال والذى أراه أن خروج الكلام على العرف لا يسقط التعلق بالمفهوم لكن ظهوره أضعف من ظهور غيره^(٨). انتهى .

-
- (١) انظر : تشنيف المسامع (٣٥٠/٤) ، الجامع للقرطبي (٤٠٧/٣) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢٦٠/١) .
- (٢) انظر البرهان (٤٧٦/١) ، وسبق تخريج الحديث ص () .
- (٣) في ب : لأن .
- (٤) المماكسة : هى المشاحة والمشاكسة .
- انظر لسان العرب (مكس) (٢٢١/٦) .
- (٥) فى هامش ج مانصه :
- ارهاب الولى : أى ظلمه ومنه قوله تعالى {فلا يخاف نجسا ولا رهقا} أى ظلما . ا. هـ .
- الجن (١٣) . وانظر لسان العرب (رهق) (١٣٠/١٠) .
- (٦) انظر : حلية العلماء (٣٢٤/٦) ، فقه أبى ثور (٤٦٠) .
- (٧) فى ج : أبو ثور والحنفية ، وفى هامش أ : ومحمد بن الحسن الحنفى .
- قلت : أما نسبته إلى الحنفية فلا تصح فهم ردوا الحديث ومذهبهم صحة النكاح بغير ولى .
- أما محمد بن الحسن فقد ثبت رجوعه عن هذا القول فلا ينسب إليه . والله أعلم .
- راجع ص (١٥٧) .
- (٨) هذه العبارة بالنص للزركشى الذى نقل عبارة إمام الحرمين بتصريف كبير . والله أعلم .
- تشنيف المسامع (٣٥٠/٢) ، وانظر البرهان (٤٧٧/١) .

لكن الشافعي إنما صار إلى ذلك بناء على أصله أن القيد لا بد له من فائدة والفائدة منحصرة في نفس الحكم عما عدا المنطوق ، فإذا لاح للتخصيص فائدة أخرى غير نفس الحكم تطرق الاحتمال إلى المفهوم فيصير الكلام مجملا حتى لا يقضى في المسكوت بموافقة ولا مخالفة^(١)، أشار إلى ذلك في "الرسالة" حيث قال : تعارض^(٢) الفوائد^(٣) في المفهوم كتعارض^(٤) الاحتمالات في المنطوق يكسبه^(٥) نعت الإجمال^(٦)، والإمام وإن لم يسقط التعلق به لكنه قال : دلالة ضعيفة حتى لو عارضه دليل أقوى منه قدم^(٧) عليه . وذكر الغزالي في "المنخول" نحوه^(٨)، ووافقهما الشيخ عز الدين بن عبد السلام على ذلك ، وزاد أنه ينبغي العكس وهو أنه لا يعمل بالمفهوم إلا إذا خرج مخرج الغالب محتجا . بأن القيد إذا كان الغالب يدل عليه فذكره حينئذ يعين^(٩) فائدة أخرى وهي المفهومية ، بخلاف ما إذا لم يخرج مخرج الغالب^(١٠).

-
- (١) كذا قرر الزركشي مذهب الشافعي في التشنيف (٣٥٠/٢) ، وانظر البحر المحيط (٢١-١٩/٤) .
- (٢) في أ ، ج ، د : يتعارض .
- (٣) في أ ، ج ، د : الزائد .
- (٤) في أ ، ج ، د : لتعارض .
- (٥) في أ ، ج ، د : فيكسبه ، والمثبت هنا وفيما سبق يوافق نقل البحر .
- (٦) لم أقف عليها بعد التتبع في الرسالة ، وهي بالنص عزاها الزركشي إلى الشافعي لكنه لم يحدد الكتاب .
- وهي في البرهان بالمعنى وتبعه في المنخول إلا ان الإمام عزاها إلى الرسالة . والله أعلم .
- انظر : البحر المحيط (١٩/٤) ، البرهان (٤٧٥/١) ، المنخول (٢١٨) .
- (٧) في أ : قد .
- (٨) انظر المصادر السابقة .
- (٩) في أ : بغير ، وهي توافق نسخة من التشنيف .
- (١٠) لم أقف على هذه العبارة لا في القواعد ولا الإشارة ولا الإمام ونقد نقلها الزركشي في التشنيف (٣٥١/٢) ، وبنحوها في البحر المحيط (٢١/٤) ، وانظر الابهاج (٣٧٣/١) .

لكنه أجاب في "أماليه"^(١) بأن المفهوم إنما قلنا به لخلو القيد عن الفائدة لولاه ، أما إذا كان الغالب وقوعه فإذا نطق باللفظ أولاً فهم القيد لأجل غلبته^(٢) فذكره بعد يكون تأكيداً للحكم المتصف بذلك القيد . فهذه فائدة أمكن اعتبار القيد فيها فلاحاجة إلى المفهوم بخلاف غير الغالب^(٣).

واعلم أن ابن دقيق العيد في "شرح العنوان" بعد أن نصر مقالة الجمهور قال يشكل على الشافعي في قوله في سائمة الغنم الزكاة فإنه قال فيه بالمفهوم وأسقط الزكاة في المعلوفة مع أن الغالب والعادة السوم ، فمقتضى هذه القاعدة أن لا يكون لهذا التخصيص مفهوم^(٤) . انتهى .

وهذا السؤال ذكره القفال الشاشي وأجاب عنه بما حاصله :

أن اشتراط السوم لم يقل به الشافعي من جهة المفهوم ، بل من جهة^(*) أن قاعدة الشرع أن لازكاة فيما أعد للبدلة وإنما تجب في الأموال النامية ، فعلم من ذلك اعتبار السوم^(٥).

نعم قصد القفال بذلك إبطال المفهوم بالكلية ، ولكنه مردود^(٦) ، وسيأتي من نص الشافعي ما يدل على أنه إنما أوجب في السائمة دون المعلوفة تعلقاً بما في الحديث من القيد^(٧).

(١) وهو مطبوع وقد سماه المحقق (الفوائد في مشكل القرآن) راجع ص (ز ، س) .

(٢) في ١ : عليته .

(٣) لم أقف على هذا النص بعد تصفح الفوائد ولعل العزلة أمالي أخرى ، والعبارة

بالنص نقلها الزركشي في التشنيف (٣٥١/٢) .

(٤) نقله عن شرح العنوان الزركشي في البحر المحيط (٢٠/٤) .

(*) ١٦٣

(٥) نقله عن القفال الزركشي في البحر (٢٠/٤) .

(٦) هذا مقاله الزركشي في البحر (٢٠/٤) .

(٧) لعل المؤلف سها عن ذكر نص الشافعي حيث انى لم أقف عليه وقد نقله الزركشي

عن الأم .

انظر : البحر المحيط (٢٠/٤) ، الأم (٢٠/٢) .

ومنه^(١): أن لا يكون المذكور خارجا لجواب سؤال عنه . مثل أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم : هل في الغنم السائمة زكاة؟ فلا يلزم من جواب السؤال عن إحدى الصفتين أن يكون الحكم على الضد في الأخرى لظهور فائدة في الذكر غير الحكم بالضد^(٢).

ومنه : أيضا أن لا يكون خرج لبيان حكم حادثة اقتضت بيان الحكم في المذكور ، كما لو قيل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لزيد غنم سائمة . فقال في السائمة الزكاة إذا لقصد الحكم على تلك الحادثة به لا النفس عما عداه^(٣).

ومن هذا قوله تعالى {لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة}^(٤) فإنه ورد على ما كانوا يتعاطونه في الآجال أنه إذا حل الدين يقول للمديون إما أن تعطى وإما أن تزيد في الدين فيتضاعف بذلك مضاعفة كثيرة^(٥)(*).

وهنا سؤال وهو أنه لم جعلوا هنا السؤال والحادثة قرينة صارفة^(**) عن القول بصد الحكم في المسكوت ولم يجعلوا ذلك في ورود العام على سؤال أو حادثة صارفا له عن عمومه على الأرجح^(٦). بل لم يجروا هنا

(١) أى ومن شروط المذكور في مفهوم المخالفة .

(٢) انظر : تشنيف المسامع (٣٥١/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٤/٣) .

(٣) انظر : البحر المحيط (٢٢/٤) ، تشنيف المسامع (٣٥١/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٤/٣) .

(٤) آل عمران (١٣٠) .

(٥) انظر : البحر المحيط (٢٢/٤) ، شرح الكوكب (٤٩٤/٣) ، تفسير الطبرى (٩٠/٤) الجامع للقرطبي (٢٠٢/٤) .

على أن هناك قول بأن الآية للتدرج في تحريم الربا حيث حرم الفاحش دون اليسير ، انظر روائع البيان (٣٩٠/١) .

(*) ١٨٤ اب

(**) ١٤٧ اب

(٦) هذه المسألة تأتي ضمن مباحث المجلد الثاني ويعبر عنها أيضا بتخصيص العام بالسبب .

وقد عنون شيخنا الدكتور محمد العروسي كتابه في هذه المسألة بالعنوانين فقال : مسألة تخصيص العام بالسبب . =

مأجروه هناك من الخلاف في أن العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب وإن كان ابن تيمية في "المسودة" حكى عن القاضي أبي يعلى وأصحابهم^(١) فيه احتمالين^(٢)(*).

وقد يجاب بأن المفهوم لما ضعف عن المنطوق في الدلالة اندفع بذلك ونحوه وقوة اللفظ في العام تخالف ذلك - حتى أن الحنفية ادعوا أن دلالة العام على كل فرد من أفرادها قطعية^(٣) كما سيأتي في موضعه^(٤) - فلم يندفع بذلك على الطريقة الراجحة^(٥).

قولى (ونحوه من مقتضى) إلى آخره إشارة إلى أن احتمال وجود فائدة للتخصيص بالذكر يحال الأمر عليها حتى لا يعمل بالمفهوم ليس منحصرًا فيما ذكر بل كل ما وجد له فائدة يمكن الإحالة عليها يمتنع العمل به ولهذا ذكر البيضاوى عبارة شاملة للصور كلها وهى أن لا تظهر لتخصيص المنطوق

= أو العبرة بعموم الحكم لا بخصوص السبب .

وتوصل فيه إلى أن الخلاف لا يثبت فهو إما صورى أو خطأً في نسبة هذا القول إلى إمام من أئمة العلم ثم اختار الثانى . راجع كتاب شيخنا العروسى ص (٦) .
(١) فى البحر والتشنيف من أصحابهم .

(٢) كذا أورد الزركشى السؤال ، وقوله : احتمالين يعود على صدر السؤال وهو جعل السؤال والحادثة قرينة تصرف المفهوم أو لا احتمالين نقلهما القاضى عن الحنابلة وأوضحهما ابن النجار . وملخص السؤال :

لم جعل السؤال عن الحكم والحادثة قرينة صارفة عن الأخذ بمفهوم المخالفة ولم يجعل قرينة تصرف العموم بل قالوا ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٢/٤) ، تشنيف المسامع (٣٥٢/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٢/٣) ، المسودة (١٤٤،١٤٣) .

(*) ٢٠٦ ج

(٣) انظر الجواب فى نفس المصادر عدا الأخير .

وانظر : أصول السرخسى (١٣٢/١) ، فتح الغفار (٨٦/١) .

(٤) وذلك ضمن المجلد الثانى .

(٥) أى على القول الراجح لا يندفع العموم بالسؤال أو الحادثة .

بالذكر فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت^(١).
فمن الفوائد أيضا : أن لا يكون عهد فإن كان فهو بمزلة الاسم اللقب
الذي يحتاج إليه في التعريف فلا يدل على نفى الحكم عما عداه^(٢).
ومنها : أن لا يقصد بذكره زيادة الامتنان على المسكوت كقوله تعالى
{تَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا}^(٣) فلا يدل على منع القديد^(٤).
ومنها أن لا يخرج مخرج التفخيم والتأكيد كحديث (لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت)^(٥) الحديث فقيده الإيمان^(٦) للتفخيم في
الأمر وان هذا لا يليق بمن كان مؤمنا^(٧).
ومما يذكر من شروط العمل بالمفهوم أن لا يعود على الأصل الذي هو
المنطوق فيه بالإبطال كحديث (لاتبع ما ليس عندك)^(٨) لا يقال مفهومه صحة بيع

-
- (١) انظر : منهاج الوصول (٣١٥/١) ، تشنيف المسامع (٣٥٣/٢) ، شرح الكوكب
(٤٩٦/٣) .
(٢) كذا ذكر الزركشى وذكر له تعليلا في البحر (٢٢/٤) .
(٣) النحل (١٤) .
(٤) انظر : البحر المحيط (٢٢/٤) ، شرح الكوكب (٤٩٣/٣) ، حاشية العطار
(٣٢٣/١) ، تفسير الرازي (٥/٢٠) .
والقديد : هو اللحم المملوح المجفف في الشمس .
انظر : النهاية لابن الأثير (قدد) (٢٢/٤) ، لسان العرب (قدد) (٣٤٤/٣) .
(٥) متفق عليه ولفظ مسلم بدون (أن) .
صحيح البخارى (الطلاق) (١٨٥/٦) ، صحيح مسلم (الطلاق) (١١٢٤/٢) .
(٦) في أ : للإيمان .
(٧) انظر : البحر المحيط (٢٢/٤) ، شرح الكوكب (٤٩٢/٣) ، حاشية العطار
(٣٢٣/١) .
وعدم الأخذ بالمفهوم هو رأى الجمهور ، واستدل الحنفية بالحديث على اشتراط
الإيمان لوجوب الإحداد .
انظر : بداية المجتهد (١٢٤/٢) ، الأم (١٩٨/٥) ، شرح منتهى الإرادات (٢١٧/٣)
فتح القدير لابن الهمام (٣٤١/٤) .
وراجع تفصيل المسألة في تكليف الكفار بأحكام الشريعة (٢١٢) .
(٨) سبق تخريجه ص (٥٩٠) .

الغائب إذا كان عنده إذ لو صح فيه لصح في المذكور وهو الغائب الذي ليس عنده لأن المعنى في الأمرين واحد ولم يفرق أحد بينهما^(١).
وقد ذكرت شروط أخرى غير ماسبق وصور من الفائدة^(٢) يحتمل رجوعها إلى ماسبق وفهما منه "و"^(٣) لاجابة إلى التطويل بها بعد تقرر الضابط^(٤) بما سبق .

قولى (لا يقتضى) أى لا يقتضى العمل بالمفهوم ، اى أن هذه "الأمر"^(٥) تقتضى تخصيص المذكور بالذكر لانفى الحكم عن غيره .

[اقتران المفهوم بما يمنعه هل يدل على إغائه؟] :

ولكن وراء هذا بحث آخر وهو أن المقترن من المفاهيم بما يمنع القول به لوجود فائدة تقتضى التخصيص فى المذكور. بالذكر كما سبق شرحه هل^(٦) يدل اقترانه بذلك على إغائه^(٧) وجعله كالعدم فيصير المعروض لقييد المفاهيم إذا كان فيه لفظ عموم شاملا للمذكور والمسكوت حتى لا يجوز قياس المسكوت بالمذكور بعلة^(٨) "جامعة" لأنه منصوص فلاحاجة لاثباته بالقياس أو لا يدل بل غايته الحكم على المذكور وإما غير المذكور فمسكوت عن حكمه فيجوز حينئذ قياسه عليه؟

مثاله : فى الصفة مثلا لو قيل هل فى الغنم السائمة زكاة فيقول المسئول فى الغنم السائمة زكاة فغير السائمة مسكوت عن حكمه فيجوز قياسه على السائمة بخلاف مالو ألغى لفظ السائمة وصار التقدير فى الغنم زكاة فلاحاجة حينئذ لقياس المعلوفة بالسائمة لأن لفظ الغنم شامل لهما .

(١) انظر : البحر المحيط (٢٣/٤) ، شرح الكوكب (٤٩٥/٣) .

وسبق بيان الشافعى لهذا الحديث ص (١٤٩٥) .

(٢) فى أ : والفائدة .

(٣) الواو ساقطة من أ .

(٤) فى ج : الضابطة .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) فى د : وهذا .

(٧) فى أ ، د : الغاية ، وهى توافق شرح الكوكب .

(٨) فى أ : لعله .

في ذلك خلاف : والمختار الثاني حتى أن بعضهم حكى فيه الاجماع وهو ظاهر ما أورده ابن الحاجب^(١) في أثناء مسألة مفهوم الصفة عند ذكر اعتراضات من جهة القائل بنفى مفهوم الصفة ومن جملتها :

لانسلم أن فائدة التقييد بالصفة نفى ما عداها بل تقوية حكم المذكور بحيث لا يجوز اخراجه من العموم المفروض ، أى كما يمتنع اخراج صورة السبب من العموم الوارد عليها .

فأجاب ابن الحاجب : بأن ذلك فرع العموم ولاقائل به^(٢) ، أما القائل بالمفهوم فظاهر ، وأما النافى له فلأنه يقول إنه مسكوت عن حكمه ، لكن ابن الحاجب لم يصرح به في مسألتنا بخصوصها بل فيما لو لم يقل بالمفهوم مطلقا . فإذا لم يقل به لمانع يكون كذلك إذ لافرق . فلا ينبغي أن ينقل عن ابن الحاجب ادعاء الإجماع في عين المسألة . والله أعلم .

[أقسام مفهوم المخالفة] :

[مفهوم الصفة] :

أقسامه الوصف ومنه علة ظرف وحال عدد قد أثبتوا

الشرح :

إذا علم مفهوم المخالفة فله أقسام ذكرناها واحدا واحدا :

أحدها : مفهوم الصفة وقدمته لأنه رأس المفاهيم ، قال إمام الحرمين : لو عبر معبر عن جميع المفاهيم بالصفة لكان ذلك منقدها^(٣) لأن المحدود والمحدود موصوفان بعددهما وحدهما^(٤) ، ثم قال بعد ذلك^(٥) : وكذا سائر

(١) كذا قال ابن السبكي بعد أن أورد هذا البحث وتبعه الزركشى .

انظر : تشنيف المسامع (٣٥٤/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٧/٣) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٤٨/١) .

(٢) انظر : مختصر ابن الحاجب (١٧٥، ١٧٤/٢) ، منع الموانع (٣٦٣) ، تشنيف المسامع (٣٥٤/٢) .

(٣) في هامش ج : أى مستقيما .

(٤) انظر البرهان (٤٥٤/١) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .

المفاهيم^(١) انتهى .

ومراداه أن معنى الوصفية يدعى رجوع الكل إليه باعتبار^(٢) وإن كان المقصود هنا نوعا من ذلك خاصا بالاعتبار الآتى بيانه .

فبعضهم يعبر عنه بتعليق الحكم بإحدى صفتي الذات^(٣) أو أوصافها كقوله صلى الله عليه وسلم (فى سائمة الغنم زكاة) وهو حديث معناه ثابت فى الصحيح^(٤) كحديث كتاب الصديق الذى أرسله إلى أنس حين وجهه إلى البحرين حكاية^(٥) عن فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه (وفى الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين) الحديث ، وقال فيه : (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة)^(٦) فإن الغنم ذات والسوم والعلف وصفان لها ومثله تعليق^(٧) النفقة فى^(٨) البيونة على الحمل^(٩) وشرط

(١) لم أقف على هذه العبارة فى البرهان بعد البحث ، وقد عزاها ابن السبكي إلى الإمام وابن النجار تبعا للمؤلف .

وقد ذكر المؤلف عبارة الإمام مرة أخرى ص (١٨٠٥) وليس فيها هذه العبارة ولعلها منقولة بالمعنى . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٣٧١/١) ، شرح الكوكب (٥٠٠/٣) .

(٢) انظر تمثيل الإمام لذلك فى البرهان (٤٥٤/١) .

(٣) كذا عبر البيضاوى وبنحوه الشيرازى ، وقد يعبر عنه أيضا بذكر الاسم العام مقترنا بالصفة الخاصة .

انظر : منهاج الوصول (٣١٤-٣١٥/١) ، الابهاج (٣٧١/١) ، شرح اللمع (١٣٦/٢)

الإحكام للآمدى (٨٠/٣) ، تشنيف المسامع (٣٥٥/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٨/٣)

(٤) نفى الزركشى أن يكون حديثا ثم ذكر أن معناه فى الصحيح ، ولما تعرض له ابن

النجار قال : قول القائل فى الغنم ... وذكره بهذا النحو فى أكثر من موضع .

انظر : المعبر (١٧٠) ، شرح الكوكب (٥٠٤،٥٠١/٣) .

(٥) فى د : حكاة .

(٦) انظر صحيح البخارى (الزكاة) (١٢٤/٢) .

(٧) فى أ : بتعليق .

(٨) فى أ : نفى .

(٩) فى ب ، د : للحامل .

ثمرة النخل للبائع بما إذا كانت مؤبرة^(١)(٢).
فهو يدل على أن لازكاة في المعلوفة وأن لانفقة للحائل وأن لاثرة لبائع
النخل غير المؤبرة^(٣).

وربما عبر عن ذلك^(٤) بتقييد لفظ مشترك المعنى بلفظ آخر مختص ليس
بشروط ولا استثناء ولا غاية^(٥).

وبالجملة فليس المراد بالصفة النعت فقط كما "هو"^(٦) اصطلاح النحاة
ولذلك يمثلون بـ(مطل الغنى ظلم)^(٧) مع أن التقييد به إنما هو بالإضافة^(٨).

(١) تأبير النخل : تلقيحه فيؤتى بشماريخ الذكر فتتنفض فيطير غبارها إلى شماريخ الأنثى .
انظر : المصباح المنير (أبر) (١) ، لسان العرب (أبر) (٤/٤) .

(٢) وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم (أيما امرئ أبر نخلا ثم باع أصلها فللذى أبر
ثمر النخل إلا أن يشترطه المبتاع) .

صحيح البخارى (اليوع) (٣٥/٣) ، وفي مسلم بنحوه (اليوع) (١١٧٢/٣) .
قلت : تبع المؤلف شيخه في المثالين الأخيرين وتبعهما ابن النجار وهو محل نظر
لأنهما من أمثلة مفهوم الشرط إلا أن يكون الزركشى جرى على ماسبق نقله عن
إمام الحرمين من أن جميع المفاهيم يصح التعبير عنها بمفهوم الصفة . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٣٠/٤) ، شرح الكوكب (٤٩٩/٣) .

(٣) قال ابن حجر :
استدل بمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري
وبذلك قال جمهور العلماء .

قال : فالحاصل أنه يستفاد من مفهومه حكمان :
أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء . اهـ باختصار .
انظر فتح البارى (٤٠٢/٤) .

(٤) الإشارة تعود إلى قوله (فبعضهم يعبر عنه بتعليق الحكم بإحدى صفتي الذات) .

(٥) هذا مراد الأصوليين بمفهوم الصفة كما قال ابن السبكي والزركشى .

انظر : منع الموانع (٤٤٨) ، تشنيف المسامع (٣٥٧، ٣٥٥/٢) ، البحر المحيط
(٣٠/٤) .

(٦) ساقطة من د .

(٧) صحيح البخارى (الاستقراض) (٨٥/٣) ، صحيح مسلم (المساقاة) (١١٩٧/٣) .

(٨) كذا قال الزركشى في التشنيف (٣٥٦/٢) ، والبحر (٣٠/٤) ، وابن النجار في

شرح الكوكب (٤٩٩/٣) .

نعم قد يدعى بأن هذا نعت محذوف منعوته ، إذ التقدير مثل الشخص الغني^(١) وإنما إدخال الإضافة في مفهوم الصفة في نحو في سائمة الغنم زكاة فإن التقييد فيه بالإضافة كما مثل به البيضاوي^(٢) لابلفظ الغنم لئلا يكون ذلك من مفهوم اللقب لأنه فيه اسم جامد فلا فرق حينئذ في قوله في الغنم السائمة زكاة وفي سائمة الغنم زكاة في أن كلا منهما من مفهوم الصفة إلا أن ظاهر كلام البيضاوي استواءهما في المفهوم^(٣).
ولكن الظاهر التباين^(٤):

فالمقيد في الأول : الغنم بوصف السوم . (*)

وفي الثاني : السائمة بوصف كونها من الغنم .

فمفهوم الأول عدم وجوب الزكاة في معلوفة الغنم . ومفهوم الثاني (**)

عدم الوجوب في سائمة غير الغنم من الإبل والبقر .

قال ابن السبكي في "منع الموانع" : إن هذا هو التحقيق ، أما عدم

وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة بالنسبة للتركيب الثاني فمن باب مفهوم (***)

اللقب كما أن عدم وجوب الزكاة في الإبل والبقر بالنسبة إلى قولنا في الغنم

السائمة الزكاة من مفهوم اللقب أيضا . لأن المقيد^(٥) في هذا^(٦) وهو الغنم لم

(١) انظر شرح الكوكب (٤٩٩/٣) .

(٢) انظر منهاج الوصول (٣١٥/١) .

(٣) كذا قال الزركشي وقال ابن النجار مثله أصحابنا تارة بالأول وأخرى بالثاني

وظاهر كلامهم أن الحكم فيهما واحد .

وقال العراقي : والحق عندي أنه لا فرق بينهما .

انظر : تشنيف المسامع (٣٥٦/٢) ، شرح الكوكب (٤٩٩/٣) ، الغيث الهامع

(٤٥ق) .

(٤) كذا رجح المؤلف هنا لكن سيأتي في آخر كلامه ما يدل على خلاف ذلك .

(*) ١٨٥

(**) ١٦٤

(***) ٢٠٧ ج

(٥) في د : القيد ، والمثبت يوافق النص .

(٦) أي في هذا المثال وهو (في الغنم السائمة زكاة) .

يشمل غير الغنم فلم يخرج بالصفة التي لو أسقطت لم يحتل الكلام .
 والمقيد في سائمة الغنم وهو السائمة لم يشمل المعلوفة حتى يخرج بقيد
 الإضافة للغنم التي لو أسقطت لاختل^(١) الكلام ولذلك لم يقل أبو عبيد في
 (مطل الغنى ظلم) إلا أن مفهومه أن مطل غير الغنى ليس بظلم^(٢) لا^(٣) أن غير
 المطل ليس بظلم ولا أن الغنى الذي ليس بمطل^(٤) ليس بظالم .
 وقد علم بما تقرر أن لكل من التركيبين منطوقا ومفهوماً صفة ومفهوماً
 لقب . فمنطوقهما واحد وهو وجوب الزكاة في السائمة من الغنم . ومفهوماً
 الصفة فيهما مختلف وكذا مفهوم اللقب أيضاً فيهما^(٥) مختلف كما سبق تقريره
 انتهى ملخصاً^(٦) .

قلت قد تقرر أنه ليس مرادهم بالصفة النعت^(٧) الذي هو أحد التوابع
 في التحويل الأعم منه ومما يكون صفة في الاصل فعروض الصفة هو
 الموصوف وهو الغنم ، فمعروض الصفة في سائمة الغنم هو لفظ الغنم وإن
 تقدمت صفته^(٨) لكونها أضيفت له .

ولذلك وقع الخلاف في إضافة الصفة للموصوف بين البصريين
 والكوفيين ، فالكوفيون لما جوزوه لم يحتاجوا إلى تأويل ، والبصريون

-
- (١) كذا في جميع النسخ وفي النص : لم يحتل .
 (٢) انظر هذا المعنى في غريب الحديث لأبي عبيد (١٧٥/٢) .
 وانظر : شرح العضد (١٧٥/٢) ، القواطع (٤٢٦/١) ، شرح الكوكب (٥٠٣/٣) .
 (٣) في د : ولا ، والمثبت يوافق النص .
 (٤) في ج : بماطل ، وفي ب : مماطل ، والمثبت يوافق النص .
 (٥) في أ : فهما .
 (٦) انظر منع الموانع (٤٤٩-٤٥٣) .
 وقد نقل الزركشى هذا التغير قال وفي هذه الدعوى نظر .
 انظر : البحر المحيط (٣٥/٤) ، تشنيف المسامع (٣٥٧/٢) ، المحلى على جمع
 الجوامع (٢٥٠/١) ، شرح الكوكب (٤٩٨/٣) ، حاشية العطار (٣٢٨/١) .
 (٧) انظر تعريف النعت في : شرح الكافية (١١٥٣/٣) ، شرح التسهيل لابن مالك
 (٣٠٦/٣) ، شرح ابن عقيل (١٩١/٣) .
 (٨) في د : صفتها .

أولوه^(١) فلم يخرج على^(٢) الرأيين بذلك عن كونه صفة إلا صناعة فقط فيتحد على هذا مفهوم التركيبين معا كما أبداه ابن السبكي احتمالا لأبيه^(٣). وإن رجح هو خلافه وزعم أن التحقيق كما سبق^(٤) فعلى هذا مفهوم في سائمة الغنم الزكاة أن لازكاة في معلوفة الغنم من مفهوم الصفة لا اللقب لأن اللقب كما سيأتي^(٥) أن يرتب فيه الحكم على محكوم عليه جامد^(٦). وهذا مشتق ولكنه لما كان الوصف مضافا لوحظت الإضافة فيه تتيما فيخرج منه سائمة نحو^(*) البقر . لا بلفظ الغنم بل بإضافة السائمة فيدعى خروج الأمرين معا . وأنهما من مفهوم الصفة . وقد تعرض أبو عبيد في (مطل الغنى ظلم)^(٧) للثاني لخفائه دون الأول لوضوحه^(٨) فاعلمه . وسيأتي في هذا التركيب مباحث أخرى في التنبيهات الآتية^(٩).

(١) انظر : شرح ابن عقيل (٤٩/٣) ، شرح الكافية (٩٢٣/٢) .

(٢) في ب ، د : عن ، وفي هامش ب : لعله على .

(٣) أقول : في الغالب أن هذا سهو من المؤلف ، فإن ما أبداه السبكي احتمالا للبيضاوي فقال :

يحتمل أن يقال لافرق بينهما فالغنم موصوفة والسائمة صفة في الموضعين وإلى هذا يرشد كلام البيضاوي .

ثم قال بعد ذلك :

إذا فهمت التحقيق ظهر لك الخلل في كلام البيضاوي قال : وعذره ومن شاركه في صنيعه أنهم لا يفرقون بين العبارتين . ا. ه باختصار فيستبعد مع ذلك نسبته إلى والده . والله أعلم .

انظر منع الموانع (٤٥٦،٤٤٨) .

(٤) في د : كما زعم . وراجع ص (١٧٩٠) .

(٥) انظر ص (١٨٤٥) .

(٦) انظر تشنيف المسامع (٣٧٧/٢) .

(*) ١٤٨

(٧) سبق تخريجه ص (١٧٨٩) .

(٨) سبق ذلك ص () .

وقلت : وكأن المؤلف هنا يرد على ابن السبكي . والله أعلم .

(٩) انظر التنبيه الرابع ص (١٨٠٣) .

[حجية مفهوم الصفة] :

وبالجمله ففى كون مفهوم الصفة حجة معمولاً^(١) بها مذاهب :
 أحدها : نعم وبه قال الشافعى ومالك وأحمد وأبو عبيدة معمر بن
 المثنى فيما حكاه القاضى فى "التقريب" وإمام الحرمين وغيرهما^(٢) ونقله
 الآمدى وابن الحاجب وابن السمعانى عن أبى عبيد والفقهاء والمتكلمين^(٣)،
 ونقله ابن الحاجب عن إمام الحرمين^(٤)، وحكاه سليم الرازى عن اختيار
 المزنى والاصطخري وأبى اسحق المروزى وابن خيران وأبى ثور وداود
 الظاهرى^(٥)، ومنهم من ينقل عنه أنه إنما يقول بمفهوم الموافقة لا المخالفة
 فالنقل عنه مضطرب^(٦)، وهو منصوص الشافعى فى كتاب "أحكام القرآن"^(٧)
 وبه أيضاً قال الصيرفى ونقله عن نصف الشافعى إذ قال : ومعقول فى لسان
 العرب أن الشىء إذا كان له وصفان فوصف بأحدهما أن مالم يكن بتلك
 الصفة بخلافه. انتهى^(٨).

(١) فى أ ، د : معلولا .

(٢) المطبوع من التقريب لم يصل إلى هذه المسألة .

وانظر : البرهان (٤٥٥/١) ، الابهاج (٣٧١/١) ، الدرر اللوامع (٤١٦/٢/١) .

(٣) كذا عزاه الآمدى والمراد جماعة منهم .

أما أبو عبيد فعزاه إليه ابن الحاجب وابن السمعانى أخذاً من كلامه فى حديث
 (مطل الغنى ظلم) . والله أعلم .

انظر : الأحكام للآمدى (٨٠/٣) ، منتهى السؤل (١٤٩) ، القواطع (٤٣٦،٤٢٧/١) .

(٤) كذا قال الأسنوى والأصفهانى ، وفى المختصر : الإمام دون تقييد ، وسيأتى تفصيل

قول إمام الحرمين . والله أعلم . (١٧٩٦)

انظر : نهاية السؤل (٣١٩/١) ، بيان المختصر (٤٤٧/٢) ، وانظر ~~ص~~ .

(٥) ما حكاه سليم نقله الزركشى فى البحر (٣٠/٤) ، وانظر العدة لأبى يعلى (٤٥٣/٢)

فقد عزاه لداود ، وإلى أصحابه عزاه ابن السمعانى فى القواطع (٤٢٧/١) .

(٦) نقل ابن حزم عن أصحابه عدم الأخذ بالمفهوم قال : وهو الذى لا يجوز غيره .

انظر الأحكام (٩٢٠،٨٨٧/٧) .

(٧) كذا قال الزركشى بناء على تمسك الشافعى فى اثبات الرؤية بقوله تعالى : {كلا إنهم

عن ربهم يومئذ لمحجوبون} المطففين (١٥) وسيأتى بعد قليل .

انظر : البحر المحيط (٣٠/٤) ، أحكام القرآن للشافعى (٥٤/١) .

(٨) كذا نقل الزركشى فى البحر (٣٠/٤) .

وكذا حكاه ابن القطان عن نصه في كتاب الزكاة^(١)، وحكاه القاضى عن نص الأشعري في اثبات خبر الواحد فقال قال الله تعالى {إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}^(٢) مفهوم ذلك يدل على أن غير الفاسق لانتبينه ، وتمسك أيضا في اثبات الرؤية بقوله تعالى {كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون}^(٣) فإن مفهومه اثبات الرؤية لأهل الجنان^(٤). وجرى على القول به أكثر أصحابه .

وفي صحيح البخارى في (كتاب الجنائز) ومسلم في (كتاب الإيمان) عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من مات يشرك بالله شيئا دخل النار وقلت من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة)^(٥). قيل وهذا مصير منه إلى القول بالمفهوم^(٦) لأن الجملة حالية ومفهوم الحال من باب الصفة كما سيأتى^(٧).

قلت : وقد سبق في باب القياس احتمال أنه من باب قياس العكس فلا امتناع أنه يدل بالطريقتين وهو يشبه قول الشافعى في مفهوم الموافقة انه من باب القياس^(٨) لكن ذاك قياس مستو وهذا قياس عكس وسبق أنه جاء مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يحتج لمفهوم ولا لقياس^(٩).

(١) انظر المصدر نفسه .

(٢) الحجرات (٦) .

(٣) المطففين (١٥) .

(٤) نقله عن القاضى الزركشى في البحر (٣١،٣٠/٤) ، وحكاه الغزالي عن الأشعري في المستصفى (١٩١/٢) .

(٥) سبق تخريجه ص (٨٩٩) .

(٦) قائله الزركشى في البحر (٣١/٤) .

(٧) انظر ص (١٢٨) .

(٨) راجع قول الشافعى ص (١٧٦٥) .

(٩) راجع ص (٨٩٣) .

المذهب الثاني : نفى حجيته وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه^(١) ووافقهم من أصحابنا ابن سريج والقفال وأبو بكر الفارسي^(٢)^(٣) وطوائف من المالكية^(٤)، ونقله الإمام في "المعالم" عن مالك^(٥) لكن القاضي عبد الوهاب في "الملخص" نقل عن أصحاب مالك أنه حجة وأنه ظاهر قول مالك انتهى^(٦)، واختاره الغزالي والآمدي وصاحب "المحصول" على خلاف ما اختاره في "المعالم"^(٧).

-
- (١) انظر : أصول السرخسي (٢٥٦/١) ، كشف الأسرار للبخاري (٢٥٦/٢) ، فواتح الرحموت (٤١٤/١) ، تيسير التحرير (١٠٠/١) ، التقرير والتحبير (١١٧/١) .
- (٢) عزاه إليهم صاحب المصادر كذا ذكر الزركشي في موضع وفي موضع ذكر بدلا منه صاحب الذريعة . والله أعلم .
- انظر البحر المحيط (١٤،٣١/٤) ، وانظر أحكام الفصول (٤٤٦) .
- (٣) نقل الزركشي عن صاحب الذريعة قوله : وأنكره ابن سريج وتبعه جماعة من شيوخهم - مراده الشافعية - كأبي بكر الفارسي والقفال وغيرهما . فيكون المراد غالبا هو :
- أبو بكر أحمد بن الحسن الفارسي تلميذ ابن سريج صاحب عيون المسائل في نصوص الشافعي وهو كتاب جليل شهد له الأئمة وله الذخيرة في أصول الفقه ، مات في حدود (٣٥٠هـ) .
- قال الأسنوي : وهناك أبو بكر فارسي آخر يأتي في الزوايد وثالث يعرف بالبيضاوي ورابع يأتي في حرف الميم . والله أعلم .
- انظر : طبقات الأسنوي (٢٥٤/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٨٤/٢) ، معجم المؤلفين (٢٠٥،١٩٢/١) .
- (٤) على رأسهم الباجي .
- انظر : أحكام الفصول (٤٤٦) ، البحر المحيط (٣١/٤) ، القواطع (٤٢٧/١) ، الابهاج (٣٧٢/١) ، شرح الكوكب (٥٠٢/٣) .
- (٥) انظر : المعالم (٢١٤/١) ، البحر المحيط (٣١/٤) .
- (٦) نقله عن الملخص الزركشي في البحر (٣١/٤) .
- (٧) انظر : المستصفي (١٩١/٢) ، الإحكام للآمدي (٩٤/٣) ، المحصول (٢٢٩/٢/١) .
- وسياتي تفصيل ما اختاره الرازي ص (١٨٠٢) ، (١٨٠٣) .

الثالث : قاله الماوردى التفصيل بين أن يقع ذلك جوابا لسؤال فلا يكون حجة أو ابتداء فيكون حجة لانه لا بد لتخصيصه بالذكر من موجب فلما خرج عن الجواب ثبت وروده للبيان قال وهذا هو الظاهر من مذهب الشافعى وقول جمهور أصحابنا^(١).

قيل : وينبغى أن لا يعد هذا مذهبا ثالثا لأن من شرط القول بالمفهوم فى الأصل أن لا يظهر للتخصيص بالذكر فائدة غير نفى الحكم^(٢).
الرابع قول إمام الحرمين فى "البرهان" بالتفصيل بين أن يكون الوصف مناسبا فيكون حجة نحو فى الغنم السائمة الزكاة فإن خفة المؤونة مناسبة للمواساة بالزكاة وبين ما لا مناسبة فيه فلاحو الإنسان الأبيض ذو إرادة^(٣).
قال ابن السمعانى : وهو خلاف مذهب الشافعى فإن العلة ليس من شرطها الإنعكاس^(٤).

لكن الإمام قد أورد هذا على نفسه وأجاب بأن قضية اللسان هى الدالة عند إحالة الوصف على ما عداه بخلافه . وقال ان هذا وضع اللسان ومقتضاه بخلاف العلل المستنبطة^(٥).

الخامس قول البصرى وهو أبو عبد الله "كما"^(٦) حكاه عنه صاحب (*)
"المعتمد" انه حجة فى ثلاث صور :
احداها : أن يكون الخطاب ورد للبيان كالسائمة فى قوله عليه السلام فى الغنم السائمة زكاة فإنه ورد بيانا لآية الزكاة .

(١) انظر الحاوى (٦٨،٦٧/١٦) .
(٢) قاله الزركشى فى البحر (٣١/٤) .
(٣) انظر : البرهان (٤٦٦/١-٤٦٩) ، البحر المحيط (٣٢/٤) ، تشنيف المسامع (٣٨٧/٢) .
(٤) انظر : القواطع (٤٤٣/١) ، البحر المحيط (٣٢/٤) .
(٥) انظر المصادر السابقة .
(٦) ساقطة من ب ، د .
(*) ١٨٦

الثانية : أن يكون ورد للتعليم أى الابتداء بما لم يسبق حكمه لاجملا
ولامبينا كحديث^(١) (إذا اختلف المتبايعان تحالفا)^(٢) فإن في رواية (إذا اختلف
المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا)^(٣) مفهومه أن السلعة إذا لم تكن قائمة لا تحالف
وهو من مفهوم الحال الآتى بيانها من أقسام الصفة^(٤) كذا أورده وقرره أبو
الحسين في "شرح المعتمد"^(٥). والحديث بهذه الزيادة رواه الدارقطنى باسناد^(*)
ضعيف^(٦).

الثالثة أن يكون ماعدا الصفة داخلا تحتها كالحكم بالشاهدين لأن
المفهوم وهو الشاهد الواحد داخل تحت لفظ الشاهدين^(٧).
ومثله حديث القلتين^(٨) فإن القلة الواحدة داخلة تحت القلتين ، أى فلو
لم يكن الحكم فى الواحد مخالفا لما كان لذكر الإثنين فائدة .

(١) فى أ ، ب ، د : لحديث .

(٢)، (٣) سيأتى بعد قليل تخريجهما .

(٤) انظر ص (١٨٠٩) .

(٥) كذا فى جميع النسخ ولايستقيم ، ولعل المراد شرح العمدة ، أما المعتمد فهو ملخص
لهذا الشرح ، وقد ذكره المؤلف قبل قليل فلعله المقصود . والله أعلم .

(*) ٢٠٨ ج

(٦) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ وليس فى المعتمد التصريح به ، والذى ذكره
الهندي نقلا عن البصرى حديث (إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة) ونسى فيه
التحالف وهذا هو الذى رواه الدارقطنى وأيضاً ابن ماجه .

ولم أجد فيما اطلعت عليه من الروايات أن البائع يتحالف وإنما عزاه البيهقى إلى
الشافعى وفقهاء المدينة .

نعم ورد فى بعض الأحاديث أن البائع فقط يخلف ثم يكون المشتري بالخيار وغالب
الأحاديث لم يذكر فيها التحالف وإنما القول قول البائع أو يترادان . والله أعلم .

انظر : المعتمد (١٥٠/١) ، النهاية للهندي (قسم ١/١٧٦٦) ، سنن الدارقطنى

(اليوع) (٢١/٣) ، سنن ابن ماجه (التجارات) (٢/٧٣٧) ، سنن البيهقى

(٥/٣٣٢، ٣٣٤) ، سنن النسائى (اليوع) (٧/٣٠٣) ، سنن أبى داود (اليوع)

(٢/٣٠٧) ، سنن الترمذى (اليوع) (٣/٥٧٠) . وانظر تفصيل أحكام المسألة فى

الحاوى (٥/٢٩٦) .

(٧) انظر المعتمد (١٥٠/١) .

(٨) سبق تخريجه ص (١٢٢٨) .

ويخرج مما سيأتي في أقسام الصفة مذاهب أخرى . ويجرى بعض هذه المذاهب أيضا في غير مفهوم الصفة كما سنشير إليه في كل واحد .

تنبيهات :

أحدها : قد سبق ان المراد بالصفة أعم من النعت النحوى وغيره (١) لكن إذا كان نعنا فإنما يكون له مفهوم حيث سيق للتخصيص ويكثر ذلك في النكرات نحو : رجل (٢) صالح أو للتوضيح وهو في المعارف (٣) وربما تردد بين الأمرين واحتملها كقوله تعالى {ضرب (٤) الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء (٥) فيحتمل أن يكون للتخصيص فيكون حجة للمالكية وهو القديم (*) عندنا أن العبد يملك بتمليك السيد ، وأن يكون للتوضيح أى شأنه أن لا يقدر على شيء . فيكون حجة للجديد من مذهبنأ أنه لا يملك (٦).

(١) راجع ص (١٧٨٩) (١٧٩١) .

(٢) فى أ : برجل .

والمثال على كلا الحالين لا يستقيم ويظهر أن فيه سقطا وهو كما فى الابهاج (٣٧٨/١) ، والبحر المحيط (٣٦/٤) : مررت برجل عاقل .

(٣) ومثاله مررت بزبد العالم .

انظر نفس المصدرين .

(٤) فى جميع النسخ : وضرب ، والصواب المثلث .

(٥) النحل (٧٥) .

(*) ١٦٥

(٦) قال القرطبي :

فهم المسلمون من الآية وماقبلها نقصان رتبة العبد عن الحر فى الملك :

فقال الشافعى فى الجديد انه لا يملك شيئا وإن ملك .

وقيل يملك ملكا ناقصا لأن لسيده أن ينتزعه منه وهو قول مالك والشافعى فى القديم .

قلت : والثانى هو ظاهر قول الحنفية وعزاه إليهم الزركشى . والله أعلم .

انظر : الجامع للقرطبي (١٤٧/١٠) ، المنشور للزركشى (٢٣٩،٢٣٨/٣) ، معنى

المحتاج (٣٩٧/٢) ، الاختيار (١٠٠/٢) ، البحر المحيط (٣٤٣/٣) .

وانظر تفصيل المسألة فى الحاوى (٢٦٥/٥) .

وكذا قوله عليه الصلاة والسلام لما استعار من صفوان بن أمية إذ قال له صفوان أغصبا يا محمد فقال (بل عارية مضمونة)^(١) يحتل الإيضاح أى أن العارية شأنها ذلك فهو حكم العارية مطلقا^(٢). ويحتل التخصيص أى أنه يشترط فيها الضمان فلا تكون العارية مضمونة حتى يشترط^(٣) فيها ذلك . فيكون حجة للحنفية أنها لا تضمن إلا بالشرط^(٤).

ومثله فى الفروع الفقهية لو قال إذا تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت على كظهر أمى ثم تزوجها فظاهر منها هل يصير مظاهرا من الأولى وجهان^(٥):

أما إذا سيق النعت للتوكيد نحو {نفخة واحدة}^(٦) أو للمدح كصفات الله تعالى نحو بسم الله الرحمن الرحيم . أو لمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم .

(١) رواه أبو داود والإمام أحمد .

وهناك رواية لأبى داود لم يرد فيها الضمان وبها ضعف الحنفية الإستدلال بالرواية الأولى . والله أعلم .

انظر : سنن أبى داود (البيوع) (٢١٨/٢) ، مسند أحمد (٤٠١/٣) ، بدائع الصنائع (٢١٧/٦) .

(٢) أى يجب الضمان سواء فرط أم لا .

انظر روضة الطالبين (٤٣١/٤) .

(٣) فى ب : يشترط .

(٤) التقييد بالشرط لم أره فى كتب الحنفية وإنما تبع المؤلف ابن السبكي فى ذلك . والظاهر عدم اعتباره فلا ضمان وإن شرط قال العيني :

لو شرط الضمان فى الدابة هل يصح؟ اختلف المشايخ كذا فى التحفة وفى خلاصة الفتاوى لو قال رجل أعرنى ثوبك وأنا ضامن له إن ضاع قال : لا يضمن . ويحتل أن مراد المؤلف أنه لا يضمن إلا بشرط أن يكون متعديا لكن هذا بعيد . والله أعلم .

انظر : الإبهاج (٣٧٨/١) ، الاختيار (٥٦/٣) ، بدائع الصنائع (٢١٧/٦) ، الهداية للمرغيناني (٢٢٠/٣) .

(٥) صحح الأسنوى الأول .

انظر التمهيد (٢٥٠) .

(٦) الحاققة (١٣) .

أو للترحم والتحنن نحو انظر لعبدك المسكين فهذه كلها لامفهوم لها^(١).
ثانيها : ماسبق من مثل^(٢) مفهوم الصفة إذا كان هناك اسم تجرى عليه
الصفة متقدما أو متأخرا على مقررناه . أما لو ذكر الاسم المشتق بلفظ نحو
(في السائمة الزكاة) فهل هو كالصفة لأن غايته أن الموصوف فيها
محذوف؟^(٣) أو لامفهوم له لأن الصفة إنما جعل لها مفهوم لأنه لافائدة لها إلا
نفي الحكم والكلام بدونها لا يحتل^(٤). وأما المشتق فكاللقب يحتل الكلام
بدونه .

اختلف أصحابنا في ذلك كما حكاه الشيخ أبو حامد وابن السمعاني
وغيرهما^(٥).

قال^(٦) ابن السمعاني : جمهور^(٧) أصحاب الشافعي على الأول^(٨)،
ووقع^(٩) في "جمع الجوامع" ترجيح خلافه^(١٠).

واعلم أن هذا غير مسألة التعليق بالإسم المشتق يدل على تعليقه بما منه
الاشتقاق والفرق أن ذلك نظر^(١١) في العلة ولا يلزمها الانعكاس . وهذا نظر^(١٢)

(١) أفاد المؤلف هذا التنبيه بكامله من الابهاج (٣٧٨/١) ، وانظر البحر المحيط
(٣٦/٤) .

(٢) قلت : مثل ، أمثلة كلاهما جمع مثال .

وهذا من حسن صنيع المؤلف حيث عدل عن المشهور لزيادة الفائدة . والله أعلم .
انظر الصحاح (مثل) (١٨١٦/٥) .

(٣) في أ ، د : إذ .

(٤) من هنا يبدأ سقط صفحة كاملة من نسخة ب .

(٥) كذا قال الزركشي في البحر (٣٣/٢) ، والتشيف (٣٥٨/٢) ، وانظر القواطع
(٤٥٣/١) .

(٦) في أ ، د : وقال .

(٧) في أ ، د : ان جمهور .

(٨) انظر : القواطع (٤٥٣/١) ، تشيف المسامع (٣٥٨/٢) ، البحر المحيط (٣٣/٤) .

(٩) في ج : وإن وقع .

(١٠) انظر جمع الجوامع مع التشيف (٣٥٨،٣٥٥/٢) .

(١١)،(١٢) في د : يطرد .

في دلالة هذا اللفظ . وقد سبق نحوه من كلام إمام الحرمين وإن تعقبه بعض شراح كلامه بشيء ضعيف^(١).

نعم الصفة المقيدة بذكر موصوفها أقوى دلالة في المفهوم من الصفة المطلقة لأن المقيدة كالنص . ولهذا جعل أبو الحسن السهيلي من أصحابنا في كتاب (أدب الجدل) أن محل الخلاف في الاختصار على الصفة دون الاسم فإن ذكرا جميعا فظاهره أنه حجة قطعاً^(٢).

وقال الهندي الخلاف في هذا أبعد لأن في صورة التخصيص بالصفة من غير ذكر العام يمكن أن يكون الباعث على التخصيص عدم خطوره^(٣) بالبال . وهذا الاحتمال وإن أمكن في الصفة المقيدة بذكر موصوفها إلا أنه بعيد جدا وأبعد من ذلك أيضا اجراء الخلاف في صفة ليس من شأنها أن تطرأ وتزول بل هي ملازمة للجنس كالطعم في قوله صلى الله عليه وسلم (لاتبيعوا الطعام بالطعام)^(٤) فهو قريب من التخصيص بالاسم^(٥) وكذا^(٦) جزم العبدري

(١) سبق أن الإمام فرق بين أن يكون الوصف مناسبا فيكون المفهوم حجة أو لا فلا وتعقبه الايبارى بأن غاية كون الوصف مناسبا أن يفهم أنه الباعث له على الحكم الخاص بحيث لا يحكم إلا فيه .

أما أن يفهم بالنقيض في غيره فلا .

راجع ص (١٧٩٦) ، وانظر التحقيق والبيان (٢/٦٣٧) .

(٢) نقله الزركشى عن أدب الجدل .

انظر البحر المحيط (٤/٣٣) .

(٣) في أ : حضوره .

قلت : تبع المؤلف شيخه في هذه العبارة ولاتستقيم والصواب كما في النهاية خطوره على البال وذهول المتكلم عما ليس له تلك الصفة . والله أعلم .

(٤) قال الزركشى : لم يرو بهذا اللفظ وإنما روى مسلم :

(الطعام بالطعام مثلا بمثل) .

صحيح مسلم (المساقاه) (٣/١٢١٤) ، وانظر المعتمر (٢١٣) .

(٥) انظر : النهاية (قسم ١/١٧٨٧) ، تشنيف المسامع (٤/٣٥٨) .

(٦) في أ : ولذا ، وفي د : ولهذا .

وابن الحاج^(١) باشتراط هذا الشرط بل زاد^(٢) اشتراط أن يكون تقيض الصفة
يخطر بالبال^(٣) (*).

قلت وفيه نظر لأن المعنى لا تتبعوا الشيء الموصوف بأنه طعام أى
مطعوم فهو لا ينفك عن موصوف محذوف تطرا فيه الصفة وتزول .

[دلالة المفهوم من حيث الشرع أم اللغة] :

ثالثها : حيث قلنا بأن المفهوم حجة على معنى نفى الحكم المذكور فى
المنطوق عن المسكوت سواء مفهوم الصفة وغيرها فهو من حيث دلالة اللغة
ووضع اللسان كما قاله أكثر أصحابنا كما نقله ابن السمعاني وهو
الصحيح^(٤) وهو ظاهر اطلاقى فى النظم إذ الكلام فيما يستفاد من اللغة .
وقال بعضهم : إنما هو من قبل الشرع^(٥) بتصرف منه^(٦) زائد على وضع
اللغة وحكى الرويانى فى "البحر" وجهين فى ذلك^(٧) . وقال الإمام فى "المعالم"

(١) أحمد بن محمد أبو العباس الأزدي المعروف بابن الحاج ، قرأ على الشلوبين برع فى
لسان العرب وكان محققا للعربية ، حافظا للغات ، مقدما فى العروض . من مؤلفاته :
"مختصر المستصفى" ، "حاشية فى مشكلات المستصفى" ، "املاء على كتاب سيبويه" ،
"مختصر الخصائص لابن جنى" ، "إبرادات على المقرب" لابن عصفور .
مات عام (٥٦١هـ) .

انظر : بغية الوعاة (٣٥٩/١) ، الفتح المبين (٦٩/٢) ، شجرة النور (١٨٤) ، درة
الجمال (٤٣/١) ، معجم المؤلفين (٢٤٠/٥) .

(٢) الصواب (زادا) بألف التثنية كما فى نقل البحر .

(٣) كذا نقل الزركشى عنهما .

انظر البحر المحيط (٣٤/٤) .

(*) ١٤٩

(٤) انظر : القواطع (٤٣٥/١) ، تشنيف المسامع (٣٧٦/٢) ، البحر المحيط (١٥/٤) .

(٥) فى د : العرف .

(٦) فى أ : فيه .

(٧) كذا نقل الزركشى فى البحر (١٥،٣٢/٤) .

إن ذلك من قبيل العرف العام لأن أهل العرف يقصدون مثل ذلك . أما في "المحصول" فوافق الحنفية في المنع من الأصل^(١).

وقيل : من حيث العقل ويوافقه ماسيأتي في باب العموم أن عموم المفهوم عند بعضهم بالعقل^(٢).

رابعها : اختلفوا أيضا هل دل على النفي عما عداه مطلقا سواء أكان من جنس المنعوت فيه أو لم يكن أو تخصص دلالته بما إذا كان من جنسه ففى نحو في الغنم السائمة الزكاة هل الزكاة منفية عن المعلوفة مطلقا سواء أكانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو معلوفة الغنم فقط؟ على قولين حكاهما الإمام الرازى وغيره^(٣) وحكاه الشيخ أبو حامد خلافا لأصحابنا وصحح الثانى^(٤) ووجهه أن المفهوم تقيض المنطوق والمنطوق سائمة الغنم دون غيرها .

قال ابن السبكي ولعل هذا الخلاف مخصوص بصورة (فى الغنم السائمة زكاة) أما صورة (سائمة الغنم) فقد قلنا أن المنفى فيها سائمة غير الغنم فالمنفى سائمة لاغير سائمة والمنفى هناك غير سائمة لكن غير سائمة على العموم أو على الخصوص فيه القولان^(٥).

قلت : وقد سبق ما فيه من النظر^(٦).

(١) انظر : المعالم (٢١٤/١) ، المحصول (٢٢٩/٢/١) ، تشنيف المسامع (٣٧٦/٢) ، البحر المحيط (٣٣،١٥/٤) .

(٢) وهو قول ابن السبكي فى جمع الجوامع وعبارته :
وقد يعم اللفظ عقلا كمفهوم المخالفة . ا . ه باختصار
قال الزركشى : وهذا تابع فيه المحصول وأسقطه البيضاوى وهو حسن لأن دلالة مفهوم المخالفة لم يقل أحد إنها عقلية .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٨٣٨،٨٣٦،٨٣٥/٣) ، (٣٧٦/٢) ، المحصول (٥٢١-٥٢٠/٢/١) ، منهاج الوصول مع الابهاج (١٠٧-١٠٦/٢) .

(٣) انظر : المحصول (٢٤٩/٢/١) ، التبصرة (٢٢٦) .

(٤) نقل ذلك ابن السبكي فى الابهاج (٣٧٢/١) ، والزركشى فى التشنيف (٣٥٩/٢) .

(٥) انظر منع الموانع (٤٥٥) ، والعبارة مجروفها فى التشنيف (٣٥٩/٢) .

(٦) راجع كلام ابن السبكي وتعقيب المؤلف عليه ص (١٧٩٠-١٧٩٢) .

خامسها قال ابن السمعاني : إذا اقترن بالحكم المعلق بالصفة حكم مطلق فقد اختلف قول الشافعي في دليل المقيد بالصفة أى دليل الخطاب فيه وهو مفهوم المخالفة هل يصير مستعملا في المطلق؟ على قولين ، مثاله قوله تعالى {إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها} ^(١) فكان مقيدا بصفة ^(٢) اقتضت أن لا عدة على غير المدخول بها ودليله وجوب العدة على المدخول بها ثم قال تعالى {فمتعوهن} ^(٣) فهل تكون المتعة معطوفة على العدة في اشتراط المدخول فيها؟ على قولين :

أحدهما : تصير بالعطف مشروطة .(*)

والثاني : لا ، ويجرى قوله تعالى {فمتعوهن} ^(٤) على إطلاقه ^(٥) .

سادسها : ذكر بعضهم ^(٦) أن أبا حنيفة إنما يخالف في مفهوم الصفة إذا ورد دليل العموم ثم ورد اخراج فرد منه . بوصف كمجىء دليل بوجوب زكاة الغنم مطلقا ثم يقول في الغنم السائمة زكاة فلا ينفى الزكاة من غير السائمة استصحابا لدليل العموم السابق أما إذا لم يسبق عموم بل جاء ابتداء في السائمة الغنم الزكاة فأبو حنيفة يوافق على عدم الزكاة في المعلوفة ^(٧) .

(١) الأحزاب (٤٩) .

(٢) في أ : تقييد الصفة .

(٣) الأحزاب (٤٩) .

وفي جميع النسخ والقواطع ونقل البحر {ومتعوهن} وأيضا في الموضع الآتي ، وهو خطأ .

نعم في سورة البقرة (٢٣٦) {ومتعوهن} لكنها غير مرادة قطعاً .
وهل يتغير الحكم بهذا الخطأ؟ الظاهر لا والله أعلم .

(*) ٢٠٩ ج

(٤) راجع ما قبل في الهامش الماضي .

(٥) انظر : القواطع (٤٥١/١) ، البحر المحيط (٣٥/٤) .

(٦) نقله الزركشى عن بعض شيوخه ولم يصرح به .

(٧) انظر البحر المحيط (٣٥/٤) .

قلت : والإمام أبي حنيفة قال بعدم وجوب الزكاة في السائمة ليس من أجل مفهوم المخالفة كما توهم البعض وإنما لحديث (ليس في الحوامل والعوامل ... صدقة) .
انظر : تشنيف المسامع (٣٨٠/٢) ، التقرير والتحبير (١١٨/١) .

قولى : (ومنه علة) إلى آخره إشارة إلى أن مفهوم الصفة يدخل تحته أقسام أربعة . وإن كان كثير من الأصوليين يغير بينها وبين الوصف لكن إمام الحرمين جعلها من الوصف لرجوعها إليه فقال :

فلو^(١) عبر عن جميع هذه الأنواع بالصفة لكان ذلك منقدها فإن المحدود والمعدود موصوفان بعددهما وحدهما ، والمخصوص بالكون فى زمان أو مكان موصوف بالاستقرار فيهما . فقول القائل زيد فى الدار أى مستقر فيها وكذا القتال يوم الجمعة أى كائن فيه^(٢) وكذلك صرح القاضى أبو الطيب فى العدد بأنه قسم من الصفة^(٣) وأشار إليه ابن الحاجب أيضا^(٤) .

أحدها : مفهوم العلة وهو تعليق الحكم بعلّة^(٥) كحرمت الخمر لشدتها والسكر لحلاوته فيدل على أن غير الشديد وغير الحلو لا يحرم ، وإنما كان هذا أخص من مفهوم الصفة لأن الوصف قد يكون تنميما للعلّة كالسوم فإنه تنمى للمعنى الذى هو علته^(٦) . فالخلاف فيه هو الخلاف فى مفهوم الصفة كما قاله القاضى والغزالي حتى لا يعمل بمفهوم ذلك على قاعدتهما^(٧) .

(١) فى أ ، د : ولو .

(٢) انظر : البرهان (٤٥٤/١) ، تشنيف المسامع (٣٦٠/٢) ، وسبق نقل بعض هذه العبارة ص (١٧٨٧) .

(٣) لأن قدر الشىء صفته .

(٤) كذا قال الزركشى وهو واضح حيث أورد ابن الحاجب أدلة الاحتجاج لمفهوم العدد ضمن أدلة الاحتجاج بمفهوم الصفة . والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع (٣٦٠/٢) ، منتهى السؤل (١٥٠) ، مختصر ابن الحاجب (١٧٦/٢) .

(٥) كذا عرفه الزركشى فى البحر (٣٦/٤) .

(٦) انظر : البحر المحيط (٣٦/٤) ، تشنيف المسامع (٣٦١/٢) ، تنقيح الفصول (٥٦) ، شرح الكوكب (٥٠١/٣) .

(٧) انظر : البحر المحيط (٣٦/٤) ، المستصفى (٢٠٢/٢) .

أما نفى الحكم عند إضافة الحكم إلى وصف نحو {والسارق والسارقة فاقطعوا} (١)، و{الزانية والزاني فاجلدوا} (٢) فليس من مفهوم العلة (٣) كما قال الغزالي بل هو ملحق بدلالة الإشارة (٤) وجعله ابن الحاجب من أقسام المنطوق غير الصريح (٥) وسيأتي في مباحث القياس إيضاحه (٦).

الثاني : مفهوم الظرف :

أما الزمان فنحو {الحج أشهر معلومات} (٧)، {إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة} (٨) وهو الحجة عند الشافعي كما نقله إمام الحرمين والغزالي في "المنحول" (٩)، فلو قال لو كي له بع يوم الخميس فليس له أن يبيع في غيره لأن الراغبين قد يكثر ذلك اليوم كما لو أمره ببيع الفراء (١٠) في الشتاء (*). ولو قال زوج يوم الخميس لا يزوج قبله أو طلق زوجتي يوم الخميس فالمنقول أنه إذا طلق قبل ذلك الوقت لا يقع وبعده يقع واستشكله النووي (١١) ولعل جوابه أن ما بعد الوقت المأذون فيه مستصحب بخلاف ما قبله

(١) المائة (٣٨) .

(٢) النور (٢) .

(٣) هنا تنتهي الصفحة الساقطة من نسخة ب .

(٤) حيث قال :

وهذا قد يسمى إيماء وإشارة كما يسمى فحوى الكلام ولحنه .

المستصفي (١٩٠/٢) ، وانظر البحر المحيط (٣٦/٤) .

(٥) وسماه تنبيه وإيماء .

انظر : مختصر ابن الحاجب (١٧١/٢) ، البحر المحيط (٣٦/٤) .

(٦) عند الكلام على الإيماء وذلك ضمن المجلد الثاني .

(٧) البقرة (١٩٧) .

(٨) الجمعة (٩) .

(٩) انظر : البرهان (٤٥٣/١) ، المنحول (٢٠٩) ، البحر المحيط (٤٥/٤) ، تشنيف

المسامع (٣٦١/٢) .

(١٠) في أ ، ج ، د : الفرى .

(*) ١٦٦

(١١) كذا قال الزركشي ولم أقف عليه .

نعم نقل النووي مثل هذه المسألة عن البوشنجي ولم يستشكلها . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٤٥/٤) ، روضة الطالبين (٤٧/٨) .

لعدم الإذن أصلا . ولو ادعى عليه بعشرة فقال لا يلزمني اليوم لا يكون إقرارا لأن الإقرار لا يثبت بالمفهوم ، نقله الرافعي عن القاضي حسين^(١) .
 واما المكان فنحو {فاذكروا الله عند المشعر الحرام}^(٢) وهو حجة كما نقله الإمام والغزالي في "المنخول" ، ولو قال بع في مكان كذا تعين على الأصح^(٣) .

نعم هنا بحث^(٤) وهو أنه هل يشترط كون الفاعل والمفعول في المكان مقتضى كلام النحاه أنه لا يشترط ، وقد فرق اصحابنا بين ما لو قال إن قتلت زيدا في المسجد فأنت طالق ، وبين "قوله"^(٥) "إن قذفت زيدا في المسجد فأنت طالق بشرط^(٦) وجود القاذف فيه والمقتول فيه^(٧) .
 والتحقيق في هذه القاعدة التفصيل بين الحسى فيشترط وجوده كالمسألة الأولى . والمعنوى فلا^(٨) يشترط كالثانية .

-
- (١) كذا ذكر الزركشى ولم أقف عليه بعد التتبع في باب الإقرار من فتح العزيز ، ثم وجدت الأسنوى ذكر هذا النقل وأنه قبيل دعوى النسب من فتح العزيز وهذا الجزء لم يطبع وهذا النقل أورده النووى في الروضة . والله أعلم .
 انظر : البحر المحيط (٤٥/٤) ، تشنيف المسامع (٣٨٣/٢) ، التمهيد للأسنوى (٢٥٩) ، روضة الطالبين (٩٧/١٢) ، وانظر ص (١٨٥٠) .
- (٢) البقرة (١٩٨) .
- (٣) انظر : البرهان (٤٥٣/١) ، المنخول (٢٠٩) ، البحر المحيط (٤٥/٤) ، تشنيف المسامع (٣٦١/٢) .
- (٤) نقل المؤلف هذا البحث بكامله عن شيخه الزركشى الذى وصفه بأنه نفيس .
- (٥) ساقطة من ج .
- (٦) فى أ ، ج ، د : يشترط .
- (٧) أقول : اختصار المؤلف أدخل بالفرق وهو كما فى البحر : أنه فى الأول يشترط وجود القاتل والمقتول فى المسجد ، أما الثانى فيشترط وجود القاذف فقط . والله أعلم .
- (٨) فى ب : لا .

ونشأ من هذا خلاف بيننا وبين الحنفية في حديث (صلى على سهيل بين بيضاء^(١) في المسجد)^(٢) فهم يقولون كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وسهيل خارجه ، ونحن نقول كانا في المسجد ويضعف^(٣) قولهم ان الصلاة من الحسى فلا بد من وجود الفاعل والمفعول في الظرف . ويرد قولهم أيضا أن الواقع أن ليس في حائط مسجده صلى الله عليه وسلم فرجة من جهة القبلة حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم يراه منها فيصلى عليه وهو خارج عن المسجد^(٤) ، ونحو ذلك أيضا (البصاق في المسجد خطيئة)^(٥) فهل يمتنع من بالمسجد أن يبصق إلى خارجه "يجرى"^(٦) فيه هذا العمل^(٧) .

(١) سهيل بن وهب بن ربيعة القرشي الفهري وبيضاء أمه واسمها دعد ، هاجر الهجرتين وشهد بدرًا وغيرها ، مات بالمدينة بعد رجوع الرسول صلى الله عليه وسلم من تبوك سنة (٩) للهجرة وصلى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم في المسجد .

انظر : أسد الغابة (٤٧٧/٢) ، الإصابة (٢٨٣/٤) ، الاستيعاب (٢٨٣/٤) ، سير النبلاء (٣٨٤/١) ، تهذيب الأسماء (٢٣٩/١) ، الجرح والتعديل (٢٤٥/٤) ، الشذرات (١٣/١) .

(٢) انظر : صحيح مسلم (الجنائز) (٦٦٨/٢) ، سنن النسائي (الجنائز) (٦٨/٤) ، سنن ابن ماجه (الجنائز) (٤٨٦/١) .

(٣) في أ : ونضعف .

(٤) قال النووي وكل هذه الاحتمالات باطلة لأن لفظ الحديث (ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في جوف المسجد) ا.هـ ملخصا .

انظر : المجموع (٢١٤/٥) ، صحيح مسلم (الجنائز) (٦٦٨) .

(٥) انظر : صحيح البخاري (الصلاة) (١٠٧/١) ، صحيح مسلم (المساجد) (٣٩٠/١) .

هذا وقد ذكر ابن حجر أن قوله صلى الله عليه وسلم (في المسجد) ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه فلو بصق فيه من خارجه تناوله النهي . والله اعلم .

انظر فتح الباري (٥١٢/١) .

(٦) ساقطة من ب ، وهي توافق البحر .

(٧) انتهى البحث الذي ذكره الزركشي ، وهو نفيس كما قال . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٤٥/٤-٤٦) .

الثالث : مفهوم الحال كقوله تعالى {ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد} ^(١) ذكره ابن السمعاني في "القواطع" - وإن لم يذكره أكثر المتأخرين ^(٢) - وقال انه كالصفة ^(٣) وهو ظاهر لأن الحال صفة في المعنى قيد بها.

الرابع : مفهوم العدد أى تعليق الحكم بعدد مخصوص كقوله تعالى {فاجلدوهم ثمانين جلدة} ^(٤) وهو كالصفة كما قاله الشيخ أبو حامد وابن السمعاني ^(٥). وجرى عليه الإمام والغزالي ^(٦) وابن الصباغ في "العدة" ^(٧) وسليم قال وهو دليلنا في نصاب الزكاة والتحريم بخمس رضعات ^(٨). ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي ^(٩). وكذا الماوردي في باب بيع الطعام قبل أن

(١) البقرة (١٨٧) .

(٢) كذا قال الزركشى ثم عزاه إلى سليم والكياء وابن فورك .
انظر البحر المحيط (٤٤/٤) .

(٣) انظر : القواطع (٤٥٣/١) ، تشنيف المسامع (٣٦٢/٢) ، المصدر نفسه .

(٤) النور (٤) .

(٥) نقله عنهما الزركشى في البحر (٤١/٤) ، وانظر القواطع (٤٥٤/١) .

(٦) هنا تتبع المؤلف شيخه في هذا العزو وفيه نظر .

أما الإمام فله تفصيل في المسألة ذكره في المحصول ونقله ابن السبكي والأسنوى في شرحيهما للمنهاج وسيذكره المؤلف قريبا .

أما الغزالي فإن ظاهر عبارته في المستصفي والمنخول أنه ينكر مفهوم العدد حيث رد على أدلة القائلين به ويعضد هذا أنه ينكر مفهوم الصفة والعدد من أقسامه . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٤١/٤) ، المحصول (٢١٦/٢/١) ، نهاية السؤل (٣٢٤/١) ،
الابهاج (٣٨١/١) ، المستصفي (١٩٥/٢) ، المنخول (٢١١) .

(٧) نقل ذلك الزركشى في البحر (٤١/٤) ، وانظر التشنيف (٣٦٣/٢) .

(٨) نقله عنه الزركشى في البحر (٤١/٤) .

(٩) انظر المصدرين السابقين .

يستوفى^(١). ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم (فى أربعين شاة شاة)^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً)^(٣)(*).
 لكن فى الثانى نظر^(٤). فقد قال ابن الصباغ فى "العدة" : إن مذهب الشافعى ان مفهوم العدد حجة إلا إذا كان فى ذكر المعدود تنبيه على مايزاد عليه نحو (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً) فإنه تنبيه على أن ما زاد عليها أولى بأن لا يحمل^(٥). انتهى .
 ومثله قال الشافعى فى "اختلاف الحديث" إن فى حديث (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجساً)^(٦) دلالتين :
 إحداهما : أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجساً .
 والثانية : إذا كان دون قلتين يحمل^(٧) النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه إذا لم يكن^(٨) كذا حمل النجاسة ، وهذا يوافق^(٩) حديث أبى هريرة فى غسل الإناء من الولوغ^(١٠) لأن آيتهم كانت صفراً^(١١). انتهى .

-
- (١) كذا نقل ابن السبكى والزركشى والصواب باب البيع قبل القبض .
 انظر : الابهاج (٣٨١/١) ، البحر المحيط (٤١/٤) ، تشنيف المسامع (٣٦٢/٢) ، الحاوى (٢٢٢/٥) .
 (٢) بهذا اللفظ رواه ابن ماجه ، ورواه أبو داود والترمذى بلفظ (فى كل ...) .
 سنن ابن ماجه (الزكاة) (٥٧٧/١) ، سنن أبى داود (الزكاة) (٤٩١/١) ، سنن الترمذى (الزكاة) (١٧/٣) .
 (٣) سبق تخريجه ص (١٢٢٨) .
 (*) ١٨٧ ب
 (٤) كذا قال الزركشى ثم أتبعه بقول ابن الصباغ الآتى .
 انظر تشنيف المسامع (٣٦٣/٢) .
 (٥) انظر المصدر نفسه .
 (٦) فى ب : خبثاً ، والمثبت يوافق النص ، وراجع تخريج الحديث ص () .
 (٧) فى أ ، ب ، د : فإنه يحمل .
 (٨) فى ب : كان .
 (٩) فى ب : موافق .
 (١٠) انظر صحيح مسلم (الطهارة) (٢٣٤/١) .
 (١١) انظر : اختلاف الحديث (١٠٧) ، تشنيف المسامع (٣٦٣/٢) .

وعلى هذا الثاني يحمل كلام الماوردي وانه حجة بالنسبة إلى عدم النقصان لالزيادة^(١).

قال ابن الرفعة في "المطلب" في (باب الجماعة) إن القول بمفهوم العدد هو العمدة عندنا في عدم تنقيص الحجارة في الاستنجاة من الثلاثة ، ولازيادة على ثلاثة أيام في خيار الشرط ويتعجب من النووي رحمه الله في قوله ان مفهوم العدد باطل عند الأصوليين^(٢) قال ولعله سبق الوهم إليه من اللقب^(٣) انتهى^(٤).

ونقل اعتباره أيضا أبو الخطاب الحنبلي عن منصور بن أحمد^(٥) وبه قال مالك وداود^(٦).

-
- (١) هذا مقاله الزركشى في التشنيف (٣٦٤/٢) .
- (٢) لم أقف عليه في مظانه من المجموع والروضة وغيرهما عند حديث القلتين والاستجمار ولا في الأصول والضوابط ولا في التهذيب . والله أعلم .
- (٣) قلت : لعله يجزم بذلك فعبارته في المجموع دالة على الاحتجاج بمفهوم العدد حيث قال في الاستجمار :
- الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز وإن حصل الإنقاء ، ولو كفى الإنقاء لم يكن لاشتراط العدد معنى .
- وقال في حديث القلتين :
- احتج أصحابنا بحديث القلتين وقد وافقنا مالك رحمه الله على القول بدليل الخطاب .
- انظر المجموع (١٠٥/٢) ، (١١٧/١) .
- (٤) مقاله ابن الرفعة نقله الزركشى في البحر (٤١/٤) ، وانظر : الدرر اللوامع (٤٣٦/٢/١) ، شرح الكوكب (٥٠٨/٣) .
- (٥) كذا في جميع النسخ وهو وهم ظاهر أو تصحيف والصواب كما في البحر : عن منصور أحمد :
- وفي التمهيد : نص عليه أحمد في حديث (لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان) قال فأرى الثالثة تحرم .
- وهذا الوهم أو التصحيف تكرر في ص (١٨٤٦) .
- انظر : البحر المحيط (٤١/٤) ، التمهيد للكلوذاني (١٩٧/٢) ، صحيح مسلم (الرضاع) (١٠٧٤/٢) .
- (٦) انظر : التمهيد للكلوذاني (١٩٧/٢) ، البحر المحيط (٤١/٤) ، تنقيح الفصول (٥٣) شرح الكوكب (٥٠٨/٣) .

وأما القول بأنه غير حجة فهو رأى منكرى مفهوم الصفة كالقاضى وإمام الحرمين^(١).

وبه قال صاحب الهداية من الحنفية^(٢) ونقل عن بعض الحنفية غير ذلك فعندهم اضطراب فيه^(٣) (*).

وممن أنكر مفهوم العدد الإمام الرازى فى تفصيل مطول حاصله أنه لا يدل على نفي الحكم فيه فيما زاد أو نقص إلا بدليل^(٤).

تنبيهان :

أحدهما : محل الخلاف فيه فى عدد لم يقصد به التكثير كالألف والسبعين ونحوهما مما يستعمل فى لغة العرب للمبالغة قاله ابن فورك وغيره^(٥). فإن قولهم أسماء العدد نصوص إنما هو حيث لا قرينة تدل على ارادة المبالغة نحو جئتك ألف مرة فلم أجذك^(٦) وبذلك يعلم ضعف الاحتجاج بقوله صلى الله

(١) كذا قال الزركشى وفيه نظر فإن الإمام لا ينكر مفهوم الصفة بل له تفصيل سبق بيانه . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٤١/٤) ، راجع ص (١٧٩٦) .

(٢) أى قال بأنه حجة وصرح بذلك فى حديث (خمس فواسق) فقال : والقياس عليها ممتنع لما فيه ابطال العدد .

انظر : الهداية للمرغينانى (١٧٢/١) ، البحر المحيط (٤١/٤) .

(٣) أقول نقل الجصاص عن كثير من شيوخه القول بحجية مفهوم العدد ، قال : ولأعرف جواب المتقدمين من أصحابنا فى ذلك .

ثم ذكر أن القائلين بحجيته لهم تفصيل حيث فرقوا بين ما هو مخصوص بذكر العدد صراحة كحديث الفواسق وماليس مخصوصا بعدد كحديث (الذهب بالذهب) فلا يكون حجة لأنه لم يحصرها بعدد فلم يقل الربا فى ستة أشياء .

قال : والذى عندى أنه لادلالة فيه على حكم ماعده بنفى ولا اثبات .

انظر : أصول الجصاص (٢٩٣/١) ، البحر المحيط (٤١/٤) .

(*) ج ٢١٠

(٤) وهذا يخالف العزو الأول وسبق التنبيه على ذلك ص (١٦٠٩) هـ (٦) .

(٥) انظر البحر المحيط (٤٢/٤) .

(٦) انظر : البحر المحيط (٤٤/٤) ، شرح الكوكب (٥٠٨/٣) .

عليه وسلم لما نزل : {إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم} (١)، (لأزيدن على السبعين) (٢) فعمل صلى الله عليه وسلم بالمفهوم فيه وذلك من أشهر حجج المعتبرين لمفهوم العدد بل ويجاب عنه بأمر آخر وهو انه لعله قاله رجاء لحصول المغفرة بناء على بقاء حكم الأصل وهو الرجاء الذى كان ثابتا قبل نزول الآية لالأنه فهمه من التقييد (٣).

وأما جواب القاضى أبى بكر والإمام والغزالى ومن تبعهم (٤) بالطعن فى الحديث (٥) فعجيب فإنه فى الصحيحين لكن بلفظ (سأزيد) (٦) قال أبو بكر الرازى فأما مارواه أبو عبيد (لأزيدن على السبعين) فهى رواية باطلة لاتصح ولا تجوز (٧) فإنه يمتنع غفران ذنب الكافر ، وإنما المروى لو علمت انه يغفر له إذا زدت على السبعين لزدت انتهى (٨)، وهذه الرواية فى البخارى فى باب

(١) التوبة (٨٠) .

(٢) أخرجه الطبرى من طريقين وأخرجه ابن أبى حاتم .

قال ابن حجر : وهى طرق وإن كانت مراسيل فإن بعضها يعضد بعضها وقد خفيت هذه اللفظة على من خرج أحاديث المختصر والبيضاوى . ا.هـ
انظر : تفسير الطبرى (١٩٩/١٠) ، فتح البارى (٣٣٥/٨) .

(٣) كذا قال الزركشى ، وذكر الهندى أربعة أوجه فى جواب الاستدلال بهذه الآية منها قد يكون غرضه صلى الله عليه وسلم استمالة قلوب الأحياء منهم وترغيبهم فى الاسلام .

انظر : البحر المحيط (٤٣/٤) ، النهاية (قسم ١/١٨١٢) .

(٤) كالهندى .

انظر : البرهان (٤٥٨/١٠) ، المستصطفى (١٩٥/٢) ، النهاية (قسم ١/١٨١٣) .

(٥) وهذا الطعن تبع الغزالى فيه الإمام والإمام تبع فيه الباقلانى ، كذا قال ابن السبكى فى الابهاج (٣٨٢/١) ، وانظر نفس المصادر .

(٦) هذا لفظ مسلم وفى البخارى (سأزيده) .

صحيح مسلم (فضائل الصحابة) (٨٦٥/٤) ، وانظر صحيح البخارى (تفسير القرآن) (٢٠٦/٥) .

(٧) لا يخفى مافى هذا من نظر لما سبق من كلام ابن حجر فى هامش (٢) .

(٨) انظر : أصول الجصاص (٣٠٨/١) ، البحر المحيط (٤٣/٤) ، المعتبر (١٩٨) .

الخيار^(١) بلفظ (لو أعلم انى إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها) وقد قال ابن فورك لأمعنى لتوهين الحديث لأنه قد صح وليس بمستنكر استغفاره عليه السلام لأنها لاتستحيل عقلا والإجابة ممكنة ولو خيلنا^(٢) وظاهر الآية لكان الزايد على السبعين يقتضى الغفران . لكن نزل بعده {ولاتصل على أحد منهم مات أبدا}^(٣) فدل ذلك على زوال حكم المفهوم . فإن صلاته صلى الله عليه وسلم توجب المغفرة ولهذا امتنع من الصلاة على المدين^(٤) .
وتلطف ابن المنير فقال : لعل القصد بالاستغفار التخفيف كما فى الدعاء به لأبى طالب ، وقوله (لأزيدن على السبعين) أى أفعل ذلك لأثاب على الاستغفار فإنه عبادة^(٥) .

[التنبيه] الثانى :

قال الشيخ تقى الدين السبكى : التحقيق عندى ان الخلاف فى مفهوم العدد إنما هو عند ذكر نفس العدد أما المعدود فلا يكون مفهومه حجة كقوله عليه الصلاة والسلام (أحلت لنا ميتتان ودمان)^(٦) فلا يكون فيه "عدم"^(٧) تحريم ميتة ثالثة ثم ذكر تمثيل الأصوليين بقوله عليه الصلاة والسلام (إذا بلغ الماء قلتين)^(٨) ولم يرتضه لأنه ليس فيه ذكر عدد ، واعتل بأن العدد يشبه الصفة

(١) ترجم له البخارى بباب (قوله استغفر لهم أو لاتستغفر لهم) .

صحيح البخارى (تفسير القرآن) (٢٠٦/٥) .

(٢) الواو ساقطة من ب ، د ، والمثبت يوافق نقل البحر .

(٣) التوبة (٨٤) .

(٤) مقاله ابن فورك نقله الزركشى فى البحر المحيط (٤٣/٤) .

(٥) نقله الزركشى عن ابن المنير انظر البحر المحيط (٤٤/٤) .

(٦) مسند أحمد (٧٩/٨) (بتحقيق أحمد شاكر) ، السنن الكبرى (٢٥٤/١) ، وانظر :

سنن ابن ماجه (الأطعمة) و(الصيد) (١١٠٢/٢، ١٠٧٣) ، نصب الراية (٢٠١/٤) ،

الجامع الصغير (٤٦/١) ، ورواه الشافعى فى الأم (١٩٧/٢) .

(٧) ساقطة من أ .

(٨) سبق تخريجه ص (١٢٢٨) .

والمعدود يشبه اللقب^(١) فما ذكره إن لم يكن تنقيح مناط فهو تفصيل حسن^(٢). والله أعلم .

[أقسام أخرى لمفهوم المخالفة] :

بالنفسى واستثناء أو بإنما

والشرط والغاية حصر أبرما

معمول إن عد من المفهوم

أو بضمير الفصل أو تقديم

الشرح :

أى من أقسام مفهوم المخالفة مفهوم الشرط فقولى (والشرط) عطف على قولى (الوصف) فلما فرغت من الوصف وأقسامه شرعت فى بيان باقى المفاهيم وقد اشتمل البيتان منها على أقسام :

أحدها : الشرط والمراد به ماعلق من الحكم على شىء بأداة شرط كـ(إن) و(إذا) ونحوهما^(٣) وهو المسمى بالشرط اللغوى وليس المراد الشرط الذى هو قسم السبب والمانع^(٤) السابق بيانهما فى خطاب الوضع^(٥) مثال الشرط اللغوى قوله تعالى {وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن}^(٦) دل منطوقه على وجوب النفقة على أولات الحمل فهل دل بالمفهوم بالعدم على العدم حتى يستدل به على منع وجوب النفقة للمعتدة الحائل^(٧) أو لا؟

(١) نقل ابن السبكى كلام والده وفيه تفصيل طويل .

انظر الابهاج (٣٨٣/١) .

(٢) قلت : سبق أن نقل الجصاص هذا التفصيل عن الحنفية . والله أعلم .

انظر ص (١٨٨٢) هـ (٢) .

(٣) انظر : نهاية السؤل (٣٢٢/١) ، شرح الكوكب (٥٠٥/٣) .

(٤) كذا جزم المؤلف تبعا لشيخه الزركشى فى البحر لكنه فى التشنيف قال :

وهل المراد بالشرط الاصطلاحى أو اللغوى فيه بحث . ا.هـ ولم يبينه .

انظر : البحر المحيط (٣٩،٣٧/٤) ، تشنيف المسامع (٣٦٦/٢) .

(٥) سبق للمؤلف بيان جيد لاطلاقات الشرط راجعها ص (١٦) .

(٦) الطلاق (٦) .

(٧) فى أ ، ج ، د : الحامل .

والصواب المثبت وكذا قرره ابن السبكى فى الابهاج (٢٧٩/١) .

ذهب الشافعى إلى دلالة عليه وكل من قال بمفهوم الصفة يقول به لأنه أقوى منه . وأما المنكرون له فاختلّفوا فقال به ابن سريج وابن الصباغ والكرخى^(١) وأبو الحسين البصرى^(٢) . ونقله إمام الحرمين عن أكثر العلماء^(*) وبالغ في الرد على منكره^(٣) وابن القشيري عن معظم أهل العراق وأبو الحسن السهيلي في "أدب الجدل" عن أكثر الحنفية^(٤) . وذهب أكثر المعتزلة كما قال في "المحصول" إلى المنع^(٥) وقالوا لا ينتفى بعدمه بل هو باق على الأصل الذى كان قبل التعليق^(٦) ، ورجحه المحققون من الحنفية ونقل عن أبي حنيفة^(٧) (*) ونقله ابن التلمسانى عن مالك واختاره القباضى والغزالي والآمدى^(٨) .

فتلخص أنه لا خلاف في انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط ، لكن هل الدال على الانتفاء صيغة الشرط ، أو البقاء على الأصل فمن جعل الشرط حجة قال بالأول . ومن أنكره قال بالثاني^(٩) .

-
- (١) نقله عنهم الهندى والزركشى ، ونقله أيضا عن الكرخى أبو الحسين فى المعتمد .
انظر : النهاية (قسم ١/١٧٩٠) ، البحر المحيط (٤/٣٧) ، المعتمد (١/١٤١، ١٤٢) .
- (٢) انظر نفس المصادر .
- (*) ١٦٧
- (٣) كذا قال الزركشى وابن السبكي .
- انظر : البحر المحيط (٤/٣٧) ، الابهاج (١/٣٧٩) ، البرهان (١/٤٦٥) .
- (٤) ما نقله القشيري والسهيلي ذكره الزركشى فى البحر (٤/٣٧) .
- (٥) انظر : المحصول (١/٢٠٥) ، النهاية (قسم ١/١٧٩٠) ، البحر المحيط (٤/٣٧) .
- (٦) كذا قال الزركشى وهو يفهم من جوابهم على القائلين بالحجية فى قوله تعالى {وإن كن أولاد حمل} وهو قول الغزالي أيضا .
- انظر : البحر المحيط (٤/٣٧) ، المعتمد (١/١٤٣، ١٤٢) ، المستصفى (٢/٢٠٥، ٢٠٦) .
- (٧) كذا قال الزركشى وقد عزاه ابن التلمسانى إلى أبى حنيفة .
- انظر : البحر المحيط (٤/٣٧) ، شرح المعالم (١/٢٠٥) ، أصول السرخسى (١/٢٦٠) .
- (*) ١٨٨
- (٨) انظر : شرح المعالم (١/٢٠٥) ، المستصفى (٢/٢٠٥) ، الإحكام للآمدى (١/٩٦) ، البحر المحيط (٤/٣٧) .
- (٩) كذا نصح الزركشى الخلاف فى البحر (٤/٣٩) .

وقد احتج القاضى حسين فى (باب بيع الأصول والثمار) من "تعليقه"^(١) على الحنفية بحديث يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب : لماذا نقصر وقد أمنا . وقال تعالى {إن خفتن^(٢)} فقال عجبت مما عجبت منه فسألت النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته^(٣).

قال : وكانا^(٤) من صميم العرب وأرباب اللسان وأن المفهوم إنما ترك لقول النبى صلى الله عليه وسلم ذلك^(٥).

ولاحجة للمانع فى نحو قوله تعالى [ولا تکرهوا فتیاتکم على البغاء إن أردن تحصنا]^(٦) لأن الإكراه حرام أردن تحصنا أم لم يردن فلو كان معتبر التقييد بإرادة التحصن .

بل جوابه : أنه مما خرج مخرج الغالب إذ الغالب أن الإكراه يكون عند إرادة التحصن فلا يعمل بمفهومه كما سبق^(٧) "وأنه"^(٨) معارض بالإجماع على تحريم الإكراه على البغاء مطلقا فلا يعمل بالمفهوم مع معارضة الإجماع وهذان أجاب بهما ابن الحاجب^(٩) وأحسن منهما الجواب بأنه لا يتصور الإكراه عند عدم إرادة التحصن لأن الإكراه حمل المرء على ما يكره فإذا لم يتصور الإكراه جاز أن يقول ليس بجرام لأنه غير متصور والتحريم فرع كونه متصورا^(١٠).

(١) فى أ ، ب ، د : تعليقه ولا فرق ، والمثبت يوافق البحر .

(٢) النساء (١٠١) .

(٣) انظر صحيح مسلم (صلاة المسافرين) (٤٧٨/١) .

(٤) فى أ ، ج ، د : وكنا .

(٥) انتهى كلام القاضى حسين وقد نقله الزركشى فى البحر (٣٧/٤) .

(٦) النور (٣٣) .

(٧) وهو انه يشترط للأخذ بالمفهوم أن لا يكون قد خرج مخرج الغالب . راجع ص (٧٧٧) .

(٨) ساقطة من أ .

(٩) انظر : منتهى السؤل (١٥٢) ، مختصر ابن الحاجب (١٨٠/٢) .

(١٠) انظر : المحصول (٢١٥/٢/١) ، نهاية السؤل (٣٢٣/١) .

وعلى هذا فالفائدة في الشرط التنقيص على قبح فعلهم وتشنيعه عليهم وإنما يعتبر مفهوم الشرط وغيره حيث لم يظهر للتخصيص فائدة كما سبق^(١) وقد ظهر للتقييد بإرادة التحصن فائدة كما قررناه ومثله {واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون}^(٢) وقول القائل لابنه أظنني إن كنت ابني فإن المراد التنبيه على السبب الباعث للحكم لاتقييد الحكم به^(٣).

تنبيه :

حرف هذه المسألة الذي نشأ منه الخلاف فيها أن لفظ أنت طالق وأنت حر مثلا علة في حصول الطلاق والعتق فإذا قيد بشرط كأنت طالق أو حر إن دخلت الدار فيقال إن دخول الشرط هل يمنع انعقاد العلة أو لا يمنع إلا الحكم فعند الحنفية يمنع انعقاد العلة وعندنا لا يمنع فإذا بقيت العلة منعقدة مع وجدان الشرط أوجبت الحكم عند وجود المعلق عليه ونفتة^(٤) عند عدمه وأما عندهم فإذا إنتفت العلة لم يكن إنتفاء الحكم مسندا إلى إنتفائها^(٥) (*) والخلاف بين الفريقين في ذلك طويل محله ماوضع للحجاج^(٦).

(١) راجع ص (١٧٨١) .

(٢) البقرة (١٧٢) .

(٣) كذا قرره ابن السبكي في الابهاج (٣٨١/١) .

(٤) في ب : ونفيه .

(٥) قال ابن الساعاتي :

وفخر الاسلام بنى الخلاف على حرف آخر وهو أن الشرط عندنا مانع من انعقاد

السبب وعنده عن الحكم فالتعليق سبب وعندنا عند وجود الشرط فعدم الحكم

يضاف إلى عدم سببه وعنده إلى إنتفاء شرطه مع وجود سببه . ا.هـ

قال فخر الاسلام : ولذلك أبطل الشافعي تعليق الطلاق والعتاق بالملك وجوز

تعجيل النذر المعلق وكفارة اليمين .

البديع (٥٥٩/٢) ، أصول البزدوى (٢٧٢/٢) ، البحر المحيط (٣٩/٢) .

(*) ج ٢١١

(٦) انظر نفس المصادر عدا الأخير .

الثانى : مفهوم الغاية وهى مد الحكم بأداة الغاية كـ (إلى) و (حتى) و (اللام) ونحوها^(١) والحق بعضهم به نحو صوموا صوما آخره الليل قال الهندى وفيه نظر^(٢).

فمثال الغاية بحرفها قوله تعالى {ثم أتموا الصيام إلى الليل}^(٣)، {ولا تقربوهن حتى يطهرن}^(٤). وحديث (لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول)^(٥) وهو حجة كما نص عليه الشافعى فقال فى "الأم" وما جعل الله له غاية فالحكم بعد مضى الغاية فيه غيرها قبل مضيها ثم مثله بقوله تعالى {وإذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة}^(٦) الآية . وكان فى شرط القصر بحالة موصوفة^(٧) دليل على أن حكمهم فى غير تلك الصفة غير القصر انتهى^(٨).

وقد اعترف به جمع ممن أنكروا مفهوم الشرط كالقاضى أبى بكر والغزالى والقاضى عبد الجبار وأبى الحسين^(٩) وإليه ذهب معظم نفاة المفهوم كما قاله القاضى فى "التقريب" قال وكنا نصرنا إبطال حكم الغاية

(١) انظر : تشنيف المسامع (٣٦٦/٢) ، شرح الكوكب (٥٠٦/٣) ، الدرر اللوامع (٤١١/٢/١) .

(٢) انظر : النهاية (قسم ١٨٠٤/١) ، البحر المحيط (٤٨/٤) .

(٣) البقرة (١٨٧) .

(٤) البقرة (٢٢٢) .

(٥) الحديث بنحوه رواه الإمام مالك وأبو داود والترمذى والدارقطنى .

انظر : الموطأ (الزكاة) (٢٤٦/١) ، سنن أبى داود (الزكاة) (٤٩٣/١) ، سنن

الترمذى (الزكاة) (٢٦/٣) ، سنن الدارقطنى (الزكاة) (٩٠/٢) ، وانظر الدراية

(٢٤٨/١) .

(٦) النساء (١٠١) .

(٧) وهى الضرب فى الأرض .

(٨) لم أقف عليه فى الأم بعد البحث فى المطان وقد نقله الزركشى فى البحر (٤٦/٤)

بهذا النص ولم يذكر الموضوع . والله أعلم .

(٩) كذا عزاه إليهم الزركشى ، وجعل أبى الحسين من منكرى مفهوم الشرط فيه نظر

فقد سبق أنه من القائلين بحجيته وهو إنما أنكروا مفهوم الصفة . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٤٧/٤) ، المستصفى (٢٠٨/٢) ، المعتمد (١٤٥/١) .

والأصح^(١) عندنا الآن القول به .

قال ولهذا أجمعوا على تسميتها حروف الغاية . وغاية الشيء نهايته .
فلو ثبت الحكم بعدها لم يفد تسميتها غاية .

واحتج القاضى أيضا بالاتفاق على تقدير ضد الحكم بعدها ففى
[ولاتقربوهن حتى يطهرن]^(٢) يقدر فاقربوهن وفى [حتى تنكح زوجها غيره]^(٣)
يقدر فتحل^(٤) ونحو ذلك . ولاشك أن المضمرة كالملفوظ لأنه إنما أضمر لسبقه
إلى فهم العارف باللسان فكأنه نص أهل اللغة على أنه منطوق^(٥).

وهذا من القاضى يدل على "أن"^(٦) إنتفاء الحكم فيما بعد الغاية من
جهة المنطوق لا المفهوم^(٧) على خلاف ما نقله ابن الحاجب عنه^(٨). ولهذا^(٩) قال
العبدرى فى "المستوفى" وابن الحاجب فى "تعليقه" المستصفى وجرى عليه
صاحب "البديع" من الحنفية .

(١) فى نقل البحر : والأوضح .

(٢) البقرة (٢٢٢) .

(٣) البقرة (٢٣٠) .

(٤) فى أ ، ب : فيحل .

(٥) انتهى كلام القاضى وقد نقل الزركشى جزءا منه فى البحر (٤٧/٤) والآخر فى
التشنيف (٣٨٩/٢) .

والتقريب المطبوع لا يوجد فيه المفهوم . والله أعلم .

(٦) ساقطة من د .

(٧) فتنبه لذلك ، كذا قال الزركشى فى البحر (٤٧/٤) .

(٨) قال الزركشى : وكلام ابن الحاجب فى النقل عن القاضى يقتضى أنه من المفهوم
وليس بجيد .

انظر : تشنيف المسامع (٣٩٠/٢) ، منتهى السؤل (١٥٢) ، مختصر ابن الحاجب
(١٨١/٢) .

(٩) كذا فى جميع النسخ ولا تستقيم به العبارة والصواب (بهذا) فإن الزركشى بعد أن
نقل كلام القاضى وأنه يقتضى أن الغاية من المنطوق لا المفهوم قال فى البحر :
وكذا قال العبدرى فى المستوفى وابن الحاجب فى تعليقه على المستصفى وقال فى
التشنيف : وعلى ذلك جرى صاحب البديع من الحنفية ...

انظر : البحر المحيط (٤٧/٤) ، تشنيف المسامع (٣٩٠/٢) ، البديع (٥٦١/٢) .

[و] ^(١) ذهب طائفة من الحنفية إلى إنتفاء الحكم فيما بعدها مع ذهابهم إلى عدم اعتبار مفهوم الغاية تصميمًا على انكار المفاهيم ووافقهم الآمدى ^(٢). ونقله المازرى عن الأردى ^(٣) تلميذ القاضى ^(٤).

تنبيه :

إذا تصور فى الغاية تطاول هل يتعلق الحكم بأولها أو يتوقف الحكم ^(٥) على تمامها؟ ^(٦) الأكثر على الأول تظهر ^(٧) فائدته فى قوله تعالى {فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى} ^(٨) فيجب دم التمتع عندنا إذا فرغ

(١) إضافة ضرورية حتى يستقيم السياق مع ما بعده .

(٢) انظر : فواتح الرحموت (٤٣٢/١) ، الإحكام للآمدى (١٠١/٣) ، البحر المحيط (٤٧/٤) .

قال الشوكانى :

ولم يخالف إلا طائفة من الحنفية والآمدى ، ولم يتمسكوا بشيء يصلح بل صمموا على منعه طردًا لباب المنع من العمل بالمفاهيم وليس ذلك بشيء . انظر إرشاد الفحول (١٨٢) .

(٣) كذا بالراء المهملة فى ب ، وفى أ : الأودى ، وفى ج ، د : الأدرى ، وكذا ذكره القاضى عياض فى تلاميذ الباقلانى وفى البحر الأزدى بالزاي وهو الأقرب ، وهو : أبو عبد الله الحسين بن حاتم الأزدى الأصولى ، كان رجلاً ذا علم وأدب ورعا لا يأخذ الأجر على تعليمه ، توجه إلى المغرب فاستوطن القيروان وانتفع به أهلها إلى أن مات رحمه الله ، وقد ذكر ابن تيمية أن له كتاب اللامع . والله أعلم . وقد وردت هذه الترجمة ضمن ترجمة الباقلانى .

انظر : ترتيب المدارك (٥٨٦/٢) ، تبين كذب المفترى (١٢٠، ٢١٦) ، سير النبلاء (١٩١/١٧) ، مقدمة التقريب والإرشاد (٣٥/١) ، المسودة (٥٦٥) .

(٤) انظر البحر المحيط (٤٧/٤) .

(٥) فى ب : يتعلق الموقف .

(٦) هذا الأصل ولده الزركشى كما قال من الخلاف الآتى فى وجوب دم التمتع . انظر البحر المحيط (٤٨/٤) .

(٧) فى أ : يظهر ، وفى ج : تظهر .

(٨) البقرة (١٩٦) .

من العمرة وأحرم بالحج لأنه يسمى حينئذ متمتعاً^(١) فيكتفى بأولها^(٢) وقال مالك ما لم يقف بعرفة لا يجب دم التمتع^(٣). وقال عطاء ما لم يرم جمرة العقبة منشأً ذلك أنه لا يكتفى بأول الغاية ولنا قوله تعالى {ثم أتموا الصيام إلى الليل}^(٤) والإتفاق على التعلق بأوله وليس استيعاب الليل ولا مضى شيء^(٥) منه شرطاً^(٦).

الثالث : مفهوم الحصر وذكرت منه أربعة أمور :

أولها : الحصر بالنفي والاستثناء سواء فيه الاستثناء من التام والاستثناء المفرغ^(٧) وسواء أكان النفي فيه بـ(ما) أو (لا) أو (ليس) أو (لم) أو (إن) أو ما هو في معنى النفي نحو {فهل يهلك إلا القوم الفاسقون}^(٨)، {ويأبى الله إلا أن يتم نوره}^(٩) وسواء أكانت أداة الاستثناء إلا أو غيرها نحو لا إله إلا الله ومالي سوى الله .

(١) قال الماوردي : لأن الشرائط الموجبة له لا توجد إلا بعد إهلاله بالحج .
انظر الحاوي (٥١/٤) .

(٢) أى بأول الغاية .

(٣) كذا عزاه إليه الزركشى ولم أقف عليه ونصوص المالكية تدل على وجوبه بالإحرام بالحج كالشافعية ، حتى صرح القرافي بأن حقيقة التمتع إنما تحصل بالإحرام بالحج وأن سبب الوجوب هو إجتماع الإحرامين قال : وحرف (إلى) للغاية فجعل آخر العمرة متصلاً بالحج .

قال ابن عبد البر : ولا يجوز أن يصوم بعد العمرة حتى يحرم بالحج . والله أعلم .
انظر : الذخيرة (٢٩٣، ٣٥٢/٣) ، الكافي لابن عبد البر (٣٨٣/١) .

(٤) البقرة (١٨٧) .

(٥) في ب ، د : بعض .

(٦) هذا التنبيه ذكره الزركشى في البحر (٤٨/٤) .

(٧) قال ابن هشام :

وإن كان الكلام السابق على (إلا) غير تام أى أن المستثنى منه غير مذكور فإن الاسم بعد (إلا) يعطى ما يستحقه لو لم توجد (إلا) قال : ويسمى ذلك استثناء مفرغاً لأن ما قبل (إلا) تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه .
انظر قطر الندى (٢٤٧) .

(٨) الأحقاف (٣٥) .

(٩) التوبة (٣٢) .

رضيت بك اللهم ربا فلن أرى^(١) أدين إليها غيرك الله^(٢) واحدا^(٣) ونحو "ماقام القوم إلا زيدا ، ومارأيت إلا زيدا ونحو ذلك من الأمثلة^(٥) وهى واضحة وقد اعترف أكثر منكرى المفهوم كالقاضى والغزالي باعتبار المفهوم هنا وأصر الحنفية على نفيهم^(٦).
نعم الصحيح أن الدلالة هنا بالمنطوق بدليل أنه لو قال ماله على إلا دينار كان ذلك إقرارا بالدينار ولو كان بالمفهوم لم يؤخذ به لعدم اعتبار المفهوم فى الأقارير^(٧). وبذلك صرح أبو الحسين بن القطان فى نحو (لانكاح إلا بولى)^(٨)، و(لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)^(٩) فقال ان النفى والإثبات كلاهما بالمنطوق وليس أحدهما بالمفهوم لأنك^(١٠) لو قلت لاتعط^(*) زيدا شيئا إلا إن دخل الدار كان العطاء والمنع منصوصا عليهما^(١١)، وممن

-
- (١) أى أعلم . نقلا عن هامش ج .
(٢) أى ياالله . نقلا عن هامش ج .
(٣) لم أقف عليه بعد البحث الطويل وقد ذكره ابن النجار تبعا للمؤلف فى شرح الكوكب (٥٢١/٣) ولم يخرج المحقق . والله أعلم .
(٤) ساقطة من أ ، ج .
(٥) انظر شرح الكوكب (٥٢١/٣) .
(٦) انظر : المستصفى (٢٠٦/٢) ، البحر المحيط (٤٩/٤) ، النهاية (قسم ٣٦٩/١) ، شرح الكوكب (٥١٥/٣) ، فواتح الرحموت (٤٣٤/١) .
(٧) هذا ما ذكره الزركشى فى البحر (٤٩/٤) رأيا وترجيحا ثم ساق كلام ابن القطان الآتى ، لكنه فى التشنيف (٣٧٣/٢) صرح بخلاف ذلك وعزى هذا الترجيح إلى بعض الجدليين وسيأتى كلامه .
وسبق كون الإقرار لا يثبت بالمفهوم ص (١٨٠٧) .
(٨) سبق تخريجه ص (١٣٧٥) .
(٩) سبق تخريجه ص (٧٥٨) .
(١٠) فى أ : لا لو قلت .
(*) ١٨٩ ب
(١١) نقل الزركشى كلام ابن القطان فى البحر (٤٩/٤) ، وانظر الدرر اللوامع (٤١٢/٢/١) .

جزم بأنه منطوق أيضا الشيخ أبو اسحق^(١) في "الملخص"^(٢) ورجحه القرافي في القواعد^(٣) وإنما أدخلته في المفاهيم تبعا للمشهور في الأصول^(٤).
قال الماوردي في قوله صلى الله عليه وسلم (لا يقبل الله صلاة بغير طهور)^(٥) إنه يدل على قبولها بالطهور ونفى الحكم عن تلك الصفة موجب لإثباته عند عدمها وهو الظاهر من مذهب الشافعي .
قال ويحتمل قول من جعل ماعدا الإثبات في (إنما) موقوفا ، أن يجعل ماعدا النفي هنا موقوفا^(٦). انتهى .

-
- (١) في أ : أبو الحسن .
(٢) نقله الزركشى والكمال عن الملخص ، وكلامه في شرح اللمع والتبصرة يشير إلى ذلك ولم يتعرض له في المعونة في الجدل . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٥٠/٤) ، الدرر اللوامع (٤١٢/٢/١) ، شرح اللمع (١٣٨/٢) التبصرة (٢٣٩) .
(٣) كذا عزا الزركشى وتبعه المؤلف والكمال وهو محل نظر فإنما رجع القرافي ذلك في تنقيح الفصول وفيه تفصيل :
وهو أن الحصر إذا كان بإمنا فالذى يقوى في نفسه أنه من المنطوق ، وإذا كان بالنفي قبل (إلا) فالظاهر أيضا أنه ليس من المفهوم .
أما في القواعد فقد ذكره ضمن المفاهيم حيث قال ومفهوم الحصر (إنما الماء من الماء) مفهومه أنه لا يجب من غير الماء . ومفهوم الاستثناء قام القوم إلا زيدا مفهومه أن زيدا لم يقم . اهـ .
ويحتمل أنه صرح بذلك في موضع آخر من القواعد وجرى هنا على ما هو المشهور عند الأصوليين . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٥٠/٤) ، الدرر اللوامع (٤١٢/٢/١) ، تنقيح الفصول (٥٦) ، الفروق للقرافي (٣٧/٢) .
(٤) وهذا ما صححه الزركشى في التشنيف وذكر أن الدلالة في النفي والاستثناء نحو مقام إلا زيد بالمفهوم ووجهه بأن الاستثناء إخراج وهذا المنطوق لكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه لذا كان من المفهوم وهذا بخلاف ما رجحه في البحر . والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع (٣٧٣/٢) ، البحر المحيط (٥٠/٤) .
(٥) سبق تخريجه ص (١٥٦٩) .
(٦) انظر : الحاوى (٦٨/١٦) ، البحر المحيط (٥٠/٤) .

وظاهره أن الدلالة على النفي بطريق التضمن اللفظي وأن الإثبات هو محل الخلاف هل هو بالمنطوق أو بالمفهوم وسيأتي في المخصصات^(١) في جريان الخلاف في أن الاستثناء من النفي إثبات وعكسه فروع لم يجعل فيها الاستثناء من النفي إثباتا لمدارك فقهية لكن في نحو ما زيد إلا قائم نسبة ثبوت^(٢) القيام لزيد نطق قطعاً وإنما النظر في نفي القيام عن غيره هل هو بالنطق أو بالفهم والظاهر أن الحال مختلف بحسب التراكيب ، ولهذا قال الكيا المفهوم يجرى في النفي كالإثبات^(٣) فلا فرق بين قولنا القطع في ربع دينار وقولنا لا قطع إلا^(*) في ربع دينار قال ومن العلماء من قال إذا قال لا قطع إلا في ربع دينار كان نصاً في القطع بالربع مفهوماً فيما فوقه ودونه^(٤).

فأفاد أن محل النزاع في التراكيب موضع النفي وأنه يختار عدم الدلالة فيه فيكون فيه الآراء الثلاثة هل هو بالنطق أو بالفهم أو لا يدل أصلاً كما هي آراء في (إنما) كما سيأتي . وقد سبق إشارة الماوردي إلى ذلك^(٥).
 و[الأمر] الثاني : الحصر بـ(إنما) والجمهور على إفادتها الحصر وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه وبه قال الشيخ أبو اسحق والغزالي والكيا والإمام الرازي^(٦) وأتباعه وغيرهم^(٧). كما نقله عنهم ابن السبكي في "جمع

(١) وذلك في المجلد الثاني .

(٢) في ب ، د : بثبوت .

(٣) في أ ، ب ، د : لا الإثبات ، والمثبت يوافق البحر .

(*) ١٦٨

(٤) انتهى كلام الكيا وقد نقله الزركشى في البحر (٤/٥٠) .

(٥) سبق قبل قليل .

(٦) تنبيه :

وقع في جمع الجوامع مع التشنيف (الشيخ الإمام) أي والد ابن السبكي .

وفي جمع الجوامع مع المحلى (الإمام) وذكر المحلى أنه الرازي .

وقد عزاه إليه ابن السبكي أيضاً في الابهاج . والله اعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٢/٤٠٠) ، جمع الجوامع مع المحلى (١/٢٥٨) ،

الابهاج (١/٣٥٧) .

(٧) انظر : شرح اللمع (٢/١٣٨) ، المستصفى (١/٢٠٦) ، المحصول (١/١/٥٣٥) ،

التحصيل (١/٢٥٣) ، منهاج الوصول (١/٣٠٢) .

الجوامع" (١) لكن الغزالي إنما نقل عن القاضى أنها ظاهرة فى الحصر محتملة للتأكيد ثم قال وهو المختار (٢) وعبارة القاضى فى "التقريب" أنها محتملة للحصر ولتأكيد الإثبات وأن العرب استعملتها لهما ثم قال ولا يبعد أنها ظاهرة فى الحصر (٣). انتهى .

وقد نص الشافعى على ذلك فى "الأم" فقال وإذا أسلم الرجل على يد الرجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل (٤) قوله عليه السلام (إنما الولاء لمن أعتق) (٥) وهذا يدل على معينين :

أحدهما : أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق .

والثانى : لا يتحول الولاء عمن أعتق . انتهى (٦) (*).

ولهذا قال الماوردى فى "الحاوى" : مذهب الشافعى وجمهور أصحابه أنها فى قوة الإثبات والنفى . وذهب ابن سريج وأبو حامد المروروذى إلى أن حكم ما عدا الإثبات موقوف على الدليل لما (٧) لما تضمنه من الاحتمال والمذهب الأول (٨). انتهى .

(١) ونقله عنهم أيضا فى الابهاج عدا الكيا .

انظر المصادر السابقة .

(٢) انظر : المستصفى (٢٠٦/١) ، تشنيف المسامع (٤٠٢/٢) ، البحر المحيط (٣٢٥/٢) .

(٣) نقل الزركشى كلام القاضى فى البحر (٣٢٥/٢) ، والتشنيف (٤٠٢/٢) .

(٤) فى أ ، ب ، د : وقيل ، وفى نقل البحر : قبيل .

(٥) صحيح البخارى (البيوع) (٢٩/٣) ، صحيح مسلم (العتق) (١١٤٣/٢) .

(٦) هذا النص بحروفه فى البحر وبمعناه فى الأم .

انظر : البحر المحيط (٥١/٤) ، الأم (٥٣،٥٢،٥٥،٥٦/٤) .

(*) ٢١٢ ج

(٧) فى ب ، د : بما ، والمثبت يوافق النص .

وهناك نقل آخر عن أبى حامد سيأتى ص (٨٣٠) .

(٨) عبارة : (والمذهب الأول) هى من قول الزركشى لا الماوردى كما توهم المؤلف .

ومراد الزركشى أن المذهب عند الشافعية هو القول الأول ، وقد تصرف كثيرا فى

عبارة الحاوى . والله أعلم .

انظر : الحاوى (٦٨/١٦) ، البحر المحيط (٥١/٤) ، (٣٢٥/٢) .

والقول بأنها ليست للحصر جرى عليه الآمدي^(١) وكذا أبو حيان قال كما لا يفهم ذلك من أخواتها المكفوفة بـ(ما) مثل : (ليتما) و(لعلما) وإذا فهم من (إنما) حصر فإنما هو من السياق لأنها تدل عليه بالوضع وبالغ في إنكار ذلك ، ونقله عن البصريين^(٢).

وفيه نظر فإن إمام اللغة الأزهرى نقل عن أهل اللغة أنها تفيده نحو "إنما المرء بأصغريه"^(٣) أى كماله بهذين العضوين لابهياته ومنظره^(٤).

قلت : وكلام النحاة في تقرير تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه وتقديم الفاعل على المفعول وعكسه حيث حصر بـ(إنما) إتفاقا أو بـ(ما) و(إلا) على الأصح كالصريح في أنه لاخلاف في إفادة (إنما) الحصر وإلا لم يترتب الحكم المذكور وأبو حيان ممن قرر ذلك في كتبه النحوية "كشرحى الألفية" و"التسهيل" و"الإرتشاف" و"شرح الغاية" و"مختصر المقرب" وغيرها^(٥). ومن تأمل كلامهم لايشك في إجماعهم عليه .

نعم للعلماء طرق^(٦) في إفادتها :

أقواها : نقل أهل اللغة ، واستقراء إستعمالات العرب إياها في ذلك .
وأضعفها : طريقة الإمام الرازى وأتباعه أن (إن) للإثبات و(ما) للنفى ولايجتمعان فيجعل الإثبات للمذكور والنفى للمسكوت^(٧).

(١) انظر الإحكام (١٠٦/٣) .

(٢) انظر : تفسير البحر المحيط (٦١/١) ، تشنيف المسامع (٤٠١/٢) ، الابهاج (٣٥٩/١)

البحر المحيط (٣٢٥/٢) ، شرح الكوكب (٥١٦/٣) ، الجنى الدانى (٣٩٥) .

(٣) انظر المثل في : الأمثال لأبى عبيد (٩٨) ، التهذيب للأزهرى (صغر) (٢٣/٨) .

(٤) كذا ضعف الزركشى كلام أبى حيان .

انظر : التشنيف (٤٠٢/٢) ، التهذيب للأزهرى (إنما) (٥٣٥/١٥) ، شرح الكوكب

(٥١٦/٣) .

(٥) في ب ، د : التقريب وغيرهما .

(٦) ذكر الزركشى خمسة طرق نقل المؤلف هنا أغلبها .

انظر البحر المحيط (٣٢٨/٢-٣٣٠) .

(٧) قلت : انتصر العضد لطريقة الإمام وأول كلامه بما يخرج به من الاعتراض كذا نقل

عنه الزركشى ثم رد كلامه ولم أقف عليه في شرح العضد . والله أعلم .

انظر : المحصول (٥٣٨/١/١) ، المعالم (١٢٣/١) ، التحصيل (٢٥٣/١) ، منهاج

الوصول (٣٠٢/١) ، البحر المحيط (٣٢٩/٢) .

ورد بمنع كل من الأمرين لأن (إن) لتأكيد النسبة نفياً كان أو إثباتاً نحو إن زيدا قام إن زيدا لم يقيم و(ما) كافة لا نافية على المرجح وبتقدير التسليم فلا يلزم استمرار المعنى في حالة الأفراد حالة التركيب^(١).
وقال السكاكي ليس الحصر في (إنما) لكون (ما) للنفي كما يفهمه من لاوقوف له على النحو^(٢)، لأنها لو كانت للنفي لكان لها الصدر ، ثم حكى عن ابن عيسى^(٣) الربعى واستلطفه أن (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه و(ما) مؤكدة فناسب معنى الحصر انتهى^(٤).
وفيه نظر^(٥) إذ لا يلزم من حصول تأكيد على تأكيد الحصر كما في قام القوم كلهم أجمعون^(٦).
وقال بعضهم : أحسن ما يستدل به انفصال الضمير^(٧) بعدها في نحو :

-
- (١) انظر : البحر المحيط (٣٢٩/٢) ، شرح الكوكب (٥،٦/٣) .
(٢) قال الزركشى : يريد به طريقة الرازى . والله أعلم .
انظر تشنيف المسامع (٤٠٢/٢) .
(٣) في أ ، ج ، د : أبى عيسى ، والصواب المثبت وهو :
أبو الحسن على بن عيسى الربعى إمام النحو صاحب التصانيف ولد عام (٥٣٢٨هـ)
لزم السيرافى والفارسى حتى بلغ الغاية . من مصنفاته :
"شرح الإيضاح" ، "شرح مختصر الجرمى" . مات عام (٥٤٢٠هـ) .
والربعى نسبة إلى ربيعة . قال ابن خلكان : ولأعرف أهو ربيعة ابن نزار أم غيره .
انظر : سير النبلاء (٣٩٢/١٧) ، تاريخ بغداد (١٧/١٢) ، معجم الأدباء (٧٨/١٤) ،
أنباه الرواه (٢٩٧/٢) ، بغية الوعاة (١٨١/٢) ، وفيات الأعيان (٣٣٦/٣) ، العبر
(١٣٨/٣) ، النجوم الزاهرة (٢٧١/٤) ، الشذرات (٢١٦/٣) ، الأعلام (٣١٨/٤) .
(٤) انظر : مفتاح العلوم (٢٩١) ، شرح الكوكب (٢١٧/٣) ، الجنى الدانى (٣٩٧) .
(٥) كذا قال الزركشى فى التشنيف وقال فى البحر ليس بشىء .
(٦) انظر : تشنيف المسامع (٤٠٣/٢) ، البحر المحيط (٣٣٠/٢) .
(٧) أى صحة انفصال الضمير .
انظر مفتاح العلوم (٢٩١) .

..... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلى (١)(٢)

أى فكأنها نفى واستثناء تقديرا .
وفيه أيضا نظر فإن ذلك لأجل أنه من قصر الصفة على الموصوف .
وأما استدلال ابن دقيق العيد وغيره (٣) بفهم ابن عباس الحصر من (إنما
الربا فى النسيئة) (٤)(٥) ففيه نظر أيضا فإن ابن عباس رواه عن أسامة [أيضا] (٦)
بلفظ (ليس الربا إلا فى النسيئة) كما فى مسلم (٧) فيحتمل أنه مستند ابن
عباس (٨) .

لكن قد يجاب بأنهم قد رواوا أنه استدل بذلك وأنهم لما وافقوه كان
كالإجماع (٩) وإن كان قد رواه مرة أخرى بصيغة (إلا) وغايته أن الصيغتين

(١) البيت للفرزدق وهو من شواهد العربية وأوله :

أنا الذائد الحامى الذمار

انظر : شواهد العيني مع الاشموني (١١٦/١) ، مغنى اللبيب (٤٠٧) ، أوضح المسالك
(٩٥/١) ، مفتاح العلوم (٢٩١) .

(٢) على هذا القول جرى السكاكى ونقله الزركشى عن بعض شيوخه ولم يصرح به .
انظر : مفتاح العلوم (٢٩١) ، تشنيف المسامع (٤٠٣/٢) .

(٣) كالإمام فى المعالم .

(٤) صحيح مسلم (المساقاة) (١٢١٨/٣) .

(٥) انظر : أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٨١/١) ، المعالم (١١٨/١) ، البحر المحيط
(٣٣٠/٢) ، تشنيف المسامع (٤٠٣/٢) .

(٦) إضافة ضرورية لإستقامة المعنى فكلا الروايتين عن أسامة رضى الله عنه . والله
أعلم .

(٧) تبع المؤلف شيخه ولم أقف فى مسلم إلا على اللفظ السابق أما هذه الرواية فقد
ذكرها البخارى بلفظ (لاربا إلا فى النسيئة) . والله اعلم .
صحيح البخارى (البيوع) (٣١/٣) .

(٨) كذا اعترض الزركشى فى التشنيف (٤٠٣/٢) ، والبحر (٣٣٠/٢) .

(٩) تبع ابن النجار المؤلف فى هذا الجواب وفيه نظر فمن قال أنهم وافقوه ، فكونهم لم
ينازعوه فى هذا الفهم وعارضوه بقوله صلى الله عليه وسلم (لاتبيعوا الذهب ...) .
الحديث لايعنى موافقتهم على هذا الفهم . قال الزركشى :

ان المخالف لايلزمه ذكر جميع أوجه الاعتراض بل قد يكتفى بأقواها فلايلزم من
اقتصارهم فى الرد على الدليل السمعى تسليم كونها للحصر . والله أعلم .

انظر : شرح الكوكب (٥١٨/٣) ، البحر المحيط (٣٣١/٢) ، شرح المعالم (١١٩/١) .

سواء^(١) فاستدل بهذه تارة وبهذه أخرى .

وقال الشيخ تقى الدين السبكي : من دلائل إفادتها الحصر قوله تعالى
 {فإن تولوا فإنما عليك البلاغ^(٢) إذ لو لم يفد^(٣) إلا معنى عليك البلاغ لما استقام
 الكلام لأنه عليه الصلاة والسلام عليه البلاغ تولوا أو لم يتولوا^(٤).
 وفي المسألة مذهب ثالث^(٥) : أنها تفيد الحصر بالمنطوق حكاه الشيخ أبو
 اسحق في "التبصرة" عن القاضى أبى حامد المروروذى قال مع نفيه لدليل
 الخطاب^(٦) وكذا حكاه الماوردى وجها لأصحابنا أيضا^(٧) بل وإذا قلنا إنه إنما
 انتفى بالمفهوم فقد اختلفوا أيضا فى أن ذلك من لسان العرب لغة أو
 أوجه^(٨) دليل الخطاب شرعا^(٩).

(١) وفي هذا أيضا نظر فقد قال الزركشى أن الصيغة الثانية تفيد الحصر بالإجماع
 والأولى مختلف فيها ومثل ابن دقيق العيد فى تحقيقه وتدقيقه لا يتساح بتساوى
 الصيغتين .

انظر : تشنيف المسامع (٤٠٤/٢) ، الدرر اللوامع (٤٤٥/٢/١) .

(٢) النحل (٨٢) .

(٣) فى ب : تفد ، وفى د : يقدر .

(٤) نقله ابن السبكي عن والده فى الابهاج (٣٥٩/١) ، وانظر البحر المحيط (٣٢٧/٢) .

(٥) فى ب ، د : مذاهب ثالثها .

(٦) كذا نقل الزركشى عن التبصرة والواقع أن الشيرازى لم يحك هذا القول عنه

صراحة وإن كان السياق يفيد .

وقد فات المؤلف التنبيه على أن هذا يخالف ماسبق أن نقله الماوردى عن أبى حامد

من أن حكم ماعدا الإثبات موقوف على الدليل وقد أشار إلى ذلك الزركشى .

والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٢٥/٢) ، تشنيف المسامع (٤٠٤/٢) ، التبصرة (٢٣٩) ،

راجع ص (١٨٦) .

(٧) انظر الحاوى (٦٧/١٦) .

(٨) فى د : أوجه .

(٩) انظر : الحاوى (٦٨/١٦) ، البحر المحيط (٥٢/٤) .